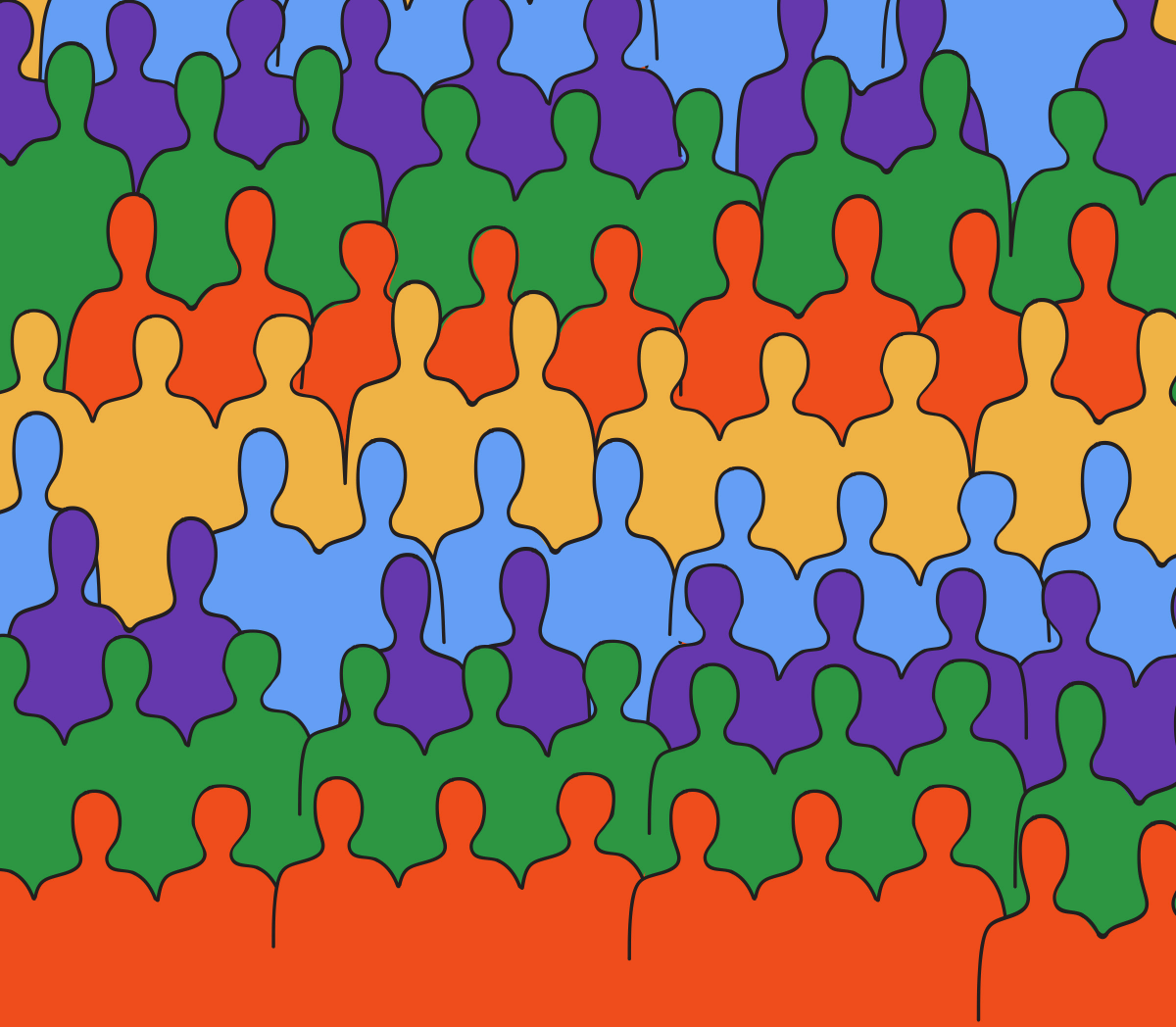

تحرير هربرت موللر

التحركات السكانية في تاريخ أوروبا الحديث

ترجمة شوقي جلال

التحركات السكانية في تاريخ أوروبا الحديث

تحرير
هربرت موللر

ترجمة
شوقي جلال

مراجعة
محمد أنيس

هنـــداوي

التحركات السكانية في تاريخ أوروبا الحديث

Population Movements in Modern European History

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، ويندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ليلى يسري

الترقيم الدولي: ٤ ٣٥٣٩ ٥٢٧٣ ١ ٩٧٨

صدر أصل هذا الكتاب باللغة الإنجليزية عام ١٩٦٤.
صدرت هذه الترجمة عام ١٩٧١.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٤.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة لمؤسسة هنداوي.
جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي محفوظة للسيد الأستاذ شوقي جلال.

المحتويات

سنوات العُمر وحصاد الهشيم	٩
مقدمة	١٧
معدلات الأجور والأسعار دليل على الضغط السكاني في القرن السادس عشر	٢٧
السكان والمجتمع في النظام القديم ١٦٤٠–١٧٧٠م	٤٣
المشكلة السكانية ... أثناء الثورة الصناعية	٧١
مالتوس ونظرية السكان	٧٩
السكان في أيرلندا ١٧٥٠–١٨٤٥م	٨٩
السكان والزراعة في السويد ١٧٠٠–١٨٣٠م	٩٣
بعض النتائج الاجتماعية والثقافية للموجة السكانية الطاغية في القرن التاسع عشر	٩٩
نشأة المدن ونموها	١٠٥
الهجرة من أوروبا إلى ما وراء البحار في القرنَين التاسع عشر والعشرين	١١٣
السكان والاتجاهات السكانية في فرنسا الحديثة	١٣٧
المشكلة السكانية في ألمانيا في عصر التصنيع	١٤٧
السكان في الاتحاد السوفييتي اليوم دراسة تحليلية للنتائج الأولية لإحصاء عام ١٩٥٩م	١٥٧
السكان والسياسة في أوروبا	١٦٧
النمو السكاني في العالم معضلة دولية	١٨١

تنبيه

العبارات الموضوعة بين معقوفتين أضافها محرر المؤسسة بالاستعانة بالنص الأجنبي للكتاب.

مؤسسة هنداوي

سنوات العُمر وحصاد الهشيم

نشأتُ في أحضان الحركة الوطنية لاستقلال ونهضة مصر، التي استعانَت بالكفاح المُسلَّح حينًا، واستطاعَت على مدى قرن من الزمان وحتى منتصف العشرين أن تُعيد لمصر وعيَها بذاتها بعد غيابٍ امتدَّ قرونًا بفعل قوى الكولونيالية والإمبريالية، ابتداءً من الفُرس ومرورًا بالرومان والعرب والمماليك والأتراك.

ومع انتصاف القرن العشرين شَهدت مصر تحوُّلًا سياسيًّا قسريًّا يحمل ظاهريًّا بعض شعارات الحركة الوطنية، وإن أنكَرها واستنكرها في الممارسة العملية، بدلًا من أن يكون امتدادًا لإيجابياتها بشأن الديمقراطية ونظام حكم المؤسَّسات والفصل بين السُّلطات، وترسُّخ مَطلب الحريات وحقوق وواجب الإنسان المصري العام في المشاركة المُنظَّمة مؤسَّسيًّا لإدارة شئون مجتمعه وبناء مستقبله.

البداية لي مع عام ١٩٣١م ... مصر في وعيِ جيلي إرادةٌ وعزم صادقان على النهوض، التحرُّر من الاستعمار، العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر والفساد والحفاء، التحديث الاجتماعي واللحاق بالحداثة الأوروبية فنًّا وأدبًا وعلمًا وإنجازاتٍ مادية (تكنولوجيا) ... ومصر قوةٌ إنتاجية واعدة، يحفظها حُلمٌ مُؤسَّس على تاريخٍ حضاري سالف وواقعٍ واعد، وإن ضاقت ساحته بصراع المتناقضات، ورؤًى مُبشِّرة في المستقبل الذي يليق بمكانة مصر ... مصر فجرُ الضميرِ والمجدِ الحضاري التليد.

نشأتُ في واقع حضاري ثوري أسهَم في تأسيسه نِضالُ أجيالٍ ثلاثة قبل جيلي، استيقظَت بدايةً على ضوء مدافع الغرب، وأفاقَت وتململَت تدعو وتُحفِّز، تُبشِّر وتُنذِر، واستهلَّت مشروع التحديث إلى أن خطت أول الطريق في عهد «محمد علي» الذي أشرت في كتبي إلى أنه كان مُناسَبةً لا سببًا ... ومن هنا مصر ثقافة جديدة ... مصر الوطن والمواطَنة

تستوعب الموروث بعقل نقدي جديد ... ثقافة الوعي بالذاتية التاريخية بعد جهود متوالية من الغُزاة على مدى أكثر من ألفَي عام لطمسِ هذه الذاتية والانسلاخ عنها ... استعادت مصر اسمها وتاريخها على يدَي الأزهريِّ رفاعة الطهطاوي، واستعادت ذاتيتَها الوطنية على أيدي فلَّاحي مصر العسكريين أحمد عرابي ورفاقه.

تربَّيت مثلما تَربَّى جيلي على قِيم الحُرية والتحرير والتغيير ... ثقافة التسامح مع المذاهب الفكرية والعقائد الدينية ... كتُب مَن كتَب «لماذا أنا مُلحِد؟» مثل أدهم، أو «لماذا أنا مسلم؟» مثل عبد المتعال الصعيدي. وانتقدهما مَن انتقدهما دون أن يُفسِد النقدُ للودِّ قضيةً ... وكانت مصر قِبلة المُتعطِّشين إلى الحداثة من المُثقَّفين العرب ... ولم يكن الجوار بعدُ ناهضًا ولا مناهِضًا أو مُزاحِمًا ... مصر هي الكلمة، ومصر هي الفعل.

وشَهِدَت مصرُ التي عشتُها وملأَت عليَّ وجداني وعقلي الكثيرَ من أعلام الفكر والأدب والعلوم والفنون والرياضة ... كانوا النجوم الهادية، مثل مشرفة الذي ذاع عنه باعتزازٍ مصري أنه نظير آينشتاين، والشيخ علي عبد الرازق، والشيخ جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، وطه حسين، وسلامة موسى، ومختار النحات العظيم، ورءوف صروف، وشبلي شميل، وجورجي زيدان، وروز اليوسف، وهدى شعراوي، ومي، وسيد درويش، وداود حسني، ومحمد عبد الوهاب، وأم كلثوم ... ولمعت أسماءُ رياضيين دوليين في السباحة وكرة القدم والشيش ... هؤلاء وغيرهم نجومٌ سواطعُ تَهدينا إلى الطريق، وتُحفِّزنا للاقتداء بهم باسم مصر ومن أجل مصر.

وتعلَّمتُ في مدرسة ثانوية خيرية؛ أي للفقراء، ولكن استمعت فيها لأول مرة إلى فاجنر معزوفًا على شاشة مسرح المدرسة، وتربَّيت كما تربَّى أقراني على كتبٍ مثل «تاريخ الأديان في العالم» دون حساسية أو انحياز، ومجلات ثقافية مثل: «مجلتي»، و«الرسالة»، و«الثقافة»، و«الكتاب»، و«الكاتب»، و«المقتطف»، و«الفصول» ... ولن أنسى مجلةً تنويرية أسبوعية ساخرة هي «البعكوكة»، الواسعة الانتشار، وإحدى شخصياتها الأسبوعية الناقدة «الشيخ بعجر» الذي نقرأ على لسانه نقدًا ساخرًا للمتنطِّعين باسم الدين.

وشاهدَت مصر الغنية بالمتاحف العلمية نهضةً مُواكِبة من المدارس الفكرية والعلمية، فجاءت نشأةُ جامعة القاهرة ببعضِ الجهد النضالي والتحدي ضد الاستعمار، وضمَّت الجامعة أسماء أعلام أسهموا بجهدٍ مُتميِّز وتاريخي: شفيق غربال، وإبراهيم حسن، وأحمد أمين، في الأدب والتراث، ويوسف مراد مُؤسِّس مدرسة علم النفس التكاملي، ومصطفى زيور مُؤسِّس مدرسة علم النفس التحليلي، وعبد العزيز القوصي في علم النفس التربوي ... وغيرهم وغيرهم في العلوم والفنون والآداب.

ونشطت في مصر حركةُ الترجمة العلمية المرتبطة بالهدف القومي واستيعاب علوم وفكر العصر، وتوظيف ذلك لبناء مصر الجديدة، وإذا كانت جهود الترجمة في العصر الحديث بدأت على يدَي رفاعة الطهطاوي ومدرسة الألسن، فحَريٌّ أن نَذكر بقدرٍ كبير من الزهو لجنةَ التأليف والترجمة والنشر التي رأسها أحمد أمين، وقدَّمت ثروةً من الإنجازات البالغة الأهمية بمقاييس العصر، وكانت نموذجًا احتذَته مجتمعاتٌ عربية أخرى. وكم شعرتُ بالفَخَار عند زيارتي للجنة التأليف والترجمة والنشر في الرباط بالمغرب، وقال لي رئيسها إننا هنا نقتدي بمصر.

تحدَّدَ طموحي، مثل أقراني وأبناء جيلي، في النضال من أجل مصر الحُرة ... الواعية في اعتزاز بتاريخها ... الجادة في سعيها لبناء مجدها الحضاري العصري، اعتمادًا على سواعد وعقول أبنائها، والعمل على إنتاج وجودها الحديث المادي والفكري إبداعًا ذاتيًّا، وانتماءً نقديًّا إلى العالم المتقدِّم ... وكان طموحي أن أكون مثل مَن أُشرِبَت نفسي بعِلمهم وثقافتهم وقِيمهم، وأن أُسهِم إيجابيًّا في بناء مصر الحُرة/المستقلة/المنتِجة ...

وسعيتُ على الرغم من تعدُّد السُّبل إلى أن أكون إيجابيًّا في جهدي لذلك بمداوَمة الفكر والتفكير دون قيود غير العقل الناقد، والاطِّلاع على كل جديد من غير انحياز أو عُقَد، وأن أُتابِع فكر وجهود الساعين إلى ذلك من خلال التنظيمات والأحزاب ... واستطعتُ الانتصار على قيود ومحاذير الفقر بالاعتماد على نفسي، ولكن العَقَبة الأخطر في الطريق هي سنوات الاعتقال السياسي المُتقطِّعة على فتراتٍ دونَ محاكَمة، وبلغ مجموعها اثنتَي عشرة سنةً بدأت عام ١٩٤٨م، وحتى نهايتها ١٩٦٥م. وحاوَلت أن أنتصر على قسوة وآلام التعذيب في السجون والمعتقلات، من السجن الحربي إلى ليمان أبي زعبل؛ حيث كُنَّا نعيش حُفاة الأقدام، شِبه عُراة الأبدان، نَشقى في عمل تكسير الزلط تحت وَطْأة الشمس الحارقة، والسِّياط اللاهبة، والسِّباب المُقذِعة، والشتائم المُهِينة الجارحة، ولم أتخلَّ عن طموحي وجهدي من أجل مصر ... مصر العقل الجديد.

وبدأتُ الكتابةَ أول الأمر وأنا طالب بالجامعة، في سلسلة «كتابي» التي يُصدِرها حلمي مراد ... وأول موضوع كتبته عام ١٩٥٣م بعنوان «مُذكِّرات الولد الشقي»، وهو تلخيص لمذكرات تشارلز داروين. ولكنني لم أرَه بسبب الاعتقال.

ولكي أتجنَّب خيوطَ المنع والحظر رأيت أن أتكلَّم بلسانِ غيري، مع إضافة رأيي في مُقدِّمة وهوامش؛ ومن هنا اتَّخذتُ الترجمة وسيلةً لكي أبدأ مشروعي «تغيير العقل المصري العربي»، وصدَر لي عام ١٩٥٧م عن دار النديم كتابان هما: «السَّفَر بين الكواكب»، وهو

أول كتاب علمي مترجم عن علوم ورحلات الفضاء، صدَر بمناسبة إطلاق الكلبة لايكا إلى الفضاء. والكتاب الثاني «بافلوف، حياته وأعماله»، وهو أيضًا أول كتاب علمي مترجم عن هذا العالِم الروسي الفَذِّ الذي كنت أعتزم أن أرصد له جهدي في دراستي الجامعية العليا. ثم انقطعتُ عن الكتابة والترجمة ثانيةً سنواتٍ سبعًا بسبب الاعتقالات السياسية، وعلى الرغم من كل ما عانيتُه في المعتقلات تطوَّعتُ — وأنا المستقل سياسيًّا غير المنخرط في أي تنظيم — بعد هزيمة ١٩٦٧م، لكي أحملَ السلاح دفاعًا عن بلدي مصر، ولكن جهات الأمن السياسي استدعَتني وحذَّرتني وطالَبتني صراحة: «انت لأ ... تقعد في البيت.»

وواصلتُ جهدي في التحدُّث بلسان الآخرين، وقدَّمت ترجمةً لرواية «المسيح يُصلَب من جديد» تأليف نيقوس كازانتزاكيس، الذي عشقتُ كتاباته وشعرت بنوع من التماهي معه. وتوالت الترجمات التي لا يَعنيني كَمِّيتها التي تجاوَزت الستين، ولكن يَعنيني أنها مختاراتي من بين قراءاتي، وملتزمة جميعها بمشروعي من الانتقال إلى العقل العلمي، والتحوُّل عن ثقافة الكلمة إلى ثقافة الفعل.

وبدأتُ التأليف في تكاملٍ مع مشروع الترجمة، وصدر لي أول كتاب عام ١٩٩٠م بعنوان «نهاية الماركسية!» وهدفي منه نقد الثقافة العربية في التعامُل النصي الأرثوذكسي مع الفكر العالمي، متخذًا الحديثَ المتواتر عن سقوط الماركسية مثالًا، مع فصل بعنوان «هل سقطت الليبرالية؟» وأتبعتُ هذا بكتابٍ عنوانه «التراث والتاريخ»، وهو رؤيةٌ نقدية لأخطاء ثقافية شائعة في حياتنا، وحاكمة لنا، عن العقيدة والموروث الثقافي وفهم التاريخ.

وصدر كتابي الثالث بعنوان «العقل الأمريكي يُفكِّر: من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات»، وهو دراسة أكاديمية تُعطي بانوراما لتطوُّر العقل الأمريكي السائد على مدى ١٦٠ عامًا، ابتداءً من الآباء المُؤسِّسين لتصحيح صورة أمريكا المُدَّعاة في حياتنا، ومجابَهة الحقيقة، وأُؤكِّد فيه العلاقة الجدلية بين الفكر والواقع العملي نشأةً وتطوُّرًا، وأن الفكر هو مُنتَج الفعل الاجتماعي في تطوُّر جدلي مُطَّرد، مستشهِدًا بتطوُّر الفكر/الفعل الأمريكي في مجالات الفلسفة/العلم/الآداب والفنون، مُوثِّقًا ذلك بنصوصٍ لأئمة الفِكر الأمريكيِّين.

وبلغ مجموع مُؤلَّفاتي أربعة عشر عنوانًا، آخِرها «الشك الخلَّاق في حوار مع السلف»، وأعكف منذ سنوات على إصدار دراسة عن انتحار الحضارات ... كيف سقطت بفعل أبنائها وأوَّلُهم رجالُ الدين، حين تكون لهم السُّلطةُ دونَ العقل؛ أي لأسباب داخلية أولًا وليست خارجيةً فقط. وذلك في ضوء ما نشاهده اليومَ من جماعات تُدمِّر وتنتحر وتَنحر مَن حولها باسم إحياء حضارة تفكَّكت وسقطت وتأخَّر تأبينها قرونًا.

قضايانا المُلِحَّة عديدة ومتكاملة، ومن هذه القضايا التي عرضتها في كتبي:

(١) إعادة بناء الإنسان المصري الذي تعمَّد الغُزاة والحُكَّام المُستبدُّون انسلاخَه عن تاريخه وعن هُويته؛ ولذلك لا تتوفَّر نظريةٌ جدلية متكاملة لتاريخ مصر منذ القِدم، وقد حاوَلها صبحي وحيدة، والدكتور حسين فوزي سندباد مصري، ومحمد العزب. وتلزم الإجابة على سؤال: ماذا أصاب الإنسان المصري على مدى التاريخ حتى أصبح على هذه الحال من السلبية واللامبالاة؟ حتى لا نُردِّد ما قاله المقريزي وغيره: «قال الرخاء أنا ذاهب إلى مصر، فقال الذلُّ وأنا معك».

ثم إننا نعيش الآن في عصر أو حضارة الإنسان العام المشارِك إيجابيًّا، عن علمٍ وقدرةٍ، في إدارة شئون أُمَّته مع مسئوليته عن الإنسان والبيئة في العالم. ويتناقص هذا مع الظروف التاريخية وحياة الاستبداد والقهر التي صاغت الإنسان المصري، وباتت موروثًا اجتماعيًّا وثقافةً نافذة.

وحَرِي أن نتخلَّى عن الالتزام بإنجاز ما أُسمِّيه المعادلة المستحيلة؛ ألَا وهي نزعة المواءمة أو الجمع بين حضارة العلم والتكنولوجيا والعقل العلمي النقدي، وبين الموروث الثقافي المُتحجِّر الذي انتهى عصره. وإن أوَّل مَعالم الطريق إلى النهضة الحضارية إنما يتجلَّى بدايةً في سقوطِ هَيبة السلف والفكر السلفي وعبادة السلف في أذهان العامة، ومن ثَم إحلال ثقافة التغيير والتطوير باعتماد العقل العلمي النقدي؛ لذلك نُؤكِّد دائمًا أن لا نهضة لمصر إلا بنهضة الفلاح المصري في قُرى ونجوع الشمال والجنوب، هذا الفلاح هو مصر، الذي ظلَّ يحمل على فَودَيْه رسمًا نزعم سخريةً أنه عصفور … وهو حورس الحامي.

(٢) اتساقًا مع هذا نحن بحاجة إلى دِراسة العلاقة العكسية بين الاستبداد والإبداع … الاستبدادُ يصنع روبوتًا فضيلتُه الطاعةُ دون حق السؤال، والحريةُ هي صانعة الإنسان … الحرية كما يقول فيلسوف العلم دانييل دنيت هي القوة الحافزة للتطوُّر الخلَّاق للحياة منذ نشأتها حتى بلغت مرحليًّا أعلى صورها في صورة الجهاز العصبي للإنسان.

(٣) المُثقَّفون المصريون مسئولون أولًا وأساسًا عن واقع حال مصر الراهن؛ إذ بدأ المُثقَّف الحديث مُوظَّفًا تابعًا للسُّلطة الحاكمة وقد نشأ وتربَّى على ثقافة الطاعة، بينما المُثقَّف المستنير هو مَن يحافظ على مسافة نقدية فاصلة بينه وبين ذوي السلطان؛ أي سُلطة دينية، أو سياسية، أو عقائدية؛ لكي تتهيَّأ له فرصةُ الرؤى في عقلٍ نقدي يُنير بها الطريق إلى المستقبل.

(٤) سبَق أن ذكرتُ في كتابي «أركيولوجيا العقل العربي» أن التراث الثقافي الذي عاش ممتدًّا في الزمان التاريخي الاجتماعي، وإنْ أخَذ مُسمَّيات دينيةً لاحقة؛ هو التراث الهرمي في مصر … تراث هرمي مُثلَّث المعظمات، لا يزال يُقسِم باسمه المصريون (معظمًا ثلاثًا)، ويحمل هذا التراث صفات وخصائص البيئة والذهنية المصرية، وأراه تراث تحوت أو توت رب الحكمة والقلم في الديانة المصرية، وإن حمل حينًا اسمًا إغريقيًّا … وأرى أن هذا التراثَ هو الحاكمُ للثقافة الشعبية السائدة التي امتدَّت مع حالة الركود الاجتماعي قرونًا. وهذه الثقافة التي تصوغ ذهنيةَ المصري هي التي تُجهِض إرادة وفعالية الإنسان لحساب قوة مفارقة، لها القدسية والفعالية.

ويستلزم هذا تحوُّلًا حقيقيًّا وموضوعيًّا من ثقافة الكلمة والثبات إلى ثقافة الفعل والتغيير … من ثقافة اللسان إلى ثقافة اليد والأداة. وهذا هو ما سينقُلنا طبيعيًّا إلى ثقافة التناقض والحركة كشرط وجودي … الحركة مع التناقض … الفعالية بين «النحن والآخر» … الانتقال من ثقافة الإقصاء المُفضِية إلى الانشقاق والانقسام — دائِنا التاريخي — إلى ثقافة التناقض أو تلازم النقيضَين … إذ إن ثقافة الحركة الفكرية والمادية في جدل مشترك مطَّرد، لا تنشأ ولا تكون إلا بين نقيضَين «نحن والآخر»، ووجود كلِّ طرَفٍ رهْنُ وجودِ الآخر … ولهذا نشأ الحوار الذي هو صراع في إطار الوحدة، أو حركة في إطار التناقض … إن الصورة لا تكتمل ولا نفهمها إلا في دلالاتها الحركية؛ أي وجود النقيضَين، وإلا بدَت مواتًا … وهل الحياة إلا حركة بين نقائض؟!

ويكتمل ما سبَق بالحديث عمَّا اصطلحنا على تسميته أزمة الترجمة في العالم العربي. وسبَق أن تناولتُ هذا تفصيلًا في ضوءِ إحصاءاتٍ ذاتِ دلالة، سواء في كتابي «الترجمة في العالم العربي» أو في تقرير التنمية الإنسانية للأمم المتحدة ٢٠٠٣م. وتُؤكِّد الدراسة أن الترجمة مُتدنِّية أشد التدني، وطالَبنا — كما سبَق أنْ طالَب عميد الأدب العربي طه حسين — بإنشاء مُؤسَّسة عربية للترجمة. ولكن على الرغم من محاوَلات الإنقاذ وسَتر العورة وإنشاء مراكز ترجمة في عدد من البلاد العربية، مع رصدِ أموالٍ ضخمة في بلدان الخليج، فإنها تُؤكِّد جميعًا تشتُّتَ الجهود دونَ هدف استراتيجي جامع واضح مشترك.

وهذا ما أكَّده أيضًا التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية؛ إذ أوضَح تقريرُ عام ٢٠٠٧م أن المُناخ السياسي المُتَّسم بالاستبداد والقهر وغياب الحريات أدَّى إلى انتعاش الظلامية والفكر الأصولي السلفي المتطرِّف. وأشار إلى أن هذا المُناخ هو المسئول عن انصراف الإنسان العربي عن ثقافة تحصيل العلم، وعن الاهتمام بالقراءة وبالبحث.

والرأي عندي أن واقع حال الترجمة، بعيدًا عن الشكليات والأرقام الصمَّاء، ليس أزمة، بل هو موقف ثقافي اجتماعي من المعرفة والإبداع والتجديد قرين الفعالية المجتمعية لإنتاج الوجود الذاتي. ولا يستقيم الحديث عن الترجمة دونَ الحديث عن الفعل الإبداعي المجتمعي والفضول المعرفي ... الفعل والفكر الاجتماعيان في اقترانٍ جدلي تطوُّري ... وهذا غير وارد في ثقافتنا؛ ثقافةِ الإقصاء والاكتفاء الذاتي بالموروث ... ولا يستقيم كذلك دونَ الحديث عن الإنسان، وتغيير الواقع بإرادة ذاتية، وبالانخراط كقوة فاعلة إيجابيًّا في الفعل والفكر العالميَّين؛ أي الانخراط في الحداثة انخراطًا إبداعيًّا ذاتيًّا تكامليًّا في تطوُّر مرحلي ... أعني الوحدة مع الصراع في العالَم الحديث؛ فهذا شرط التغيير الجذري الحضاري نحو واقع مصري يُبدعه الإنسان المصري.

والآن وقد تجاوزتُ التسعين من العمر أنظر إلى الحياة نظرةَ مُودِّع، أراني أفتقد مصر التي كانت في خاطري، وأرى أن مصر على مستوى الإنسان العام تغوص على نحو غير مسبوق في وحل اللامعقول الموروث، مصر لم تَعُد مجتمعًا، بل أصبحت تجمُّعًا سكنيًّا، وقد أُضيفُ ما أضافه لي الصديقُ الأجلُّ أنور عبد الملك، وهو أنها باتت تجمُّعًا سكنيًّا لغرائزَ مُنفلِتة ... أفتقد مصرَ الحلم الحافز، مصر الوعي الموحد تاريخيًّا، مصر الوطن والمواطَنة، مصر الواقع المشحون بإرادة الفعل والفكر والحركة الجماعية ... مصر المستقبل ... أفتقد كل هذا ولا أرى غير فرط العمر والركض وراء السراب.

ولكن تحت الرماد جذوة نار قد تتأجَّج ويشتد لهيبها ... ومن بين رُكام الفوضى ينبثق الأمل ... هكذا علَّمنا التاريخ ... ومياه النيل لا ترتَدُّ أبدًا إلى وراء.

شوقي جلال

مقدمة

«يتعيَّن على الباحث، الذي يريد أن يصوغ فكرة صحيحة عن حالة مجتمعٍ ما في فترة زمنية معينة أن يهدف — أولًا — إلى التثبُّت من عدد أفراد هذا المجتمع.» هذا هو ما يقوله ماكولي في الباب الثالث الشهير من كتابه «تاريخ إنجلترا». ولكن ما يثير الدهشة أنه منذ أن قال ماكولي عبارته هذه لم يتم سوى عددٍ قليل جدًّا من الأبحاث في ميدان الديموجرافية التاريخية. ونحن لا نعثر على كتابٍ باللغة الإنجليزية عن تاريخ السكان في العالم، كما لا يوجد كتابٌ يستحق القراءة عن سكان أمريكا، ولم يصدر — حتى الآن — كتاب يعالج مشكلة السكان في أوروبا في العصر الحديث، وهي موضوع كتابنا هذا.

ولكن ما هي دلالة الاتجاهات السكانية بالنسبة للتاريخ العام؟ ثمة إجابات متناقضة — إلى حدٍّ ما — تجيب على هذا السؤال. فأولئك الذين ينتمون إلى العقيدة الماركسية لا يعوِّلون أهمية كبيرة على السكان، ذلك لأنهم يَرُدون كل ما يحدث في الحياة الاجتماعية إلى عِلة أساسية واحدة، وهي نظام وملكية وسائل الإنتاج. وثمة آخرون يعتقدون أن التصنيع والمعرفة التكنولوجية يحددان المجتمع بحيث يمكن إغفال أي عامل آخر حتى في عصرنا هذا وهو عصر «الانفجار السكاني». ثم هناك أيضًا مؤرخو الدبلوماسية ممن لا ينتمون إلى أيٍّ من هاتين النظريتَين، ولكنهم أَلِفوا العمل على أساس مجموعاتٍ من الوثائق الهامة، سواء منها ما نُشِر أو لم يُنشَر؛ ويخرجون منها بدراساتٍ تتسم بقِصَر النظر حول موضوع البحث الذي لا يستند إلى مصدرٍ ما. ويمكن القول — بوجه عام — أن من العسير علينا أن نلمَّ بالعوامل الحقيقية المؤثرة في التاريخ، كالعوامل التي تؤثر على حياتنا الاجتماعية الراهنة، كما هو الحال بالنسبة للاشتقاقات اللفظية. ولكننا نقول، كما قال لورد بيكون في كتابه «تطوير التعليم»: «إن المستكشفين الذين يظنون أن ليس ثمة أرض عندما لا يرَون شيئًا آخر غير البحر، إنما هم مستكشِفون غير محنَّكين.»

وثمة نظرية على النقيض من ذلك تمامًا ترى أن عدد السكان هو المفتاح لفهم التاريخ. فهناك بعض الكُتَّاب من أصحاب العقلية المالتوسية الضيقة يرَون أن نمو السكان والحد منه يمثِّل وحده مشكلة المشاكل الاجتماعية. وثمة مفهوم عن التاريخ يقع في هذه الخطيئة التي تفسر كل شيء بعلة واحدة، وهو المفهوم الذي عبَّر عنه — بإلحاحٍ — والتر بريسكوت ويب في كتابه «الحد العظيم». وطبقًا لهذا فإن الحضارة الغربية في مسارها، ابتداء من الاكتشافات الكبرى حتى يومنا هذا، إنما كان يحددها في كل مرحلة هامة من مراحل سيرها، عاملٌ ديموجرافي واحد، وهو الحدود غير الثابتة بكل ما تحتويه أراضيها الشاسعة من موارد، ثم الحدود الثابتة مع نهاية القرن التاسع عشر.

ونظرًا لأهمية تجنُّب مثل هذه المواقف المتطرفة في تفسير الأمور بردِّها إلى عِلة واحدة، لا يزال من واجب المؤرخ أن يدرك بأن ثمة مجموعة معينة من الوقائع هي وقائع أساسية أكثر من غيرها؛ إذ بدون هذا الإدراك ستتحوَّل دراسة التاريخ وكتابته إلى دراسة غير هادفة للآثار القديمة، وهي الدراسة التي تَعتبِر كل شيء ذا أهمية عابرة، وليس ثمة شيء له دلالة حقيقية. إن تفسير أي حدث تاريخي معقد أو حركة أو فترة تاريخية، إنما يعتمد على إلمامنا ببعض العوامل الأساسية. ولا ريب في أن مشكلة السكان هي أحد هذه العوامل الأساسية التي تحدد الطريقة التي يعمل بها كلُّ مجتمع كما تحدد سماته الرئيسية. وإذا كانت الديموجرافيا تعنى بدراسة عدد السكان الذين يعيشون فوق مساحة معينة من الأرض، بكل ما تحتويه من موارد للثروة، فإنها تعنى كذلك ببعض العوامل الدينامية مثل نسب المواليد والوفيات والزواج، وتركيب المجتمع من حيث العمر والجنس، والهجرات داخل حدودٍ معينة أو عبر هذه الحدود، وغير ذلك من السِّمات المميزة للسكان مثل التجمُّعات السلالية وتوزيع قوة العمل.

ويجب على المؤرِّخ أن يستخدم البيانات الديموجرافية حسب سياقها التاريخي الاجتماعي؛ إذ إنها تتقاسم أهميتها الأساسية مع عوامل أخرى مثل البيئة الجغرافية للمجتمع الذي نحن بصدده، وتقسيمه الطبقي، وثروته المدَّخرة، وحظِّه من المعرفة وكذلك مهاراته العملية. وفضلًا عن ذلك فإن مشكلة السكان، مثلها مثل العوامل الأساسية الأخرى، ليست قوة مستقلة بذاتها. ويأمل بعض دارسي التاريخ أن نعرض العامل السكاني، إن كان ذا قيمة ما، باعتباره عاملًا يحدد الحياة الاجتماعية دون أن يكون للحياة الاجتماعية أثرٌ عليه. إلا أن المشكلة السكانية ليست قوة محرِّكة لا تتغير بتأثير غيرها؛ إنها ليست قوة مماثِلة للطاقة الشمسية التي تكون سببًا فيما يقع من أحداثٍ على الأرض دون أن

يكون لهذه الأحداث أثر عليها. ومن ثَم فإن مشكلة السكان — بعبارة أخرى — يمكن اعتبارها معاملًا متغيرًا مستقلًّا عن العملية الاجتماعية أو متوقفًا عليها. وسواء أكان الوضع السكاني يحتل مكانه في أول سلسلة العِلل أو في آخرها فإن ذلك أمرٌ عرَضي يتحدد وفقًا للبيانات التي بين أيدينا، والمشاكل التاريخية التي نريد تفسيرها. فإذا حدث — مثلًا — أن فقدَ مجتمع ما نسبة مئوية كبيرة من شبابه بسبب الهجرة أو الحرب فإن سكان هذا المجتمع يتميزون بفائضٍ في عدد النساء، وهنا يمكن — بحقٍّ — أن نعزو إلى الموقف الديموجرافي — باعتباره عاملًا متغيرًا مستقلًّا — كل ما يطرأ على المجتمع في مجال تركيب قوة العمل، وما يحدث من خللٍ في سوق الزواج، وكذلك بعض التغيرات السلوكية. إلا أن الوضع السكاني يمكن النظر إليه في سياق أحداثٍ أخرى باعتباره عاملًا متغيرًا تابعًا، وذلك إذا ما كانت معدلات الزواج والمواليد والوفيات خاضعة — كلها — لتأثير الناتج السنوي للمحصول، كما هو ملاحَظ كثيرًا في المجتمعات الزراعية. ويمكن كذلك أن يكون العامل الديموجرافي جزءًا من عملية تغذية عكسية دائرية أو حلزونية مثل ما حدث في أمريكا إبان القرن الثامن عشر عندما أدَّت الزيادة السريعة للسكان إلى التفاوت في نصيب الأفراد من الغلة الإنتاجية الاقتصادية وذلك بسبب وفرة الأيدي العاملة، بالإضافة إلى التقدم في مجال التخصص في العمل. وقد شجع هذا التقدم الاقتصادي على حدوث زيادة جديدة في السكان عن طريق الزواج المبكر وارتفاع نسبة المواليد وجذْب المهاجرين، عبيدًا وأرقَّاء، مما ساعد بدوره على تقدُّم إنتاجية البلاد. ومن ثَم فإن الوضع السكاني يعمل غالبًا كقوة مساعدة ومنشِّطة داخل العملية الاجتماعية، ومن هنا يكون له أثره الذي يزيد من سرعة هذه العملية، ويكون له قوته الضاغطة على المجتمع لدفعه إلى السير بسرعة في هذا الاتجاه أو ذاك.

ودراسة السكان تزوِّد المؤرخ ببياناتٍ كَمية تحتل — غالبًا — وضعًا استراتيجيًّا في مجال التحقق من صدق أو زيف الفروض التاريخية، ومن ثَم فإنها تساعد على تقديم تفسيراتٍ تاريخية أكثر تماسكًا؛ حيث يمكن وضعها موضع الاختبار. حقًّا، إن البيانات أو الإحصاءات السكانية القديمة، والتي يمكن أن نخرج منها بمعلوماتٍ كَمية وفيرة ليست كافية — إلى حدٍّ كبير — في أغلب الأحوال، ولا يمكن مقارنتها من حيث الدقة ببعض البيانات الحديثة المماثِلة لها في طبيعتها. إلا أن هذا ليس سببًا يدعونا إلى الفزع وذلك:

أولًا: لأن التقديرات التقريبية تفي بالحاجة في كثيرٍ من عمليات العرض التاريخي، كما أن الدِّقة الكبيرة في التقدير الرقمي لا تؤثر في النتائج التي نصل إليها تأثيرًا يُذكَر. وقد

يكون من دواعي الاطمئنان هنا، أن نذكر أن الإحصاءات السكانية في الولايات المتحدة ليست إحصاءاتٍ دقيقة تمامًا. ففي عام ١٩٥٠م أحصى رجال التعداد ١٥٠٦٩٧٣٦١ نسمة، واكتشف مكتب الإحصاء عند مراجعة هذا العدد أن حوالي ١٣٠٠٠٠٠ نسمة قد تم إحصاؤهم مرتين، وأن حوالي ٣٤٠٠٠٠٠ لم يدخلوا ضمن الإحصاء على الإطلاق. ولقد كان معدل الخطأ في كل الإحصاءات الأوروبية السابقة على عام ١٨٥٠م يزيد كثيرًا على معدل الخطأ في إحصاء الولايات المتحدة لعام ١٩٥٠م وهو ١,٥٪. كما وأن أكثر الأرقام السابقة كانت تقوم على أساس إحصاءات متميزة للأفراد أو الأسر، ومن ثَم فإن الأرقام القديمة لتعداد السكان تخضع لمُعامل خطأ كبير، فضلًا عن أنها تفتقد تمامًا في أغلب الأحيان أهم البنود النوعية للمعلومات التي يجمعها الآن رجال الإحصاء المحدَثون. ومع ذلك فإن البحث المحلي سيساعدنا، وسوف يساعدنا بكل تأكيدٍ على اكتشاف كثير من البيانات الديموجرافية الهامة.

ثانيًا: فإن المواد التي نحصل عليها، حتى وإن كانت غير وافية فقد تكون لها قوة توكيدية إذا ما أمكن تعزيز كل ما قد تتضمنه هذه المواد ببياناتٍ مستقلة. ومن ثَم، وعلى هذا النحو فإن عدد السكان في مرحلة تاريخية معينة، وفي منطقة معينة، يمكن أن يصبح جزءًا من مجموعة كبيرة ومتنوعة من المعلومات التي يساند بعضها بعضًا مثل التغيُّرات التي تطرأ على مساحة المنطقة المنزوعة، وكمية المطر وسجلات الدفن ونقوش المقابر وإحصائيات الأجور والأسعار والبيانات الخاصة بالتصدير والاستيراد والتقارير الخاصة بالضرائب وعدد المهاجرين ... إلخ.

وهنا نجد ميدانًا لأفكارٍ تستحق البحث، يمكن بواسطتها توسيع نطاق معرفتنا عن الماضي بدرجة كبيرة.

ثالثًا: وهو الأهم، الاعتقاد بأن الأرقام المطلَقة من حيث هي كذلك ليست أهم ما يعنينا؛ إذ إن أي رقم مطلَق ليس له معنًى في ذاته. فإذا عرفنا أن تعداد سكان فرنسا في زمنٍ معين كان ٢٠ مليون نسمة فإن هذه المعلومات تُعتبَر غير ذات معنى ما لم نعرف رقمًا آخر على الأقل يساعدنا على عقد مقارنة ما. ومن ثَم نستطيع بذلك أن نقارن بين وضْع فرنسا في زمنٍ معين ووضْعها في تاريخٍ سابقٍ أو لاحقٍ لهذا الزمن، وبذلك نستطيع أن نتفَّهم تطور هذا البلد، أو نستطيع أن نقارن تعداد سكان فرنسا بسكان بلدٍ آخر. وأيًّا كانت المقارنات التي نقوم بها فإن اهتمامنا لا يتركز على الأرقام المطلَقة من حيث

هي كذلك، بل على أهميتها النسبية، ويمكن تقديم تفسيراتٍ ملائمة على أساس بيانات ناقصة. وكل هذه الاعتبارات لا تنفي — بطبيعة الحال — حاجتنا إلى الوصول بكل الإحصائيات التاريخية — دون استثناء — إلى أعلى درجة من الدقة.

الدورات الديموجرافية

تم ترتيب المختارات التي نعرضها في هذا الكتاب على أساسٍ زمني، بحيث يمكن إبراز معالِم دورات التاريخ الديموجرافي لأوروبا، وتبدأ الدورة الأولى من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن السابع عشر، وعرضنا خصائصها المميزة في المقالة الأولى. وبدأت الدورة الثانية في العَقْدين الرابع والخامس ١٦٣٠–١٦٥٠م استنادًا إلى بعض التغيُّرات الإقليمية، وامتدت حتى أعوام انهيار النظام القديم، رغم حدوث بعض الفوارق الإقليمية من حيث التاريخ الزمني.

وتبدأ الدورة الثالثة — تقريبًا — من عام ١٧٧٠م إلى عام ١٨٣٠م أو ١٨٥٠م، وتُعرَف تقليديًّا باسم عصر الثورة الصناعية. وقد عرضنا هذه الفترة، وهي فترة محاولة إعادة التنظيم، في أربع مقالات، تناولنا فيها مشكلة السكان في إنجلترا، أو آراء مالتوس التي سادت في هذا العصر، ومأساة أيرلندا. وحتى نستكمل الصورة تناولنا كذلك بلدًا زراعيًّا وهو السويد، والذي كان في ذلك العهد بعيدًا — من كل النواحي — عن «ورشة العالم».

وتتناول المقالات الثلاث التالية لتلك المظاهر المختلفة تمامًا للموجة السكانية الطاغية في القرنَين التاسع عشر والعشرين. وتُبرِز المقالة الأولى منها بعض التغيرات التي طرأت على المناخ الثقافي والفكري، وتبحث الثانية عملية نمو المدن، وتتعقَّب الثالثة هجرة الأوروبيين إلى البِقاع المختلفة من العالم.

وثمة مختارات ثلاثة شملت التطورات التي حدثت داخل الشعوب الأوروبية في القرنَين التاسع عشر والعشرين، ويعالج كلٌّ منها التطورات الديموجرافية في ثلاثة بلدان كبرى من بلدان القارة الأوروبية وهي: فرنسا وألمانيا والاتحاد السوفييتي.

وتعالج المقالتان الأخيرتان المظاهر العالمية لمشكلة السكان؛ فتعالج أولاهما الموقف الديموجرافي في أوروبا بعد الحرب، أما المقالة الأخيرة فإنها تفسِّر النمو السكاني على النطاق العالمي، ودلالته بالنسبة للعالم الغربي.

دراسات إحصائية:

جدول ١: تقدير التعداد السكاني في أوروبا وأمريكا الشمالية والعالم خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٦٠٠–١٩٠٠م مقدَّرًا بالمليون.

التاريخ	١٦٠٠م	١٦٥٠م	١٧٠٠م	١٧٥٠م	١٨٠٠م	١٨٥٠م	١٩٠٠م
العالم	٦٠٠	٦٤٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٥٠	١٢٠٠	١٦٠٨
أوروبا	١٠٠	١٠٣	١١٤	١٤١	١٨٤	٢٦٦	٣٩٠
البرتغال	١,٤		٢,٣	٢,٨	٣,٤	٣,٩	٥,٤
إسبانيا	٨,٠		٨,٠	٩,٠	١١,٥	١٥,٠	١٨,٦
إيطاليا	١٣,٣	١١,٥	١٣,٤	١٥,٥	١٨,١	٢٤,٣	٣٢,٥
فرنسا		١٩,٠	٢٠,٠	٢٤,٦	٢٨,٢	٣٥,٨	٣٩,٠
إنجلترا وويلز	٤,٥		٥,٨	٦,٥	٩,٠	١٧,٩	٣٢,٥
اسكتلندا	١,٠		١,٠	١,٣	١,٦	٢,٩	٤,٥
أيرلندا			٢,٧	٣,١	٥,٠	٦,٥	٤,٥
النرويج			٠,٧	٠,٨	٠,٩	١,٤	٢,٢
فنلندا					١,٠	١,٦	٢,٦
السويد	١,٠			١,٨	٢,٣	٣,٥	٥,١
الدانيمرك	٠,٥			٠,٨	١,٠	١,٥	٢,٥
هولندا	١,٢				٢,٢	٣,١	٥,٢
بلجيكا	١,٤				٣,٠	٤,٤	٦,٧
سويسرا	١,٠			١,٢	١,٧	٢,٤	٣,٣
ألمانيا (حسب مساحتها عام ١٨٧١م)	١٨,٠	١٣,٠	١٦,٠	١٩,٠	٢٤,٥	٣٥,٤	٥٦,٤
براندنبرج-بروسيا			١,٣	٣,٥	٦,٢	١٧,٠	٣٧,٥
النمسا وملحقاتها مثل بوهيميا وموارفيا	٥,٥		٧,٥	٦,١	٩,٦	١٢,٩	١٨,١
المجر			١,٦	٦,٥	١٠,٠	١٣,٣	١٩,٣
مملكة هابسبورج			٩,١	١٢,٦	٢٣,٣	٣١,٤	٤٥,٤

التاريخ	١٦٠٠م	١٦٥٠م	١٧٠٠م	١٧٥٠م	١٨٠٠م	١٨٥٠م	١٩٠٠م
بولندا	٣,٢	٢,٣			(٧,٨)		(٢١,٣)
روسيا الأوروبية			١٧,٠		٣٨,٠	٦١,٠	١٠٣,٣
أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٦,٠	٢٦,٠	٨١,٠

يبيِّن لنا جدول ١ توزيع السكان في أوروبا لكل نصف قرن، هذا باستثناء دول البلقان وبعض المناطق الصغرى التي لم يكن من المستطاع الحصول إلا على النَّزر اليسير من المعلومات الخاصة بها؛ لذلك لم نذكر العدد الإجمالي لكل سكان أوروبا بسبب نقص هذه البيانات. وأكثر الأرقام المذكورة هي أرقام تقريبية، أما بالنسبة لأرقام الفترات الأولى فهي أرقام تقديرية إلى حدٍّ ما.

وتمثِّل الخطوط الأفقية عددَ السكان في كل بلدٍ على حدة، وتبيِّن لنا في بعض الحالات النمو الحقيقي للسكان في كل بلدٍ، كما وأنها في حالات أخرى تعكس لنا تغيُّر الحدود، وما يقابل ذلك من زيادة أو نقصٍ في تعداد السكان. وتبدو هذه التغيُّرات في مساحة الأرض واضحة بوجهٍ خاص بالنسبة لبلدان براندنبرج-بروسيا وأراضي النمسا الخاصة بمملكة هابسبورج وبولندا التي فقدت وجودها السياسي المستقل عام ١٧٩٥م والإمبراطورية الروسية التي ضمَّت في النهاية كلَّ أوروبا الشرقية وسيبيريا والجزء الأكبر من آسيا الوسطى.

واستقينا معلوماتنا الواردة في جدول (١) من مصادر كثيرة، وقام بالجانب الأساسي من هذا العمل جوليوس بيلوتش الذي نشر مقالتَين عن تاريخ السكان في أوروبا في مجلة «العلوم الاجتماعية» العدد الثالث (عام ١٩٠٠م). وصدرت بعد ذلك ثلاثة تقييمات هامة للسكان في أوروبا والعالم، استفاد منها كلُّ المؤلفين الآخرين بعد ذلك كمصدرٍ لمعلوماتهم مثل هابك في كتابه «سكان العصور الوسطى والحديثة» المعجم اليدوي للعلوم السياسية الدولية، الجزء الثاني (الطبعة الرابعة، ١٩٢٤م) ص٦٧٠–٦٨٧، وأ. م. كار-سوندرز «سكان العالم» (١٩٣٦م)، وو. م. ويلكوكس «النمو السكاني في العام منذ ١٦٥٠» وكتاب «الهجرات العالمية» لمؤلِّفه و. م. ويلكوكس، المجلد الثاني، ١٩٣١م ص٣٣–٨٤. وثمة دراسات أخرى إقليمية لعددٍ من البلدان، وهي سبيلنا الوحيد للوصول إلى صورة أكثر

وضوحًا. وكشفت هذه الدراسات — في أكثر الحالات — عن أن أعداد السكان قديمًا كانت أعدادًا منخفضة إلى حدٍّ كبير، وقد تم تعديل الأرقام الواردة في جدول (١) على هذا الأساس.

ويبيِّن لنا جدول ٢ حركة السكان في القرن العشرين، ويمكن الاستفادة منه في هذا المجال، بالإضافة إلى المقال الذي أسهم به الأستاذ أ. ف. ك. في هذا الكتاب تحت عنوان «السكان والسياسة في أوروبا». ولم نذكر العدد الإجمالي لسكان أوروبا؛ وذلك لأن الأرقام الواردة كلها أرقام دائرية، بالإضافة إلى حذف كل الوحدات السياسية الصغيرة التي يقِل تعدادها عن ٥٠٠٠٠٠ نسمة. وأضفنا إلى حجم السكان في كل بلدٍ على حدة معدل النمو السنوي لكل مائة شخص طبقًا للمعلومات التي تَيسَّر لنا الحصول عليها عن عامَي ١٩٦٠–١٩٦٢م. وجدير بالذكر أن اثنتين من هذه القيم هما قيمتان سلبيتان.

واعتمدنا أساسًا في كتابة الجدول ٢ على المصادر التالية:

«الكتاب السنوي الديموجرافي لعام ١٩٦١م الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٦١م» و«الدليل السكاني»، مجلد ٢٩ لعام ١٩٦٣م، والمجلدات السابقة، وكتاب «السكان في أوروبا في أعوام ما بين الحربين» لمؤلِّفه دادلي كيرك الصادر عام ١٩٤٦م، وكتاب «الأراضي الفضاء والسكان في تاريخ العالم» والذي قام بتصنيفه كل من أ. كريشتين، وأ. و. بوتشولتس، و. كولمان، المجلد الثاني، ١٩٥٥م.

جدول ٢: تعداد السكان في أوروبا والولايات المتحدة والعالم مقدَّرًا بالمليون

السنة ٨	١٩٠٠م	١٩٢٠م	١٩٤٠م	١٩٦٠م	آخر نسبة مئوية عن معدل النمو السكاني
العالم (حسب تقدير هيئة الأمم المتحدة)	١,٦٠٨	١,٨١١	٢,٢٤٩	٢,٩٩٥	
أوروبا والاتحاد السوفييتي	٢٢٩	٤٨٧	٥٧٦	٦٤١	
بريطانيا	٣٧,٠	٤٢,٨	٤٦,٧	٥١,١	٠,٤٧
شمال أيرلندا	٤,٥	١,٢	١,٣	١,٥	٪٣٩
جمهورية أيرلندا		٣,١	٢,٩	٢,٨	٪٥٨
فرنسا	٣٩,٠	٣٩,٢	٤٢,٠	٤٥,٥	٪٩٨
إيطاليا	٣٢,٥	٣٧,٩	٤٣,٨	٤٩,٤	٪٦٨

السنة ٨	١٩٠٠م	١٩٢٠م	١٩٤٠م	١٩٦٠م	آخر نسبة مئوية عن معدل النمو السكاني
ألمانيا (في عهد الرايخ)	٥٦,٠	٦١,٨	٦٩,٨	٧٣,٥	
ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية				٥٦,٢	١,٢٣
هولندا	٥,٢	٦,٩	٨,٩	١١,٦	١,٣٥
بلجيكا	٦,٧	٧,٤	٨,٣	٩,١	٪٥٨
دانيمرك	٢,٥	٣,٣	٣,٨	٤,٦	٪٦١
النرويج	٢,٢	٢,٧	٢,٩	٣,٦	٪٠٩
السويد	٥,١	٥,٩	٦,٤	٧,٥	٪٦٣
فنلندا		٣,٤	٣,٧	٤,٥	٪٨٧
النمسا		٦,٤	٦,٧	٧,٠	٪١٩
سويسرا	٣,٣	٣,٩	٤,٢	٥,٤	١,٧٥
إسبانيا	١٨,٦	٢١,٣	٢٥,٩	٣٠,٤	٠,٨٤
البرتغال	٥,٤	٦,٠	٧,٧	٨,٩	٠,٥٥
اليونان	٢,٥	٥,٠	٧,٣	٨,٣	٠,٩٤
جملة تعداد الدول غير الشيوعية				٣٠٧,٤	
ألمانيا الديمقراطية وشرق برلين				١٧,٣	٠,٦٢
بولندا		٢٦,٨	٣٤,٨	٣٠,٠	١,٧٣
تشيكوسلوفاكيا		١٣,٦	(١٥,٥)	١٣,٧	٠,٩٨
المجر	١٩,٣	٨,٠	٩,٢	١٠,٠	٠,٣٢
رومانيا	٦,٧	١٥,٦	٢٠,٠	١٨,٤	١,١٢
بلغاريا	٤,٠	٤,٨	٦,٣	٧,٩	٠,٩٢
ألبانيا		٠,٨	١,١	١,٦	٣,١١
يوغوسلافيا		١٢,٠	١٥,٩	١٨,٥	١,٠٩
الاتحاد السوفييتي بما فيه آسيا السوفييتية	(١٣٩,٠)	١٣٦,٩	١٧٣,٨	٢١٤,٤	١,٧٢
إستونيا		١,١	١,١		

السنة ٨	١٩٠٠م	١٩٢٠م	١٩٤٠م	١٩٦٠م	آخر نسبة مئوية عن معدل النمو السكاني
لاتثيا		١,٦	١,٩		
لتوانيا		٢,١	٢,٦	٨	
جملة الدول الشيوعية				٣٣١,٨	
الولايات المتحدة	٧٦,٠	١٠٥,٧	١٣١,٧	١٧٩,٣	١,٥٨

معدلات الأجور والأسعار دليل على الضغط السكاني في القرن السادس عشر[1]

بقلم: أ. هـ. فيلبس براون وشيلا ف. هوبكين

كان القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر فترة قلقٍ في تاريخ الحضارة الغربية. وعُرِفَت هذه الفترة بكثرة الأفَّاقين والمتشردين والمرتزَقة من الجنود؛ وسادها الشك الذي روَّج له مذهب إنكار التعميد وكذلك حركات اليأس، والشك في أبسط جوانب العقيدة الدينية. وكان هناك في الحقيقة خوف مشترك بين عامة الناس، وهو الخوف الذي كان شكسبير يشارك فيه غالبية أبناء عصره. واتسع نطاق الفوارق التي تمايِز بين دخول الأفراد. وأسهم هذا في تقويض دعائم التضامن الاجتماعي داخل المدن، كما أسهم في خلق حالات التوتر السياسي والديني التي تَميَّز بها هذا العصر. ويقدم لنا المقال التالي توضيحًا كَميًّا للظروف الديموجرافية التي كانت تقوم عليها الحياة الاجتماعية والسياسية في هذه الفترة.

---

[1] أُعيدَ نشر هذا المقال عن مجلة «إيكونوميكا» السلسلة الجديدة، ص٢٤، عدد ٩٦، نوفمبر ١٩٥٧م، ص٢٨٩ إلى ٣٠٦. وقد حُذِفَت منه بعض الفقرات بإذن من المؤلفين وهيئة التحرير المشرفة على مجلة إيكونوميكا، نسخة طبق الأصل، ١٩٥٧م، بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

سبق لنا أن عرضنا في عددٍ سابقٍ[٢] تقييمًا أوضحنا فيه أن ما يساوي ملء سلة من السلع الاستهلاكية، والتي كان يشتريها عامل البناء الإنجليزي بأجره اليومي بدأ يتناقص — تدريجيًّا — ابتداء من عام ١٥١٠م حتى انكمش في عام ١٦٣٠م إلى ما يساوي خُمس ما كان عليه في القرن الخامس عشر. ونظرًا لأن عامل البناء كان يعاني من ذلك، ويمكن النظر إليه باعتباره ممثلًا للأُجَراء غير الماهرين إلى حدٍّ كبير، إذن يحق لنا أن نعتقد بأن هذا التدهور لم يكن قاصرًا فقط على مجال البناء، بل أصاب — بالتالي — كل الأُجراء الآخرين كذلك؛ ولقد كان الوضع بمثابة كارثة. وعلى قدر عِلمنا فإن ما حدث ليس له مثيل في كل تاريخ الأجور، ورغم ذلك فإن المرء قد يقرأ الكثير عن أحداث القرن السادس عشر دون أن يرِد أي ذكر لما حدث. وربما كان السبب في ذلك أنه لم يحدث انفجارٌ ضخم يدفع المؤرخين إلى البحث عن سبب لنشأته يكمن في ضائقة اجتماعية كبيرة. تُرى هل حدث حقًّا أي شيء بمثل القسوة التي توحي بها الأرقام؟ وإن كان قد حدث شيء كهذا فما هو السبب؟

١

من المؤكد أن أولئك الذين عملوا قبلنا على دراسة موضوعات مماثلة قد وجدوا نفس الشيء، وعلى نفس الدرجة تقريبًا. فقد قال مالتوس على سبيل المثال — رغم أنه كان يستخدم فقط أسعار الحبوب — في كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي»[٣] ما يلي: «ثمة حقيقة واضحة لا يتطرق إليها الشك كانت سائدة منذ أواخر عهد هنري السابع إلى أواخر أيام حكم إليزابيث ... إذ انخفضت — لدرجة لم يسبق لها مثيل — كميات القمح التي كان يتقاضاها العمال كأجورٍ مقابل عملهم، حتى أصبحت في أواخر القرن لا تزيد على ثلث كمية القمح التي كانوا يحصلون عليها أيام هنري السابع». وكان ثورولد روجر أكثر تأكيدًا في حديثه حين قال: «سبق لي[٤] أن بيَّنت أن أولى الحوليات المسجَّلة قد أشارت إلى

[٢] «سبعة قرون من أسعار السلع الاستهلاكية مع مقارنتها بمعدلات أجور عمال البناء» مجلة إيكونوميكا، عدد نوفمبر ١٩٥٦م، وقد استقيت سلسلة الأجور الواردة فيها من مقالنا «سبعة قرون من أجور البناء» إيكونوميكا، أغسطس ١٩٥٥م.

[٣] ت. د. مالتوس، «مبادئ الاقتصاد السياسي»، الطبعة الثانية ١٨٢٦م، الباب الرابع، ص٢٤٠.

[٤] ج. أ. ثورولد روجر «ستة قرون من العمل والأجور» ١٨٨٤م، الباب التاسع عشر.

أن ظروف العامل الإنجليزي كانت — خلال ما يقرب من ثلاثة قرون — ظروفَ رخاء وأمل، ثم تدهورت بعد ذلك تدهورًا شديدًا خلال قرن من الزمان ولأسبابٍ مفهومة تمامًا بحيث أصبح العامل عاجزًا للغاية من الناحية العملية. وبلغت ظروفه هذه أحطَّ درجاتها مع نشوب الحرب العظمى بين الملك والبرلمان.» واستخرج كنوب وجوتس في دراستهما عن المعمار دليلًا للأجر اليومي للعامل[٥] واستندا في ذلك على معدل الأجور الذي حدَّدته أكسفورد وكامبريدج ولندن بريدج، وقارنَاه بدليلٍ لأسعار الطعام استخرجاه من دراسات ثورولد روجر بأن جمعا عددًا من المجموعات تتألف من اثنتي عشرة سلعة، ابتداءً من القمح إلى الحمام وبأوزان متساوية. ووجدا أن كمية الطعام التي كان في استطاعة عامل البناء أن يشتريها بأجره اليومي خلال الفترة الواقعة ما بين ١٥٩٣–١٦٣٢م تعادل من ٣٨ إلى ٤٠ في المائة من كمية الطعام التي كان يشتريها في الفترة الواقعة بين عامَي ١٤٥١–١٤٧٥م. وفي تقديرنا الخاص أنها تساوي ٤٠٪ من ثمن شراء سلة كاملة من السلع. وقام كلابهام بدراسة أولية اكتشف فيها أن الأجر اليومي للعامل الذي يعمل في الأرض قد تضاعف تقريبًا خلال القرن السادس عشر، بينما ارتفعت أسعار الغذاء إلى ما يساوي ستة أمثالها تقريبًا: «ويبدو أن هذا شيء يدعو لليأس فقد كان شيئًا سيِّئًا للغاية بكل تأكيدٍ.»[٦]

ويمكن لنا أن نضيف إلى ذلك دليلًا آخر؛ حيث إن القوة الشرائية للأجر اليومي لعامل البناء في فرنسا والألزاس انخفضت خلال هذه الفترة ذاتها بنفس الدرجة تقريبًا.

والأجور والأسعار الفرنسية مأخوذة عن فيكونت دائينيل، وليس من العسير علينا أن نستعيد جداوله المتعلقة بهذا الموضوع[٧] وقد استخرج متوسط الأسعار الذي حصل عليها من هنا ومن هناك من كل أنحاء فرنسا، وكدَّس سلعًا متباينة للغاية تحت عناوين واسعة ومبتكَرة مثل «الأسماك» أو «الملابس» أو «الخمور».

---

[٥] د. كنوب وج. ب. جونس «المعمار في العصر الوسيط» ١٩٣٣م، ص٢٠٤–٢١٥، وتذييل ١.

[٦] سير جون كلابهام: «الموجز في تاريخ بريطانيا الاقتصادي»، ١٩٤٩م، ص١٨٦–١٨٧، ٢١١.

[٧] ف. سيمياند، «أبحاث قديمة وحديثة عن الحركة العامة للأسعار من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر»، ١٩٣٢م، ص١٢٢–١٢٥.

ومع ذلك فقد استطاع أن يجمع قرابة ٥٦٠٠٠ تسعيرة على مدى ستة قرون، ثم أعطانا متوسط هذه الأسعار موزَّعًا على فتراتٍ كل منها ٢٥ عامًا. وإذا نظرنا إلى هذه المتوسطات، حسب هذا التوزيع، فإننا نجد شيئًا من الاتساق في النتائج التي حصل عليها. وثمة مجموعات أخرى أكثر تلاحمًا واتصالًا مأخوذة كل منها من مقاطعة بذاتها مثل مقاطعة بواتو ودوا وإيل دي فرانس.[٨] وقد عُرِضَت هذه المجموعات لتكشف لنا بعض التباين من حيث التوقيت الزمني لحركات الأسعار ومداها. ولكنها تتلاقى مع غيرها من حيث إنها تكشف عن انخفاض القوة الشرائية لمعدل الأجور انخفاضًا كبيرًا خلال القرن السادس عشر. وعندما نجد تشابهًا كبيرًا بين التغيُّرات التي تشير إليها جداول دافينيل، رغم أنها غريبة في ذاتها، والتغيُّرات التي حدثت في إنجلترا والألزاس فإننا نصل إلى قاعدة تكون بمثابة شاهد يُبرر لنا الاستنتاج التالي: «إنه لأمر بعيد الاحتمال أن تصل بنا بيانات خاطئة إلى نتائج متماثلة لدرجة مثيرة للغاية، ولكن إذا ما تأكدت صحة هذه البيانات فإن من شأنها أن تؤكد لنا النتيجة التي انتهينا إليها.» وبوسعنا أن نضيف إلى ذلك أن المجموعات [الفرنسية تؤدي أيضًا إلى نتائج مماثلة للتي خرجنا بها من] المجموعات الإنجليزية بالنسبة للفترة السابقة على تاريخ المقارنة المعروضة هنا بوقتٍ قليلٍ، أي في عام ١٤٠١م.

واستقينا الأجور والأسعار الخاصة بمنطقة الألزاس من المجلدَين اللذين نشرهما أبيه أنوويه في عامَي ١٨٧٦–١٨٧٨م. وتماثل دراسته عن الألزاس في جوهرها دراسة ثورولد روجر عن جنوب إنجلترا التي استخرجها آنذاك من الحسابات الموجودة بأرشيف كولمار وبال خاصة حسابات الأديرة والمستشفيات وسجلات المجالس البلدية والتقارير الخاصة بحالة الأسواق. ونشر كل ما حصل عليه تفصيلًا مع بعض التعليقات التي تتسم بالحذر والحرص، ولكن تسجيلاته عن أسعار القرن الخامس عشر ناقصة وقليلة فيما عدا أسعار الحبوب، كما وأن تسجيلاته عن الأجور لا تتعدى عام ١٦١٠م.

ومعدلات الأجور التي استخدمناها هنا هي أجور ثلاثة أنماط من الحرفيين في فرنسا، هم البنَّاءون والنجارون وعمال النقش والطوب والبياض، وعمال البناء والنجارة فقط

[٨] ج. أ. نيف «الأسعار والرأسمالية الصناعية في فرنسا وإنجلترا»، ١٥٤٠–١٦٤٠م، مجلة التاريخ الاقتصادي، ٧، ١٩٣٧م، وأُعيد طبعها ضمن «مقالات في التاريخ الاقتصادي» ١٩٥٤م التي أشرف على إصدارها أ. م. كاروس ويلسون.

من الألزاس. والأجور التي أشرنا إليها في كلتا المنطقتين هي الأجور اليومية دون حساب لمصاريف الأكل.

ولكي نتتبَّع حركة أسعار السلع الاستهلاكية فقد راعينا، بدقة وبقدر المستطاع، تشابه العناصر التي تتكوَّن منها الوحدة المركَّبة التي استخدمناها في إنجلترا، ما عدا الوحدة التي تتعلق بالمشروبات؛ حيث كانت تعني في إنجلترا في أكثر الأحوال (الملت)، بينما كانت تمثِّل في فرنسا والألزاس النبيذ فقط. لذلك فقد حوَّلنا عشر نقاط من ٢٢٫٥ نقطة من وزنها إلى المواد النشوية. وفضلًا عن ذلك فلم يكن بين أيدينا بالنسبة لمنطقة الألزاس قوائم كافية عن الأسماك أو الجبن أو النسيج. وكان عدد العناصر التي تتكوَّن منها هذه المجموعات أقل — بوجه عام — من عددها في إنجلترا. ولم تكن كل هذه العناصر التي تتكوَّن منها هذه المجموعات من السلع التي يتيسَّر الحصول عليها في كل وقتٍ على مدى القرون الثلاثة.

ولكن الأجر اليومي لعامل البناء في كل هذه البلدان الثلاثة كان مع نهاية القرن السادس عشر لا يساوي إلا أقل من نصف ما كان يشتريه العامل بهذه القيمة في النصف الثاني من القرن الخامس عشر. وكان هذا الهبوط في القيمة الشرائية في فرنسا والألزاس أكبر منه في إنجلترا. وتتفق مجموعات الأسعار في إنجلترا والألزاس في بيانها لهذا التدهور الحاد فيما بين عامَي ١٥٠٩ و١٥١٣م، أما المجموعات الإنجليزية والفرنسية، وهي المجموعات الوحيدة التي تيسَّر لنا الحصول عليها لما بعد عام ١٦٠٥م، فإنها تتفق معًا في الإشارة إلى توقف الأسعار عن التدهور حتى عام ١٦٠٠م، ثم ظهور بعض الانتعاش فيما بعد عام ١٦٣٠م.

وها هنا نجد بعض الأسباب القوية التي تبرر لنا الاعتقاد بأن وضع عامل البناء في المناطق الثلاث قد ساء لدرجة محزِنة، ولكن هل ساء وضعه حقًّا بنفس القدر الذي توحي به تقديراتنا؟ إن المناقشة السالفة أعطتنا بعض الأسباب التي تدعونا إلى الاعتقاد بأننا بالغنا في ذلك؛ إذ إن بعض المنتجات مثل الخبز والبيرة لم ترتفع أسعارها بنفس القدر الذي ارتفعت به أسعار الحبوب والملت، مع أنه من المفروض أن ثمن الرغيف مثلًا لا يغطي فقط تكاليف الحبوب، بل يغطي كذلك أجور طحنه ونقله وخبزه. ولكن نظرًا لأن أسعار هذه العمليات كلها لم ترتفع بنفس القدر الذي ارتفعت به أسعار الحبوب فإن سعر الرغيف لم يرتفع بالتالي بنفس القدر، وهذه نقطة هامة. فلو أن الأثمان التي كان يدفعها العامل الأجير عند شرائه بالتجزئة تساوي ثلثَي تكاليف الجملة للطعام والمواد الأساسية والثلث

الآخر للأجور فإن الدليل الإنجليزي لأسعار التجزئة الذي يتخذ من عامَي ١٤٥١–١٤٧٥م سنة أساس يبدأ من ١٠٠ وسيرتفع إلى ٣٨٠ فقط مع نهاية القرن السادس عشر بدلًا من ٤٧٥ كما هو مبيَّن في دليلنا. ومن ثَم فإن سلة السلع ستصل إلى ما يربو على ٥٠٪ من حجمها الأصلي، بدلًا من ٤٠٪. ولقد شهد القرن السادس عشر تقدمًا هامًّا في طرق التصنيع. وكل هذه الأمور توضح لنا السبب في أن كمية النقود والتي تعادل مصاريف الأكل اليومي لعامل البناء، والتي تم إدراجها ضمن الحسابات الإنجليزية ارتفعت من ٢ شلن عام ١٤٩٥م إلى ما لا يزيد على ٥ شلنات في عامَي ١٥٩١–١٦١٠م، بينما كان يجب أن ترتفع لتصل إلى ٩٫٥ شلنات إذا كان لا بد لها وأن تساير ارتفاع الأسعار حسب ما هو وارد في دليل الأسعار الذي قدَّمناه نحن. ومن الممكن كذلك أن نجد الدخل السنوي النقدي في إنجلترا وقد زاد كثيرًا على المعدل اليومي الذي ذكرناه؛ وذلك لأن العمال تكاتفوا من أجل خفض ساعات العمل وكمية العمل المحدَّدة يوميًّا، ومن ثَم أمكنهم الحصول على مزيدٍ من الأجر الإضافي. وثمة سببٌ آخر وهو خفض عدد أيام الإجازات حسب ما قرَّره نظام الإصلاح، ويقدِّر كنوب وجونس أن كل هذه الإجراءات قد زادت من عدد أيام العمل في السنة بما يساوي الخُمس.

لذلك فإن ما يعادل الأجر السنوي للأجير من سلع التجزئة انخفض، كما هو وارد في دليلنا عما يعادل الأجر اليومي للأخير من المواد الغذائية والمؤن بسعر الجملة. ورغم ذلك فإن هبوط الأسعار يظل كبيرًا جدًّا، ولا يزال يطرح علينا مشكلة البحث عن السبب في عدم حدوث أي اضطرابٍ. وربما يرجع السبب — جزئيًّا — إلى أن هذا الهبوط إنما كان هبوطًا من مستوى مرتفع للمعيشة؛ فإنه رغم ضخامته فقد ظل الأجير قادرًا على أن يقيم أوده. وقد أشار مالتوس[٩] إلى ذلك بقوله: «إن الأجور التي يشقُّ علينا فهمها قبل غيرها هي أجور القمح المرتفعة في القرن الخامس عشر قبل أجور القمح المنخفضة في القرن السادس عشر.» ولكن تبقى بعد ذلك أهم نقطة يجب أن نوليها اهتمامنا، وهي أن كثيرًا من الأجراء كانوا يمتلكون أرضًا، وكانوا يزرعون جزءًا كبيرًا لطعامهم الخاص. ولولا ارتفاع قيمة الإيجار لما وقعوا في حالة الفاقة المتزايدة. وكان هناك تدرج يبدأ من المالك الصغير الذي يكتفي ذاتيًّا، وقد يؤدي أحيانًا بعض الأعمال الموسمية ليزيد من دخله، إلى العامل الذي

[٩] المبادئ، الطبعة الثانية، ص٢٤٢.

يعتمد أساسًا على أجره، ولكنه يزرع قطعة أرضٍ إلى جانب ذلك، وينتهي بالعامل المعدَم، ومن ثَم فإن هذا الأخير هو الذي أحس بوطأة العاصفة وحده.

ولقد كانت عاصفة حقًّا. وليس ثمة شكٌّ — على ما يبدو — في أننا كنا نواجه حالة فقر متزايدة؛ إذ إن مستوى المعيشة في قِطاع معين من السكان العاملين في منطقة تمتد من الراين إلى التيمس، كان يتدهور باطرادٍ على مدى قرن من الزمان أو يزيد. ويندر أن نجد مثيلًا لذلك في أي زمن آخر، ولكن لماذا حدث هذا في تلك الفترة بالذات؟

٢

وجد ثورولد روجرس «أسبابه المعقولة تمامًا» في أسلوب الطبقة الحاكمة الذي كان يتعمَّد استغلال العامل وقهره. ولكن هل لنا أن نتصور وجود مثل هذه السياسة في كلٍّ من المناطق الثلاث، وأنها أدَّت إلى نفس النتيجة خلال هذه الفترة ذاتها؟

ولكن مالتوس وجد أن السبب يرجع إلى عاملٍ آخر ظهر في عددٍ من المناطق في وقتٍ واحدٍ، وقال في هذا الصدد:[١٠] كانت الأجور في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، والتي كانت تُقَدَّر عينيًّا بالقمح، أجورًا غير عادية؛ ومن ثَم لم يكن من المستطاع أن تكون أجورًا ثابتة ودائمة. ولا يتضح لنا ذلك فقط عن طريق مقارنتها بالعهود السابقة أو اللاحقة على هذه الفترة، وإنما أيضًا عندما نضع في اعتبارنا كميتها العملية. فالإيراد الذي يعادل — في قيمته — نصف بوشل من القمح يوميًّا كان يمكن لصاحبه أن يتزوج في سن مبكرة، وأن يعُول أسرة كبيرة. وهذه الكمية تعادل نفس دخل العامل في الولايات المتحدة … وإذا وضعنا في الاعتبار ارتفاع أجور القمح في تلك الفترة ارتفاعًا غير مألوف، وأنها إذا انخفضت فلا بد وأن تنخفض تدريجيًّا؛ إذن فلا بد وأن العامل المؤثر كان له تأثيره القوي والمستمر طوال فترة طويلة خلال هذا القرن. وارتفعت الأصوات التي تضج بالشكوى من التخلخل السكاني في نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر بينما أصبحت الوفرة الزائدة عن الحاجة من السكان من الأمور المعترَف بها في نهاية القرن السادس عشر. والحقيقة أن هذا التغيُّر في حالة السكان، وليس اكتشاف المناجم الأمريكية، هو الذي هيَّأ الظروف لخفض أجور العمل التي يتقاضاها العمال عينيًّا على هيئة قمح، انخفاضًا ملحوظًا.

[١٠] المبادئ، الطبعة الثانية، ص٢٤٢.

ونحن نعرف على الأقل أنه كان من الممكن في تلك الفترة أن تطرأ زيادة على السكان. وسبق أن أُشيرَ — وبتحفُّظ كبير — إلى أن تعداد سكان إنجلترا وويلز كان يتراوح ما بين ٢٫٥ و٣ مليون نسمة حوالي عام ١٥٠٠م، كما يُشار بنوعٍ من التأكيد إلى أن هذا التعداد قد وصل في عام ١٧٠٠م[١١] إلى ٥٫٨ مليون نسمة، ومعنى هذا أن تعداد السكان ازداد بما يقرُب من الضعف خلال قرنَين من الزمان.

وليس لزامًا علينا أن نسلِّم بتقدير مالتوس للسبب المباشر لنمو السكان في القرن السادس عشر. والحقيقة أن السجلات الموجودة بين أيدينا عن تعداد السكان في النرويج والسويد في القرن الثامن عشر تتفق مع السجلات الخاصة بإنجلترا وويلز من حيث الإشارة إلى أنه «في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المواليد فقد انخفضت نسبة الوفيات.»[١٢] وهذه الحقيقة تدعم الاكتشافات الخاصة بكل بلدٍ على حدة، كما توحي لنا بوجود سببٍ مشترك؛ إذ ربما يكون انخفاض نسبة العدوى بالجراثيم أو الفيروس تفسيرًا محتمَلًا يفسِّر لنا انخفاض نسبة الوفيات التي تحدث في نفس الوقت تقريبًا في عديدٍ من البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. وهذا من شأنه أن يوعز إلينا برأي عن القرن السادس عشر، فلو كان الإيراد المرتفع هو الذي أدى حقيقةً إلى زيادة السكان عن طريق الزواج المبكر؛ إذن يلزم علينا أن نفسر لماذا ظلَّت تلك الأجور كما هي تقريبًا طوال تسعين عامًا، أي من عام ١٤٢٠م إلى عام ١٥١٠م[١٣] على وجه التقريب، دون أن يكون لأثرها على السكان أي رد فعل عليها، والإمكانية البديلة هي انخفاض نسبة الوفيات، وأن السبب في انخفاضها عامل آخر غير عامل الدخل.

ولو افترضنا حدوث زيادة كبيرة في السكان في إنجلترا في أوائل القرن السادس عشر فإننا نستطيع أن نرى كيف يمكن أن تترتب عليها تلك النتائج التي نراها الآن حقيقة واقعة. فلقد زاد ناتج الطعام والصوف في بعض المقاطعات بفضل استخدام طرقٍ مختلفة؛ ولكن لم يكن لنا أن نتوقع — أبدًا — أن تُحقق الزراعة أي توسُّعٍ، سواء أكان توسعًا أفقيًّا

[١١] كلابهام، نفس المرجع المذكور، ص٧٨، ١٨٦.

[١٢] أ. م. كار-سوندرز: «سكان العالم»، ص٦٢.

[١٣] فيلبس براون وهوبكينز، سبعة قرون عن أسعار السلع الاستهلاكية مع مقارنتها بمعدلات الأجور، مجلة إيكونوميكا، نوفمبر ١٩٥٦م.

أم زيادة في كثافة الإنتاج؛ بحيث ترفع من قوة العمل، أو تزيد من ناتجه بما يتناسب مع زيادة تعداد السكان. ومن ثَم كان لا بد للفائض من قوة العمل أن يتجه إلى حيث يجد مجالًا له في ميدان العمالة الصناعية. وبذلك يرتفع ناتج الإنتاج الصناعي، ويجد الفائض من قوة العمل نصيبه من هذا الإنتاج ليستبدل به الطعام الذي يتيسر له الحصول عليه. إلا أن هذا الطعام لم تزد كمياته بنسبة كبيرة؛ إذ كان ثمة حالة من الضغط، وبالتالي فإن الأعمال التي كان عليها أن تتحمَّل العبء هي تلك التي كان يتنافس عليها هذا الفائض الذي يعاني الفاقة من حين لآخر. تلك كانت نظرة كلابهام، وقال في ذلك:[١٤] «نشأت المشكلة الرئيسية من زيادة تعداد السكان في المجتمع الريفي الذي لم تزد فيه الحيازات الزراعية المتناثرة. ومن ثَم فإن كثيرًا من الأفواه الوليدة اتجهت إلى العاصمة أو المدن أو تعلَّقت بأي عمل تجاري في الأقاليم، وتشرَّد البعض في الطرقات أو عرف طريقه إلى الجريمة، وحاول كل من يستطيع من أفراد الأسرة أن يقوم بأي عمل جانبي يتيسَّر له الحصول عليه ليضيف به إلى دخل الأسرة شيئًا ما ... مثل العمل في صناعة الغزل أو صناعة المسامير، أو أي عمل آخر ميسور له، وعمل الباقون مقابل أي أجرٍ يحصلون عليه ...»

ولو كان الضغط السكاني هو السبب الذي يكمن وراء انخفاض القوة الشرائية لمعدل الأجور إذن فإن ما حدث عقب نهاية هذا القرن، من توقف القوة الشرائية عن الانخفاض، لا بد وأن يعني الضغط السكاني قد خفَّت حدَّته، وثمة دلائل تشير إلى حدوث مثل هذا. وأشار إلى ذلك د. س. كولمان حين قال: «لقد طلع علينا القرن السابع عشر أثر مجاعة ١٥٩٦–١٥٩٧م، ومن ثَم أتى معه بالطاعون الذي تفشَّى من جديد، وبصورة قاسية، فضلًا عن مزيدٍ من نقص المحاصيل والحرب وسوء الظروف المناخية، وغير ذلك من العوامل التي ساعدت على زيادة نسبة الوفيات وانخفاض معدل النمو السكاني انخفاضًا واضحًا.»[١٥] وربما كان قد تغيَّر أيضًا الجانب الآخر من الميزان، وسارت عملية التوسع الزراعي في نفس الاتجاه، سواء من حيث عدد الأيدي العاملة التي يمكن استيعابها، أو من حيث معدل إنتاج الفرد أو كلاهما معًا.

---

[١٤] نفس المرجع، ص٢١١.

[١٥] د. س. كولمان، «العمل في الاقتصاد الإنجليزي خلال القرن السابع عشر»، مجلة التاريخ الاقتصادي ٨، ٣، أبريل ١٩٥٦م.

وتفسيرنا هذا لعملية تدهور القوة الشرائية أو ثباتها يوحي — ضمنًا — بوقوع تغيُّرات بالنسبة لشروط التجارة بين الزراعة والصناعة؛ إذ نتوقع مع زيادة الضغط السكاني أن تتحرك هذه الشروط لغير صالح الصناعة، وعندما يتوقف هذا الضغط فإننا نتوقع أن تتوقف هذه الحركة أيضًا. ويمكن لنا أن نضيف دليلًا نؤكد به أن هذا هو ما حدث بالفعل، وبشكلٍ واضحٍ تمامًا في كل من المناطق الثلاث خلال نفس الفترة التي تدهورت فيها القوة الشرائية لمعدل الأجور؛ إذ سارت الأسعار في حركة متميزة تمامًا عن عملية الارتفاع العامة التي حدثت أثناء هذه الفترة عن طريق زيادة الوارد من الفضة ونقص كمية الفضة التي تحتوي عليها العملة. وقد تتبَّعنا هذه الحركة على النحو التالي: أخذنا دليل أسعار المكونات الغذائية للوحدة السلعية المحدودة، وذلك بالنسبة لكل إقليمٍ على حِدة، ثم قسَّمناها إلى دليلٍ لأسعار الوقود والإضاءة والنسيج (باستثناء الألزاس)، وهي العناصر التي تتكوَّن منها الوحدة السلعية بالإضافة إلى بعض مواد البناء والمعادن مثل الآجر والجير والحديد والرصاص في الألزاس؛ والخشب والبغدادلي والقرميد المسطَّح والآجر مع الرصاص والقصدير في جنوب إنجلترا؛ وفي فرنسا لم ندرج مواد البناء ضمن هذه السلعة، واكتفينا بالحديد والنحاس والرصاص. ويشير نقص ناتج القسمة في كلٍّ من البلدان الثلاثة إلى مدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية أكثر من ارتفاع أسعار العيِّنة التي ضربنا بها المثل في منتجاتنا الصناعية. ويدل — في نفس الوقت — على أن القوة الشرائية لمعدل أجر عامل البناء قد بدأت في الانخفاض. ويستمر الوضع على هذا النحو حتى نرى أن كمية الأطعمة في المناطق الثلاث التي تساوي وحدة من المنتجات الصناعية ويمكن استبدالها بها ستصبح أقل من نصف ما كانت عليه عام ١٥١٠م. ثم يثبت معدل الهبوط عند نهاية القرن، وهو نفس الوقت تقريبًا الذي تتوقف فيه القوة الشرائية لمعدل الأجور عن الانخفاض. ويشير كلٌّ من الدليلَين، سواء في إنجلترا أو في فرنسا إلى ارتفاعٍ واضحٍ بعد عام ١٦٤٠م. ومن الواضح أن انكماش كمية الطعام التي كان يحصل عليها الأجير، وهي ما تساوي ملء سلة، إنما يرجع من ناحية على الأقل إلى التغيُّر الذي طرأ على شروط التجارة بين الورشة والمزرعة.

جدول ١: الألزاس وجنوب إنجلترا وفرنسا، دليل لكل من:
(١) سعر الوحدة المركبة للمواد الغذائية.
(٢) سعر عيِّنة من المنتجات الصناعية.
(٣) كمية الأطعمة التي يمكن استبدالها بوحدة من المنتجات الصناعية الواردة في العيِّنة المذكورة، أي ٢ ÷ ١ في القرن ١٥، ١٦، ١٧.
١٤٥١ – ١٤٧٥ = ١٠٠

السنة	الألزاس			إنجلترا			فرنسا			
	(١)	(٢)	(٣)	(١)	(٢)	(٣)	(١)	(٢)	(٣)	
١٤٠١–١٤١٠م	–	–	–	١١٥	١٠٧	٩٣				
١٤١١–١٤٢٠م	٩٩	١١٠	١١١	١١١	١٠٧	٩٦	١٤٠	١١٠	٧٩	١٤٠١–١٤٢٥م
١٤٢١–١٤٣٠م	١١٠	١٠٧	٩٧	١٠٧	١٠٨	١٠١				
١٤٣١–١٤٤٠م	١٢٧	١١٣	٨٩	١١٨	١٠٦	٩٠	١٥٦	١١٧	٧٥	١٤٢٦–١٤٥٠م
١٤٤١–١٤٥٠م	١١٨	١١٧	٥٩	٩٥	١٠١	١٠٦				
١٤٥١–١٤٦٠م	١١٣	١٠٣	٩١	٩٨	٩٩	١٠١				
١٤٦١–١٤٧٠م	٩٨	٩٨	١٠٠	١٠٥	١٠٣	٩٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٤٥١–١٤٧٥م
١٤٧١–١٤٨٠م	٩٥	٩٩	١٠٤	٩٣	١٠٠	١٠٨				
١٤٨١–١٤٩٠م	١٢٧	١٠٠	٧٩	١٢١	١٠٣	٨٥	١٣٢	١٢٥	٩٥	١٤٧٦–١٥٠٠م
١٤٩١–١٥٠٠م	١٢٠	٩٢	٧٧	١٠٠	٩٧	٩٧				
١٥٠١–١٥١٠م	١٠٨	٨٩	٨٢	١٠٦	٩٨	٩٢				
١٥١١–١٥٢٠م	١٣٤	٩٢	٦٩	١١٦	١٠٢	٨٨	١٦٨	١٥١	٩٠	١٥٠١–١٥٢٥م

السنة	الألزاس			إنجلترا			فرنسا		
١٥٢١–١٥٣٠م	١٤١	٩٤	٦٧	١٥٩	١١٠	٦٩			
١٥٣١–١٥٤٠م	١٥٧	١٠١	٦٤	١٦١	١١٠	٦٨	٢٧٦	١٩٤	٧٠
١٥٤١–١٥٥٠م	١٨٨	١١٥	٦١	٢١٧	١٢٧	٥٩			
١٥٥١–١٥٦٠م	٢٢١	١٤٠	٦٣	٣١٥	١٨٦	٥٩			
١٥٦١–١٥٧٠م	٢٨٠	١٥٦	٥٦	٢٩٨	٢١٨	٧٣	٤٤٩	٢٤٥	٥٥
١٥٧١–١٥٨٠م	٣٧٦	١٨٣	٤٩	٣٤١	٢٢٣	٦٥			
١٥٨١–١٥٩٠م	٤٥٣	٢٠٤	٤٥	٣٨٩	٢٣٠	٥٩	٨٥٣	٣٨٥	٤٥
١٥٩١–١٦٠٠م	٥٠٧	٢٣١	٤٦	٥٣٠	٢٣٨	٤٥			
١٦٠١–١٦١٠م	٤٩٤	٢٧١	٥٥	٥٢٧	٢٥٦	٤٩			
١٦١١–١٦٢٠م	٥٤٠	٣١٦	٥٩	٥٨٣	٢٧٤	٤٧	٧٢٩	٣٣٥	٤٦
١٦٢١–١٦٣٠م	١٠٥٧	٤٢٥	٤٠	٥٨٥	٢٦٤	٤٥			
١٦٣١–١٦٤٠م	١١٦٩	٣٤٨	٣٠	٦٨٧	٢٨١	٤١	١٠٩١	٤٦٦	٤٣
١٦٤١–١٦٥٠م	٦٦٨	٤١١	٦٢	٧٢٢	٣٠٦	٤٢			
١٦٥١–١٦٦٠م	٤٤٨	٣٧٦	٨٤	٦٨٧	٣٢٧	٤٨			
١٦٦١–١٦٧٠م	٤٥٣	٣٥٣	٧٨	٧٠٢	٣٤٣	٤٩	٩٨٠	٥٦٩	٥٨
١٦٧١–١٦٨٠م	٦١٦	٣٧٦	٦١	٦٧٥	٣٥١	٥٢			
١٦٨١–١٦٩٠م	٥٨٨	٤٥٦	٧٨	٦٣١	٣١٠	٤٩	١٠٦٧	٥١٩	٤٩
١٦٩١–١٧٠٠م	٨٨٩	٥٤٢	٦١	٧٣٧	٣٣١	٤٥			

ويشبه تغيُّر شروط التجارة التغيُّر الذي طرأ على سلة الطعام، ليس فقط من حيث الاتجاه والتوقيت، بل كذلك من حيث الحجم. ويمكن لنا أن نخرج بالنتيجة التالية: أن أسعارنا للمنتجات الصناعية لم تسلك طريقًا مخالفًا لطريق معدل الأجور. وهذا هو ما حدث بالفعل في كل بلدٍ من البلدان الثلاثة على الأقل في هذا الاتجاه، بحيث إنها رغم ارتفاعها عن معدل الأجور إلا أنها لم ترتفع مثل ارتفاع أسعار الطعام. وهذا هو ما كان عليه الوضع عام ١٦٠١–١٦٢٠م مع اعتبار فترة الأساس ١٤٥١–١٤٧٥= ١٠٠٪.

دليل	الألزاس	جنوب إنجلترا	فرنسا
أسعار مواد الغذاء	٥١٧	٥٥٥	٧٢٩
أسعار بعض المنتجات الزراعية	٢٩٤	٢٦٥	٣٣٥
معدل أجور عمَّال البناء	١٥٠	٢٠٠	٢٦٨

ويجب علينا ونحن نتأمل العلاقة بين السطرَين الأخيرين أن نضع في اعتبارنا أن جانبًا من تكاليف المنتجات الزراعية، باعتبارها موادَ خامًا، دخل ضمن أسعار الوقود والإضاءة والنسيج. ونستنتج من ذلك أن انكماش سلة الأجير إنما كان يرجع — أساسًا — إلى تغيُّر شروط التجارة بين الورشة والمزرعة؛ إذ ربما كان الأجير يأتي بغية الحصول على نصيبٍ أقل من إنتاجه الصناعي؛ إلا أن ما فقده بهذه الطريقة إنما هو جزء ضئيل إذا ما قارنَّاه بما يمكن أن يفقده لو أنه أتى ليستبدل إنتاجه بمواد غذائية.

ويترتب على ذلك أن كينز قد ضلَّ طريقَه حينما كان يناقش في رسالته[١٦] الارتفاع العام في الأسعار، ورأى أنه كان حافزًا للنمو الصناعي بأن وسَّع من حدود الربح الناتج عن فروق البيع والشراء. وكما أشار نيف[١٧] عام ١٩٣٧م فإن الأرقام التي استند إليها كينز تشير إلى حدوث انكماشٍ في المواد الغذائية الخاصة بسلة الأُجراء الصناعيين أكثر مما تشير إلى حدوث أي توسُّع في الحد الفاصل بين أجره وسعر إنتاجه.

[١٦] ج. م. كينز، رسالة عن النقود، ١٩٣٠م، مجلة ٢، فصل ٣.
[١٧] نفس المرجع.

ومن ثَم فإن النظرية القائلة بأن الضغط السكاني كان يمثِّل جذر انخفاض القوة الشرائية لمعدل الأجور تجد ما يدعمها في حركة شروط التجارة بين المزرعة والورشة، في كلٍّ من المناطق الثلاث التي ذكرناها هنا. وجديرٌ بالذكر أن الورشة والمزرعة لم تكونا — آنذاك — متمايزتَين بنفس القدر كما هما الآن، ولكن ما نشاهده هو أن النمو السكاني هو الذي يدعم هذا التمايز أكثر فأكثر. وإذا كنا نعني بالأجير الشخص الذي يعتبر دخله العيني من أي أرضٍ يشغلها دخلًا ثانويًّا بحيث تتوقف معيشته على أجره أساسًا؛ إذن فإننا نؤمن بما يُشار إليه عادة، وهو أن ما يقرب من ثلث سكان إنجلترا في النصف الأول من القرن السادس عشر كانوا أُجراء. لقد كانوا كما يقول كلابهام[١٨] «في طريقهم ليصبحوا فئة اجتماعية لها خطرها، مقدَّرًا لها أن تشكِّل، فيما بعد وقبل نهاية القرن التالي، غالبية المجتمع. إن وجود أكثرية من الأجراء المعدَمين — بنسبة أربعة تقريبًا من بين كل خمسة من سكان بريطانيا في عهد الملكة فيكتوريا — إنما كان النتيجة المترتبة على الضغط السكاني. إن العمل بالأجر ليس هو المصير الذي يبحث عنه الناس لذاته؛ لذلك فليس لنا أن نتوقع أن يعمل الكثيرون من سكان إنجلترا وويلز كعمَّالٍ أُجراء وقتما كان مجموع كل سكانهما لا يتعدى ثلاثة ملايين فقط، تمامًا مثل ما هو حادث الآن بالنسبة لأي مستعمرة حديثة أو مجتمع من مجتمعات ما وراء الحدود التي نشأت في الأعوام الأخيرة. ولكن مع تزايد عدد السكان، يتزايد — باطرادٍ — عدد من يفشلون في حيازة قطعة أرض أو مأوًى، ومن ثَم أصبح لزامًا عليهم أن يبحثوا عن مكان لهم». ومع نمو الصناعة وجدت خاماتها البشرية من بين هذه الطبقة العريضة من الأُجراء ذات الثِّقل الاجتماعي، من حيث وفرة عددها، وهي الطبقة التي تُعتبَر من الخصائص المميزة لعصر الصناعة، ولكن عصر الصناعة لم يخلق هذه الطبقة، بل هيَّأ لها أعمالًا لتشغلها.

عنينا في دراستنا هذه بحالة الفقر التي أصابت الأجير، والجانب الآخر من العملة هو ثراء أولئك الذين كانوا يبيعون غلة المزرعة أو كانوا يؤجرون مزارعهم ويرفعون قيمتها الإيجارية حسب هواهم. إن تكاليف العمل (إذا كان عامل البناء هو الممثِّل لذلك) وتكاليف بعض المنتجات الصناعية الرائدة كانت تصل إلى نصف أسعار المواد الغذائية. ولا شك أن هذا التغيُّر الشامل العميق لا بد وأنه أدَّى إلى تحوُّل في الدخول الحقيقية لأولئك الذين كان في استطاعتهم الحصول على نصيبٍ من الأجور الحقيقية المرتفعة مقابل العمل في الزراعة.

[١٨] نفس المرجع، ص٢١٢-٢١٣.

يمكن للقارئ إذا شاء الاستزادة بحججٍ أخرى عن الضغط السكاني في إنجلترا أن يرجع إلى: ي. س. برينر «تضخم الأسعار في إنجلترا في أوائل القرن السادس عشر»، مجلة التاريخ الاقتصادي، الفصل الرابع عشر، (١٩٦١-١٩٦٢م)، ص٢٢٥–٢٣٩، ويمكن الرجوع إلى برنتس سيترلنج في كتابه «السوقة عند شكسبير» ١٩٤٩م، الذي يتحدث فيه عن خشية عديد من الكُتَّاب المعاصرين من تنظيم الجماهير ضد السلطة المدنية والمِلكية الخاصة. وفي نفس الوقت أثرى منتجو المواد الغذائية بهدف بيعها في السوق. وخلال هذه الفترة لم يقتصر الثراء على الأغنياء وحدهم، بل امتد الرخاء إلى أبناء الطبقة المتوسطة من الفلاحين. وكان هناك نشاطٌ واسع في ميدان البناء داخل الريف على أيدي كبار المزارعين ومُلاك الأراضي والأعيان أكثر مما كان عليه الوضع منذ القرن الثالث عشر. وكانت الأكواخ أكبر حجمًا من الأكواخ القديمة، وتميزت بأنها أكثر راحة من حيث تأثيثها، كما أوضح ذلك و. ج. هوسكينز في كتابه: «تجديد الريف الإنجليزي فيما بين عامَي ١٥٧٠–١٦٤٠» مجلة الماضي والحاضر، عدد ٤، نوفمبر ١٩٥٤م، ص٤٤–٥٩. ويمكن الرجوع إلى أنجريد هامرستروم بخصوص تخلف الأجور عن الأسعار في السويد في: «ثورة الأسعار في القرن السادس عشر» مجلة التاريخ الاقتصادي، عدد ٥٠، ١٩٥٧م، ص١١٨–١٥٤.

وأصبح قطع الطرق والاضطرابات المدنية داءً متوطنًا في كل من كاتالونيا وجنوب فرنسا، وعمَّت كل أرجاء إيطاليا، وزادت بوجه خاصٍّ في جنوبها، وكذلك في الإمبراطورية العثمانية. وفي كتاب «البحر الأبيض المتوسط وعالمه في عصر فيليب الثاني» ١٩٤٩م يشير مؤلفه فيرناند بروديل إلى البؤس الذي انتشر على نطاقٍ واسعٍ بين السكان الذين زاد تعدادهم على الحد في النصف الثاني من القرن السادس عشر. وكانت المدن الإيطالية تعاني المزيدَ من المشاكل بالنسبة لتزويدها بالغذاء. وفي عام ١٥٨٩م روَّج بوتيرو لأفكاره المتشائمة عن التضخم السكاني، والتي سبق فيها مالتوس من نواحٍ كثيرة.

وثمة سجلات عن أجور عمال الحديد في بافاريا تسمح لنا بتصنيف مجموعات كاملة من الأجور خلال الفترة الواقعة بين عامَي ١٥٥٤–١٦٦٠م. وتبيِّن لنا هذه السجلات أن الدخل الحقيقي لفترة عملٍ كاملة قد انخفض إلى نصف قيمته الأصلية، وبلغ أدنى مستوى له في أعوام ١٦٠٥–١٦٣٠م. ثم بدأت الأجور الحقيقية ترتفع بعد ذلك حتى وصلت عام ١٦٦٠م إلى النقطة التي كانت قد بدأت تنخفض عندها منذ قرن سابق (انظر فرانز ميشيل ريس، تطور أسعار المواد التموينية والأجور والدخل الحقيقي من ١٥٥٤م إلى ١٦٦٠م، الكتاب السنوي شمولر ٨٢ (١٩٦٢) ٥٩–٦٥).

وفي جنوب غرب ألمانيا، وربما في ألمانيا الوسطى ولكن لدرجة أقل، كانت هناك أعداد غفيرة من الشحاذين والمتشردين والعاطلين، وكان هؤلاء يمثِّلون مشكلة ضاغطة على المدن. وزاد عدد السكان في ألمانيا الوسطى في القرن السادس عشر بنسبة ٦٠٪، وكانت الزيادة حوالي ٣٥٪ في النصف الأول، و٢٥٪ فقط من النصف الثاني؛ وهو أمر يثير الاهتمام، وذلك حسب التقديرات النابهة التي عرضها فرينز كورنر في كتابه: «الزيادة السكانية والضغط السكاني في وسط أوروبا حتى بداية العصر الحديث» فورشنجن وفورتشرايت ص٣٣ (١٩٥٩م) عدد١١، ص٣٢٥–٣٣١. ولقد كانت هذه الزيادة مخيفة، وكان ما يقرب من ٨٠٪ من السكان يعتمدون على الزراعة. وسرعان ما بدأت المِلكيات الزراعية في الريف تتفتَّت، وأدَّى ذلك إلى نشوء مزارع أصغر حجمًا يومًا بعد آخر، طبقًا لما كان يقتضيه قانون الملكية. ونظرًا لأن القانون السائد كان يمنح الابن الأكبر حقَّ امتلاك جميع الميراث وحده فإن الفائض من السكان كان يجد نفسه مضطرًّا إلى إحدى اثنتين؛ إما أن يعمل تابعًا لملَّاك الأرض أو أن ينزح بعيدًا عنها.

وفي القرن السادس عشر شهدت بلدان أوروبا زيادة كبيرة في السكان، ولكن لم يؤدِّ ذلك إلى نتيجة واحدة متماثلة في كل مكان؛ ففي هولندا سرعان ما عادت الأجور الحقيقية إلى ما كانت عليه بعد أن اتسع مجال الاقتصاد الهولندي وازدهر.

(هذه الملاحظة بقلم الناشر)

السكان والمجتمع في النظام القديم
١٦٤٠–١٧٧٠م[١]

بقلم: هربرت موللر

تغيَّر المناخ الخُلقي والاجتماعي لأوروبا تغيُّرًا حاسمًا مع انحسار الحروب الدينية والأهلية. وتميَّزت الأعوام الأولى لمنتصف القرن السابع عشر حتى عشية الثورة الفرنسية بأنها فترة استقرارٍ اجتماعي لحكوماتٍ قوية ومطلَقة. وسادت فيها الأخلاقيات المهذبة بين الطبقات الراقية كما كانت فترة تنويرٍ لعقول المثقفين. وأصبح التسامح الديني والسلام والاتجاهات الإنسانية هي القيم المسلَّم بها على نطاقٍ واسعٍ. ويتناول المقال التالي الوقائع الاجتماعية والاقتصادية التي كان يرتكز عليها — إلى حدٍّ كبيرٍ — نظام الدولة القديم وثقافته المستنيرة، ويرجع إلى الوضع الديموجرافي المعاصر.

١

فوجئ الإداريون العسكريون في العَقْد الأخير من حرب الثلاثين بموقفٍ أفسد عليهم كلَّ استعدادتهم للمعركة؛ إذ وجدوا أنفسهم عاجزين إزاء النقص في القوى البشرية. فقد كان من المستطاع، حتى عام ١٦٤٠م تقريبًا استئجار الجنود المرتزقة أو طردهم حسب مقتضيات الأمور، وابتداء من القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن السابع عشر كان هناك

[١] نسخة طبق الأصل، ١٩٦٤م، بقلم هربرت موللر.

احتياطي كبير من فائض القوى البشرية في كثير من بلدان أوروبا وبخاصة ألمانيا والمناطق المحيطة ببلدان الأراضي الواطئة وسويسرا وبوهيميا. وكان يوجد دائمًا كثيرٌ من المغامرين ممن كانوا على استعدادٍ للاتفاق عن طِيب خاطر على العمل مع ضباط التعبئة دون اعتبارٍ لولاءٍ ديني أو سياسي. ويُعتبَر كلٌّ من فالنشتين (١٥٨٣–١٦٣٤م) وبرنار أوف ساكس فيمار (١٦٠٤–١٦٣٩م) آخر قائدَين من قواد فِرق المرتزقة.؛ إذ إنه بعد وفاتهما لم يعُد ثمة جدوى من الطريقة القديمة في استئجار جنودٍ لآجال قصيرة، ثم الإلقاء بهم إلى عرْض الطريق عندما لا تكون ثمة حاجة إليهم.

وتتضح لنا خطورة الموقف الجديد للقوى البشرية من خلال استخدام الدول — جميعها دون استثناء — لأساليب جديدة في الحرب، وهي الأساليب التي ظلت سائدة طيلة قرن ونصف من الزمان حتى عشية الثورة الفرنسية وحروب نابليون. إذ تغيرت الاستراتيجية، واستُبدِلَت بمناوراتٍ فابية، فبدأ القادة الآن يحرصون على الاحتفاظ بجنودهم بدلًا من التفريط في القوى البشرية، ومن ثَم فإن الفترة الواقعة ما بين عامَي ١٦٤٠م و١٧٨٩م تُعرَف بسيادة استراتيجية النَّفَس الطويل، بهدف استنفاد قدرة العدو على المقاومة تدريجيًّا، وذلك عن طريق المناوشات البسيطة والكر والفر والتهديد بشنِّ معركة ثم التوقف عن ذلك أو الاحتفاظ بمواقع متميزة مع الاستعانة بتحصينات قوية. واستفاد كل رجال الاستراتيجية ابتداءً من مونتيكوتشيلي إلى مارلبورو وفردريك الثاني في بروسيا من أسلوب الحرب الدفاعية تحت ظروفٍ متباينة.

وثمة عدد قليل من البلدان، خاصة بروسيا والروسيا، اعتادت أن تسحب جزءًا من الفلاحين الأرقَّاء للعمل في الخدمة العسكرية، ولكن حتى في بروسيا نفسها فإن فردريك الثاني كان يأمل أن يشكِّل نصف جيشه الكبير على الأقل من جنود مرتزقة غير بروسيين أو من الفارِّين من الجيوش الأخرى أو الأجانب المخطوفين والمجرمين والحرفيين المتجولين وأسرى الحرب. ولقد كانت كل جيوش أوروبا تضم أعدادًا غفيرة من الجنود الذين كانوا يؤدُّون خدمة عسكرية إجبارية. وكان جانب من قوات الأسطول في إنجلترا تتولَّى تجهيزه عصابات التجنيد المرخَّص لها باختطاف المجندين، أو قُطَّاع الطرق الذين يقومون بهذا العمل دون ترخيص لهم بذلك، فكانوا يحتالون على الناس، أو يهددونهم إلى غير ذلك من أساليب أخرى غير مشروعة لاختطاف الشباب من لندن أو المدن الساحلية. لهذا كان الفِرار من الجيش عادة مألوفة رغم العقوبات القاسية التي كانت تُوقَع على الفارِّين.

ويحسُن بنا أن نفهم هذه الحقائق المعروفة من التاريخ العسكري على ضوء علاقتها بسوق العمل المعاصر. فالنقص في الجنود شاهِد على ارتفاع مستوى الدخل لدرجة كبيرة، كما وأنه دليل على حالة الإشباع بين العمَّال المهرة أو نصف المهرة والشبان من عمَّال الزراعة، وهم الفئة التي يُجَنَّد من بينها غالبية الجنود. وقد قال جوستي وهو اقتصادي بروسي وكاتب له دراساته عن الشئون العامة ورحَّالة كتب عدة تقارير عن بافاريا: «كان في وسع العامل الذي يحصل على أقل نسبة من الأجر اليومي أن يحيا حياة أفضل من حياتهم؛ بل إن أفقر صبي من الفلاحين يرى في استدعائه للجيش النظامي بمقاطعته عقوبة كبيرة.»

وكانت القوات البرية في إنجلترا، قبل الحرب الأهلية وبعدها قليلة العدد، وكانت كلما احتاجت البلاد إلى أعدادٍ إضافية من الجنود تبرز أمامها أزمة القوى البشرية مثلما حدث في عامَي ١٧٠٣–١٧٠٤م، عندما بدأت السلطات تستحث المتطوعين أو الكونستبلات بمغرياتٍ خاصة للقبض على «أبناء السبيل» وإرسالهم إلى الجيش. ويشير ديمو إلى هذا بملاحظته التالية:

«إن الفقر هو الذي يجعل من الرجال جنودًا، ويزج بالجموع إلى صفوف الجيش. وإذا كانت ثمة صعوبات تواجه انخراط الإنجليز ضمن صفوف الجيش فذلك لأنهم يعيشون في رخاء وبحبوحة من العيش؛ وكل مَن يستطيع أن يحصل على عشرين شلنًا أسبوعيًّا نظير عملٍ سهل ودائم لا بد وأن يكون ثملًا أو مجنونًا إذا ما انخرط في سلك الجندية لكي يتلقَّى ضربات على رأسه مقابل ثلاثة شلنات وستة بنسات في الأسبوع. ولكن إذا لم يكن ثمة عمل على الإطلاق ... فإن آلافًا من الشبان الشجعان سوف يندفعون إلى بايك وموسكيت، ويؤْثرون الموت رجالًا في مواجهة العدو على أن يقيموا داخل بيوتهم يعانون الفاقة ويُهلَكون مع الفقر والأسى.»[٢]

وكانت أكثر الحكومات ثراء تضمن لنفسها الحصول على الجنود من الدويلات الفقيرة، وذلك لكي تُبقي هي على سكانها المنتِجين. فكانت إنجلترا طوال القرن الثامن عشر تستأجر فِرق الجنود الألمانية كما كانت فرنسا، ابتداء من مطلع القرن السابع عشر حتى الثورة، تشكِّل فرقًا مسلَّحة من الجنود المرتزقة السويسريين إلى أن أصبحت هذه القوات تشكِّل سدس القوات المسلحة المَلكية. وفي بروسيا، أيام حكم فريدريك وليم الأول، كان ثلث القوات

[٢] دانيل دينو: «صدقات عن غير محبة»، ١٧٠٤م.

المسلحة وافدين من الخارج. وفي ظل حكم خلَفه بلغ تعداد الأجانب في بعض السنين أكثر من نصف تعداد الجيش. ولا شك أن السبب القهري الذي حال دون تجنيد المواطنين من أهل البلد ضمن القوات المسلحة هو الحاجة إلى عمَّال في الزراعة والصناعة؛ إذ كانت الحكومات تدرك — بعمقٍ — المخاطر التي قد تلحق بقدرة المواطنين على دفع الضرائب إذا ما امتصت القوات المسلحة جانبًا كبيرًا من القوة البشرية. وأجازت الحكومة البروسية للموظفين العسكريين الارتباط بأي نوعٍ من المهن والتفرغ لها جزئيًّا؛ وسارت على نظام الإجازات الذي يسمح بالتفرغ الكامل للالتحاق — مؤقتًا — بعملٍ ما، وسنَّت النمسا وبعض الدول الأخرى نُظمًا مماثلة.[٣]

وشهدت كل الدول التي كان لديها قوات مسلحة برية أو بحرية منافسة صريحة بين العسكريين والمدنيين للحصول على القوى البشرية. ففي عام ١٧٤١م اتهم سِير روبرت والبول — صراحة — التجار الإنجليز فيما وراء البحار بأنهم يعرقلون مدَّ الأسطول بما يحتاج إليه من رجالٍ في وقتٍ تعيش فيه البلاد في حالة طوارئ. وقال في البرلمان إنهم «يغرِّرون بالبحَّارة ليعقدوا معهم عقودًا شخصية، ثم يخفونهم داخل حجرات في أعالي المنازل يستأجرونها لهذا الغرض حتى تتم إجراءات الشحن أو يزول الخطر، وبذلك يضمنون المحافظة على أعمالهم الخاصة على حساب المصلحة العامة، ويعرقلون عمليات الإعداد للحرب التي ألحُّوا هم وحدهم عليها ولا أحد سواهم.» وعندما استُدعيَ للجيش عاملٌ في مصنع تبييض الصوف في زنيبروكين في الإمارة الجرمانية عجز مدير المصنع عن تدبير بديل له، «وتلَفَت — لهذا السبب — أقمشة كثيرة، وواجهت المصانع صعوبات في طريق تسليم البضائع.»[٤] وكانت الشكاوى المُرة تعم كل أنحاء أوروبا بسبب نشاط (جاويشية) التجنيد وعصاباته والخسائر الناجمة عن نقص الأيدي العاملة في الأقاليم والمدن. ولكن

---

[٣] فورتيسكو، «تاريخ الجيش البريطاني» ٢، ١–٥٤، ٥٦٢–٥٩٣؛ كيرت هنز، «المشكلة العمالية في براندنبرج بروسيا منذ بدء الرأسمالية» ١٩٢٧م، ص١٧١–١٨٠؛ كارل بريبرام، «تاريخ السياسة التجارية في النمسا من ١٧٤٠م إلى ١٨٦٠م» مجلد ١٩٠٧، ص١٥٨.

[٤] بازيل ويليامز، «سيادة الأحرار: ١٧٤٠–١٧٦٠»، (١٩٣٩م)، ص٢١١؛ ألفريد رويتر: «المعاملات التجارية في دوقية بفالتس تسناي بريكين» (١٩٣١م)، ص٢٩، وواجه جوتيه مشكلة مماثِلة بالنسبة لمشروع التعدين في ساكس ثيمار، انظر مقاله عن تقدُّم التعدين في النشرة الإعلامية الرابعة، وكذلك هنتس في نفس المرجع ص٣٥–١٧١.

ينبغي علينا — مع ذلك — أن ننظر إلى العجز في القوى البشرية باعتباره جانبًا واحدًا من الموقف الديموجرافي العام الذي سنبدأ في عرضه إجمالًا.

٢

كان معدل النمو السكاني في أوروبا خلال القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر بطيئًا نسبيًّا. وحدث هذا التخلف الديموجرافي في عصر الاستكشافات الجغرافية؛ حيث تم احتلال مساحاتٍ شاسعة من الأراضي الجديدة، والاستيلاء على مصادر جديدة للمواد الخام، واتسع مجال التجارة والتسهيلات الائتمانية ونمت المعرفة العلمية نموًّا سريعًا، وتقدمت المهارات التكنيكية فضلًا عن التطور الزراعي الذي كان يسير بخطًى ثابتة وإن كانت بطيئة. وعرف هذا العصر حكومات أكثر فاعلية ومجتمعًا ينمو فيه — باطرادٍ — قطاع من السكان له تطلعاته المتزايدة وطموحه وحوافزه. وأشار أكثر المشاهدين في هذا العصر إلى أن الزيادة الكبيرة في السكان كانت أمرًا مرغوبًا فيه بشدة خلال هذه الفترة أو على الأقل في الفترة الواقعة بين عامَي ١٦٥٠م و١٧٧٠م (هذا باستثناء إيطاليا التي كانت تعاني من الركود الاقتصادي). وكان لدى كثير من المؤلفين انطباع بأن النمو السكاني لم يكن كافيًا حتى ليحتفظ بتعداده الأصلي. وأكد مونتسكيو في كتابه «رسائل فارسية» أن «تعداد السكان في أوروبا لا يتجاوز عُشر ما كان عليه قديمًا.»[٥]

وكان الكُتَّاب من أصحاب المذاهب التجارية، وكذلك رجال الدولة يعرفون — بكل تأكيد — الظروف العامة لعصرهم بأقل مما هو معروف لدينا الآن. ولكن ربما كانوا على صوابٍ في زعمهم أن العالم الغربي كان يعاني من النقص النسبي في عدد السكان، بمعنى أن عددًا أكبر من القادرين على العمل كان بإمكانه أن يزيد من الرفاهية العامة. والحقيقة أن تعداد السكان، كما هو معروف، قد نقص فقط بشكلٍ مؤقتٍ في مناطق معينة، بينما

[٥] س. أ. ستينجلاند، «المذاهب السكانية قبل مالنوس» ١٩٠٤م؛ د. د. كوزينسكي، «آراء علماء السكان في بريطانيا عن الخصوبة فيما بين عامَي ١٦٦٠–١٧٧٠»؛ «حوليات علم تحسين النسل»، العدد الرابع، ١٩٣٤–١٩٣٥م، ص ١٣٩–١٧١؛ أ. فاج، «المذاهب السكانية عند رجال الموسوعة»، مادة سكان باريس، مجلد ٤، ١٩٥١م، ص٦٠٩–٦٢٤؛ أ. ب. موميرث، «وجهات نظر عن النقص في السكان خلال القرنَين السابع عشر والثامن عشر، حوليات الاقتصاد القومي وإحصائيات»، ١٩٣١م.

كانت الكثافة السكانية في أوروبا ككل في زيادة مستمرة؛ ومع ذلك فقد نقص معدل الزيادة لدرجة كبيرة، قياسًا بالفترة السابقة.

وحدث في وسط غرب أوروبا وضعٌ ديموجرافي مخالف لذلك تمامًا، وهي المنطقة التي تضم كلًّا من ألمانيا ومناطق الحدود الشرقية من فرنسا، خاصة مناطق شامبين واللورين وفرانس كومتيه وبرجوندي. فقد كانت هذه المنطقة تتميز بكثافة سكانية عالية جدًّا منذ الفترة السابقة على عهد الإصلاح. بيد أن كارثة سكانية لحقت بها في الربع الثاني من القرن السابع عشر. وقد حسم جونتر فرانز الجدل القديم الذي دار حول مدى ما ألحقته حرب الثلاثين من دمارٍ، وذلك في بحثه الذي ذكر فيه أنه على الرغم من ضآلة عدد قتلى الحرب — نسبيًّا — إلا أن حالات الفرار وضياع الملكية والجوع أنهكت الناس؛ بحيث تمكَّنت الأوبئة من أن تفتك بهم. وكان سكان الأقاليم يفرُّون إلى المدن هربًا من الجندية، وتفشَّت الأوبئة في الأماكن المزدحمة، وتسبَّبت في ارتفاع نسبة وفيات الأطفال ارتفاعًا كبيرًا. ولكن وطأة الحرب على الأقاليم المختلفة لم تكن بنسبة واحدة؛ فثمة مدن — مثل هامبورج ولوبيك — لم تتأثر بالحرب على الإطلاق، وسجلت زيادة في تعداد السكان. ومناطق أخرى مثل سويسرا وغيرها من مناطق جبال الألب تكاد الحرب لم تمسها تقريبًا، وكانت ملاذًا لعديدٍ من اللاجئين. بينما بعض المناطق مثل ميكلينبورج وبوميرانيا وهيس والإمارة الجرمانية وفورتيمبرج كانت الخسائر فيها تتراوح ما بين ٥٠ و٧٠٪، بل كانت أعلى من ذلك في مناطق أخرى. وقدَّر فرانز الخسارة الإجمالية للسكان في ألمانيا نتيجة الحرب والآثار التي ترتبت عليها بما يساوي ٤٠٪. ويبدو أن فورتيمبرج هي المنطقة الكبيرة الوحيدة التي يوجد لها سجلات إحصائية تقريبية عن خسائرها من السكان بسبب وفيات الحرب والهجرة ثم ما تلا ذلك من تعويضٍ لهذه الخسارة؛ إذ كان هناك:

في ١٦٢٠م: ٤٥٠٠٠٠ نسمة.
في ١٦٣٩م: ١٠٠٠٠٠ نسمة.
في ١٦٤٥م: ١٢١٠٠٠ نسمة.
في ١٦٥٢م: ١٦٦٠٠٠ نسمة.
في ١٦٧٩م: ٢٦٤٠٠٠ نسمة.
في ١٧٣٣م: ٤٢٨٠٠٠ نسمة.
في ١٧٥٠م: ٤٦٧٠٠٠ نسمة.

وتعرَّض شرق فرنسا لما يشبه الكارثة التي أبادت جانبًا كبيرًا من سكان هذه المنطقة بسبب توالي الحروب والدمار وفرار السكان وتدهور الإنتاج والمرض.[٦]

ومع ذلك فإن الأوبئة وحدها — دون الحروب — هي التي كبحت جماح كثافة السكان في مناطق كثيرة من أوروبا. وقدَّم لنا عديد من المؤرخين، كان يعمل كلٌّ منهم على انفرادٍ، الدليلَ على أن الظروف المناخية في القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر كانت أقل ملاءمة لصحة الإنسان عنها في الفترات السابقة أو اللاحقة لذلك. ففيما بين عامَي ١٦٢٠–١٧٢٠م كانت الأوبئة الفتاكة عاملًا جوهريًّا في تحديد ديموجرافية جنوب أوروبا، بما في ذلك قطاع كبير من فرنسا وبلدان اسكندیناوه والبلطيق. وكانت أسوأ أعوام مرَّت بإسبانيا هي أعوام ١٦٢٩–١٦٣١م، وكذلك الأعوام من ١٦٣٠م إلى ١٦٥٧م في إيطاليا، وأصابت هذه الأوبئة أيضًا كلًّا من إنجلترا وشمال ألمانيا.[٧]

وإذا عرفنا أن حجم الأسرة كان صغيرًا فإننا ندرك مدى خطورة هذه الخسائر في الأرواح؛ إذ إن الضغط السكاني خَلَق عُرفًا اجتماعيًّا مسلَّمًا به على نطاقٍ واسعٍ بين الفقراء من الناس، فكان كل خدم المنازل والصبية وعمَّال اليومية وأطفال الفلاحين الحرفيين ممن يُولَدون بعد الابن البكر كانوا جميعًا إما يعزفون عن الزواج أو يتزوجون في سنٍّ متأخرة، والزواج المتأخر يعني تكوين أسر صغيرة الحجم. وارتفاع نسبة وفيات الأطفال في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر كان عاملًا هامًّا في تخلُّف النمو السكاني. وعلاوة على صِغر حجم الأسرة والظروف المناخية غير الملائمة وكوارث الحروب، كانت الهجرة عاملًا آخر أثَّر — إلى حدٍّ كبير — في التخلخل النسبي للسكان خلال القرنَين السابع عشر والثامن عشر. بل يمكن اعتبار الهجرة — وحدها — عاملًا كافيًا بالنسبة لبعض البلدان،

---

[٦] جينتر فرانتس «الحرب الثلاثينية والشعب الألماني» ١٩٤٢م؛ أ. كريستمان، «إزالة القرى وإعادة بنائها خلال القرن السابع عشر» مع ٢٠٠٠ قائمة للسكان، ١٩٦٠م؛ جاستون روبنيل، «المدينة والقرية في القرن السابع عشر»، ١٩٢٢م، ص٣–١٠٣.

[٧] ت. س. آشتون: «تاريخ إنجلترا الاقتصادي في القرن الثامن عشر»، ١٩٥٥م، ص٤–٥؛ ج. أوتير ستروم، «التذبذبات المناخية والمشاكل المناخية في مطلع التاريخ الحديث»، مجلة التاريخ الاقتصادي في اسكندنافيا، العدد الثالث، ١٩٥٥م، ص٣–٤٦؛ ج. نادال وأ. جيرولت، «سكان كتالونيا من ١٥٥٣ إلى ١٧١٧» (١٩٦٠م)؛ ك. ف. هيليز، «منظمة جديدة إلى الثورة الحيوية»، مجلة العلوم السياسية والاقتصادية الكندية، ٢٣، ١٩٥١م.

خاصة البرتغال وإسبانيا وروسيا وبولندا، ومع ذلك فقد تأثرت كل بلدان أوروبا بالهجرة إلى حدٍّ ما.

وأدَّى «التوسع الأوروبي» غربًا أو إلى ما وراء البحار إلى سُكنى مواطنين جدد لقارتين شاسعتين. فكان هناك تيار مستمر من السكان يتدفق من البرتغال وإسبانيا ثم أخيرًا من إنجلترا، وبنسبة أقل من فرنسا وهولندا وألمانيا الغربية، ويصب في العالم الجديد وجِهات أخرى فيما وراء البحار مثل سواحل أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وهذه الهجرات معروف أمرها — تمامًا — بحيث إنها لا تحتاج منا إلى أي تفصيل، وفي نفس الوقت شرع السلاف في شرق أوروبا في دخول مناطق الإستبس وسيبيريا، وقد كانت من الناحية العملية مناطق خالية من السكان.

وبدأ هذان التياران المتباينان للهجرة في الأراضي المتاخمة «للعالم المسيحي» القديم يفيضان إلى الخارج، أحدهما عبر البحار من شبه جزيرة أيبريا، والثاني يبدأ من شرق أوروبا ويتحرك شرقًا وجنوبًا. وكانت الشخصيات المحورية في المرحلة الأولية هي هنري الملاح (ت. ١٤٦٠م)، وإيفان الثالث (١٤٦٢–١٥٠٥م)، وهو الدُّوق الأعظم الذي حرَّر موسكو من سيطرة التتار. وفي القرن السادس عشر — والنصف الثاني منه بوجه خاص — أصبحت الهجرة إلى خارج البلاد بمثابة حركاتٍ جماهيرية في شبه جزيرة أيبريا وشرق أوروبا. وكان تعداد سكان البرتغال في نهاية هذا القرن يُقَدَّر بحوالي مليون نسمة، أو ما يزيد على ذلك قليلًا، أي أن تعداد سكانها — آنذاك — يعادل سكان بناما اليوم أو ليبيا؛ ومن ثَم فإن فقدان بضعة آلاف قليلة فقط من السكان بسبب الهجرة لا بد وأن يؤثر على البلد الأم. وقيل إن البرازيل البرتغالية كان يسكنها حتى عام ١٥٨٥م حوالي ٢٥٠٠٠ مستوطن من البيض، واستمرت الهجرة بعد ذلك طوال القرنَين السابع عشر والثامن عشر. أما بالنسبة لأولئك الذين نزحوا من أجل الحياة في جنوب شرق أفريقيا والهند ومنطقة آزور والمستعمرات الأفريقية الأخرى على الساحل ربما كان عددهم لا يزيد كثيرًا على عشرة آلاف نسمة. ولكنهم نزحوا عادة وهم شبان في مستهل حياتهم الاقتصادية المجدية، وأصبحت الهجرة في إسبانيا في عهد فيليب الثاني بمثابة بالوعة تستنزف السكان. وفضلًا عن الأعباء الإدارية والعسكرية الثقيلة في أوروبا، كان هناك التوسع الشاسع للعالم الجديد، والذي كان يستهوي المستوطنين الإسبان منذ بداية القرن السادس عشر. ومع عام ١٥٧٤م كان عدد أرباب الأسر في أمريكا الإسبانية يُقَدَّر بحوالي ١٦٠٠٠٠ نسمة.

وحتى منتصف القرن السادس عشر كان قد استوطن الفلبين، التي تم الاستيلاء عليها عام ١٥٤٢م، ما يربو على ١٠٠٠٠ من السكان الإسبان.[٨] وفي الشرق لم يبدأ الروس في التوسع إلا بعد بضع عشرات من السنين من تاريخ توسُّع إسبانيا والبرتغال. وكان عام ١٥٦٢م هو العام الحاسم، عندما دحر إيفان الرابع إمارة التتار في كازان؛ وبذلك فتح أراضي التربة السوداء في وسط الفولجا أمام الاستعمار الروسي. وبعد أربع سنوات فقط تم دحْر إمارة استراخان، وضُمَّت إلى الأراضي الروسية عام ١٥٦٦م. وفي أقصى الشمال عجز سكان القرم وموردافيا ممن يتكلمون اللغة الفنلندية دون مساعدة التتار، عن مقاومة الروس الذين توغَّلوا داخل بلادهم. وفي عام ١٥٨١م، أي قبل أن يبدأ سير والتر راليج بسنواتٍ قليلة محاولاته المشئومة لتأسيس مستعمرة إنجليزية فوق أراضي جزيرة روانوك، في تلك السنة عبرَ يرماك وأتباعه من القوزاق جبال الأورال، وبذلك خطا الخطوة الأولى في طريق احتلال سيبيريا واستيطانها. ثم بدأت عملية التقدم الثالثة، وهي أشقها وأكثرها اضطرابًا، ولكنها كانت في نهاية الأمر أجداها وأفضلها جزاءً، وهي العملية التي توغَّل فيها الروس والبولنديون داخل أوكرانيا. وفي عام ١٦٨٩م عندما جلس بطرس الأكبر على العرش، كانت مساحة الأراضي الروسية تعادل أحد عشر أو اثنَي عشر أمثالها في بداية القرن السادس عشر؛ وأصبحت المناطق القديمة التي كان يستوطنها الروس تعاني من النقص الشديد في السكان.[٩]

ونتيجة لهذا التوسع الواضح في مساحات جديدة من الأراضي فيما وراء الحدود القديمة «للعالم المسيحي» التقليدي، نشأت كما هو واضح، فراغات ديموجرافية في المناطق المتاخمة، وأصبح لها تأثيرها كمناطق جذب للسكان المجاورين لها، ومن ثَم أدَّت إلى حدوث عددٍ لا حصر له من الهجرات الصغيرة في اتجاه المناطق غير المأهولة، أو التي يسكنها عدد قليل جدًّا من السكان. وفي أواخر القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر وعندما أصبح شمال غرب الروسيا منطقة قليلة السكان، بدأت السويد تتوسع عبر البلطيق في إستونيا

[٨] أ. مارتينو ول. ماي، «لوحة عن التوسع الأوروبي عبر العالم ابتداءً من نهاية القرن الثاني عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر»، ١٩٣٥م، ص٦٥.

[٩] بوريس نولد، «تكوين الإمبراطورية الروسية»، مجلدان، ١٩٥٣م؛ أ. كوليتشر، «الحروب والهجرات: التاريخ العام للحركات السكانية في العالم»، ١٩٣٢م، ص٩٨–١٢٣؛ ف. أ. كلوتشيفسكي، «تاريخ روسيا»، مجلد ٣، ١٩١١م–١٩٣١م.

وليفونيا. وسرعان ما شيدت إمبراطورية تضم منطقة البلطيق، رغم أنها لم تكن آنذاك تتعدى مليونًا من السكان. وفي هذه الفترة تقريبًا هاجر ما يقرب من ٢٥ إلى ٣٠ ألفًا من الكارليين من السويد وفنلندا إلى الأراضي الروسية. وبدأت بولندا تتوسع شرقًا أثناء عصر الاضطرابات. ونزح كثير من الروسيين إلى جهة الشرق تاركين المناطق التي احتلها البولنديون، وقد هاجر القطاع الرئيسي من الفلاحين البولنديين إلى غرب أوكرانيا.

وبينما كانت عملية الانتشار على نطاقٍ واسع، وبقوتها الجاذبة تتم في الأطراف الشرقية والغربية لأوروبا، كانت المناطق التي تحتل قلب العالم الغربي — إنجلترا وفرنسا وهولندا، وبوجه خاص ألمانيا وسويسرا وإيطاليا — لا تزال تعاني، وبدرجات متفاوتة، من الضغط السكاني. وكانت الصراعات الداخلية المعروفة بـ «الحروب الدينية» والاضطهادات الدينية لها تأثيرها الطارد والمدمر على الأوضاع السكانية. ففي حرب الثلاثين فرَّت جماعات كبيرة من اللاجئين، بل ومجتمعات بأكملها أحيانًا، إلى سويسرا وبولندا اللتين كانتا تعيشان في سلامٍ آنذاك. بيد أن بولندا كانت بحاجة ماسَّة إلى سكان بسبب نزوح البولنديين إلى الشرق والشرق الجنوبي، ونتيجة لذلك فبينما نجد أكثر اللاجئين إلى هولندا قد عادوا إلى ألمانيا بعد الحرب، فإن أولئك الذين مكثوا في بولندا وفد إليهم المزيد من المهاجرين الألمان. وفي أوائل القرن السابع عشر كان عامة الناس لا يزالون يتكلمون اللغة البولندية في أكثر مناطق سيليزيا، وهي المنطقة التي استوطنها كثير من الألمان إبان هذا القرن. وكانت مدينة دانزج بالمثل حتى عام ١٦٥٠م نصف بولندية ونصف ألمانية من حيث لغة الكلام، ثم أصبحت تتكلم الألمانية فقط بعد ذلك.

واستمرت الهجرة الألمانية إلى بولندا في عهد أسرة الساكسون بعد عام ١٦٩٧م.

وتضاعفت مرة أخرى مع تقسيم بولندا الأول مرة عام ١٧٧٢م حين نزح إليها مباشرة حوالي (١٢–١٥ ألفًا) من الألمان في جماعاتٍ صغيرة. وفي عام ١٧٨٠م جلبت حكومة النمسا ما يقرب من ١٣٠٠٠ من جنوب ألمانيا إلى جاليسيا. وبعد طرد الأتراك من المجر وترانسلفانيا في نهاية القرن السابع عشر واجهت بلدان هايسبورج مشكلة ضخمة، تمثَّلت في إعادة تأهيل البلاد بالسكان؛ إذ كانت الحاجة ماسَّة إلى زيادة السكان لكي تصبح الحياة في هذه البلاد ممكنة ومقبولة. كذلك فقد عملت الحكومة على رعاية وتشجيع الهجرة من مناطق الرون العليا والوسطى واللورين علاوة على الألمان الذين كانوا يفدون من جنوب ألمانيا والألزاس، وسرعان ما أصبح تعداد المجريين الأصليين لا يتجاوز ٢٠٪ من سكان المجر آنذاك حسب تقدير البعض.

وهكذا نجد قارة أوروبا مقسَّمة إلى نصفَين، أحدهما تتجه هجرته شرقًا والآخر غربًا. وكان الخط الفاصل، وهو خط تقسيم المياه آنذاك، مجموعة من الأراضي في الشمال والجنوب نزحت منها أعداد هائلة من المهاجرين سارت في أحد الاتجاهين، رغم أن أحد هذين الاتجاهين كان يستهوي المهاجرين أكثر من الآخر. مثل ذلك أن الاسكتلنديين في أوائل القرن السابع عشر كانوا ينزحون بالآلاف إلى بولندا وبوميرانيا وشرق بروسيا. وفي أثناء حرب الثلاثين كان كثير منهم يعمل في الخدمة العسكرية في جيش جوستافوس أدولنوس. إلا أنهم توقفوا بعد ذلك عن الاتجاه شرقًا، وبدءوا ينزحون إما إلى إنجلترا أو غربًا إلى أيرلندا وأمريكا. وخرج من هولندا مهاجرون إلى كلتا الوجهتين رغم أن أكثر مَن رحلوا إلى أمريكا كانوا من البلجيكيين لا الهولنديين، وعلى أية حال فإن الهجرة الهولندية إلى أمريكا كانت قد استنفدت أغراضها حتى عام ١٦٤٠م — وذلك على النقيض تمامًا من وضع الهجرة الاسكتلندية — بينما عادت حركة الهجرة في اتجاه الشرق من جديدٍ إلى شمال وشرق ألمانيا، وإلى بولندا بعد نهاية حرب الثلاثين. وكان القطاع الأكبر من فرنسا يدخل بالفعل ضمن منطقة خط تقسيم المياه. ولم تعرف فرنسا الهجرة الواسعة في أوائل العصر الحديث، وكان من المقدَّر أن هناك ١٢٠٠٠٠ فرنسي يعيشون في إسبانيا في منتصف القرن السابع عشر، ويبدو أن أغلبهم عاد إلى بلاده. وكذلك فإن الهجرة الفرنسية إلى ما وراء البحار قد فترت فجأة رغم ما كان للإقامة في شمال وجنوب أمريكا من مغريات متعددة.

وفي أوائل القرن السابع عشر تغيَّرت وجهة الهجرة الفرنسية، مثلما حدث في هولندا إلى الشرق بدلًا من الغرب، وخرجت من فرنسا هجرات واسعة متجهة إلى الشرق في اللورين والمناطق المجاورة لها، وقد كانت مناطق خرِبة قليلة السكان. وبدا أثر الهجرة الفرنسية تجاه الشرق في ضَعف إمبراطوريتها فيما وراء البحار، ثم في خسارتها لهذه الإمبراطورية أخيرًا، كما تمثَّلت في عدوانها السياسي ضد هولندا ومناطق الراين والألزاس. وكانت سويسرا تتبع خط تقسيم المياه مثلما كان الوضع بالنسبة لمنطقة الراين التابعة لألمانيا. وكان هذا هو الوضع — على أقل تقدير — في القرن الثامن عشر عندما نزح ما يقرب من ١٣٠٠٠ نسمة إلى إنجلترا، وما يقرب من ٦٥٠٠٠ إلى بنسلفانيا.

وخلاصة القول أننا لو نظرنا إلى الهجرة في أبعادها الحقيقية فإننا سنجدها — في نهاية الأمر — في شكل حركات خارجة من المناطق التي تحتل قلب القارة إلى الأطراف الشرقية والغربية للحضارة الغربية. وتبدأ هذه الحركة من مناطق القلب بطيئة في النصف الأول من القرن السابع عشر، رغم أنه من السهولة بمكان أن نعثر على عديدٍ من الاستثناءات

لهذه الاتجاهات ناحية الشرق والغرب. فقد حدث بالفعل، على سبيل المثال، أن كان عدد المهاجرين من نيو إنجلند إلى إنجلترا أكبر من العائدين، وأنه في فترة تالية أيضًا عاد كثيرون إلى «الوطن» أي إلى إنجلترا.[١٠] بيد أن هذه الاستثناءات كانت غير ذات قيمة لو نظرنا إليها من الناحية الكمية أو على المدى الطويل.

ورغم أن عدد الناس الذين شملتهم حركات الهجرة هذه غير معروف لنا ولو على وجه التقريب، إلا أنه — دون شك — بلغ عدة ملايين؛ إذ إن أوكرانيا زادت خلال خمسين عامًا من ٥٠٠٠٠ حوالي عام ١٥٥٠م إلى ٥٠٠٠٠٠ عام ١٦٠٠م. واستمرت عملية التدفق البشري لقرنَين آخرين من الزمان، وكان من المقدَّر أن ما يقرب من ٧٥٠٠٠٠ نسمة قد هاجروا إلى أراضي الولايات المتحدة فيما بين عامَي ١٦٠٠م و١٧٧٥م. ونزح إلى بروسيا ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ أثناء حكم فردريك الثاني، أي فيما بين عامَي ١٧٤٠–١٧٨٦م. هذا بالإضافة إلى «الأجانب» في الجيش البروسي، وكان يُقدَّر عددهم في عام ١٧٥١م بما يقرب من ٨٠٠٠٠. وهاجر من فرنسا ما لا يقل عن ٢٠٠٠٠٠ من الهيجنوت، وقد يصل عددهم إلى ٣٠٠٠٠٠ فيما قبل عام ١٦٨٥م وما بعده.

هذه بعض الأمثلة للهجرات التي تمَّت عبر مسافات بعيدة، وكان ثمة عديد من حركات الهجرة إلى مسافات متوسطة أيضًا، مثل حركات الاستيطان الجماعي للفلاحين الفرنسيين في منطقة اللورين، والهجرة المستمرة من سويسرا. وزيادة على ذلك، فمن الأهمية بمكان أن نشير، بالنسبة للنتائج الاجتماعية لهذه الهجرات، أن الغالبية العظمى من المهاجرين كانوا من الشبان في مطلع حياتهم الاقتصادية الموفَّقة أو في أوجها، وأن المهاجرين الذكور كانوا أكثر من الإناث.[١١]

وكان التركيب المهني لهذه الحركات يتباين تباينًا شاسعًا، فثمة عبارة مثل «حرفيين وفلاحين» تطالعنا بشكلٍ منتظمٍ في التقارير الخاصة بالهجرات الجماعية. ولكن الفلاح قد يكون أي شيء ابتداء من الفلاح الثري إلى العبد الشارد. والحِرفي قد يكون إسكافيًّا في

---

[١٠] وليام ل. ساشز، «هجرة سكان نيو إنجلند إلى إنجلترا من ١٦٤٠ إلى ١٦٦٠»، مجلة التاريخ الأمريكي (١٩٤٧–١٩٤٨م)، ص٢٥١–٢٧٨؛ والاستعماري الأمريكي في بريطانيا، ١٩٥٦م.

[١١] هربرت موللر، «التركيب الجنسي والأنماط الثقافية المترابطة في المستعمرة الأمريكية»، وليام وماري كوارترلي، ٢، (١٩٤٥)، ص١١٣–١٥٣. إن أهم استثناء هنا هو حركة الهجرة قصيرة المدى التي كان يغلب عليها الطابع النسائي من الخدم والعجائز من الأقاليم إلى المدن.

بلدة صغيرة أو عاملًا على مستوى كبيرٍ من المهارة أمكن إغواؤه للسفر إلى بلدٍ جديدٍ عن طريق منحه امتيازاتٍ خاصة، بل إن فئة الجنود المرتزقة كانت تبدأ من الفتية السويسريين المحترمين ممن كان إدراج أسمائهم ضمن سلك الخدمة العسكرية في فرنسا يتم تنظيمه على نحوٍ طيبٍ، وتنتهي بالفارِّين من العدالة الذين كانوا يتطوعون للخدمة تحت راية أي بلدٍ هربًا من المقصلة في بلدٍ آخر. ولقد كانت القدرة على الحركة الحرة من مكانٍ لآخر مرتبطة، كما هو الحال اليوم، بالقدرة الكبيرة على الحركة الاجتماعية أو الاقتصادية.

وكان هذا هو ما ينطبق — إلى حدٍّ كبير — على المهاجرين من ذوي اليسار، كما كان يصدق كذلك على الخدم الذين كانوا يتعاقدون على العمل في جزر الهند الغربية، أو الصبية الذين كانوا يعملون في صناعة الأدوات القاطعة، ويفدون من المناطق الريفية إلى شفيلد وإنجلند. وربما كانت الأنماط القيادية والمثقفين من المهاجرين هم أهم من يعنينا هنا لاعتباراتٍ شخصية، رغم أنهم من الناحية الديموجرافية أقل شأنًا، ومن هؤلاء أصحاب الأعمال من الهيجنوت في براندنبرج وأساتذة الجامعات الألمان في جامعة موسكو التي تأسست حديثًا، والقادة العسكريون الإيطاليون التابعون لقوات هابسبورج، ورجال الدين الإنجليز الذين أصبحوا — فيما بعد — قادة فكريين وروحيين في نيو إنجلند وغير هؤلاء كثيرون.

٣

كان العجز في الأيدي العاملة هو أول مظهر من المظاهر الاقتصادية المعبِّرة عن الموقف الديموجرافي. والجدير بالذكر أن النقص في القوى البشرية كان ملموسًا بالنسبة للجيوش إلى درجة أن الجهات العسكرية وأصحاب الأعمال كانوا، كما سبق أن أشرنا، يتنافسون فيما بينهم للحصول على القوى البشرية. ونظرًا لأن عامة الجنود كانوا عادة رجالًا على حظٍّ قليلٍ من التدريب المهني، أو غير مدرَّبين على الإطلاق، فقد ترتب على ذلك أن امتد النقص في الأيدي العاملة ليشمل العمال غير الفنيين أو نصف الفنيين، أي إلى تلك الفئة التي يتأثر أبناؤها — دائمًا — بالاهتزازات الكبيرة في مجال العمالة والدخل. فلو كانت هناك بطالة على نطاقٍ واسعٍ فإن العمال غير المهرة هم أول من يعانون منها أكثر من غيرهم، وفي الوقت نفسه فإنهم هم الذين يستفيدون مباشرة إذا ما ظهرت — من جديدٍ — حاجة إلى عملٍ غير متخصصٍ.

وكانت كلما تغيَّرت ظروف سوق العمل، وحيثما كان هذا التغيُّر، يبدأ أصحاب الأعمال يجأرون بالشكوى من الصعوبات التي تواجههم بالنسبة إلى استئجار الأيدي العاملة وتمرد العمال وتماديهم في طلباتهم الخاصة بالأجور. وثمة شاهد في عديد من البلدان يدل على اتجاه الأجور الحقيقية إلى الارتفاع بعد عام ١٦٣٠م أو ١٦٤٠م عندما بدأت تجتاح أوروبا — في نفس الوقت — أزمة زراعية بسبب نقص الطلب على المواد الغذائية. وأتت فترة أخرى انخفضت فيها أسعار المواد الغذائية انخفاضًا غير عادي فيما بين عامَي ١٧٣٠–١٧٥٠م نظرًا لوفرة المحاصيل لفتراتٍ طويلة متعاقبة، ومع ذلك فقد كان السبب الأساسي في ارتفاع الأجور هو نقص الأيدي العاملة.[١٢]

وكان معظم الكُتَّاب المعاصرين مقتنعين بأن مستوى معيشة الطبقات العاملة كان مرتفعًا لدرجة غير معقولة، وأن الأجور المرتفعة كانت تعرقل النمو الاقتصادي، وتعوق التجارة الخارجية.[١٣] وفي عام ١٦٥٦م قال أحد الكُتاب: «إننا أقرب ما نكون إلى حالة من العوز لا الوفرة في الخدم؛ إذ تحسَّنت أجورهم، وارتفعت ارتفاعًا غير طبيعي حتى كادوا يصبحون هم السادة، ويصبح سادتهم خدمًا.» وفي منتصف القرن الثامن عشر كان جوزيا توكاز ينوح ويبكي لأن العمَّال الإنجليز ساءوا لدرجة تجِل عن الوصف، وأصبحوا أكثر

[١٢] إيرل. ج. هاميلتون، «الحرب والأسعار في إسبانيا من ١٦٥١ إلى ١٨٠٠»، ١٩٤٧م.
ج. أنوين، «التنظيم الصناعي في القرنَين السادس عشر والسابع عشر»، ١٩٠٤م، الباب الثامن.
ج. أ. مينجاي، «الكساد الزراعي»، مجلة التاريخ الاقتصادي، ١٩٥٥–١٩٥٦م.
وبالنسبة لفرنسا:
ب. رافو، «مقال عن الموقف الاقتصادي والحالة الاجتماعية في منطقة بواتو في القرن السادس عشر»، ١٩٣١م، ص١٠١.
م. ج. ألزاس، «فذلكة تاريخية عن الأسعار والأجور في ألمانيا خلال الفترة منذ العصور الوسطى حتى بداية القرن التاسع عشر»، جزآن، ١٩٣٦م، ٤٩؛ الفصل الثامن تأليف ج. ف. شتيفن، «دراسات عن تاريخ أجر العامل الإنجليزي»، جزآن، ١٩٠١م.
ف. آبل، «أزمات الأرض والموقف الاقتصادي في وسط أوروبا منذ القرن الثالث عشر حتى التاسع عشر»، ١٩٣٥م.

[١٣] أدجار س. فورنيس في كتابه «وضع العامل في نظام القومية»، ١٩٢٠م، قدم دراسة خاصة عن الفكرة الحانقة المعادية للعمل والتي سادت الفترة الواقعة فيما بين الحرب الأهلية في إنجلترا حتى عام ١٧٧٠م تقريبًا.

فسادًا وأكثر عوَزًا وتراخيًا بالقياس إلى ارتفاع أجورهم.[١٤] وفي عام ١٧٧١م انفجر آرثر يونج، وهو الخبير الزراعي الشرير، وقال في وضوحٍ وحسمٍ: «أصبح كل إنسان الآن على يقين، فيما عدا الأبله وحده، من أن الطبقات الدنيا يجب أن تظل فقيرة كما هي، وإلا فإنهم لن يكونوا أبدًا عناصر منتِجة.»[١٥]

ولو كانت ظروف سوق العمل مواتية تمامًا بالنسبة للعمال الأُجراء فإن من حقنا أن نتساءل: لماذا إذن لم ترتفع الأجور الحقيقية إلى أكثر مما كانت عليه؟ ذلك لأن من المسلَّم به أن مستوى معيشة الطبقة العاملة لم يرتفع إلا بنسبة ضئيلة، رغم الشكاوى المُرة من جانب أصحاب الأعمال.[١٦] ويتمثَّل جانب من الإجابة على هذا السؤال فيما يلي: كان النظام الاقتصادي نظامًا متخلفًا من حيث مستوى الميكنة ورأس المال؛ لذلك فقد فرض هذا الوضع قيودًا محدِّدة للغاية على انطلاق العمل. وفي نظامٍ كهذا يُعتبر الجهد البدني هو أهم عامل في الإنتاج، وتشكِّل تكاليف العمل جانبًا هامًّا جدًّا من تكاليف الإنتاج أكثر مما هو الحال في ظل صناعة أرقى منها من حيث مستوى الميكنة، حيث يكون العمل أكثر كفاءة من الناحية الإنتاجية. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت الإنتاجية محدودة جدًّا بحيث لا تسمح برفع مستوى الطبقات العاملة إلى مستوى مرتفع قليلًا عن الحياة المريحة إلى حدٍّ ما. وكان أي ارتفاعٍ بسيطٍ في تكاليف العمل من شأنه أن يرفع تكاليف الإنتاج بنسبة كبيرة، ويقلل من الأرباح. يُضاف إلى ذلك أنه في إزاء الظروف التي كانت سائدة في القرنَين السابع عشر والثامن عشر أدَّى الطلب غير المنتظِم على العمل إلى نوعٍ من البطالة المقنَّعة، والتي كان يمكن تعويضها جزئيًّا عن طريق نظام الصناعة المنزلية.[١٧]

---

[١٤] جوزيا توكر، «مقال موجز» (الطبعة الثانية، ١٧٥٠م) ص٣٧، وهي عبارة اقتبسها فورنيس ص١٣٣، نفس المرجع.

[١٥] آرثر يونج، «رحلة فلاح إلى شرق إنجلترا»، ١٧٧١م، الجزء الرابع، ٣٦١.

[١٦] أكد بعض المؤرخين أن الطبقات العاملة كانت تعيش في فقرٍ مدقع خلال هذه الفترة، ونظرًا لضيق المكان فإننا لن نتمكَّن من مناقشة هذه الخلافات في الرأي. وثمة جانب آخر من الموضوع لم نذكره هنا، وهو الذبذبات القصيرة المدى التي كانت تنجم عن تفاوت المحاصيل ودورات الإنتاج. وأدى حذف هذا كله وغيره إلى جعل وصفنا هنا لسوق العمل في النظام القديم بمثابة «نموذج» أكثر منه محاولة لعرض الحقيقة التاريخية كاملة.

[١٧] يجد القارئ توضيحًا مستنيرًا لهذه المشاكل في كتاب د. س. كولمان عن «العمل في الاقتصاد الإنجليزي أثناء القرن السابع عشر»، مجلة التاريخ الاقتصادي، مجلد ٨، (١٩٥٥–١٩٥٦م)، ص٢٨٠–٢٩٥.

وكشف التدهور المريع للأجور في إيطاليا عن الأهمية الحاسمة لعامل الأجور؛ إذ كانت إيطاليا في عصر النهضة تعتمد — اقتصاديًّا — على التصدير، ولها فيه خبرة قديمة، وخاصة تصدير المنسوجات. ولكن أوضاع التجارة في إيطاليا تعرضت في القرن السادس عشر للأخطار بسبب تحوُّل الطريق التجاري وزيادة المنافسة مع إنجلترا وغيرها من البلدان. وعندما تخلخل الوضع السكاني في إيطاليا بسبب الأوبئة الرهيبة في القرن السابع عشر أصبح العمل نادرًا، وارتفعت الأجور إلى درجة أن أصبح من الأمور المستحيلة على صناعة التصدير الإيطالية أن تتحمَّل هذه التكاليف الإضافية، ومن ثَم انهار كل البناء الصناعي في إيطاليا. وظلَّت الأجور حتى منتصف القرن الثامن عشر مرتفعة جدًّا؛ بحيث لا تسمح للنظام الاقتصادي أن يستعيد وضعه السابق. هذا رغم أن تلك الأجور المرتفعة يمكن أن تُعتبَر — يقينًا — أجورًا منخفضة تمامًا، حتى لو نظرنا إليها بمقاييس أجور القرن التاسع عشر.[١٨] وحكمة «الكسل الممتع» التي كانت سائدة بين الطبقات الإيطالية الدنيا إنما كانت تعني أن الأرباح العالية التي يحققها العمل لم تكن تتمثل في شكل استهلاك مرتفع، بل على هيئة وقت فراغ. وواجهت إسبانيا مصيرًا آخر مماثلًا لمصير إيطاليا؛ حيث أصبح سكانها «كسالى» تطبيقًا للحكمة السابقة. وساد في كل البلدان إغراء الأجور المرتفعة على شكل وقت فراغ، وهي البلدان التي كانت بحاجة إلى أن تواجه النقص في العمل قبل أن تحقق اقتصادًا صناعيًّا ناضجًا.

وكانت العبارة التالية تبدو صادقة بالنسبة لإيطاليا، وكذلك بالنسبة لإنجلترا في ظل ظروف مرحلة التصنيع الأولى، حيث كان الإنتاج الضخم والأسواق الكبرى لا تزال في مهدها: «لدينا الآلاف ممن يعيشون في فقرٍ مدقعٍ، ولكنهم مع ذلك لن يعملوا طبقًا لهذه الشروط المتواضعة التي يحاول أن يفرضها عليهم أصحاب الأعمال ويهللون لها.»[١٩] ولقد كانت الصناعة الإنجليزية، بالقياس إلى الصناعة في إيطاليا، تتميز بقدرتها الحيوية. ولكن ثمة حقيقة أخرى وهي أن صناعة النسيج في إنجلترا واسكتلندا كانت كثيرًا ما تعاني من العجز في خيوط الغزل لأنه لم يكن هناك العدد الكافي من الغزَّالين. وعندما كانت التجارة نشطة لم يستطع النسَّاجون مع ذلك أن يوفوا بالطلبات التي تُقَدَّم لهم للحصول على إنتاجهم. بيد أنه عندما أُنْشِئَت أول مدرسة لتعليم الغزل أحسَّ صاحبها أن من واجبه أن يدافع عن

[١٨] س. م. شيبولا، «تدهور إيطاليا» مجلة التاريخ الاقتصادي، مجلد ٥ (١٩٥٢–١٩٥٣م)، ص١٧٨–١٨٧.
[١٩] توماس مانلي، «الربا بنسبة ٦٪»، (١٦٩٩م).

مؤسسته ضد الاعتراض القائل بأنها ستسبِّب عجزًا في الأيدي العاملة، وفسر موقفه بقوله إن الغلمان سيحضرون إلى المدرسة:

«إلى أن يصبحوا لائقين للعمل كصبية في المصانع، أو للقيام بأي عمل آخر، وستبقى البنات بالمدرسة حتى يصبحن صالحات للعمل في خدمة المنازل، ثم لا يذهبن إلى المدرسة بعد ذلك. وتعم الشكوى البلاد بسبب النقص الشديد في الخدم بعد أن دخلت أعداد كبيرة منذ عهدٍ قريب ميدان تجارة الغزل، ويعيشون الآن على كدِّهم. وأصبح من العسير — تمامًا — الحصول على أحدهم إلا وفقًا لشروطٍ أفضل بكثيرٍ مما كانت عليه قبْلًا ... ولقد عنيتُ عناية خاصة ألا يعمل عندي أي شخص يكون صالحًا للعمل في مجال الخدمة أو للعمل كصبي في المصنع.»[٢٠]

ولقد كان للحرفيين ممن هم على مستوى رفيع من المهارة أو الإخصائيين وضع مُواتٍ للغاية يعطيهم فرصة للمساومة؛ إذ كان الإقبال شديدًا عليهم في كل أنحاء أوروبا، كما كانت الحكومات وكذلك أصحاب المشروعات يحاولون استمالتهم. واستطاع أصحاب الأعمال إقناع السلطات المسئولة بالعمل على تحديد مدة الخدمة العسكرية. وصدرت في كل البلدان قرارات لا حصر لها تحدِّد الأجور، بهدف وضع حدٍّ أقصى للأجور بينما كانت السلطات الحاكمة تعنى — فيما قبل — بتحديد الحد الأدنى للأجور، بأن تضمن للفقراء من الناس رزقهم. إلا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل كلما كان الهدف منها هو وضع حدٍّ مصطنَع لمستوى الأجور. واعتاد أصحاب المصانع، الذين خالفوا الأوامر، ولم يستخدموا الماكينات، أن يخرقوا هذه الحدود التي وُضِعَت للأجور، وكذلك فَعل مثلهم المزارعون أثناء موسم الحصاد.

وكان لفرنسا نصيبها الكامل من الحروب والمجاعات والأوبئة، ومن ثَم ظهرت نتيجة لذلك، في أواخر القرن السابع عشر، مساحات واسعة تتميز بقلة سكانها، وتستلزم العمل على زراعتها من جديد.[٢١] وكانت فرنسا — في نظر سكانها من الفلاحين — بلدًا مغريًا بمزارعها العائلية الصغيرة. ويبدو أنها كانت مغرية جدًّا إلى حد أن الفلاحين الفرنسيين

---

[٢٠] توماس فيرين، «بعض المقترحات الخاصة بتشغيل الفقراء»، ١٦٨١م، وأُعيدَ طبعه تحت عنوان «مجموعة من الكتيبات عن الفقراء» ت. جيلبرت، ١٧٨٧م، ص١٩.

[٢١] م. ر. رينارد، وأ. أرمينجوا، «التاريخ العام للسكان في العالم»، ١٩٦١م، ص١٢٢–١٣١.
ل. شون، «تاريخ السكان في فرنسا»، ١٨٩٣م، ص١٣٥–١٦٩، ٢١٠ والباب العاشر.

آثروا في القرن الثامن عشر أن يلجئُوا إلى نظام تحديد الأسرة بدلًا من الهجرة. ومن ثَم فقد انخفض النمو الديموجرافي رغم أنه لم يهبط إلى المستوى الذي يسمح بتجنب الزيادة الخطيرة في السكان في الثلث الأخير من هذا القرن. وفي مجال الصناعة طالب كبار أصحاب المصانع السلطات المسئولة أن تمدَّ لهم يدَ العون لمواجهة النقص في الأيدي العاملة، وذلك بوضع العقبات في طريق العمال إذا شاءوا أن يتركوا أصحاب الأعمال الذين يعملون لديهم، وإجبار الصبية على العمل دون الالتزام بشروطهم، وإعطاء أصحاب الأعمال حقَّ القبض على العمال الفارِّين من مصانعهم. وأصبحت مخاوف أصحاب الأعمال من أن يفقدوا عمَّالهم، والعمَّال المهرة منهم بوجه خاص، مسألة هامة استحقت اهتمامًا بالغًا في عهد كولبرت؛ فقد صدر العديد من القرارات التي تُحرم إغواء العمال واجتذابهم من المجال الأخرى. وكان أحد أصحاب الأعمال في بورج يشكو من أن ١٤٠ بنتًا فقط بَقين للعمل في مصنعه من بين ٩٠٠ بنتٍ درَّبهن على العمل، بينما استأجر الباقيات أصحاب أعمال آخرين. واستخدم كولبرت المال بسخاءٍ لاستيراد العمال المهرة من البلدان الأجنبية، وكان، على حد قول أحد الباحثين «قادرًا على أن يكفل لمشاريعه الجديدة جيوشًا حقيقية من العمال الأجانب.» وفي عهد كولبرت ولويس الخامس عشر كان العمال المهرة يُعفون أحيانًا من الضرائب. وفُتِحَت مدارس التدريب الصناعي لزيادة عدد العمَّال المهرة، كما كانت الجوائز تُوَزَّع في المناسبات لتشويق العمال وترغيبهم في التدريب على صناعات معينة.[٢٢]

ووردت العبارة التالية كما هي بنفسها على لسان عامل حرفي في إحدى قرى شمال غرب ألمانيا، وتبدو هذه العبارة وكأنها على لسان واحد ممن هاجروا لاستعمار أمريكا: «كنا نعيش أول الأمر على الماء والخبز بيد أننا كنا سعداء أصحاء إلى أن أكرمنا الله أخيرًا بالأطفال، وزاد رزقي اليومي معهم.»[٢٣]

---

[٢٢] شارلي و. كول، «كولبرت وفرن من السياسة التجارية الفرنسية» مجلدان، ١٩٣٩م، الأول ص١٣٨–١٣٩، ١٥٨–١٥٩، ٢٣٦–٢٤٠، ٤٥٢، الثاني ١٣٨–١٣٩، ١٨٩، ٣٢٦–٢٥٢، ٢٧٢، ٢٨٤، ٢٩٦، ٢٩٨؛ ج. مارتن، «الصناعة الكبرى في عهد لويس الخامس عشر» (١٩٠٠م)، ص١٩٠–١٩٤، ٢٦٠–٢٦١، ٢٨٠–٢٨١، ٢٨٩–٢٩٣؛ ٢٩٦.

[٢٣] جوستوس موزير، «المؤلفات الكاملة»، طبعه أبيكين، الطبعة الثانية ١٨٥٨م، الجزء الأول ص١٥٥، وقيلت العبارة عام ١٧٦٧م.

وكان على أصحاب الأعمال في كل البلدان أن يواجهوا مشكلة الأجور المرتفعة للعمَّال وسلوكهم المتمرد، واكتشفوا من خلال هذا الوضع فائدة تشغيل الأطفال، وأقبلوا على ذلك بحماسٍ غريبٍ. وبدأ الناس من أمثال دانيل ديفون وماريا تيريزا يتغنَّون بمزايا تشغيل الأطفال. وحدث أن عانى أحد أصحاب مصانع المخمل في بوتسدام من بعض المشاكل التي أثارها عمَّاله فطلب السماح له بتشغيل الأطفال ممن يعيشون في ملجأ الأيتام في بوتسدام، وأُجيبَ إلى طلبه. وبعد سنوات قليلة أصدر فردريك الثاني أمرًا يقضي بتحويل الأطفال من نفس المؤسسة إلى صاحب أعمال آخر استخدمهم في صناعة لف الحرير. واستخدم أحد مصانع الموسلين في زفيبروكين بالإمارة الجرمانية ما يزيد على أربعة أخماس عمَّله من الأطفال، وكان عدد عمَّاله يُقَدَّر بمائتين وخمسين عاملًا. واستخدمت هولندا الأطفال في أعمال الإنتاج منذ أوائل القرن السابع عشر، وظن الرأي العام أن الدافع إلى تشغيل الأطفال، وخاصة الأيتام منهم، إنما هو دافع إنساني خالص. وفي عام ١٧١٤م عبَّر رجال الدولة في مؤتمر السلام المنعقد في راشتات عن عرفانهم بالجميل للمدينة المضيفة بأن أقاموا بها مدرسة لتعليم الغزل للأطفال.[٢٤] ونظرًا لأن أجور الأطفال كانت دائمًا أقل بكثيرٍ من أجور الكبار فقد استمر تشغيل الأطفال في القرن التاسع عشر إلى أن تقدم الأسلوب الميكانيكي في المصانع، وتحققت بعض الاعتبارات الإنسانية.

وتجلَّت في ألمانيا كلُّ أوجه النقص في العمل، بل وربما برز فيها هذا النقص على نحوٍ أقوى مما كان عليه في فرنسا، بل واستمر — بكل تأكيدٍ — فترة أطول. وتحوَّلت المناطق الغربية في ألمانيا — تدريجيًّا — خلال القرن الثامن عشر إلى مناطق بها فائض من القوى البشرية، بينما استمرت الحاجة إلى مزيدٍ من المستوطنين في كثيرٍ من أراضي هابسبورج وبروسيا، وهي البلد الوحيد الذي صدر به سجلٌ شاملٌ عن نقص الأيدي العاملة.[٢٥]

[٢٤] جوزيف كوليتشر؛ «تاريخ الاقتصاد العام»، مجلد ٢، ١٩٢٩م، ص١٨٧–١٩٠؛ أوجست جانز «الدافع الاقتصادي في التربية البروسية أثناء القرن ١٨» (١٩٣٠م) ص١٨، ٧٠–٧٧؛ أرنست باتش، «تاريخ الاقتصاد الهولندي»، (١٩٢٧م) ص١٥٥–١٥٧.

[٢٥] كيرت هينتس، «المشكلة العمَّالية في براندنبرج-بروسيا منذ بدء الرأسمالية الحديثة»، ١٩٢٧م.

ويمكن أن يُقال — بكل تأكيد — عن بلدان أوروبا الغربية وشمال الألب والبرانس ما قاله توكر عن إنجلترا عام ١٧٥٥م:

«إن أفقر إنسان الآن يمكنه — إذا كان عاملًا منتجًا — أن يأكل وينام ويلبس أفضل من ذي قبل (هكذا)، ويحصل على سلعٍ منزلية أفضل؛ ومن ثَم يمكنه أن يصبح أفضل مما كان عليه أصحاب الثراء المتوسط في الأيام الخالية، ولقد زادت الثروة النسبية لهذا البلد بنفس هذا القدر.»[٢٦]

بيد أن هذا التعميم لا ينطبق على الأطراف البعيدة لمنطقة الحضارة الغربية — الأمريكتين في الغرب والمنطقة الأوروبية الواقعة شرق نهر الألب — فإذا كان النقص في الأيدي العاملة قد خلق ظروفًا مواتية لغالبية العامة من الناس في أوروبا الغربية فإن هذه الحالة ذاتها والتي كانت تعاني منها المناطق الشاسعة هي التي نشأ عنها عبء العبودية الثقيل المتزايد الذي كانت تعاني منه أعدادٌ كبيرة، ففي أمريكا كان ضحايا هذه الأوضاع الهنود الأمريكيين أولًا ثم الملونين الأفريقيين الذين تم نقلهم إلى هناك. وفي أوروبا الشرقية كان ما يقرب من نصف الفلاحين أو يزيد من سكان هذه البلاد هم أول من حُرِموا من أرضهم، ثم أصبحوا تابعين لها، وأخيرًا خضعوا لإرادة مُلاك الأراضي التي يعملون فيها إلى درجة أنه لم يعد هناك أي فارق بين رقيق شرق أوروبا والعبيد من الزنوج الأمريكيين بعد أن بلغ هذا التطور ذروته في القرن الثامن عشر. وكانت الشروط الأساسية التي هيَّأت الظروف لظهور هذه العبودية الحديثة هي المساحات الشاسعة من الأراضي التي تتميز بقلة سكانها، ثم الطلب العالمي المتزايد على السلع التجارية التي لم يكن من المستطاع إنتاجها على نطاقٍ واسعٍ إلا في هذه المناطق.

وترجع مقدمات الرق الشرقي إلى القرنَين الخامس عشر والسادس عشر وقتما كان السكان يتزايدون بسرعة في أوروبا الغربية؛ ومن ثَم نشأ عن ذلك زيادة في الطلب على الإنتاج من الحبوب فكانت إسبانيا والبرتغال، ابتداءً من النصف الثاني للقرن الخامس عشر، تعتمدان — إلى حدٍّ كبير — على وارداتهما من حبوب منطقة البلطيق، بل إن إيطاليا كانت تستهلك بعض إنتاج منطقة بحر البلطيق. وبدأت إنجلترا في أواخر القرن السادس عشر، أي من عهد إليزابيث الأولى، تستورد الحبوب من منطقة بحر البلطيق بكمياتٍ لم

[٢٦] جوزيا توكر، «عناصر التجارة ونظرية الضرائب» ١٧٥٥م، وأُعيدَ طبعها ضمن «مختارات من كتاباته الاقتصادية والسياسية» أشرف على إصدارها ر. ل. شويلر، ١٩٣١م، ص١٠١.

يسبق لها مثيل، وكذلك فعلت هولندا. وكانت ألمانيا الغربية والوسطى تحصلان على السلع الشرقية عن طريق النقل البري. وسرعان ما أصبحت بولندا وشرق ألمانيا وكذلك ليفونيا والدانيمرك مناطق التموين للمنتجات الزراعية ومنتجات الغابات. وعَمَل أمراء الشرق على توسيع ضِياعهم وذلك أولًا: عن طريق الاستيلاء على الأراضي البور، أو افتداء الفلاحين، وأخيرًا عن طريق الاستيلاء عنوة على أراضي الفلاحين. وفي القرن السادس عشر ربح كثير من الفلاحين الشرقيين من فرص التسويق الجديدة، ولم يقاوموا التطورات التي أثقلت — آنذاك — كاهل بعضهم فقط بتحمُّل زيادة طفيفة في خدمات العمل. وسرعان ما أصبح الأمراء هم أصحاب السطوة الاقتصادية والسياسية، وخُنِقَت التجارة والصناعة في المدن. وبذلك أصبحت أوروبا الشرقية بمثابة مؤخرة ريفية للغرب الذي تحضَّر وتم تصنيعه. وتكررت عملية مماثلة لهذه — على نحوٍ مستقلٍّ — في المناطق الوسطى من الروسيا. ففي الوقت الذي تزايد فيه السكان في القرنَين الخامس عشر اتسعت المدن القديمة، وظهرت مدن جديدة، ونشأت فرص جديدة للإنتاج الزراعي المربح. وبدأ صغار النبلاء — ممن منحهم أمراء موسكو أراضي وفلاحين مقابل تعضيدهم لهم، وما يقدمونه لهم من خدمات — يطالبون الفلاحين بالمزيد من الضرائب المالية والخدمات في مجال العمل، وبخاصة في القرن السابع عشر عندما بدأت الروسيا تزوِّد السوق الغربي بما يحتاج إليه.

وعندما أصبح الكثيرون من فلاحي أوروبا ممن يقطنون شرق الألب يعيشون في هذا الوضع الذليل، ظهرت فرصٌ لم يسبق لها مثيل في النصف الثاني من القرن السادس عشر وخلال القرنَين التاليين، تُشجع على الهجرة إلى الأراضي التي فُتِحَت حديثًا. ونزح مئات الآلاف من الفلاحين، وكان الكثيرون منهم لا يطمعون في أكثر من تحسين وضعهم الاقتصادي، والبعض الآخر يبغي الاستقلال. وسرعان ما لحق بهم السادة، وأصبحت الأراضي الجديدة — أيضًا — تحت إمرة أصحاب الأراضي المستغلين. ومع ذلك فقد نقص عدد الفلاحين نتيجة هذا الانتشار الجغرافي على نطاقٍ واسعٍ، وبعد أن أفنت الحروب والأوبئة الكثيرين منهم، وأصبحت أوروبا الشرقية كلها بعد عام ١٥٥٠م أو ١٥٨٠م منطقة مختلفة السكان تعيش على أرضها الواسعة. ويفسر لنا هذا الوضع الإجراء المدمِّر الثاني الذي أدى إلى استرقاق نصف الفلاحين الشرقيين أو ما يزيد على ذلك؛ إذ عندما واجه الأمراء مُلاك الأراضي في شرق أوروبا هذا التدهور المستمر في عدد الفلاحين المحليين ورغبتهم المستمرة في الرحيل بدءوا يعملون على المحافظة على أنفسهم كطبقة، وذلك بأن

فرضوا على عبيدهم — قسرًا — نظام الرق الوراثي دون أن يكون لهم أي حق في الالتجاء إلى محكمة أو مَلك. وأصبح هذا الوضع العبودي — آنذاك — هو قانون الأرض علاوة على التعاون القائم بين أمرائهم الذين يتبعونهم، ابتداءً من القياصرة في روسيا إلى الأمير الأعظم في بروسيا.[٢٧]

٤

أثرت قلة السكان النسبية التي تميز بها العالم الغربي — من حدود أمريكا إلى سيبيريا — على حياته الاجتماعية والثقافية أكثر مما أثرت على المجال الاقتصادي. ويتفق الموقف في سوق العمل الذي عرضناه في الفصل السابق مع المحاولات التي قامت بها السلطات للحد من الهجرة إلى الخارج، بل ولتشجيع الهجرة إلى داخل البلاد. ويسَّر هذا — إلى حدٍّ كبير — عملية النزوح والاستيطان في أي بلدٍ آخر. ونتيجة لذلك انتهى عصر الطرد بالجملة، والتحول الديني عنوة. وعنيت الحكومات بحماية الأقليات والمهاجرين من الأعمال العدائية التي يواجههم بها رعاياها المتعصبون. وكانت لا تزال هناك حالات فردية لضحايا التعصب الديني، ولكن عمليات الطرد الجماعية أصبحت نادرة. وكان الاستثناء الوحيد لذلك عمليات الإزعاج التي كانت تلحق بالهيجنوت، ولكن من الأمور التي لها دلالتها بالنسبة لهذا الموقف المتغير أن أولئك الهيجنوتيين الذين هاجروا من بلادهم ليتجنَّبوا إجبارهم على التحوُّل عن عقيدتهم قسرًا كانت أمامهم فرصة النزوح إلى عديدٍ من البلدان حيثما شاءوا أن يتجهوا، وكان أهل هذه البلاد يستقبلونهم استقبالًا طيبًا للغاية. ومن ناحية أخرى فإن الرأي العام، عدا استثناءات قليلة، لم يكن ينظر إلى سياسة لويس الرابع عشر المعادية للكالفنية على أنها فقط سياسة قاسية لا داعي لها، بل أيضًا على أنها سياسة قصيرة النظر. أما بالنسبة للاجئين عام ١٧٣١م الذين لجئوا من سالزبورج فلم تكن ظروف رحيلهم سهلة إلى حدٍّ

---

[٢٧] م. مالووِست، «التطور الاقتصادي والاجتماعي لدول بحر البلطيق ابتداءً من القرن الخامس عشر حتى السابع عشر»، مجلة التاريخ الاقتصادي، (١٩٥٩–١٩٦٠م) ص١٧٧–١٨٩.

جيروم بوم، «نشأة العبودية في شرق أوروبا»، مجلة التاريخ الأمريكي، ١٩٥٦–١٩٥٧م، ص٨٠٧–٨٣٧؛ وكتاب، «السيد والفلاح في روسيا من القرن التاسع حتى القرن التاسع عشر»، ١٩٦١م؛ هانز روزنبرج، «ظهور البانكرز في براندنبرج-بروسيا من ١٤١٠ إلى ١٦٥٣»، (١٩٤٣–١٩٤٤م)، ص١–٢٢، ٢٢٨–٢٤٢.

كبيرٍ، إلا أن أغلبهم واصل إقامته في بروسيا. وإذا قارنَّا هذا بالمحاولات الكثيرة والأسلوب القاسي في دفع الأفراد والجماعات — قسرًا — لترك أوطانهم في الفترة السابقة يمكن القول بأن عصرًا جديدًا للتسامح قد أشرق فجره على البلاد. ويبدو أن الاهتمام الكبير بالوافدين الجدد، ممن يعودون على البلاد بالنفع، أسهم في الكشف عن فضائل التسامح والعون بصورة أوضح.

وثمة مجال آخر ظهر فيه اتجاه إنساني جديد في ظل النظام القديم، وأفاد الشرائح الدنيا من المجتمع، وهو نظام العقوبات الجنائية. ففي القرنَين الخامس عشر والسادس عشر ازدادت حالات القصاص عن طريق العقوبات القاسية زيادة كبيرة في كل أنحاء أوروبا. فقد كانت هناك، إلى جانب عمليات الإعدام والتعذيب، عمليات التشويه البدني التي كانت تُستخدَم بشكلٍ منتظمٍ وتُخلِّف الناس عجَزة أو مشوَّهين بالحروق وعاجزين تمامًا عن السعي من أجل رزقهم. وحدث في إنجلترا في القرن السابع عشر تغيُّر كان له دوي هائل؛ إذ أمعن التشريع هناك في قسوته إلى حد أن أصبحت عقوبة الموت جزاءً للكثير من الجرائم. بيد أن القضاة والمحلَّفين، وهذه هي الحقيقة؛ كانوا يتحايلون على القانون بحيث انخفض عدد من قُدِّموا لساحة الإعدام من ٨٠٠ شخص في السنة في نهاية القرن السادس عشر إلى ٢٠٠ في نهاية القرن الثامن عشر، رغم أن عدد السكان بلغ في هذه الفترة ثلاثة أمثال ما كان عليه من قبل. وبعد عام ١٦٤٠م لم تعد تُطبَّق عقوبات التشويه والحرق بينما زادت عمليات التعذيب باسم القانون في القرن السادس عشر، مثال ذلك ما اقترحه هنري الثامن بإلقاء مَن يرتكبون جريمة التسميم في ماء مغلي وهم أحياء.[٢٨]

وفي النظام القديم طُبِّقَت — على نطاقٍ واسع — فكرة إنشاء مؤسسة لتشغيل المذنبين على أمل أنها فكرة مفيدة اقتصاديًّا، رغم أنها فكرة قديمة. ونحن نعرف حالات عديدة أُنشِئَت فيها مثل هذه المؤسسات لتشغيل الجانحين كانت تعمل بهدف الربح. وحدث أن التمست السلطات المحلية لإحدى المدن من سلطات مدينة أخرى أن تسدي إليها خدمة

[٢٨] ج. ل. باركر، «القانون والسياسة» الحضارة الأوروبية، أ. آبر، الطبعة الخامسة، (١٩٣٧م)، ص٩٥١–٩٦١، ٩٨١. وظلَّت العقوبات البدنية التي تُوقَع على العبيد والأرقاء لمنعهم من الهروب عقوبات قاسية في المناطق التي تعاني من النقص الشديد في السكان، ومع ذلك فإن الجلد بالسياط وتقطيع آذان الفارِّين لم يؤثر على كفاءة العمل.

ت. ج. درتينبيكر، «الأمريكيون الأوائل من ١٦٠٧–١٦٩٠»، (١٩٢٧م) ص٢١٧–٢١٩.

وترسل إليها بعض المجرمين ممن ثبتت إدانتهم لتشغيلهم في مؤسستها الجديدة، ولكن حتى وإن لم تستطع مؤسسات كثيرة أن تفي باحتياجاتها ذاتيًّا فقد ظهر أن عمليات القتل والتشويه إنما هي أعمال طائشة للغاية لدرجة أن تجارب الأشغال الشاقة في هذه المؤسسات تكررت مرارًا، وأدَّت أخيرًا إلى استبدال السجن بالعقوبة البدنية.[٢٩]

والفكرة الإصلاحية الثانية في مجال العقوبات الجنائية، كانت النفي إلى المناطق التي في مسيس الحاجة للناس، حتى أصبح الناس غير المرغوب فيهم هم المرغوبون. ففي القرن الثامن عشر نفت حكومة هابسبورج إلى ترانسلفانيا كلَّ المجرمين والمشتغلين بالدعارة والخصوم البروتستانتيين وأسرى الحرب البروسية. وأرسلت البرتغال كلَّ السكان غير المرغوب فيهم إلى البرازيل، كما أرسلتهم الروسيا إلى سيبيريا وأرسلتهم إنجلترا إلى مريلاند. ومن المعروف أن بعض هؤلاء — على الأقل ممن كان مقدَّرًا لهم الموت في ظل أوضاع القرنَين الخامس عشر والسادس عشر — قد رُدَّ إليهم اعتبارهم.

ويبدو أن اهتمام الرأي العام بالأشخاص الذين يعودون على المجتمع بالنفع الاقتصادي كعمَّال أغرى الناس بأن يتبعوا نصيحة أصحاب الاتجاه الإنساني الحقيقيين. وظهر اتجاه جديد نحو التعليم العام، وتركَّز أساسًا في «المدارس التي كان يتعلم فيها أبناء الطبقة العاملة أوَّليات مبادئ التعليم الثلاثة». وكان هؤلاء يحصلون في نفس الوقت على أجرٍ يعادل كل أو بعض تكاليف الإدارة المدرسية. وكانت لهذه المدارس فائدة إضافية، وهي غرس عادات صحية عن العمل في نفوس الأطفال. وفي عام ١٦٨١م كتب توماس فيرمين تقريرًا عن مدرسته تكاد حروفه تتقد نارًا، يقول فيه:

«ستضم مدرستي أطفالًا تتراوح أعمارهم ما بين الثالثة والعاشرة ... ولقد أثبتت لي الخبرة أن هذا الطريق هو الطريق الصحيح تمامًا الذي يؤدي بالفقراء وبأطفالهم إلى السعادة. فقد كان في ورشتي عديد من الأطفال الفقراء تعلَّموا القراءة، وتعلموا بالإضافة إلى ذلك صناعة الغزل على عجلة واحدة أو عجلتين، وفي إمكانهم أن يحصلوا على أجرٍ يتراوح ما بين بنسيْن وستة بنسات يوميًّا.»[٣٠]

واقترح جون لوك أن «نجلد بقسوة» الغلمان والبنات ممن هم دون الرابعة عشرة من العمر الذين يتسوَّلون في الطرقات. واقترح في مذكرته التي قدمها إلى الغرفة التجارية

[٢٩] ج. روش وأ. كيرتشيمر «العقاب والبناء الاجتماعي»، ١٩٣٩م، ص٤١–٦٧.

[٣٠] فيرمين، المرجع السابق، ص١٨.

عام ١٦٩٧م أن يلتزم كلُّ مجتمع بجمع الأطفال المعدَمين، ممن تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة والرابعة عشرة، ويرسلهم إلى المدارس الصناعية. وكان قد تم تنظيم مدارس صناعية من هذا النوع بشكلٍ منسَّق في ألمانيا.[٣١] وإذا لم يكن ثمة شك في أن تلاميذ المدارس الصناعية من الأحداث إنما كانوا فريسة الاستغلال في أغلب الأحيان، إلا أن الجانب الإيجابي في ذلك هو التأكيد على التعليم الواقعي وفق الاتجاه الذي حدَّده آموس كومنيوس ومؤسِّسو ملجأ الأيتام الشهير في هال من أتباع مذهب التقوى.

ولم تتجه حركة المدارس الصناعية ضد التقليد الإنساني المتزمت في التعليم فقط، بل اتجهت — بالمثل — ضد ما يُسمَّى «بمدارس الصدقة» بكل اتجاهها الديني المتطرف. وأوضح أحد الإخصائيين في مدارس الأيتام الصناعية الفارق بين النوعَين ببساطة، عندما طالب بأن تنقص عدد التراتيل التي يتغنَّى بها الأيتام، حتى لا يكون في ذلك مضيعة للوقت.

«إن ملجأ الأيتام من النوع العادي الذي يرتل فيه الأطفال ٤٠٠٠ ترتيلة إذا ما قارنَّاه بملجأ آخر لا يرتل فيه الأطفال سوى ٧٣٠ ترتيلة فقط لتبيَّن أن الأول يخسر بذلك كل عام ٥٥ يومًا وساعتين، وفي سبع سنوات تكون جملة خسارته ٣٨٦ يومًا؛ حقًّا إنه لوقت ضائع لا سبيل إلى تعويضه بغيره، ما دام وأن اليتامى ليس من المفروض أنهم يتدربون ليعملوا مستقبلًا متسولين ومغنيين، وإنما ليكونوا عمَّالًا ومواطنين صالحين في الدولة.»[٣٢]

ولو نظرنا إلى الموضوع على مستوى تأمُّلي — نظرًا لأنه ليس من اليسير تدعيمه بأية أسانيد سوى التطابق الزمني — فإننا نرى أن ثمة تغيُّرًا في عقلية الجماهير يتطابق زمنيًّا مع التغيُّر في الموقف السكاني. فمنذ نهاية القرن الخامس عشر حتى مطلع القرن السابع عشر صدرت عن أوروبا حركات دينية عميقة الانفعال تكشف عن حالة من الاستياء. وقد صاغ هذه الحركات عددٌ من قادة الفكر يختلف بعضهم عن البعض اختلافًا بيِّنًا ابتداءً من سافونا رولا إلى ليلبورن ممن كانوا يمقتون المجتمع الدنيوي الذي يعيشون فيه. وكانت بين هذه الحركات اتجاهات عديدة، وكان من الواضح أنها حركات تعنى بالآخرة وحدها. وتم نضج كل هذه الحركات تحت الشعار الذي ذاع بين الناس، ويدعوهم إلى إنكار التعميد. ويبدو الآن أن المسألة هي أكثر من أن تكون مجرد توافقٍ عرَضي بحيث إن الدعوة الملحَّة

---

[٣١] جانز، المرجع السابق؛ فريتز نيوكام، «الاقتصاد والمدرسة في فرتمبرج من ١٧٠٠ إلى ١٨٣٦» (١٩٥٦م)؛ أ. ف. م. دين، «مدارس الغزل في اسكتلندا»، ١٩٣٠م.

[٣٢] أوجست ف. رولنس، «محاولة للإجابة على سؤال: كيف نطور الملاجئ؟» ١٧٨٥م، ص٨١–٨٢.

إلى الاعتقاد بأن كل شيء في طريقه إلى الزوال قد فترت بعد منتصف القرن السابع عشر. كما اختفى من على المسرح الاجتماعي الاعتقاد بقرب نزول المسيح ليحكم العالم في عهدنا. وفوجئ المثقفون والمستنيرون وغيرهم بموقف اللامبالاة من جانب الرجل العادي الذي لم يكشف عن أي مشاعر قومية أو وعي طبقي أو اهتمامات سياسية من أي نوعٍ. وأشار فردريك الثاني ملك بروسيا إلى أن «أسلوب الثورات قد انتهى في عصرنا، كما لم يعُد هناك حماس شعبي للحروب.» وكان الناس يؤمنون بالخرافات، ولكن لم يكن إيمانًا عميقًا، ولم يعد اليهود موضع اتهام بأنهم دنَّسوا القربان المقدس أو سمَّموا الآبار، وانتهى أسلوب إحراق السحرة.

وسرعان ما تغيَّر هذا المناخ الاجتماعي الذي يتسم بالاستقرار والثبات حوالي عام ١٧٧٠م، وانتشرت بين القطاعات الوسطى من المجتمع الأفكار الديموقراطية والكراهية لنظام النبلاء. وازداد الشغب من جانب الطبقات العاملة، وبدءوا بحماسٍ زائدٍ ينظمون أنفسهم في نقابات، وظهر أول القادة من العمال في هذا العصر الذي تميز بالمشاكل الاقتصادية الحادة. وأهم من هذا كله أنه ظهر اتجاه قومي جديد يتسم بالحماس والغيرة مزَّق أوصال الوحدة الثقافية التي كان يحس بها الناس في الحضارة الغربية خلال نظام الحكم القديم وفي عصر التنوير.

٥

إن الهزَّات العقلية التي تعرَّض لها الفكر الاجتماعي — وأصبحت واضحة بجلاء حوالي عام ١٧٧٠م — إنما حدثت استجابة لتغيُّرات أساسية طرأت على البناء الاجتماعي والاقتصادي. ولقد أسهمت التطورات الديموجرافية إسهامًا حاسمًا في هذا التغيُّر.

فقد كان كل كُتَّاب الشئون الاجتماعية — تقريبًا — في ظل النظام القديم يؤيدون النمو السكاني السريع، واتخذت الحكومات في ذلك الوقت خطوات تكفل زيادة «أهم سلعة أساسية وأخطرها وأعزها» وهي الإنسان،[٣٣] وكان كولبيرت يمنح الجوائز، ويعفي من الضرائب أرباب الأسر الكبيرة. وبحثت حكومات كثيرة الوسائل الكفيلة بتحسين مهارات القابلات، والتي تحُول دون عمليات الإجهاض أو قتل الأطفال بوسائل تبدو في ظاهرها

[٣٣] [جوزيف ج. سبنجلر، أسلاف مالتوس الفرنسي، ١٩٤٢م، الفصل الثالث.]

وكأنها حوادث عرَضية؛ إذ كانت هذه الحوادث، وعلى ما يبدو، تتكرر كثيرًا جدًّا. بل كان هناك ما هو أكثر من ذلك حيث خصصت بعض الحكومات اعتمادات مالية لتقدم منها صَداقًا متواضعًا بهدف تيسير الزواج للبنات المعدَمات، وشن هجوم كبير ومنظَّم على العرف الشعبي الذي يضخم العار على الأمهات غير المتزوجات، أو يحرم الأشخاص ممن وُلِدوا سفاحًا من العمل كصبية في كثيرٍ من المهن، أو أن يشغلوا وظائف معينة. وكانت الأبرشيات في إنجلترا تقدم هبات أسبوعية للأمهات غير المتزوجات. وكانت هذه الهبات على حد تعبير آل ويب، بمثابة جائزة مباشرة، تُدفَع للسيدات مقابل أن يفقدن عفتهن.[٣٤] وكان كُتَّاب القرن الثامن عشر على نطاق القارة كلها يتحدثون عن «عزة الأمومة غير الشرعية». وكشفت السلطات المسئولة عن جزعها بالنسبة لحالة اللقطاء؛ حيث كان مصيرهم إما أن يُترَكوا للحياة مع زوجات الفلاحين في الأقاليم، أو أن ينشئُوا في مؤسسات خاصة باللقطاء. وثمة دليل إحصائي على الزيادة الملحوظة في نسبة الولادات غير الشرعية خلال القرن الثامن عشر، ويدل هذا — إلى حدٍّ كبير — على أن أخلاقيات الناس الخاصة بالجنس أصابتها حالة من الاسترخاء، وهذه حقيقة كانت معروفة لفترة طويلة من المصادر العلمية الخاصة بالطبقات صاحبة السيادة في النظام القديم.

وثمة احتمال بأن الناس كانوا — بشكلٍ عام — يتزوجون في سن مبكرة، وإن كان لا يوجد، على ما يبدو لنا، بيانات موثوق بها عن متوسط سن الزواج. ومن المحتمَل أن نسبة الزيجات قد زادت مع بداية القرن الثامن عشر، بمعنى أن عدد حالات العزوبة التي كانت تستمر طوال الحياة قد نقصت. وترجِّح الأبحاث المعاصرة أن نسبة المواليد قد زادت في أوائل القرن الثامن عشر أو في منتصفه على الرغم من أن انخفاض نسبة الوفيات كان لا يزال على ما يبدو هو السبب القوي الكامن وراء النمو السكاني.[٣٥] وعلى أية حال فأيًّا كان السبب فقد زاد عدد السكان في أوروبا منذ عام ١٧٤٠م تقريبًا بمعدل تجاوز كلَّ المعدلات السابقة في التاريخ. ورغم استمرار التوسع الاقتصادي في أكثر أنحاء أوروبا إلا أن النقص في قوة العمل كان يقل تدريجيًّا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

---

[٣٤] س. وب. ويب، «الحكومة المحلية الإنجليزية السابعة: تاريخ قانون الفقر في إنجلترا»، الجزء الأول: قانون الفقر القديم (١٩٢٧م)، ص٣٠٨–٣١٣.

[٣٥] ج. ت. كروز، «التغيرات في نسبة الخصوبة والوفيات في إنجلترا» مجلة التاريخ الاقتصادي (١٩٥٨م)؛ و«بعض الملاحظات من الأبحاث المعاصرة في التاريخ الديموجرافي»، دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ، ١، (١٩٥٨–١٩٥٩م)، ص١٦٤–١٨٨.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية التجارية ارتفاعًا حادًّا ابتداءً من ١٧٦٥م حتى نهاية القرن. وهكذا بدأت تنتهي الحياة الرغدة وطوال الثلث الأخير من هذا القرن كانت الأجور ترتفع بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار، وكانت أعوام الجفاف الكثيرة التي تميزت بقلة محاصيلها فيما بين عامَي ١٧٨٠م و١٧٩٠م فترة معاناة قاسية إلى حدٍّ كبيرٍ بالنسبة للأجراء وأسرهم. ويبدو أن فرنسا كانت أول بلدٍ عانى من أثر هذا الوضع الجديد. ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية دخلت صناعة النبيذ، ابتداء من عام ١٧٧٨م، فترة كساد استهلاكي، وأسهمت بذلك في البطالة الموجودة في الريف. وازداد عدد المتسولين والمتشردين في كل أنحاء البلاد، وتضاعف الاستياء الشعبي، وارتفعت في إنجلترا — تدريجيًّا — نفقات الإعالة التي تُمنَح للفقراء. وازدحمت الورش التي أُنشِئَت للمعدَمين. وتعددت حوادث الشغب فيما بين عامَي ١٧٩٠م و١٨١٢م. وأصبح الفقر مشكلة كذلك في كلٍّ من إسبانيا وإيطاليا وهولندا وألمانيا، وإن لم يكن بعد قد أصبح مشكلة في شرق أوروبا.

وبدأت الأجور الحقيقية تنخفض بشكلٍ ثابتٍ فيما بعد عام ١٧٥٠م ثم انخفضت بشكلٍ أكثر وضوحًا بعد عام ١٧٧٠م. وتضاعفت أرباح رجال الأعمال وكبار المزارعين وأصبحوا أكثر ثراءً. وقيل في معرض الحديث عن هذا الوضع إن كميات أكبر من رأس المال تم ادخارها نتيجة لذلك، وأُعيدَ استثمارها بحيث استطاعت عملية التصنيع أن تسير بخطواتٍ أسرع مما كانت عليه في الفترة السابقة. وهكذا نشأت «الثورة الصناعية» ثم زادت الطاقة الإنتاجية بحيث أصبحت قادرة على الوفاء باحتياجات هذا العدد المتزايد من السكان زيادة كبيرة وسريعة في القرن التاسع عشر.[٣٦] ودخل العالم الغربي بذلك فترة تاريخية جديدة وأكثر دينامية.

[٣٦] إيرل ج. هاميلتون، «تضخم الأرباح والثورة الصناعية، ١٧٥١–١٨٠٠» النشرة الاقتصادية، عدد ١٠٦، (١٩٤١-١٩٤٢م) ص٢٥٦–٢٧٣.

المشكلة السكانية ... أثناء الثورة الصناعية[1]

ت. هـ. مارشال

تم أول إحصاء شامل لسكان بريطانيا عام ١٨٠١م، أما ما عدا ذلك من بيانات إحصائية سابقة على هذا التاريخ فكلها بيانات مجتزَأة، ولا يمكن الاعتماد عليها إلا في حدودٍ ضيقة. وعندما نشر مالتوس كتابه الشهير «مقال عن مبدأ التكاثر السكاني» عام ١٧٩٨م ثم أعاد تنقيحه عدة مرات، حاول فيه أن يتلمَّس الواقع الديموجرافي في عصره وكذلك في الماضي حتى يستطيع أن يستشفَّ من ذلك اتجاهات المستقبل، ويجد أساسًا نظريًّا للسياسة الاجتماعية.

وفي المقال التالي يحاول الأستاذ ت. هـ. مارشال أن يؤكد ما إذا كانت نظرة مالتس إلى الظروف الديموجرافية في إنجلترا إبان الثورة الصناعية لا تزال مقبولة في جملتها. وجدير بنا ألا ننسى رغم ذلك أن هذا النص الموجَز الذي نعيد نشره هنا إنما يعطي فقط النتائج التي انتهى إليها المقال، ويحذف التقييمات النقدية التفصيلية للبيانات التي بين أيدينا والتي استقى منها تلك النتائج.

لا ريب في أن كثيرين من المعاصرين كانوا يؤمنون بأن نسبة المواليد كانت في ارتفاعٍ، ولكنهم قلَّلوا — بشكلٍ واضحٍ — من قيمة انخفاض نسبة الوفيات إن لم ينكروها تمامًا،

---

[1] أُعيدَ نشر هذا المقال عن مجلة التاريخ الاقتصادي، العدد الأول (١٩٢٩م)، ص٢٢٩–٤٥٦، مع حذف بعض فقراته بإذنٍ من الجمعية المَلَكية الاقتصادية والمؤلف. نسخة طبق الأصل، ١٩٢٧م للجمعية المَلَكية الاقتصادية.

ولقد ثبت أنهم على خطأ في ذلك. ويتلخص جوهر ما يمكن أن نسميه بالموقف «المالتوسي» فيما يلي:

أولًا: أن معدل زيادة السكان أسرع من المطلوب.

ثانيًا: ينبغي الحد من معدل المواليد.

ثالثًا: أن ثمة قوًى اقتصادية معينة كانت تزيد من معدل المواليد، وهذه القوى يمكن إزالتها بواسطة إجراء سياسي سليم خاصة قوانين إعانة الفقراء والمطالبة بتشغيل الأطفال.

وأحب أن أشير هنا إلى أن أحسن التقديرات الحديثة عن المواليد والوفيات في إنجلترا وويلز معًا لا تؤكد يقينًا زيف هذه النظرة، بل يبدو أكثر من ذلك أنها تدعمها أو أنها، كما أُفضِّل أن أقول تتسق معها نظرًا لأن هذه الإحصاءات يغلب عليها الطابع التأمُّلي. والنتيجة هي العكس تمامًا. ويمكن فقط عن طريق الدراسة المقارنة للأرقام المحلية أن نأمل في إقامة الدليل على صدق أو زيف النقطة الأخيرة وهي أهم النقاط الثلاث، بيد أنني لم أحاول ذلك.

نحن نعرف أن الانخفاض السريع في معدل وفيات الأطفال هو القسمة الرئيسية لانخفاض نسبة الوفيات. وبالنظر إلى النتائج الاقتصادية المترتبة عليها — والتي تصبح بدورها عِللًا اقتصادية — فإن انخفاض وفيات الأطفال يكون — غالبًا — معادلًا بالضبط للزيادة في المواليد. حقًّا أن أشخاصًا جددًا يفدون دون أن يمثِّلوا ولادات جديدة. ولكن الدلالة الاقتصادية للولادة تُعَد شيئًا ضئيلًا إذا ما قورنت بالدلالة الاقتصادية للجهد المبذول في الرضاعة والرعاية والتربية، وما يتبع ذلك من تكاليف خاصة بالتغذية والملبس والضغط على أماكن الإقامة. ونحن نستطيع في الحقيقة أن نَعتبر عدد الأطفال الذين يبلغون من العمر ستة شهور أو سنة هو العدد الذي يمثِّل «النسبة الخالصة للمواليد». وتُعتبر هذه النسبة أهم بكثيرٍ من «النسبة الإجمالية للمواليد» فيما يتعلق بمشكلة السكان كما تبدو في نظر المؤرخ الاقتصادي. وكانت «نسبة المواليد الإجمالية» في الأعوام الأولى من هذه الفترة التي نحن بصددها تتميز بالثبات أو الهبوط الطفيف، وتوحي بارتفاعٍ في «نسبة المواليد الخالصة». ومن ثَم فمن بواعث الخطأ أن نقارن نسبة وفيات منخفضة بنسبة مواليد مرتفعة، ونرى في ذلك سببًا في النمو السكاني دون أن نتبيَّن أن الموت قد يلحق بالناس في أي سنة من سنوات العمر على عكس الميلاد فإنه يحدث عادة في نهاية الشهر التاسع.

وكان يمكن أن تصبح الموازنة هنا صحيحة لو أن الحياة تمتد بالناس حتى السبعين، بيد أنه فرض باطل عمليًّا.

تجنَّبت في مناقشتي السالفة استخدام عبارة «التضخم السكاني»، ذلك لأنني لم أشأ أن أفسد الموضوع مقدَّمًا؛ إذ لو أننا نظرنا إلى هذه العبارة حسب معناها الدقيق الذي تلتزم به النظرية الحديثة نجد أنها لن تفيدنا فائدة تُذكَر في مناقشة الوضع الراهن حتى إن أشهر الكُتَّاب الذين يتناولون المشاكل العملية إنما يستخدمونها ليعبِّروا بها عن شيء أقل دقة، وإن كان يحمل نفس الاسم. ولعل أسوأ ما في الأمر استخدام الصحفي لهذه العبارة استخدامًا خاطئًا يخذل به كل مظاهر التفكير الواضح. وبالتالي، إذا جاز لي أن أوائم بين الصور المجازية المختلفة في صورة واحدة، فإن هذه الكلمة تبدو في سياق كل مناقشة بمثابة مهربٍ يستعين به أي ناقد ليصرف به ذهن القارئ عن لب الموضوع. وهي في معناها الدقيق مصطلح من مصطلحات الاقتصاد الاستاتيكي الذي يشير به إلى حالة معينة. مثال ذلك أن نقص عدد القاطنين في منطقة من المناطق التي تكون موضع دراسة يتبعه زيادة في الدخل بالنسبة للفرد مع افتراض ثبات كل الملابسات الأخرى بما في ذلك توزيع الأعمار. ويستخدم الكُتَّاب الذين يتناولون الموضوعات العملية هذا المصطلح بمعنى دينامي؛ فيشيرون به إلى احتواء منطقة من المناطق لعددٍ من السكان يفوق طاقتها، دون أن يترتب على ذلك انخفاض في مستوى المعيشة، بل وربما، دون أن يؤثر ذلك على اطراد ارتفاع مستوى المعيشة خلال فترة معقولة، وافتراض أن البناء الاقتصادي قادر على التكيُّف بطريقة سوية مع الظروف المتغيرة.

ومع ذلك فثمة قسمات خاصة تميز تاريخ المرحلة الأولى من القرن التاسع عشر، وتشير إلى شيئين:

أولًا: أن الظروف الاقتصادية أدت إلى ظهور قوة كان مقدَّرًا لها أن تحدَّ من معدل النمو السكاني في المستقبل القريب.

ثانيًا: أن هذه القوة جاءت كنتيجة مترتبة على سرعة النمو السكاني في الماضي القريب وطابع هذا النمو. وبعبارة أخرى فحتى لو افترضنا أنه لم يكن هناك تضخم سكاني فقد كان هناك ضغط سكاني نجم عن الفشل في إحراز أي تقدم اقتصادي، وزيادة عدد السكان بما لا يتناسب مع الوضع الاقتصادي. وأي ضغط من هذا النوع الدينامي القصير الأجل يمكن علاجه، ولا يكون العلاج عن طريق الخفض المطلَق لحجم السكان، وإنما عن طريق تعديل معدل النمو. ولا يتيسر هذا إلا إذا كان الضغط ليس مماثلًا

لضغط جسم متحرك على جسم آخر في حالة ثباتٍ، وإنما يماثل ضغط جسمَين كلاهما في حالة حركة، ويحتك أحدهما بالآخر عن طريق التَّماس.

والنتائج التي يمكن أن نخرج بها من هذه الدراسة لها في الغالب الأعم طبيعة الفروض، والتي نستطيع أن نتأكد من صحتها عن طريق البحث التفصيلي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

(١) كانت نسبة المواليد العامة[٢] خلال الفترة الواقعة ما بين عامَي ١٧٥٠–١٨٣٠م نسبة عالية بدرجة ملحوظة، قياسًا بالنسب السابقة عليها أو اللاحقة لها. ولم يكن ارتفاعها هذا شيئًا غريبًا نظرًا لأنه حدث مباشرة عقب عصر كانت فيه نسبة الوفيات مرتفعة ارتفاعًا واضحًا، بينما كان النمو السكاني في حالة ثباتٍ.

والشيء المثير حقًّا هو استمرار هذه النسبة العالية، باستثناء بعض ذبذبات لا قيمة لها، طوال الأربعين عامًا الأخيرة من هذه الفترة، بالنظر إلى حالات ثلاث، وهي: الانخفاض الواضح في نسبة الوفيات، والذي بدأ حوالي عام ١٧٨٠م، وانخفاض نسبة وفيات الأطفال، وتعادل هذه الظاهرة من حيث نتائجها الاقتصادية ارتفاع نسبة المواليد، وأخيرًا تتابُع بعض الأزمات الاقتصادية الحادة. ويلزم عن هذا أننا إذا ما كنا نبحث عن تفسير للزيادة السريعة في السكان فلا بد لنا وأن نعنى عناية كبيرة بالقوى التي أدت إلى ارتفاع نسبة المواليد، مثلما نعنى بالقوى التي أدت إلى خفض نسبة الوفيات.

(٢) إذا قدَّرنا نسبة المواليد على أساس عدد النساء القادرات على الإنجاب فإنها ستكون نسبة مرتفعة ارتفاعًا ملحوظًا. واستمرت هذه النسبة في ارتفاعٍ تدريجي حتى عام ١٧٩١م، وحافظت على مستواها حتى عام ١٨٢١م. وتتفق التقديرات التي وصفها فار مع أرقامي التقديرية (بعد حذف الحشو الزائد) من حيث إنها تكشف لنا عن ارتفاعٍ طفيفٍ في الأعوام العشرين الأولى من هذا القرن. وظلَّت النسبة كما هي حتى عام ١٨٣٠م تقريبًا دون أن ترتد إلى المستوى الذي كانت عليه عام ١٧٨٠م. والمواليد التي تمثِّل الأساس

[٢] «نسبة المواليد العامة» هي عدد المواليد لكل ألفٍ من السكان دون أي تعديلٍ من ناحية بعض الخصائص السكانية، مثل العمر أو الجنس أو المهنة ... إلخ، أما «نسبة المواليد الخاصة» فهي، على سبيل المثال، عدد المواليد لكل ألف من النساء اللائي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و٤٤. ونادرًا ما كانت الإحصاءات السكانية القديمة تسمح بحساب نسب المواليد الخاصة. (ملاحظة بقلم المحرر).

الذي تقوم عليه هذه النسب المرتفعة هي مواليد ما بين عامَي ١٧٨٦م، ١٨٢٦م. وحدث خلال هذه الفترة ما لا يقل عن ثلاث أزمات اقتصادية حادة — وهي الأزمات التي ارتبطت بأسماء سبينهام لاند ولوديزم وبيترلو — فكانت البلاد طوال نصف هذه المدة تمامًا في حالة حرب؛ مما اضطرها إلى أن تسلِّم رجالها للخدمة العسكرية في البحر أو في البر على أرض القارة. وكان هذا بمثابة قيدٍ فُرض على القوى التناسلية القومية، ولا تكشف عنه نسبة المواليد التي تقوم على أساس عدد النساء البالغات.

بيد أن نسبة المواليد إبان الحرب كانت أعلى منها في عام ١٨٥١م، بنسبة ١٨,٥٪، كما كانت خلال أعوام السلام العجاف ١٨١٦–١٨٢٦م أعلى مما كانت عليه عام ١٨٧١م، وهو قمة «العصر الذهبي» بنسبة ١٠٪.

(٣) ربما ظلَّت نسبة الزواج مرتفعة حتى نهاية القرن الثامن عشر، ولكنها انخفضت في القرن التاسع عشر. وكلا التقديرين يكشفان عن أنها كانت عام ١٨٢١م أقل مما كانت عليه عام ١٨٠١م. ويوحي هذا بأحد شيئَين: إما ارتفاع الخصوبة أو زيادة العلاقات غير الشرعية، وربما كليهما معًا. ولو صح أن الذبذبة في منحنى الزواج الذي بلغ قمته عام ١٨٠١م تكشف عن انخفاض معدل عمر الزواج فسيتبع ذلك — بطبيعة الحال — ارتفاع في نسبة الخصوبة. وهذه هي النتيجة المباشرة للزيجات المبكرة، لأنها أكثر خصوبة في أعوامها الأولى، وسوف تتدعم هذه النتيجة مع مرور الوقت نظرًا لأن الزيجات المبكرة تتميز بفترة حملٍ أطول.

(٤) بلغت نسبة الوفيات العامة أدنى نقطة لها حوالي عام ١٨١١م، ثم بدأت في الارتفاع بعد ذلك بسنواتٍ قليلة، واستمرت في الارتفاع حتى الثلاثينيات الأخيرة. ووافق هذا الارتفاع تغيُّر في توزيع الأعمار مما يساعد على خفض نسبة الوفيات، أعني زيادة في نسبة هؤلاء الذين يتمتعون بصحة جيدة في ريعان حياتهم. ومن ثَم فإن الأمر أكثر خطورة مما يبدو في ظاهره. فعلى أساس متوسطات السنين السبع كانت نسب الوفيات في عامَي ١٨٢١م و١٨٤١م تساوي ٢١,٨ و٢١,٧. ولو افترضنا أن سكان عام ١٨٤١م يتألقون من حيث العمر والجنس بنفس النِّسب التي كان عليها سكان ١٨٢١م إذن لأصبحت نسبة الوفيات ٢٢,٨ أي بزيادة قدرها ٥٪. ومن المحتمَل — على ما يبدو — أن هذه الزيادة، التي كانت ملحوظة بشكلٍ واضحٍ بين الأطفال وسكان المدن الكبرى، إنما حدثت نتيجة لأسبابٍ اقتصادية إذا ما استخدمنا هذا المصطلح بمعناه الواسع؛ بحيث يتضمن النقص في المواد الغذائية والسكن والرعاية الصحية.

(٥) فيما بين عامَي ١٨٢٠م و١٨٣٠م بدأ يحدث في مكانٍ ما انخفاضٌ محدَّد في كلٍّ من نسبة الزواج ونسبة المواليد. ومع عام ١٨٣١م عادت نسبة المواليد — لأول مرة — إلى مستوى عام ١٧٨١م (هذا تقدير تخميني) وذلك إذا قيست هذه النسبة على أساس عدد النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ٢٠–٤٠ عامًا. ومع عام ١٨٤١م انخفضت فجأة، وبسرعة إلى ما دون ذلك بكثيرٍ (وهذه حقيقة واقعة). والآن يصبح من حق النظريات القديمة أن توضح لنا كيف يعكس هذا الانخفاض المرحلي، الذي بدأ بطيئًا في أوله وسريعًا بعد ذلك، تاريخ تشغيل الأطفال وقانون إعانة الفقراء. ففي العشرينيات بدأت تُفرَض القيود على تشغيل الأطفال، وإن كانت قيودًا ضعيفة، وبدأ العمل عن طريق التعاقد يحل محل التلمذة الصناعية للصبية، والنظام الجديد لا يعفي الأب تمامًا من مسئوليته تجاه أطفاله. وفيما بين عامَي ١٨١٥م إلى ١٨٣٤م كان نظام سبينهام لاند لا يزال مطبَّقًا على نطاقٍ واسع. إلا أن قيمة الإعانة كانت تنخفض انخفاضًا فجائيًّا وكبيرًا حينما كان ذلك ممكنًا. وبدأ القضاة يعارضون مبدأ «النسبة في خدمة الأجور»، وأعلنوا في حالاتٍ عديدة أنه مبدأ غير شرعي. وفي الثلاثينيات بدأ تنفيذ قانون المصانع وقانون إعانة الفقراء الجديد.

(٦) إن هذا التقارب بين نسبتَي المواليد والوفيات وما ترتب عليه من الحد من سرعة النمو السكاني يبدو وكأنه حدث نتيجة لضغطٍ اقتصادي. وكشفت الملاحظة الآن عن أن نسبة الوفيات لا تتأثر بسرعة بالذبذبات التي يتعرض لها الرخاء الاقتصادي على عكس نسبة الزواج ونسبة المواليد فإنهما أكثر حساسية لها.

والشيء المؤكَّد أن تنظيم النسل لم يكن مطبَّقًا على نطاقٍ واسعٍ رغم أنه كانت هناك معرفة به إلى حدٍّ ما. وربما كان فرنسيس بلاس يبالغ عندما قال عام ١٨٢٢م: «إن وسائل منع الحمل»، وصحَّحها بقوله «تحطيم الجنين، تُستَخدَم بالفعل على نطاقٍ واسعٍ بين الطبقة العاملة.» وليس من قبيل المصادفة ما نراه من اهتمام حماسي بهذا الموضوع في أوائل القرن التاسع عشر؛ إذ إنه يكشف عن الرغبة في الإفلات من الضغط السكاني المزعوم، واعتقاد بعض الأوساط أن استخدام الجهلاء لهذه الوسائل غير المرغوب فيها يشكِّل خطرًا كبيرًا على الصحة والحياة؛ ومن ثَم فربما يكون من الأفضل أن يكون تأجيل الزواج هو وسيلتنا للتحكم في النمو السكاني. ويشير الانخفاض السريع في نسبة المواليد في الثلاثينيات إلى أنه كان نتيجة لضغطٍ اقتصادي. ويوحي الارتفاع السابق في نسبة الوفيات بأن هذا الضغط كان موجودًا على أقل تقدير عام ١٨١١م وربما قبل ذلك. وهذه الفكرة من شأنها أن تدفعنا مرة أخرى إلى التساؤل: لماذا لم تبدأ نسبة المواليد في الانخفاض في فترة مبكرة

عن ذلك؟ وحتى إذا كانت قد توقفت بعض الشيء عندما نشبت الحرب إلا أنها سرعان ما عادت سيرتها الأولى وظلَّت مرتفعة طوال عشرين عامًا أخرى.

(٧) كان الضغط الاقتصادي من ناحية نتيجة مباشرة لسرعة النمو السكاني. وصحب هذا النمو تركُّز السكان في المدن، وتسبب عنه ارتفاع في نسبة الوفيات في المدن، وهي التي رفعت نسبة الوفيات على النطاق القومي. وأهم الظواهر التي كان لها تأثيرها القوي في خفض نسبة المواليد هي أولًا: عبء إعالة الأطفال الذين قُدِّرَ لهم أن يعيشوا نتيجة انخفاض وفيات الأطفال. ثانيًا: ما ترتب على ذلك من اندفاع موجة من الشبان إلى سوق العمل الذي كان يعاني بالفعل من حالة كساد. ومن ثَم كان هؤلاء الشبان عاجزين عن الزواج وبالتالي انخفضت نسبة المواليد؛ ويمكن استنباط هذين العاملَين من منحنى السكان.

هذه هي الاحتمالات التي نشأت، والفروض التي أوحت بها الإحصاءات العامة لهذه الفترة. ومن الواضح أن أتباع مالتوس، سواء أكانوا على صوابٍ أم خطأ في تفاصيل ما تناولوه بالتحليل في دراستهم إلا أن قلقهم كان له ما يبرره، وكانوا على صوابٍ تمامًا حين رأوا في نسبة المواليد مفتاح الموقف. ولقد حدث بالفعل كل ما كان يخشاه مالتوس، فكل عمليات الضبط الوقائية كان تأثيرها بطيئًا، ونشطت عمليات الضبط الموجبة لتكبح من جماح سرعة النمو السكاني. وكان مالتوس يؤمن بأن فشل عملية الضبط الوقائية إنما يرجع من ناحية إلى التأثير السيئ لقانون إعانة الفقراء. أما (ريكمان) فقد كان من رأيه أن تأثير قوانين إعانة الفقراء على زيادة السكان أقل بكثيرٍ مما يُنسَب لها عادة في المناقشات النظرية. إلا أنه كان يعتقد أن السكان المشتغلين بالصناعة يتزايدون بسرعة، ويرجع ذلك من ناحية «إلى أن الأطفال الذين يعملون في كثير من المصانع قادرون على إعالة أنفسهم في سن مبكرة، ومن ثَم فإنهم لا يكلِّفون آباءهم نفقات كثيرة، ويجدون في ذلك تشجيعًا واضحًا على الزواج». ولا تستطيع الإحصاءات العامة أن تزعم لنفسها القدرة على إدانة هذه الآراء، بيد أنني آمل أن أكون قد أوضحت أن كلَّ ما نستطيع أن نفعله هو أن ننتزع منها — قسرًا — الدليل ضدهما.

مالتوس ونظرية السكان[1]

روبرت ب. فانس

تعرَّض مالتوس، أكثر من أي مفكرٍ اجتماعي كلاسيكي آخر لهجومٍ حانقٍ شديدٍ، كما دافع عنه البعض أيضًا بحماسٍ شديدٍ؛ فكان موضع ذمٍّ كمُنَظِّر اجتماعي ومُوَجِّه سياسي ينذر الناس بأحداث المستقبل، ومفكِّر أخلاقي بل وربما كباحثٍ يعنيه جمع الحقائق. وقد يكون ثمة مبرر له قيمته يبرر بعض هذه الانتقادات إذا نظرنا إليها على ضوء معرفتنا الاسترجاعية لمسار الأحداث أو للمعايير الحديثة للضبط والاتساق النظري. ومع ذلك فقد كان مالتوس علامة مميَّزة لعصرٍ بذاته، وثمة وجهان متمايزان لدوره الرئيسي الذي قام به. أولًا: فقد ارتبط اسمه بالجزع من مستويات المعيشة المنخفضة، ولم يكن جزعه هذا أمرًا غير واقعي بالنسبة لعصره الذي كان يعيش فيه (١٧٦٦–١٨٣٤م). ثانيًا: أنه وقف عند نقطة تحوُّل هامة في تاريخ البشرية تمثِّل الانتقال من عادات الخصوبة العالية إلى الخصوبة الضعيفة، ولم يحاول أن يكبح جماح هذا التحوُّل الخطير، ولكنه أعطاه من فكره — تحت اسم «التماسك الخُلقي» — أكثر مما أعطاه أي مفكر آخر قبله. ويبدو أن معظم العداء الذي صبَّه أصحابه على مالتوس — في شكل محاجاة عقلية — إنما كان مبعثه في الحقيقة الفزع من حالة الاستياء التي تقوم عليها الحضارة.

---

[1] أُعيد نشر هذا المقال عن مجلة الشئون الخارجية، ص٢٦، عدد ٤ (يوليو ١٩٤٨م)، ص٦٨٢–٦٨٩، مع حذف بعض الفقرات بإذنٍ من المؤلف وهيئة تحرير مجلة الشئون الخارجية. نسخة طبق الأصل ١٩٤٨م، مجلس العلاقات الخارجية.

١

مقال عن مبدأ التكاثر السكاني من حيث تأثيره على تحسين أوضاع المجتمع مستقبلًا، مع بعض الملاحظات الخاصة بتأمُّلات السيد جودوين وم. كوندرسيه وكُتَّاب آخرين. كتب المقال توماس روبرت مالتوس، لندن، ١٧٩٨م.

لم يحدث أن صدر كتاب في وقته تمامًا مثلما حدث بالنسبة لكتاب توماس روبرت مالتوس: «مقال عن مبدأ التكاثر السكاني». ظهر هذا الكتاب عام ١٧٩٨م، أي في منتصف الثورة الديموجرافية، وعلى الأرض التي كان سكانها على وشك التكاثر بسرعة أكبر إبان «قرن السيادة البريطانية» المقبل، أكثر مما كان في أي بلدٍ آخر من بلدان القارة؛ إذ ظل سكان أوروبا منذ مائة وأربعين عامًا في وضعٍ استاتيكي يُقَدَّر عددهم بما يقرب من ١٠٠٠٠٠٠٠٠ نسمة. وبعد مائة وأربعين عامًا بدأت الدول الأوروبية المتقدمة تواجِه مشكلة تناقص سكانها. ولكن في عام ١٧٩٨م كان لمبادئ التكاثر السكاني المعروضة في «المقال» أهمية مفزعة؛ إذ بدأ يتضاعف تعداد سكان أوروبا الذي كان يُقَدَّر — آنذاك — بحوالي ١٨٧٠٠٠٠٠٠، وكان مقدَّرًا له أن يصل إلى ٥٥٠٠٠٠٠٠٠ رغم الهجرات الواسعة.

ففي عام ١٦٥٠م كان يُقدَّر تعداد سكان العالم بما يقرب من ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ نسمة، وكان مقدَّرًا له أن يصبح في عام ١٩٤٠م بليونَين، وأتى نصف بليون من هذه الزيادة في ١٥٠ عامًا، أي من عام ١٦٥٠م إلى عام ١٨٠٠م، وأتى بعد ذلك ما يربو على بليون نسمة. والسِّمة المميزة لهذه الفترة كلها هي تكاثر السكان في أوروبا بأعدادٍ كبيرة. ففي خلال ثلاثمائة عام ازداد عدد الأوروبيين — مع احتساب أصحاب الدم الأوروبي الخالص الذين يعيشون خارج القارة — أكثر من سبعة أضعاف. ويقول في ذلك كنجسلي دافيز «لو نظرنا إلى الموضوع في إطار المستقبل البعيد نجد أن نمو سكان الأرض أشبه بفتيل بارود طويل ودقيق يحترق في بطء وتَرَدُّد إلى أن تصل النار في النهاية إلى شحنة البارود ثم لا يلبث أن ينفجر.» وأبرز شيء في زيادة سكان الغرب، وهي الزيادة المسماة «بالثورة الديموجرافية»، هو تكاثر السكان المتكلمين باللغة الإنجليزية؛ إذ زاد تعداد هؤلاء من ٥٥٠٠٠٠٠ نسمة تقريبًا عام ١٦٠٠م إلى ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٠م. وخلال المائة وخمسين عامًا الأخيرة من التاريخ الإحصائي زاد سكان الجزر البريطانية أكثر من أربعة أضعاف، بينما أسهموا في نفس الوقت بأكثر من ١٧٥٠٠٠٠٠ نسمة استوطنوا شمال أمريكا وأراضي الدومنيون فيما وراء البحار.

ويعتقد الباحثون المحدثون من خلال دراستهم للطبعة الأولى من «المقال» أن مالتوس كان معنيًّا — أساسًا — بمشكلة الفقر أما مسألة التكاثر السكاني فقد كانت تحتل مرتبة ثانوية من تفكيره. فقد كان يعتزم بحث طبيعة الفقر أسوة بآدم سميث في دراسته لطبيعة الثروة، ولكنه قدَّم كتابه في شكل ردٍّ على وليام جودوين ودعاة الكمال الاجتماعي. وترتب على ذلك أنه بضربة واحدة أثار ثائرة كل من المحافظين من رجال اللاهوت والراديكاليين الاجتماعيين. «وظلت الانتقادات تتساقط كالمطر ثلاثين عامًا متوالية.» ويقول جيمس بونار مؤرخ حياة مالتوس: «إن مالتوس هو الإنسان الذي أُسيءَ إليه أكثر من غيره في هذا العصر، وغبنه الناس حين نظروا إليه «كإنسان يدافع عن مرض الجدري والعبودية وقتل الأطفال»، وأنه كان ضيفًا بمطاعم الفقراء التي تمنحهم الحساء مجانًا، ويعارض الزواج المبكر والهبات التي تقدمها الكنيسة للفقراء. وأنه أشبه بمن بلغت به القحة إلى حد أن يعقد زواجه بعد أن يعظ الناس ضد مساوئ الأسرة. وأنه كان يرى العالم يُساس بطريقة سيئة للغاية؛ بحيث إن أفضل الأعمال تنجم عنها أكثر النتائج ضررًا وإيذاءً.» ولكن مالتوس كمفسرٍ يوضح أسباب الفقر لم يكن أوْفق من غيره في الاقتراب من الإجابة المقنِعة مثل ما فعل قادة مبرَزون آخرون من أصحاب الاتجاه الفكري الواحدي من أمثال هنري جورج. وإن أهم ما أسهم به هو نظريته الخالدة عن التكاثر السكاني، والتي طورها خلال محاولاته الست التي نقَّح فيها رسالته.

وكان مالتوس يؤمن، كما يعرف الآلاف ممن لم يقرءوا له، أن النمو السكاني يتجه إلى تجاوز وسائل العيش، وأننا إن لم نكبح جماح هذا الاتجاه فإن البشرية ستغرق في البؤس والفوضى الشاملة. وعرض مالتوس المشكلة في نسبته المشهورة: يتزايد السكان حسب متوالية هندسية، بينما يتزايد الغذاء حسب متوالية حسابية. وقال إن أي أمة ما لم تضِف أرضًا جديدة فإنها تتوقع أن تنتج كل عام من الغذاء مثل ما أنتجته في العام السابق تمامًا، بينما يمكن أن يتضاعف عدد السكان لكل جيل كما أثبتت أمريكا ذلك. واستطرد قائلًا، ويمكن أن يبقى التعداد السكاني معادلًا لكميات الغذاء وذلك عن طريق فرض قيود معينة. وآخر القيود كلها هو المجاعة، أو الجدار الأصم الذي ستصطدم به الزيادة السكانية في النهاية. ولكنْ ثمة قيود أخرى يمكن لها أن توجد قبل أن تبلغ ذلك القيد الأخير، وهي الفقر وسوء التغذية والرذيلة والحرب. ويُعتبر الزواج المتأخر مع التماسك الخُلقي الوسيلة الوحيدة للخلاص من هذه النتائج الكئيبة (وهذه هي النتيجة التي أثارت ثائرة جودوين بشكلٍ خاص) وأي مشروع يهدف إلى إصلاح المجتمع وتخفيف وطأة الحاجة التي تضعف من هذا الدافع لن يترتب عليه سوى تعميق هذه الشرور التي ينشد المشروع علاجها.

٢

يميل العلماء المحدَثون إلى تجنُّب الجدل الذي لا طائل تحته، وذلك بتوجيه سؤال واحد: كيف لنا أن نعيد صياغة الفرض الذي وضعه مالتوس بحيث يتسنَّى لعلماء الديموجرافيا أن يضعوه موضع الاختبار؟ ربما يكون من المستطاع تنقيحه ليصبح على النحو التالي: علينا أن نتوقع زيادة كبيرة في السكان، وسيعقب هذه الزيادة انخفاضٌ في نصيب الفرد من استهلاك المواد الغذائية، وزيادة في نسبة الوفيات بحيث ينتهي الأمر بحدوث مجاعة. والبديل الوحيد لذلك هو الزواج المتأخر على نطاقٍ واسعٍ بقدر الإمكان، حتى تقل الخصوبة بدرجة كبيرة. وإذا راجعنا هذه العبارة الفرضية على ضوء وقائع الديموجرافيا سيتضح لنا مقدَّمًا، إذا استثنينا شرط الحرب، أن شعبًا واحدًا فقط من بين شعوب الحضارة الأوروبية — وهو الشعب الأيرلندي — هو الذي حقق التوقعات المعقولة لمذهب مالتوس. ويعرف علماء الديموجرافيا المحدَثون، بعد نظرتهم إلى مسرح الأحداث على مدى ١٥٠ عامًا تالية، أن مالتوس كان يعيش في مرحلة خاصة من مراحل الدورة السكانية.

ونحن نعرف يقينًا أن نسبة الوفيات (باستثناء الذبذبات التي نجمت عن الحرب) ظلَّت تتناقص منذ أيام مالتوس. ونحن نعرف أيضًا أن سبب الثورة السكانية الكبرى التي أدت بمالتوس إلى تقديم نظريته هو زيادة طول الأعمار، وليس ارتفاعًا مفترَضًا في نسبة الوفيات. وكما أوضح أ. م. كار-سوندرز فإن هذا النقص في الوفيات قد بدأ في إنجلترا حوالي عام ١٧٣٠م، وهو العام الذي وُلِدَ فيه مالتوس الكبير. وانخفضت النسبة من ٣٥ في الألف إلى ٢٢ في الألف عام ١٨٢٠م، أي بعد ثلاثة أعوام من التاريخ الذي أصدر فيه مالتوس الصغير الطبعة الخامسة من كتابه «المقال». ومضى مائة وأربعون عامًا منذ تاريخ حدوث أول نقص كبير في نسبة الوفيات في إنجلترا، أي حوالي عام ١٧٤٠م، إلى تاريخ حدوث أول انخفاض كبير في نسبة المواليد حوالي عام ١٨٤٠م. واستمرت الوفيات تتناقص إلى أن بلغت ١٠ في الألف في العقد الأول من هذا القرن. واستمرت الزيادة السكانية طوال الستين عامًا التالية، وترجع الزيادة أساسًا إلى التباعد بين النسبتين.

إن التغيُّرات الكبيرة التي طرأت على ميادين الطب والرعاية الصحية والاجتماعية أنقذت حياة الكثيرين في إنجلترا، كما أنقذت حياة الكثيرين في غيرها من البلدان. وهكذا أصبح مرض الأسقربوط من الأمراض النادرة منذ عام ١٧٥٠م. ويرجع ذلك أساسًا إلى أن الفلاحين بعد أن كانوا يتركون الأرض بورًا في الشتاء أدخلوا زراعة المحاصيل الدرنية التي

زوَّدتهم بالخضراوات، وساعدتهم أيضًا على الحصول على كمياتٍ أكبر من اللحوم الطازجة. وساعد استخدام القطن — فيما بعد — على انتشار الأقمشة الرخيصة بين الجماهير.

وأصبحت العادة المتَّبعة أن يرتدي الأطفال مع بداية الشتاء حُللًا جلدية؛ وهكذا أدَّت زيادة النظافة إلى خفض نسبة الوفيات. وخفَّضت الرعاية الصحية والطبية من الأمراض الوبائية ووفيات الأطفال التي نكلت بإنجلترا قرونًا طويلة.

إن الثورة في مجال الطب والرعاية الصحية أنقذت حياة الأطفال، وأبقت الثورة الصناعية عليهم أحياء ليشِبُّوا ويكبروا. وكما قال هارولد رايت:[٢] «إن المشكلة السكانية التي عنى بها مالتوس بوجه خاص، وهي مشكلة إطعام هذا العدد المتزايد بسرعة من الإنجليز من إنتاج جزيرة ظلَّت كما هي من حيث الحجم أمكن حلُّها لمدة مائة عام على الأقل، وذلك عن طريق الزيادة الهائلة في إنتاج السلع المصنَّعة واستبدال هذه السلع بالطعام والمواد الخام من قارات جديدة. وبينما تزايد عدد السكان أصبح الطعام أرخص سعرًا بالفعل، وأصبح في وسع عددٍ كبيرٍ من المهاجرين أن يستنبتوا الطعام في الخارج، وأمكن امتصاص عددٍ كبيرٍ من النساء الأوروبيات في ميدان إنتاج الآلات الزراعية والسفن البخارية والسكك الحديدية التي مكَّنت من إنتاج الطعام ونقله إلى أرض الوطن للاستهلاك.» وخلاصة القول أن الثورة الصناعية أرجأت الأزمة السكانية في إنجلترا لمدة مائة عام، ولكن ما أن يعم التصنيع جميع أرجاء المعمورة حتى تكون إنجلترا وأوروبا الغربية قد خلقت — عن طريق التكاثر بهذه الحدود الجديدة — سكانًا صناعيين تزيد كثافتهم كثيرًا عن الحد المعقول الذي كانت تأمل في تحمُّله. ويجب أن نشير، إنصافًا لمالتوس، إلى أنه تنبأ — مقدَّمًا — بهذا الاحتمال. وقد حذَّرنا من هذا الخطر في الفقرة التالية، التي قليلًا ما يُلتَفَت إليها:

> «وسط تيه التأمُّل أشار البعض إلى أن أوروبا ينبغي عليها أن تزرع قمحها في أمريكا، وتكرس نفسها للصناعة والتجارة باعتبار أن هذا هو أفضل تقسيم للعمل على نطاق المعمورة. ولكن على أحسن الفروض فإذا كان المسار الطبيعي للأحداث سيؤدي إلى مثل هذا التقسيم للعمل لفترة ما، وإذا افترضنا أن أوروبا ستتمكَّن بمثل هذه الوسائل أن تزيد تعدادها أكثر مما تحتمل أرضها، إلا أننا

[٢] هارولد رايت، «السكان»، نيويورك، هاركوت ١٩٢٣م، ص٣٣.

يجب أن نخشى مغبة ذلك؛ فثمة حقيقة مسلَّم بها وهي أن كل دولة تتجه في تقدمها نحو الثروة وتنشد تصنيع نفسها. ولكن إذا ما بدأت أمريكا على أساس هذا المبدأ تحجز قمحها عن أوروبا، ولم يتمكَّن الإنتاج الزراعي في أوروبا من سد العجز؛ فإننا سنشعر يقينًا أن المزايا المؤقتة للثروة الكبيرة والتكاثر السكاني قد دفعْنا مقابلها ثمنًا غاليًا جدًّا يتمثَّل في فترة طويلة نقضيها مع البؤس والتراجع إلى الوراء.»[٣]

وعلى الرغم من أن الثورة الصناعية أعطت أوروبا مهلة قبل مواجهة مخاطر التضخم السكاني إلا أن هذا لم يكن إصلاحًا دائمًا في مواجهة التحدي الذي صاغه مالتوس. وعندما بدأت الحركة التعويضية فقد اتخذت نفس المسار الذي كان يدافع عنه — أي انخفاض مستمر وحاد في المواليد — وإن لم تحدث بنفس الصورة التي تخيلها. فقد ظلت نسبة الزواج مرتفعة عدا منطقة واحدة سنشير إليها. وتجنَّبت شعوب الثقافة الغربية الأزمة السكانية عن طريق الحركة المعروفة باسم «المالتوسية الجديدة» أو تنظيم النسل أو منع الحمل أو تحديد الأسرة. وإذا قلنا إن نقص الوفيات كان بداية الثورة الديموجرافية فإننا نستطيع — أيضًا — أن نقول إن انخفاض الخصوبة كان بداية الثورة المضادة.

وقد أصبح واضحًا مع عام ١٨٥٠م أن نسبة المواليد كانت في تناقصٍ مستمر في فرنسا والولايات المتحدة وأيرلندا. وثبت أن الخصوبة العالية في أمريكا قد بدأت تنخفض مع فترة التعداد الأول عام ١٧٩٠م، وانخفضت نسبة المواليد في فرنسا عن عام ١٨٤٧م إلى عام ١٩٤١م من ٢٧ في الألف إلى ١٩ في الألف، ونقصت خلال الحرب العالمية الأولى إلى ١١ ثم ارتفعت قليلًا ارتفاعًا مؤقتًا، ولكن لم تلبث أن استعادت سيرتها الأولى في مسارها التنازلي. وكان ثمة انخفاض ضئيل، بل نكاد نقول إنه لم يحدث تغير يُذكَر، بالنسبة لسن الزواج أو فيما يتعلق بنسبة المتزوجين إلى غير المتزوجين من السكان. ويرجع الانخفاض إلى تقييد الخصوبة أثناء الزواج. ومن الواضح أن العمل على الحد من حجم الأسرة بدأ أولًا في فرنسا، ثم امتد من هذا البلد إلى غيره من بلدان أوروبا الغربية.

وبلغت نسبة المواليد في إنجلترا درجة عالية عام ١٨٧٠م، ومع عام ١٨٨٠م كانت الخصوبة في إنجلترا في حالة انحدارٍ كامل. فمن عام ١٨٧٠م إلى ١٩٣٠م، أي خلال ستين

[٣] ت. ر. مالتوس، «مقال عن السكان» الطبعة السابعة، إفري مانز ليبراري، مجلد ٢، ص١١١.

عامًا، انخفضت النسبة من ٣٥ إلى ١٥ في الألف، وكانت طبيعة الاتجاه العام للحياة الإنجليزية تؤدي إلى هذا التحول. والشيء المؤكَّد أنه لم يكن في إنجلترا من هو ملَكي أكثر من «المَلِكة»، ولم يكن هناك من هو أفضل منها في التعبير عن نظرة الشعب البريطاني إلى قضايا داخلية بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة. فقد كتبت في عام ١٨٤١م إلى ملك البلجيك تقول: «أظن يا عمي العزيز أنك لا تستطيع بحقٍّ أن تتمنى لي أن أكون أمًّا لعائلة كثيرة العدد، ذلك لأنك — على ما أعتقد — ستتفق معي في أن العائلة الكبيرة مصدرَ قلق لنا جميعًا، وللبلد بوجه خاص، ناهيك عن المشاق والمتاعب التي تخصُّني. إن الرجال لا يفكرون أبدًا، أو أنهم نادرًا ما يفكرون في العبء المضني الذي تضطر النساء إلى تحمُّله كثيرًا جدًّا.»

ولكن لماذا فشل مالتوس، وهو المفكر الواقعي، في تصور إمكانية تحديد الأسرة، وهي أبرز حركة ديموجرافية في العالم الحديث؟ يبدو أن مالتوس في نظر الغالبية العظمى من المفكرين يخدم سيِّدَين جَد مختلفَين؛ مذهب المنفعة العامة ومذهب السلطة.

انتهى جيمس أ. فيلد إلى أن مالتوس كان على علمٍ بالدعاية السائدة في أيامه عن تنظيم النسل، وأنه شجب — بقوة — استخدام أي جهاز بدني للحد من حجم الأسرة.[٤] وكان مالتوس برأيه هذا يراعي التقليد الأرثوذكسي، وهذا هو المثال الوحيد الذي استحق من أجله العالِم الديموجرافي صفة «القس مالتوس» والذي كان كثيرًا ما يُوصَف به. وبفضل هذا الرأي أصبح المهيجون المعاصرون من أمثال فرنسيس بلاس وريشار كارليل وروبرت دال أوين ودكتور شارلس نولتون في وضعٍ أفضل من مالتوس من حيث التحكم في وسائل التنبؤ العلمي. وفي رأي مالتوس أن الشرط الأساسي للزواج كان «الاعتقاد بإمكانية إعالة زوجة وست أطفال»، (ويقدِّر علماء الديموجرافيا المحدَثون أن ثلاثة أطفال لكل أسرة مخصبة يمثِّل العدد الكافي لتعويض الفاقد من التعداد السكاني وضمان استقراره. أما ستة أطفال لكل أسرة فسوف يؤدي إلى مضاعفة السكان مع كل جيل). وليس ثمة شك في إخلاص مالتوس في دفاعه عن القيد الأخلاقي، ولكن يمكننا أن نلاحظ أيضًا أن الكُتَّاب الراديكاليين في عصره أشاروا إلى ما يؤكده رجال الدين والأطباء والكُتَّاب الاجتماعيون اليوم من أن المجتمع إذا كان يرغب في أن يعلي من قيمة العفة الجنسية فلا بد من السماح بالزواج المبكر.

[٤] «مقال» ملحق، الطبعة الخامسة، ١٨١٧م؛ وبالطبعة السادسة ١٨٢٦م، المجلد الثاني، ص٤٧٩.

ويعتبر تاريخ السكان في أيرلندا صورة مأساوية لمعضلة مالتوس؛ إذ كانت المجاعة هي الباعث المحرك لها. فمع عام ١٨٤٥م تضاعف السكان خلال فترة تعيها ذاكرة الأحياء، وبلغ تعداد السكان ٨٣٠٠٠٠٠ نسمة. وكتب سير جيمس أوكنور في كتابه «تاريخ أيرلندا» ما يلي: «كانت الكنيسة تشجع الزواج المبكر، وشجعت سياسة الحكومة الأيرلندية السكنى من الباطن. وأدى اجتماع الزواج المبكر والسكنى من الباطن إلى زيادة السكان بسرعة كبيرة. وكان ما يقرب من ثلاثة ملايين ونصف من السكان يعيشون في بيوتٍ من طين غُطيت سقوفها بالقش بطريقة رديئة، ولكل منهم حجرة واحدة لا غير، وأغلب هذه الحجرات بدون نوافذ أو مدخنة.» وظهرت في أمريكا عام ١٨٤٤م آفة البطاطس التي تستطيع أن تتلف المحصول في أيامٍ قلائل. وفي عام ١٨٤٦م اجتاحت هذه الآفة أيرلندا وكأنها الموت الأسود، ودمرت كل موارد غذاء الفلاحين. وفي خلال خمسة أعوام من ١٨٤٦م إلى ١٨٥١م مات ١٠٠٠٠٠٠ شخص. وذكرت التقارير أن ٢١٧٧٠ حالة وفاة كانت بسبب الجوع في الفترة الواقعة بين عامَي ١٨٤١م و١٨٥١م، وهو سبب لا يُستَحَب ذكره عادة في السجلات الرسمية.

وكانت النتيجة هجرة جماعية إلى خارج أيرلندا. ففي خلال عشرة أعوام هاجر ربع سكان البلاد، واتجه أكثرهم إلى الولايات المتحدة، وكان قد غادر البلاد خلال جيلَين فقط ما يقرب من ٥٠٠٠٠٠٠. وواجه الأيرلنديون الموقف عن طريق تأجيل الزواج أو العزوف عنه. ولا يسعنا إلا أن نقدِّر — تخمينًا — نسبة المواليد في أيرلندا للفترة الواقعة في منتصف القرن التاسع عشر. بيد أن كار-سوندرز يعتقد أنها كانت أقرب إلى ٤٠ منها إلى ٣٠ في الألف قبل عام ١٨٥٠م، ثم بدأت تتناقص حوالي هذه الفترة. وكانت هذه النسبة في عامَي ١٨٧١–١٨٨١م هي ٢٦,٢ في الألف، وفي عامَي ١٩١١–١٩٢٦م ٢١,١ في الألف. وزادت نسبة السيدات غير المتزوجات خلال هذه الفترة ممن تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و٣٥ عامًا من ٢٨٪ عام ١٨٤١م إلى ٥٣٪ عام ١٩٢٦م. ولكن إذا ما أرجأ شعب بأكمله الزواج لفترة طويلة فإن هذا يعني بطبيعة الحال أن كثيرين من أبنائه سينصرفون عن الزواج كلية. وفي عام ١٨٤١م كان ١٥٪ من نساء أيرلندا من المتقدمات في السن من ٣٥–٤٥ عامًا غير متزوجات. وارتفعت هذه النسبة مع عام ١٩٢٦م إلى ٢٩٪. وهكذا فإن ثلاثة أعشار نساء أيرلندا جميعهن يحيون فترة الإخصاب بغير زواجٍ، ومع ذلك فبالنسبة للنساء اللائي تزوجن فقد احتفظن بخصوبتهن عالية كما كانت دائمًا. ففي عام ١٨٦١م كان هناك في أيرلندا ١٣٠ طفلًا ممن تقل أعمارهن عن خمسة أعوام لكل ١٠٠ زوجة يقل عمرها عن

٤٥ عامًا. وفي عام ١٩٢٦م كان الرقم المناظر ١٣١ طفلًا. أما في إنجلترا، وخلال الفترة ذاتها، فقد انخفض الرقم المناظر من ١١٦ طفلًا لكل ١٠٠ امرأة متزوجة إلى ٧١.

واستقر عدد سكان أيرلندا الآن حول ٤٣٠٠٠٠٠ أي نصف عدد السكان قبل المجاعة تقريبًا. وتوجد الآن في أيرلندا أعلى نسبة في العزوبة في الغرب، إن لم يكن في العالم كله، وتهب أيرلندا أبناءها وبناتها ليعملوا رهبانًا أو راهبات في الكنيسة الكاثوليكية على نطاق العالم. أما في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة فلم تنقص نسبة المتزوجين أو ربما نقصت بنسبة ضئيلة، ونظرًا لأن أيرلندا قد خفَّضت من نسبة المواليد فيها عن طريق العزوف عن الزواج، وكان هذا نتيجة سلسلة غريبة من الملابسات الاقتصادية دعمها ولاء شعبها للكنيسة. وتؤكد مأساتها جدوى الأسلوب الذي كان يمكن أن يتبعه العالم الغربي لخفض عدد سكانه لو أنه عنى بمالتوس الأخلاقي وليس بمالتوس العالِم، وتشير هذه المأساة إلى مدى عنف الإجراءات المطلوبة لتنفيذ توجيهات مالتوس.

السكان في أيرلندا[1]
١٧٥٠–١٨٤٥م

و. ل. بيرن

تُعتبَر المجاعة التي اجتاحت أيرلندا فيما بين عامَي ١٨٤٥–١٨٤٧م واحدة من بين خمس كوارث هي أخطر كوارث سكانية عرفها التاريخ الأوروبي. (الأربعة الأخرى هي الموت الأسود وحرب الثلاثون والحربان العالميتان الأولى والثانية). فقد كان تعداد سكان أيرلندا عام ١٨٤١م هو ٨١٧٥٠٠٠. والمعتقَد أنه أصبح في عام ١٨٤٥م حوالي ٨٣٠٠٠٠٠، وأنه في عام ١٨٥١م لم يتعد ٦٥٥٢٠٠٠. وتناقص العدد باستمرارٍ حتى وصل إلى ٤٣٩٠٠٠٠ عام ١٩١١م و٤٢٤٠٠٠٠ عام ١٩٦١م. وأهم دراسة ديموجرافية تفصيلية عن الظروف التي أدت إلى هذه الكارثة الكبرى هي الكتاب الذي ألَّفه ك. هـ. كونيل، والذي نعرضه في المقال التالي.

كان تعداد سكان أيرلندا حسب تقديرات عام ١٨٢١م هو ٦٨٠١٨٢٧، وأهم تقديريْن من التقديرات السابقة على التعداد السكاني، واللذان يتسمان بالحرص الشديد في إعدادهما

---

[1] أُعيد طبعها عن مجلة التاريخ الاقتصادي، السلسلة الثانية، ٤، (١٩٥١–١٩٥٢م) ص٢٥٦-٢٥٧، مع حذف بعض الفقرات بإذنٍ من جمعية التاريخ الاقتصادي والمؤلف. نسخة طبق الأصل، ١٩٥١-١٩٥٢م، أصدرتها جمعية التاريخ الاقتصادي. ويعتبر هذا المقال عرضًا لمقال ك. هـ. كونيل، سكان أيرلندا من ١٧٥٠ إلى ١٨٤٥م، أكسفورد، كلاريندون بريس، لندن، جيفري كامبرليج، مطبعة جامعة أكسفورد (١٩٥٠م)، ص١١–٢٩٣.

هما تقديرا نيو وينهام وبوش. وقدَّر الأول السكان في عام ١٧٨٨م بـ ٣٩٠٠٠٠٠، والثاني بما يربو على ٤٠٤٠٠٠٠. وحسب الأرقام التي قدمها نيو وينهام فقد زاد عدد السكان فيما بين عامَي ١٧٨٨م و١٨٢١م بنسبة ٧٤٪. وأشار السيد كونيل إلى أن أكثر التقديرات السابقة على التعداد كان يصل إليها أصحابها عن طريق معرفة عدد المنازل حسب تقرير جُباة العوائد ثم يضربون هذا العدد في رقمٍ ما (وهو رقم تخميني في أغلب الأحيان) يعتبرونه متوسطًا لعدد السكان في كل منزل. ويناقش هذا الاتجاه بقوله إن عدد المنازل كان يُقدَّر عادة أقل من الحقيقة، وإن العدد الإجمالي للسكان الذي يصلون إليه كان عددًا صغيرًا أيضًا ما لم يخطئ رجال الإحصاء ويبالغون في تقديرهم لحجم متوسط الأسرة. وكان تقديره الخاص للسكان عام ١٧٨٨م هو ٤٣٨٩٠٠٠. ويتبع هذا أن الزيادة خلال الأعوام الثلاثين السابقة على ١٨٢١م لم تكن زيادة سريعة جدًّا كما كان الاعتقاد السائد بشكلٍ عامٍّ.

ومع ذلك فقد كان الأمر مثيرًا للغاية. لماذا؟ لم يكن السبب — في رأي السيد كونيل — هو زيادة الطموح في حياةٍ أطول، والذي أصبح ممكنًا بفضل التقدم في علوم الطب والتحسينات التي دخلت ميدان الصحة العامة. إنه يشك في هذا بوضوحٍ على ضوء علاقته بالمشكلة في إنجلترا (ص١٨٥، ١٨٦): ويجد نفسه مضطرًّا إلى رفض هذه الفكرة بالنسبة لأيرلندا نتيجة مسحٍ شاملٍ وهام للغاية للمستشفيات في أيرلندا ومستودعات الأدوية وحوادث الجدري والحمى. «إن مهمة تفسير ازدياد السكان يجب أن تبحث عنها على أساس الخصوبة» (ص٤٤). ولقد كان الزواج المبكر هو القوة المحركة لهذه الزيادة الهامة في الخصوبة، ولكن لم يحدث أن سيطر على رجال ونساء أيرلندا فجاءة في عام ١٧٨٠م جنون ثوري للزواج المبكر، وإنما ما حدث — آنذاك وطوال ما يقرب من خمسين عامًا تالية — أن بعض العوامل يسَّرت باطرادٍ الرغبة القائمة في الزواج المبكر. وكان أهم هذه العوامل هو اتساع رقعة الأرض الصالحة للزراعة بعد عام ١٧٨٠م، والاعتماد أكثر فأكثر على إنتاج البطاطس وتفتيت الملكيات العقارية، وامتداد الزراعة إلى الجبل والمستنقعات، ثم الدفعة الاقتصادية التي دفعها البرلمان والحرب للاقتصاد الأيرلندي، وتحتل البطاطس وسط هذا كله المركز الرئيسي. وجدير بالذكر أن السيد كونيل يرفض وجهة نظر الدكتور سلامان في أن البطاطس أصبحت السلعة الغذائية التجارية لأيرلندا منذ عام ١٦٣٠م. ورأيه الخاص أن هذا التطور لم يكتمل إلا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وهنا عند هذه النقطة، وهي نقطة حيوية في نجاح هذه القضية، يبدو أن ميزان الحجة والدليل يميل لصالح

السيد كونيل، وهو يخالف أيضًا الأستاذ جورج أوبرن في اعتقاده بأنه على الرغم من أن مُلاك الأراضي بدأت تراودهم الرغبة في تجميع الملكيات بعد عام ١٨٢١م تقريبًا، إلا أنهم لم يستطيعوا فقط أن ينجزوا إلا شيئًا يسيرًا جدًّا قبل عام ١٨٤٥م.

وثمة شيء واحد واضح وضوحًا سافرًا. فقبل المجاعة الكبرى بربع قرن كانت هناك كارثة يُعتبَر وقوعها منذ تاريخ غير بعيدٍ قدرًا محتومًا كأي شيء آخر من شئون البشر؛ إذ أصبح مرض البطاطس أكثر شيوعًا، وربما كان ذلك لأن السلالات العديدة المستخدمة كانت أكثر تعرضًا للمرض. وزادت أوبئة الحمى أكثر من ذي قبل، وسُدَّت «الثغرة بين المجاعات» والتي ربما كانت أحد أسباب الزيادة الكبيرة في السكان منذ عام ١٧٨٠م.

وثمة خط واحد رئيسي في نقد كتاب السيد كونيل يمكن اعتباره مفيدًا أو ممكنًا في الحقيقة. ففي مقابل دراسته الفاحصة والرصينة للغاية عن الإحصاءات السكانية نجده يغرق بين الفينة والفينة في تعميماتٍ واسعة عن التنظيم الاجتماعي والظروف الاجتماعية، يدعمها حينًا برأي أدبي، ويعرضها أحيانًا أخرى كتأكيداتٍ مجردة. «كثيرًا جدًّا ما كان يتضمن اتجاه مالك الأرض إلى إقطاعيته الحط من مستوى الفلاحين (ص٦١)» إن سبب كثير من حالات عوز الفلاحين لمقومات الحياة وهجرهم لأراضيهم هو التكالب على جمع النقود الذي ملأ نفوس الكثيرين من ملاك الأراضي (ص٦٢). ومن العسير علينا أن نوفِّق بين استخدام بعض هذه الألفاظ مثل «غالبًا جدًّا» و«كثيرًا جدًّا» و«كثيرًا» وبين الدقة التي يتخذها السيد كونيل معيارًا له في موضعٍ آخر. كما أنه من العسير أيضًا أن نوفق بين رأيه عن مُلاك الأراضي واعتذاره بأنهم لم يكونوا جميعًا مستوطنين، وأنه لم يكن ثمة وسطاء يفصلون بينهم وبين مستأجري أراضيهم. ويرى أن علاج مشكلة غياب مُلاك الأراضي عن ضِياعهم إنما هو علاج قاصر، كما وأنه يكاد لا يذكر شيئًا عن نظام حق الإيجار في مقاطعة أولستر.

وإذا صحَّت هذه الانتقادات فإنها لا تنتقص كثيرًا من قيمة كتاب السيد كونيل والتي يستحقها عن جدارة. إنها فقط تشير إلى أنه عندما يقترب من حدود موضوعه، وهي المنطقة التي قد تصبح عند وضع الخرائط شيئًا عفا عليه الزمن، فإنه يقنع ببعض الأمور كمسلَّمات، ويطبِّق معيارًا أقل تزمتًا مما التزم به طوال الجانب الرئيس من كتابه.

السكان والزراعة في السويد[1]
١٧٠٠–١٨٣٠م

بقلم: جوستاف أوترستروم

إن النظرية القديمة التي تقول إن الثورة الصناعية هي المسئولة عن خفض مستوى معيشة الطبقات العاملة يرفضها المؤرخون الإنجليز بالنسبة لبلدهم التي تُعتبَر «ورشة العالم». ونظرًا لأن الزيادة السريعة في السكان التي بدأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تُعدُّ عاملًا هامًّا في مناقشتنا هذه، فمن المفيد أن نقارن التطور الذي حدث في إنجلترا بتطورٍ آخر في بلدٍ زراعي أساسًا مثل السويد. ومقال الدكتور أوتيرستروم الذي اختصرناه هنا كثيرًا، يشير إلى أن التغيُّرات الديموجرافية تُعَدُّ شرطًا يحدد البناء الطبقي، وكذلك مستويات المعيشة، بطريقة مستقلة تمامًا عن التصنيع.

أيًّا كانت القوى التي أدَّت — خلال أزمنة مختلفة — إلى زيادة السكان، فمن الواضح والمسلَّم به أنه ما إن يزيد عدد السكان حتى يصبح هذا العدد الكبير من السكان — في حد ذاته — عاملًا مستقلًّا يؤثِّر بدوره على الحياة الاقتصادية. وطبيعي أن آثاره تختلف حسب طبيعة المجتمع، أي إذا ما كان مجتمعًا مكتفيًا بذاته، أو إذا ما كان مجتمعًا يعتمد — أساسًا — على اقتصاد المقايضة أو اقتصاد نقدي. وقد ساد السويد وبلدان اسكندنافيا

[1] أُعيد طبعها عن مجلة التاريخ الاقتصادي لاسكندنافيا، عدد ٩، (١٩٦١م)، ص١٧٦–١٩٤، مع حذف بعض الفقرات بإذنٍ من المؤلف ورئيس تحرير مجلة التاريخ الاقتصادي لاسكندنافيا، نسخة طبق الأصل، ١٩٦١م.

خلال هذه الفترة نوعٌ من الاقتصاد الثنائي. ويلزمنا أن نقول بأن عنصر الاكتفاء الذاتي كان هو العنصر السائد من الناحية الكمية.

وأي زيادة في السكان في مجتمعٍ يقوم اقتصاده على أساس الاكتفاء الذاتي إنما تفترض — مقدَّمًا — وجود زيادة في إنتاج الطعام. وإذا كان التكنيك المستخدَم تكنيكًا استاتيكيًّا فإن هذه الزيادة لن تتحقق إلا عن طريق استصلاح الأراضي في الداخل. وقد ترتبط عملية الاستصلاح هذه بتفتيت المزارع القائمة. وليس ثمة شك في أن الزيادة في سكان السويد خلال القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر أمكن امتصاصها بهذه الطريقة داخل المجتمع المكتفي بذاته.

ونظرًا لأن الزيادة في عدد المزارع لا يمكن أن تسير بنفس السرعة التي يزيد بها عدد الأسر؛ فقد زاد بطبيعة الحال عدد أبناء الطبقات الزراعية الذين هم دون طبقات المزارعين. واستمرت هذه الزيادة طوال الفترة التي نحن بصدد دراستها وما بعدها أيضًا، ولكن لم تكن الزيادة بمعدلٍ واحدٍ دائمًا؛ فالتباين في أرقام المواليد سنويًّا، وبالتالي في مجموعات الأعمار الكبيرة هو تباين له أهميته بالنسبة لموضوعنا هذا. ففي خلال العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر كانت الزيادة في عدد الأسر المعدَمة تمامًا أو المعدَمة إلى حدٍّ كبير زيادة كبيرة بشكلٍ خاص. ويبدو أن الزيادة كانت واضحة جدًّا قبل هذه الفترة بين طبقة صغار المستأجرين. ولكن ابتداء من هذه الفترة وما بعدها كانت الزيادة الكبيرة بين العمَّال الزراعيين والأُجَراء ممن يملكون مساحة ضئيلة من الأرض أو من المعدَمين تمامًا.[٢] ويشير هذا التغير إلى أن مطالب الفلاحين للعمل كانت تُلَبَّى تدريجيًّا، وأن فتيان الريف عندما كانوا يبلغون سن الزواج كانوا يضطرون — في الغالب الأعم — إلى العمل كأجراء يعتمدون في حياتهم أساسًا على أجورهم التي يتقاضونها كعمَّالٍ يوميين. بيد أنهم أيضًا كانوا يستطيعون بذلك أن يتحايلوا على تدبير معاشهم بهذه الطريقة. وربما سارت الأمور على هذا النحو بسبب زيادة الطلب على العمَّال الموسميين في فترة ارتفاع الأسعار والتطورات التي حدثت نتيجة لذلك في ميدان الزراعة مثل استصلاح الأراضي وتكثيف الزراعة إلى حدٍّ ما، وإن كان ذلك قد تم بشيء من الصعوبة. ويبدو أنه مع نهاية القرن الثامن عشر لم تعُد الأيدي العاملة الزراعية والفتيات العاملات في الريف تُختار أساسًا، كما

[٢] لوحِظَ أن تغيرًا مماثلًا في الزيادة النسبية للطبقات الزراعية حدث كذلك في فنلندا (أ. جوتيكالا).

كان الحال من قبل، من بين المجموعات العابرة من أطفال الفلاحين، وإنما كانوا يُختَارون من بين أبناء الطبقة العاملة الزراعية.

وحدث أيضًا خلال العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر أن انتشر نظام استخدام الأجراء الزراعيين المتزوجين بدلًا من غير المتزوجين. وبدأ هذا النظام يمتد إلى الإقطاعيات الزراعية في السويد الوسطى، وبوجه خاص في المقاطعات القائمة حول بحيرتَي ملارين وجالمارين. وامتد كذلك جنوبًا حتى منطقة استيرجوت. وكان الخادم الزراعي المتزوج يحصل على كوخٍ من مالك الأرض ويتقاضى أجره عينًا أساسًا مع قليلٍ من النقود كأجرٍ إضافي. ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بهذه الطبقة الجديدة المعدَمة طبقة جديدة من صغار الفلاحين يُسَمون sta ttorpare. وصغار الفلاحين هم غالبًا فئة لا تملك أرضًا خاصة بها، ويتقاضى أفرادها أجرهم عينًا بشكلٍ أساسي. ونظرًا لأن الفلاح الفقير كان يملك قطعة أرض صغيرة يفلحها لحسابه الخاص، أو هكذا كان أصلًا على أقل تقدير، لذلك فإنه كان يتقاضى أجرًا عينيًّا أقل، وربما كان بوسعه أن يعمل أيامًا أقل من الأيام التي يعملها الأجير المعدَم. ويظل هذا الأخير دائمًا بطبيعة الحال طوال أيام الأسبوع تحت تصرف سيده تمامًا، ويعتمد اعتمادًا كليًّا في رزقه على ما يتقاضاه من أجرٍ عينًا ونقدًا. وابتداء من عام ١٨٠٠م على أقل تقدير، وما بعد ذلك، كانت زوجات رجال كلٍّ من المجموعتين يجدن أنفسهن عادة ملزَمات بالمساعدة في أعمال حلب اللبن في حظائر الماشية التابعة للمزارع الكبيرة مقابل أجرٍ ثابتٍ ضئيل.

وثبت أن عمل الطبقة المعدَمة الجديدة من فقراء الفلاحين والمعدَمين يمثِّل بديلًا مربحًا للعمل الذي كان يقوم به قبلًا المزارعون من فلاحي الإقطاعيات وإلى حدٍّ ما، وكان وضع هؤلاء غير مأمون تمامًا؛ إذ كان من السهل طردهم وضم حيازاتهم إلى مزرعة البيت التابعة للإقطاعية. ويبدو أن هذا الإجراء قد تكرر كثيرًا جدًّا، وبخاصة في السويد الوسطى.

وأصبح اصطلاح «الفلاح الفقير» اصطلاحًا شائعًا في ضريبة الأرباح، وسجلات الولايات الإقطاعية في السويد الوسطى، ابتداء من عام ١٧٧٠م وما بعد ذلك. ويطالعنا بالمثل اصطلاح «الفلاح المعدَم» ابتداء من هذا التاريخ، ولكنه أقل شيوعًا منه بكثيرٍ. وإدخال هذا النظام من العمل علامة واضحة على الرغبة الشديدة لدى مُلاك الأراضي في أن يكون تحت تصرفهم مورد منتظم وكافٍ للأيدي العاملة، يعيشون بين أيديهم حتى يتيسَّر لهم تطوير وتوسيع الزراعة في أراضيهم. وربما كان أيضًا علامة على اهتمامهم المتزايد بمزارع ماشية اللبن. وربما كان هذا النظام يستند، حتى في هذه الأيام، إلى بعض المحاولات التي

تهدف إلى خفض النفقات الخاصة بالأجور. وثمة دليل يشير إلى هذا الاتجاه، ولا ريب في أن انتشار نظام العمل الجديد على نطاقٍ واسعٍ عقب الانخفاض الشديد في أسعار الحبوب في أوائل عام ١٨٢٠م إنما يرجع إلى بعض الاعتبارات الخاصة بتكاليف الإنتاج.

ومن بين الظروف التي مهدت لنظام العمل الجديد خلال هذه الفترة، بما في ذلك الفترة الواقعة في أواخر القرن الثامن عشر، وفرة الأيدي العاملة من الشباب. وربما كان أقوى عامل أدى إلى رواج هذا النظام على نطاقٍ واسعٍ هو الاتجاه المشجع لأسعار المنتجات الزراعية.

ويبدو أن ارتفاع الأسعار عمومًا، وبشكلٍ واضحٍ في السويد، بعد منتصف القرن الثامن عشر، ثم عند نهاية القرن، كان له أثره الإيجابي على الإنتاج الزراعي، أو هكذا على الأقل في بعض المناطق.

وإذا سلَّمنا بالفرض القائل بأن التوسُّع السكاني كان نفسه مسئولًا جزئيًّا عن ارتفاع أسعار الحبوب، إذن فإن هذا لا يفترض مقدَّمًا مجرد الزيادة في السكان ولا شيئًا آخر، بل يفترض كذلك أن هذه الأعداد الإضافية أسهمت في إنتاج الغذاء، وأن مساهمتها كانت أقل من استهلاكها، وأنه لا بد أيضًا وأن هذا العدد الإضافي من السكان كان يتمتع بقوة شرائية إضافية لها أثرها الفعال. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبخاصة عند نهاية هذا القرن، ذاع — على نطاقٍ واسعٍ — الاستثمار الزراعي في شكل استصلاح للأراضي وأعمال الصرف وغير ذلك من تحسينات في المزارع الكبيرة وفي بعض المزارع الصغيرة. وكان من النتائج المتوقعة لذلك ارتفاع الدخل الإجمالي للعمال، بما في ذلك الدخل النقدي. ومن خلال ما نعرفه عن تركيب أجور خدم المزارع وغيرهم من العمال الزراعيين فقد كانوا على الأكثر يتقاضون الجانب الأكبر من دخلهم عينًا، وبخاصة دخلهم عن العمل في ضياع الفلاحين، وإن كان هناك جزءٌ ضئيلٌ من الأجر يُدفَع نقدًا في أماكن كثيرة من البلاد. وإذا أخذنا في الاعتبار الزيادة التي طرأت على عدد العمال وزيادة الاستثمار في ميدان الزراعة، إذن فمن المعقول أن نفترض أن القوة الشرائية الإجمالية قد زادت أيضًا.

وكان من المألوف في السويد، وكذلك في أغلب بلدان أوروبا، عند دراسة زيادة السكان في القرن الثامن عشر، ومحاولة تفسير هذه الزيادة على ضوء المصطلحات الديموجرافية، أن يُنظَر أولًا إلى التغيُّرات التي طرأت على الوفيات. وربما لا يأبه الباحث كثيرًا للتغيرات التي تطرأ على نسبة الزواج والخصوبة. وتدل إحصائيات السويد على أن نسبتَي الزواج والخصوبة كانتا عاليتين في منتصف القرن الثامن عشر، وسبق لنا أن ناقشنا احتمال

ارتفاعها فيما قبل ذلك أيضًا، ومع ذلك فمنذ هذا التاريخ وما بعده وضح أيضًا أن هناك انخفاضًا مستمرًّا وثابتًا. وتدل نسبة الزواج المرتفعة ونسبة المواليد المرتفعة، إذا اجتمعتا معًا، على أن هناك فرصًا طيبة للعمل والاكتساب، وفرصًا طيبة أمام الشباب للزواج وتأثيث بيت. ويمكن أن نأخذ أي هبوط في الأرقام على أنه دليل على وجود مصاعب كبيرة في هذه المجالات. وثمة مؤشر آخر في نفس الاتجاه وأكثر إيجابية يشير إلى سوء الظروف التي كانت تعيش فيها الجماهير العريضة من السكان، تتمثَّل في الأمل الضعيف في الحياة لدى من تجاوزوا عامهم العشرين من ١٧٩١م إلى ١٨١٥م قياسًا بالفترة الواقعة بين عامَي ١٧٥١–١٧٩٠م. ومن العسير علينا أن نتجنَّب النتيجة التالية، وهي أن النمو الاقتصادي في نهاية القرن الثامن عشر لم يستطع في سهولة أن يلاحق النمو السكاني.

بعض النتائج الاجتماعية والثقافية للموجة السكانية الطاغية في القرن التاسع عشر[1]

بقلم: بيتر راسوف

إذا كان عدد السكان في منطقة ما لا يؤثر فقط على اقتصادها، بل يؤثر كذلك على مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية، إذن لنا أن نتوقع إمكانية تفسير التطورات السياسية والثقافية المختلفة على أساس ربطها بالبيانات الديموجرافية. والمقال التالي، الذي كتبه المرحوم الأستاذ راسوف بجامعة بون بألمانيا، يقدم لنا أفكارًا تتسم بمداها الواسع في هذا الاتجاه. ومن الواضح أنه لم يكن من المقصود بها أن تكون الكلمة الأخيرة في دراسة علمية تاريخية، بل بالأحرى أن تكون حافزًا لمزيدٍ من البحث وصياغة فروض أخرى للتاريخ الاجتماعي.

تكاثر سكان أوروبا بصورة لم يسبق لها مثيل فيما بين عامَي ١٨٠٠م و١٩٠٠م، ونتيجة لهذا تغيَّرت ظروف كل بلد على حدة، كما تغيرت العلاقات بين كل دولة وأخرى تغيُّرًا ثوريًّا حقيقيًّا.

فقد تكاثر السكان في الولايات المتحدة الألمانية التي كان يضمُّها رايخ بسمارك، وفي بريطانيا العظمى بأرقامٍ دائرية على النحو التالي:

السنة	ألمانيا	بريطانيا وأيرلندا
١٨٠٠م	٢٤ مليونًا	٤٤ مليونًا

[1] قام بترجمة هذا المقال هربرت موللر.

السنة	ألمانيا	بريطانيا وأيرلندا
١٨٧٠م	٤٠ مليونًا	٣١ مليونًا
١٩٠٦م	٦٠ مليونًا	١٦ مليونًا

إلا أن لكلٍّ من هذَين العمودين من الأرقام معنًى مختلفًا تمامًا عن الآخر بالنسبة لكلٍّ من البلدين. فقد كانت إنجلترا هي أول دولة تحوَّلت إلى دولة صناعية على مستوى عالٍ، فضلًا عن أنها كانت تملك إمبراطورية فيما وراء البحار ومستعمرات للاستيطان، بينما كان المهاجرون الألمان ينزحون جميعًا دون استثناء إلى بلدان غير ألمانية ولا تتكلم لغتهم.

ولكي نعطي مثالًا آخر لتغيُّر ديموجرافي يستوجب عمل مقارنات على النطاق العالمي يمكننا أن نشير إلى عملية التحضر غير المستوية، والتي أدت إلى خلق فوارق هائلة في التراكيب الاجتماعية. ففي ألمانيا كان عدد السكان الذين يعيشون في مدنٍ يربو سكانها على ٢٠٠٠ نسمة يصل إلى ٣٦٪ عام ١٨٧١م، و٥٤٪ عام ١٩٠٠م. وفي فرنسا زاد سكان المدن خلال هذه الفترة ذاتها من ٣١٪ إلى ٣٦٪ فقط. وتزداد هذه المقارنة وضوحًا إذا عرفنا أن المدن الصغيرة في ألمانيا التي يقل سكانها عن ٢٠٠٠٠ نادرًا ما كانت تستفيد من الزيادة في عدد السكان التي أدت إلى تضخم المدن الكبرى. وفي عام ١٨٨٠م كان في ألمانيا أربع عشرة مدينة يزيد سكانها على ١٠٠٠٠٠ نسمة، وفي عام ١٩١٠م أصبحت ٤٩ مدينة.

وسوف نعرض في الصفحات التالية صورة مجمَّعة لبعض النتائج التي ترتَّبت على النمو السريع في السكان، مع الإشارة إلى التطور الاجتماعي الثقافي لألمانيا:

(أ) أن الجيش البروسي الذي وضع تصميمه لحروب التحرير (١٨١٣–١٨١٥م) شارنهوست ثم خطَّط له بوين على دعائم سلمية، إنما بُني على أساس أن يصل عدد القوات المسلحة إلى ١٪ من مجموع السكان. لهذا كان لدى بروسيا في عام ١٨١٦م جيشًا قوامه ١٠٠٠٠٠ رجلٍ يُخْتَارون من بين عددٍ من السكان يُقَدَّر تعدادهم — إجمالًا — بعشرة ملايين نسمة. وقُسِّمَ الجيش إلى خمس فرقٍ، كلٌّ منها مقسَّمة إلى قسمَين، وكل قسم يتألَّف من لواءَين، وكل لواء يتألَّف من كتيبتَين، ولكل كتيبة تجهيزاتها المختلفة. وكان هناك ما يقرب من ٣٠٠٠ ضابط. وفي عهد فردريك الثاني (١٧٤٠–١٧٨٦م) كان تعداد بروسيا خمسة ملايين نسمة، ويتولى قيادة الجيش فيها حوالي ألف ضابط، ويعرفهم الملك جميعًا معرفة شخصية. وربما لم يحاول فردريك وليام الثالث، بضباطه الثلاثة آلاف،

أن يعرف ضباط الاحتياط الموجودين بينهم، وكان عددهم يتزايد تدريجيًّا. ورغم هذا فإن معرفته بالباقين لم تكن بالمهمة اليسيرة، وهنا ندرك ظهور فارق كيفي في العلاقات الشخصية المتبادَلة.

فإن فرقة الضباط التي يعرف الملك أفرادها فردًا فردًا ترتبط ببعضها في تلاحم وفقًا لنظام الفرسان، ومع ذلك فلو أن القائد الأعلى لا يستطيع أن يكون على دراية شخصية بمجموع ضباط جيش الأمة فإن روح الجماعة عندهم يمكن أن تكون فقط ذات طبيعة مجردة وامتدادًا للأصل الذي نشأت عنه.

وبعد أن ازداد عدد السكان خلال القرن التاسع عشر أصبح مستحيلًا من الناحية المالية أن نضم إلى الجيش —كلَّ عام — ١٪ من السكان. وتناقصت كفاية التدريب لقوات الاحتياط أكثر فأكثر، وكان المجنَّدون يُختارون من بين ذوي اللياقة البدنية ممن سجلوا أسماءهم عن طريق القرعة. إلا أن هؤلاء الرجال أصبحوا — فيما بعد — جنودًا محالين إلى الاستيداع، وعليهم — عامًا بعد آخر — أن يحضروا تدريبات عسكرية، وفي حالة التعبئة العامة يكونون هم أول من يُستدعى ليُدفَع بهم إلى المعركة. وفي هذه الأثناء، وبسبب زيادة السكان، فإن أكثر من نصف الشبان لم يجنَّدوا، وظلُّوا دون تدريبٍ، ودون أن يتعرَّضوا لما يزعجهم في أماكن عملهم. وعندما أُعلنت التعبئة العامة عام ١٨٥٩م استُدعِي للخدمة العسكرية آلاف الرجال من أصحاب العائلات الذين ناهزوا متوسط العمر بينما ظل الفتيان ذوو اللياقة البدنية قابعين في بيوتهم. وفي عام ١٨٦٠م عندما أراد وليم الأول أن يغيِّر هذا الوضع عن طريق زيادة عدد القوات المسلحة وإدخال تعديلات في قوات الاحتياط؛ بدأ الصراع الدستوري مع مجلس النواب البروسي، وهو الصراع الذي يُعتبَر إحدى نقاط التحوُّل في تاريخ ألمانيا. فلو أن تعداد السكان لم يتجاوز النسب المحدَّدة للجيش لظلَّ الإصلاح العسكري مسألة إدارية دون أي احتمال لِصدامات سياسية.

ومع عام ١٩٠٣م أصبح لألمانيا جيشٌ عاملٌ قوامه ٤٩٥٠٠٠ رجل، فضلًا عن فرقة من ٢٤٠٠٠ ضابط محترف و٨٠٠٠٠ ضابط متقاعد. وقُدِّرَت القوة الحربية لهذا الجيل بـ ٤ ½ مليون رجل. ولقد كان من المستحيل تمامًا على القائد الأعلى أن يعرف الضباط كأفرادٍ. بل ربما يكون قد أنجز عملًا بالغ الأهمية لو أنه استطاع أن يعيِّن كل قادة الكتائب على أساس معرفته الشخصية، ومن ثَم كان لِزامًا أن تصبح روح الجماعة — شيئًا فشيئًا — فكرة مجردة ونظرية. ويجب على المؤرخ أن يدرك أن «الجيش البروسي» في عام ١٩٠٠م إنما كان فقط من حيث الاسم نفس مؤسسة «الجيش البروسي» في السنوات الأولى من

هذا القرن، وأن خلال هذه الفترة القصيرة أصبحت خبرة الجندي شيئًا مختلفًا تمامًا، وتضاعفت حوادث الانتحار في الجيش قياسًا لحجمه فيما بين عامَي ١٨٤٥م و١٩٠٥م.

(ب) يقضي نظام الإصلاح الإداري للمدن، الذي أدخله البارون فون شنين عام ١٨٠٨م، بمنح المدن قدرًا كبيرًا من الاستقلال عن الحكومة المركزية؛ إذ مُنِحَت المدن — في هذه الفترة — حق انتخاب محافظيها وأعضاء مجلس الشورى بها؛ حيث كان الاعتقاد السائد أن المدن ستستطيع أن تدير شئونها على نحوٍ أفضل عن طريق أناس معروفين معرفة جيدة لرفاقهم من سكان المدينة. وربما لم يكن (شنين) ليحاول تصميم هذه الخطة لو لم يفكر في المدن التي يقطنها من ٣٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ نسمة. ومع ذلك ففي نهاية هذا القرن كانت هناك ٥٧٦ مدينة يزيد سكانها على ١٠٠٠٠ نسمة، من بينها ٤٠ مدينة تضم أكثر من ١٠٠٠٠٠. ولم يعد من المستطاع بالنسبة للمقترعين في مدينة تضم ٥٠٠٠٠ أو ٦٠٠٠٠ نسمة أن يكوِّنوا فكرة مستقلة عن كل مَن يتطلع لشغل وظيفة معينة، ناهيك عن معرفتهم لجميع الناس من أصحاب الوسائل الخاصة ممن يرغبون — عن جدارة — في القيام ببعض المهام الإدارية كالعمل أعضاءً بمجلس الشورى للمدينة دون مقابل. ولم يستطع شنين أن يدرك مقدمًا نمو المدينة الذي يستلزم ظهور الأحزاب السياسية بين المقترعين وإدارة المدينة. ومع ذلك لم تستطع المدن أن تنشئ أيَّ حزبٍ من الأحزاب التي تضرب بجذورها العميقة في البيئة المحلية. ولقد غزت الأحزاب القومية سياسة الحصر، وتبنَّت هذه الأحزاب برامج فرعية للشئون المحلية. وهكذا أصبح على سكان المدينة أن ينتخبوا المجالس طبقًا لبرامج الحزب التي تتداخل مع السياسة القومية. أما في المدن الكبرى فإن النواب المنتخَبين لم يعد في استطاعتهم معرفة الناخبين معرفة شخصية، ومن ثَم خيَّبت «السياسة» آمالهم؛ إذ أصبح عليهم أن يعملوا داخل إطارٍ سياسي أُعِدَّ خصيصى — وأُحْسِنَ تدبيره في الحقيقة — للمدن الصغيرة.

(ج) عندما أسس ويلهم فون همبولت جامعة برلين عام ١٨١٠م فإنه كان يتصورها مؤسسة تضم من ٦٠٠ إلى ٩٠٠ طالب، ومن ٦٠ إلى ٨٠ أستاذًا. وافترض كذلك أن كل الطلبة، أيًّا كان المكان الذي وفدوا منه، باستثناء بيوت أهل اليسار، سوف ينشئون في بيئة ثقافية أكاديمية. وكان عدد الطلبة الذين سجلوا أسماءهم لحضور برامج المحاضرات الفردية ضئيلًا جدًّا، وكان عليهم أن يقطنوا في أماكن قريبة جدًّا من الجامعة، حتى ولو كانوا من مواطني برلين. لذلك سرعان ما عرف الأساتذة طَلَبتهم معرفة شخصية، وكانوا يلتقون بهم في لقاءاتٍ خاصة. واستطاعوا، عن طريق المحادثة، أن ينمُّوا ثقافتهم المنهجية.

ولقد كان هذا الجانب من الحياة الأكاديمية، وهو الجانب غير المنظَّم بتاتًا، هو أكثر الجوانب تنبيهًا وتأثيرًا في التدريب الذهني للطلاب الشباب.

وكان أساتذة الجامعة يعرفون بعضهم بعضًا خير معرفة، فكلٌّ منهم كان يتعرَّف على مشاريع الأبحاث الخاصة برفاقه وغير ذلك من أمورٍ تستحوذ على اهتمامهم. وتم تجهيز هذا المجتمع الطبيعي لطلاب العلم، حسب الصورة التي كان موجودًا بها في عصر همبولت، بكل ما تهيئ له الممارسة العلمية الحقة. وكان كذلك قاعدة للروح المتجسدة للأساتذة حسب تنظيمهم في هيئات التدريس لمواد اللاهوت والدراسات الإنسانية والقانون والطب.

ومع ذلك فقد حدث تغيُّر تام خلال القرن التاسع عشر. فبينما كان في جوتينجن عام ١٨٣٦م حوالي ٤٠٠ طالب أصبح بها بعد مائة عام ٤٠٠٠ طالب. ولم يعد في استطاعة الأساتذة التعرُّف على كل طَلَبتهم. وأصبح لزامًا أن يحل نظام الحلقات الدراسية كبديلٍ للاتصالات الشخصية وما تتميز به من تأثير قوي. إلا أن تلك الحلقات كانت بديلًا لا جدوى منه عندما أصبح مسموحًا لها بأن تضم أكثر من عشرين أو ثلاثين عضوًا؛ مما جعل أي عمل علمي جاد يقوم على المشاركة شيئًا مستحيلًا.

(د) في ميدان التعليم الثانوي في ألمانيا انتهت محاولات إعادة التنظيم في مطلع القرن التاسع عشر بإنشاء المدرسة العليا اليونانية اللاتينية (الجمنازيوم). وفي خلال القرن التاسع عشر، وبينما تضاعف عدد السكان ثلاث مرات، بلغ عدد الطلاب في هذه المدرسة أربعة أمثال ما كانوا عليه. ونشأت — في نفس الوقت — أنماط أخرى من المدارس العليا استجابة لعملية التحضر والمطالب المهنية الجديدة والتي كانت هي الأخرى، جزئيًّا على الأقل، نتاجًا تابعًا لعملية النمو السكاني، ونتيجة لذلك تزايد عدد طلبة المدرسة العليا الوافدين من بيوتهم دون أن يكونوا على حظٍّ، ولو كان ضئيلًا، من التقاليد الأكاديمية، وحوالي عام ١٨٩٠م أثار هذا الموقف مناقشات حادة على نطاقٍ عام، دارت كلها حول المناهج الدراسية التي تدرسها المدارس العليا على اختلاف شاكلتها وتصديق الجامعة عليها.

ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في عدد مُدرسي المدارس العليا استتبعت إجراء تغييرات مماثلة فيما يتعلق بعلاقاتهم بإدارات المدارس الرسمية على ضوء خبرة ضباط الجيش. فبينما كان في استطاعة مديري المدارس الرسمية أن يضعوا في مطلع هذا القرن تقارير وظيفية على أساس انطباعاتهم الشخصية وكذلك على أساس التقارير المكتوبة؛ إلا أنه

أصبح لزامًا عليهم في أواخر هذا القرن أن يعتمدوا — أولًا وأخيرًا — على التقارير المكتوبة وحدها.

وبشكلٍ عام فإن غلبة التقارير المكتوبة على الانطباعات الشخصية تمثِّل أحد جوانب التوسع الديموجرافي في القرن التاسع عشر. وثمة جانب آخر وهو استبدال المعالجة الشكلية بالاتصال الشخصي. ولقد كانت النتيجة، سواء في الجيش أو الإدارة أو التعليم، هي فقدان الفردية والثقة البيروقراطية في المقاييس النمطية. وكان ملف الموظف — على ما يبدو — يحتوي على كل شيء مما ينبغي معرفته عن ضابط الجيش أو موظف الحكومة أو المدرس أو أستاذ الجامعة. ولكن كم تكون هذه الملفات والبطاقات خادعة عندما تكون السيادة المطلقة للصفات الإنسانية؟!

نشأة المدن ونموها[1]

بقلم: كنجزلي دافيز

قيل عن الحضارة الغربية «إنها أكثر الحضارات تحضُّرًا». وإذا نظرنا إلى هذه الصفة من الناحية العددية الخالصة نجد أنها لا تَصدُق إلا على الأعوام الثلاثمائة الأخيرة. إلا أن الاستقلال الاجتماعي الذي تمتعت به كثير من المدن الأوروبية، منذ العصور الوسطى، جعل منها خميرة للتقدم الاقتصادي والإبداعات الفنية والثقافية والتربوية. ومن ثَم، وحسب هذا الفهم، فإن السبيل الذي سلكته أوروبا من أجل تحضُّر الحياة فيها، كانت له أهميته في تشكيل الحضارة الغربية.

والمقال التالي كتبه عالم أمريكي من علماء الديموجرافيا والاجتماع المبرزين، ويعرض في مقاله هذا موضوع التحضر داخل إطاره التاريخي.

تمثِّل حركة التحضر تغيُّرًا ثوريًّا يشمل كل أنماط الحياة الاجتماعية. وهي في ذاتها نتاج لتطورٍ اقتصادي وتكنيكي أساسي. وما إن تتحقق هذه الحركة حتى تتجه — بدورها — إلى التأثير على جوانب الحياة المختلفة. ولا ينحصر التأثير الشامل لحركة التحضر داخل الوسط الحضاري للمدن بمعناه الدقيق، بل يمتد إلى التخوم الريفية التي تقع في مؤخرة المدن.

---

[1] أُعيدَ نشر هذا المقال عن «مجلة علم الاجتماع الأمريكية»، ع٥، (مارس ١٩٥٥م)، ص٤٢٩–٤٣٧ مع حذف بعض فقراته بإذنٍ من مطبعة جامعة شيكاجو، نسخة طبق الأصل، ١٩٥٥م، لجامعة شيكاجو.

وكثيرًا ما بالغ الكُتَّاب في تقديرهم لدور المدن في العصر القديم. ويميل علماء الآثار — بوجه خاص — إلى أن يُسَموا أي مستعمرة يستوطنها الناس باسم «مدينة» ما دام يخترقها بعض الشوارع ومبنى عام أو بنيان. ولكن ما زال هناك — يقينًا — ما يجب الإشارة إليه حتى لا نخلط بين البلدة والمدينة. وليس ما يعنينا فقط هو مظهر بضعة بلاد أو مدن، بل كذلك وضعها داخل المجتمع كله الذي كانت تشكِّل جزءًا منه. وهكذا، فرغم أن كثيرًا من البلدان، وقليلًا من المدن ظهرت في مناطق معينة على ساحل البحر الأبيض وجنوب وغرب آسيا قبل ميلاد المسيح إلا أنه كانت هناك قيود صارمة، سواء بالنسبة للحجم الذي يمكن لهذه المدن أن تمتد إليه، أو فيما يتعلق بنسبة السكان الذين يستطيعون الحياة فيها. وتكشف لنا مواقع مدن العصور الأولى أنها كانت مدنًا ضئيلة الشأن؛ فأسوار مدينة بابل القديمة — مثلًا — كانت تضم مساحة لا تكاد تزيد عن ٣,٢ ميلًا مربعًا، ومدينة أور بقنواتها وموانيها ومعابدها كانت تشغل مساحة تُقَدَّر بحوالي ٢٢٠ فدانًا. وكانت أسوار مدينة إريسن تضم مساحة لا تزيد على ميلَين مربعَين. ويفيد هذا — ضمنًا — أن مدينة أور الشهيرة ما كان لها أن تزهو بأكثر من ٥٠٠٠ نسمة، ومدينة إريسن بحوالي ٢٥٠٠٠ نسمة. وتغطي استحكامات مدينة موهنجو-دارو في السند مساحة قدرها ميلٌ مربعٌ. وكان لمدينة هارابا في البنجاب أرضًا مسوَّرة قُدِّرَت مساحتها في عام ١٨٥٣م بحوالي ٢,٥ ميل. ومن الواضح أن هذه «المدن» كانت لسكانٍ يتراوح عددهم ما بين ٥٠٠٠ و١٥٠٠٠ نسمة، ومع ذلك فقد كانت تمثِّل المراكز الرئيسية لكل منطقة السند، وهي مساحة تساوي تقريبًا ثلثَي حجم تكساس.

وثمة أسئلة تُثار في هذا الصدد، وهي: لماذا كانت أكبر المدن الموجودة قبل عام ١٠٠٠ق.م. مدنًا صغيرة حسب المقاييس العصرية؟ ولماذا كانت المدن القديمة قليلة العدد — نسبيًّا — بما في ذلك المدن الصغيرة منها؟ ولماذا كانت درجة التحضر في هذه المدن ضئيلة جدًّا حتى في أكثرها تقدمًا؟ ويبدو أن الإجابة على هذه الأسئلة هي كما يلي: كانت الزراعة عملًا مرهقًا واستاتيكيًّا ومعرقلًا؛ بحيث إنها كانت تقتضي جهدَ عددٍ كبيرٍ من المزارعين لتقدم ما يعُول شخصًا واحدًا من سكان المدينة. وكانت أدوات الإنتاج هي المحراث الذي يجرُّه الثور والنورج الخشبي والري عن طريق إغراق الأرض بالماء وأدوات العزق الحجرية والمنجل والفأس. والحق أنها كلها كانت أدوات معرقلة، ولم يكن من المستطاع تحقيق أي تقدم عام في الزراعة إلى أن أمكن استخدام الحديد في آسيا الصغرى حوالي عام ١٣٠٠ق.م.

وكانت ثمة قيود سياسية كذلك. فصعوبة الاتصال والنقل ووجود العديد من الثقافات القبَلية المحلية المتباينة، كل هذا جعل من المستحيل تشكيل وحدات قومية كبيرة. وأولى

وحدات سياسية تكوَّنت، واتخذت مدينة مركزًا لها كانت الولايات ذات المدن. وعندما تكوَّن ما يُسمى «بالإمبراطوريات»، مثل ما حدث في مصر ومنطقة سومر وأخيرًا في آشور، تركت هذه الإمبراطوريات الفرعية كثيرًا من الاستقلال الذاتي المحلي، وحال خطر التمرد، وكان خطرًا ماثلًا على الدوام، دون امتداد أطراف المدن إلى مسافاتٍ بعيدة، أو دون أن يكون امتدادًا حقيقيًّا له فعاليته. ومن أعراض ضعف المدن القديمة أنها كانت تحت تهديدٍ مستمر، وكثيرًا ما كانت تُمنى بالهزيمة، ليس فقط على يد البلدان المجاورة، بل كذلك على يد برابرة غير متحضرين. وكانت كل موجة من موجات البرابرة تتجه إلى إعادة بناء المراكز الحضرية لتصبح مراكز زراعية وهكذا، إلى أن يطيح بهم غزاة جدد.

ولقد تحققت على يد الرومان وحدهم كل الطاقات الكاملة للعالم القديم التي تمكِّنهم من أن يعولوا مدينة كبيرة؛ إذ استطاع الرومان أن يخلقوا في روما أكبر مدينة عرفها العالم قبل ظهور لندن في القرن التاسع عشر (باستثناء إسطنبول التي نشأت بعد روما ببضعة قرون). وتسنَّى لهم ذلك بفضل قدرتهم على الحرب والانتصار والتنظيم، وأن يحكموا إمبراطورية كاملة، وينشروا الزراعة الناجحة في الأراضي الإيطالية المتاخمة لهم مباشرة. بيد أنهم لم يكن في استطاعتهم أن يقاوموا الهزيمة على يد دخلاء أقل منهم تحضرًا بكثير، رغم أن روما والقسطنطينية كانتا قد اتسعتا لعددٍ من السكان يُقَدَّر بمئات الآلاف. وكان أفول المدن في أوروبا أمرًا مثيرًا ومفاجئًا؛ إذ تدهورت التجارة حتى وصلت إلى الحضيض، وانعزلت كل منطقة عن غيرها، وأصبحت كل منطقة — بالتالي — مكتفية بذاتها، وتجمَّد النظام الاجتماعي، وتحوَّل إلى نظامٍ وراثي.[٢] وعندما بدأت البلدان والمدن في الانتعاش من جديدٍ كانت قد غدت مدنًا صغيرة الحجم كما تشير بذلك التقديرات التالية: فلورانسا (١٣٣٨م) ٩٠٠٠٠، فينيسيا (١٤٢٢م) ١٩٠٠٠٠، أنتوبرب (القرن السادس عشر) ٢٠٠٠٠٠، لندن (١٣٧٧م)،[٣] ٣٠٠٠٠، نورمبرج (١٤٥٠م) ٢٠١٦٥، فرانكفورت (١٤٤٠م) ٨٧١٩.[٤]

---

[٢] هنري بيري، «المدن في العصر الوسيط»، برنستون، مطبعة جامعة برنستون، ١٩٣٩م، ص٨٤–٨٥.

[٣] بيير كليرجت، «الاتجاه الحضاري، دراسة تاريخية جغرافية اقتصادية»، التقرير السنوي لمعهد سميزوتيان عن عام ١٩١٢م، (واشنطن، د. س، المطبعة الأميرية، ١٩١٣م) ص٦٥٦.

[٤] هنري بيري، «التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا في العصر الوسيط»، لندن، روتليدج وكيجان بول، ١٩٣٦م، ص١٧٢.

بيد أن أوروبا الغربية على وجه التحديد هي المنطقة التي وصلت فيها المدن وعملية التحضر إلى الحضيض أثناء العصور المظلمة، بحيث بات ضروريًّا القضاء على القيود التي كانت تُعتبَر من الخصائص المميزة للعالم القديم. فقد كانت مدن ما بين النهرين والهند ومصر وفارس واليونان والإمبراطورية الرومانية تعتمد كلها على الاقتصاد الزراعي أساسًا، ولم تكن الصناعة الحرفية تلعب فيها على أحسن الفروض سوى دورٍ ثانوي، بينما كانت المدينة لا تزال تحاول تعويض ضَعفها الاقتصادي عن طريق القوة العسكرية، وتحاول أن تحصل على قوتها بهذه القوة بدلًا من أن تشتريه شرفًا وأمانة. وعندما بدأت أوروبا الغربية من الصفر فإن تطور المدن بها لم يصل فقط إلى المرحلة التي وصل إليها العالم القديم، بل واصلت السير قُدمًا إلى ما بعدها. ولقد واصلت السير بفضل التحسينات التي أُدخِلَت على الزراعة والنقل وفتْح أراضٍ جديدة وطرق تجارية جديدة ثم، وهذا هو الأهم، زيادة النشاط الإنتاجي أولًا في مجال الصناعات الحرفية التي أتقن تنظيمها لدرجة عالية، وأخيرًا في شكل ثوري جديد للإنتاج، حين أصبحت المصانع تُدار بالآلة والوقود العضوي. وهكذا أصبح التحول الذي تحقق في القرن التاسع عشر هو الثورة الحضرية الحقيقية، ذلك لأنها لم تكن تعني فقط ظهور عددٍ قليلٍ من المدن والبلدان المتناثرة، بل تعني كذلك ظهور عملية تحضُّر أصيلة؛ بمعنى أن قطاعًا رئيسيًّا من السكان كان يعيش في البلدان والمدن.

اتجاه العالم من ١٨٠٠م إلى ١٩٥٠م

سارت حركة التحضُّر طوال قرن ونصف بسرعة أكبر من أي وقتٍ مضى، واتسعت بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم. ويرجع ذلك إلى النمو الهائل في التجارة العالمية خلال هذه الفترة، والذي مكَّن سكان المدن من أن يجلبوا قوتهم من منطقة أوسع بكثيرٍ عن ذي قبل. ويمكن القول بحقٍّ إن العالم كله أصبح الآن يمثِّل المؤخرة التي تعتمد عليها المدن في عصرنا هذا. فبريطانيا المعاصرة وهولندا واليابان — مثلًا — لا يسعهم أن يكتفوا بأرضهم الخاصة ليوفوا سكانهم بكل ما يحتاجون إليه في معاشهم. وما زال ساكن المدينة يحتاج إلى عددٍ كبيرٍ من سكان الريف ليمدُّوه بمقومات الحياة، وهو عدد أكبر مما يتصور المرء من حيث النسبة بين سكان المدن والريف داخل كل بلدٍ من البلدان التي حققت مستوى عاليًا من التحضر. وسبب ذلك أن الزراعة — على النطاق العالمي — ما زالت متخلفة تكنولوجيًّا واقتصاديًّا. ومع ذلك فقد لا يكون ثمة شك، سواء بالنسبة لبلدان معينة أو بالنسبة للعالم

كله، في أن نسبة سكان المدن إلى أولئك الذين يزرعون لهم طعامهم قد ارتفعت ارتفاعًا ملحوظًا. ويتضح ذلك من خلال نسبة مَن يعيشون في المدن عام ١٩٥٠م، فهي أعلى من أي نسبة أخرى في أي بلدٍ من البلدان التي كانت موجودة قبل العصر الحديث، وهي أعلى — أضعافًا مضاعَفة — من أي نسبة معروفة على نطاق المعمورة.

ويمكن أن نتبيَّن سرعة عملية التحضُّر في أيامنا هذه إذا نظرنا إلى إنجلترا باعتبارها أكثر هذه البلدان تحضرًا، ففي عام ١٨٠١م، وعلى الرغم من أن تعداد سكان لندن وصل — آنذاك — إلى ما يقرب من مليون (٨٦٥٠٠٠)، فقد كان ما يقل عن ١٠٪ من سكان إنجلترا وويلز يسكنون مدنًا يُقَدَّر تعداد سكانها بحوالي ١٠٠٠٠٠ أو يزيد. وفي عام ١٩٠١م كان ما لا يقل عن ٣٥٪ من سكان إنجلترا وويلز يعيشون في مدنٍ يُقَدَّر تعداد سكانها بحوالي ١٠٠٠٠٠ أو يزيد، و٥٨٪ يعيشون في مدنٍ يُقَدَّر سكانها بحوالي ٢٠٠٠٠ أو يزيد. ومع عام ١٩٥١م ارتفعت هاتان النسبتان إلى ٣٨,٤ و٦٩,٣ على الترتيب.

وكانت بريطانيا في طليعة التطور الحضري؛ ذلك أنه لا توجد دولة أخرى استطاعت، حتى ما بعد عام ١٨٥٠م، أن تصل إلى نفس درجة التحضر التي وصلت إليها بريطانيا عام ١٨٠١م. وبدأ معدل التحضر في بريطانيا ينخفض فيما بعد تدريجيًّا، بينما استمر المعدل في دولٍ أخرى في الارتفاع حتى حقق مستوى عاليًا. واستطعنا أن نجمع كلَّ ما تيسَّر لنا من بياناتٍ، وأن نجمع كلَّ ما أمكننا من تقديرات نحتاج إليها، وتهيَّأ لنا بذلك الوصول إلى أرقامٍ خاصة بحركة التحضر في العالم ككل ابتداء من عام ١٨٠٠م، وهو أقدم تاريخ وصلتنا عنه تقديرات معقولة. ففي عام ١٨٠٠م كان هناك ما يقرب من ١٥,٦ مليون نسمة يعيشون في مدن يُقَدَّر تعداد سكان كلٍّ منها بحوالي ١٠٠٠٠٠ أو يزيد. وأصبح ذلك العدد مع عام ١٩٥٠م هو ٣١٣,٧ مليونًا أي أكبر من العدد السابق عشرين مرة. وواضح أن أكثر هذه الزيادة إنما نشأ عن الهجرة من الريف إلى المدن، وهي أكبر هجرة جماعية في العصر الحديث. وهكذا أصبح لدينا الآن ما يمكن لنا أن نسميه «بالمجتمعات المتحضرة» أو الأمم التي يعيش أغلب سكانها في المدن، والمتوقَّع أنه مع مرور الزمن سيصبح قطاعٌ أكبر فأكبر من البشر أعضاء في مثل هذه المجتمعات.

النموذج الإقليمي لعملية التحضر

يوجد أعلى مستوى لحركة التحضر الآن في شمال غرب أوروبا والمناطق الجديدة التي استوطنها سكان شمال غرب أوروبا وعمِلوا فيها على توسيع نطاق حضارتهم الصناعية.

فمنطقة المحيط الهادي هي أكثر المناطق الكبرى في العالم تحضرًا ذلك لأن أستراليا ونيوزيلاندا يمثِّلان الجزأين الرئيسيين اللذين تتكوَّن منهما هذه المنطقة. وأمريكا الشمالية هي الثانية، إذا ما حددناها بحيث تضم كندا والولايات المتحدة فقط. وأقل المناطق تحضرًا هي تلك التي تأثرت أقل من غيرها بثقافات شمال غرب أوروبا، ونعني بها منطقتَي آسيا وأفريقيا. واتجهت حركة سكنى المدن إلى أقصاها حيث وصلت الإنتاجية الاقتصادية إلى أعلى مستوى، أي حيث تحوَّل الاقتصاد إلى اقتصادٍ صناعي رشيد. ويفسر لنا هذا سبب ارتباط عملية التحضر ارتباطًا وثيقًا بأبناء شمال غرب أوروبا وثقافتهم نظرًا لأنهم كانوا هم المسئولين — أساسًا — عن الثورة الصناعية. فإذا كان خمسة عشر بلدًا هي أكثر البلدان تحضرًا، فإنها جميعها — باستثناء اليابان — بلدان أوروبية الثقافة، واستمدت كلها، عدا أربعة فقط، هذه الثقافة من شمال غرب أوروبا أو وسطها.

إلا أن معدل حركة التحضر في البلدان الصناعية القديمة يميل نحو الانخفاض؛ ففي خلال العشرين عامًا، من ١٨٧٠م إلى ١٨٩٠م، بلغت هذه النسبة في البلدان الكبرى في ألمانيا إلى أكثر من الضِّعف، ثم تضاعفت — مرة ثانية — تقريبًا من ١٨٩٠م إلى ١٩١٠م. ولكن ابتداءً من ١٩١٠م إلى ١٩٤٠م لم تتعد الزيادة ٣٦٪. وفي السويد انخفضت النسبة بدرجة ملحوظة بعد عام ١٩٢٠م، وكانت أعلى سرعة حققتها حركة التحضر في إنجلترا وويلز فيما بين عامَي ١٨١١م و١٨٥١م. وحققت الولايات المتحدة أسرع نسبة فيما بين عامَي ١٨٦١م و١٨٩١م، وذلك على عكس الاعتقاد السائد. وكما سبق لنا أن أشرنا فإن حركة التحضر على النطاق العالمي ككل إذا لم يكن قد اعتراها أي وهن فمعنى ذلك — بالضرورة — أن الدول الأقل تطورًا قد بدأت تكشف عن اتجاهٍ أسرع في حركة التحضر ما دام وأن البلدان الصناعية المتقدمة قد بدأت تتراخى فيها هذه السرعة. ويبدو — في الحقيقة — أن هذا الحدث التاريخي الذي نلاحظه بالنسبة للمناطق المتخلفة إنما هو دليلٌ على ارتفاع نسبة التحضر فيها خلال الأعوام الأخيرة. وهذا هو ما حدث في مصر حيث إن نسبة التحضر بها بعد عام ١٩٢٠م أعلى مما كانت عليه قبل ذلك، وفي الهند حيث وصلت عملية التحضر أقصى سرعتها منذ عام ١٩٤١م، وفي المكسيك حيث بدأت تُسرع في هذا الاتجاه منذ عام ١٩٢١م، والفترة التي حققت فيها اليونان أقصى سرعة هي الفترة الواقعة فيما بين عامَي ١٩٠٠م و١٩٣٠م. وقد كان سكان المدن في آسيا — على سبيل المثال — يعادلون ٢٢٪ فقط من سكان المدن في العالم في عام ١٩٠٠م، وأصبحوا ٣٤٪ عام ١٩٥٠م، وكانوا في أفريقيا ١٫٥٪ عام ١٩٠٠م، ولكنهم وصلوا أخيرًا إلى ٣٫٢٪.

وهكذا بدأت الهُوة الفاصلة بين الأمم الصناعية والأمم التي تعيش في مرحلة ما قبل التصنيع تضيق وتتلاشى فيما يتعلق بحركة التحضر.

الاتجاه نحو التوسع الحاضري

إن استمرار عملية التحضر في العالم لا تعني الإصرار على بقاء شيء بذاته كما هو تفصيلًا؛ فالمدينة التي يقطنها اليوم مليون نسمة ليست هي المكان الذي كانت تشغله مدينة تضم نفس العدد عام ١٩٠٠م أو ١٨٥٠م. بل وأكثر من هذا؛ فقد أُضيف شيء جديد مع ظهور المدن العملاقة التي تضم من خمسة إلى خمسة عشر مليون نسمة. فمثل هذه المدن هي مخلوقات القرن العشرين، والفارق الكَمي الصارخ بينها يعني تغيرًا كيفيًّا بالمثل.

ومن أهم التطورات الملحوظة هذا الاتجاه الذي يقوى مع الأيام في اتساع المدن إلى الخارج، وهو تطور سبقت ملاحظته في القرن التاسع عشر. فمنذ عام ١٨٦١م، وهو أول تاريخ يمكن أن نبدأ منه المقارنة، بدأت الحلقة الخارجية لمدينة لندن الكبرى تنمو بسرعة أكبر من نمو لندن ذاتها. وأشار الكُتَّاب الفرنسيون، قبل عام ١٩٠٠م، إلى الاتجاه نحو الانتشار والتفرق[٥] مثلما فعلت أدنا فيبر عام ١٨٩٩م.[٦] ومع ذلك فليس ثمة شك في أن عملية التشتت **الحاضري** قد ازدادت على مرِّ الأيام.

ونفس القرى التي مكَّنت عملية التحضر من أن تصل إلى أقصاها هي أيضًا نفسها التي مكَّنت من عملية التشتت الحاضري، وأسهمت عملية التشتت نفسها في تقدم عملية التحضر، عن طريق تكوين تجمعات كبيرة أكثر فاعلية ولها قدرة أكبر على الصمود. فالحركة الظاهرية للاستيطان في المدن وخدمات المدينة والمؤسسات التجارية والصناعات الخفيفة — والتي مهدت لها الإصلاحات التي أُدخِلَت على النقل بالمواصلات ووسائل الاتصال — مكَّنت التجمعات الكبيرة من الاستمرار في النمو دون التعرض لمشاق الزيادة

[٥] بول موربوث، «تكدس سكان المدن في أوروبا المعاصرة»، (باريس بيلا فرير، ١٨٩٨م)، ص٢٤٩–٢٧٨، دراسة عن حركة الصناعة والناس إلى المناطق المحيطة بالمدن، ومناقشة نظرية عن الموضوع المطروح للبحث في كتاب رينيه مونيير، «المدن: نشأتها ووظيفتها الاقتصادية»، باربس، جيارد وبرييز، ١٩١٠م، (ص٢٣١–٣١٤).

[٦] أدنا ف. فيبر، «نمو المدن في القرن التاسع عشر»، (نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا)، ص٤٥٩–٤٧٥.

النسبية في الكثافة. وعلى أية حال فإن الحياة والعمل في الحاضرة التي يقطنها اليوم ثلاثة ملايين نسمة أيسر منها في المدينة التي كان يقطنها بالأمس خمسمائة ألف نسمة.

أما كيف سيكون وضع العالم في النهاية بالنسبة لحركة التحضر؛ فهذا سؤال لا سبيل للإجابة عليه. فكما قررنا — سلفًا — ليس ثمة سبب واضح يفسر لنا لماذا لن يكون العالم عالمًا متحضرًا بنفس المستوى الذي عليه أغلب الأقطار المتحضرة اليوم، والتي يعيش فيها ما يقرب من ٨٥–٩٠٪ من السكان في المدن والبلدان التي تضم خمسة آلاف نسمة أو يزيد، ويزاولون مهنًا حضَرية. كما وأن درجة التحضر التي وصلت إليها البلدان المتقدمة الآن لا تزال شيئًا جديدًا تمامًا بحيث لم تتوفر لدينا بعدُ فكرة واضحة تبيِّن لنا كيف سيؤثر العالم على المجتمع الإنساني بعد أن يكتمل تحضُّره. ولكن الاحتمالات المتوقَّعة هي أن الآثار المترتبة على ذلك ستكون آثارًا عميقة.

الهجرة من أوروبا إلى ما وراء البحار في القرنَين التاسع عشر والعشرين[1]

بقلم: فرانك ثيستليسويت

كتب المقال التالي الأستاذ فرانك ثيستليسويت، وإذا ما قارنَّاه بتواريخ الهجرة الشائعة — والتي يغلب عليها طابع نمطي واحد — سنجد أنه مقال يثير فينا متعة ونشاطًا ذهنيًّا من حيث أسلوبه في معالجة موضوع الهجرة؛ فهو يعالج الهجرة باعتبارها مجموعة من الحركات المتشابكة، والتي تحدث على نطاقٍ واسعٍ داخل «المجال» العالمي وبين القارات المختلفة. ولقد حذفنا من هذا العرض الموجَز للمقال عددًا كبيرًا من المراجع الغنية التي تثري بها هوامش المقال. وقدَّم المؤلف مقاله أمام مؤتمر ستوكهولم للمؤرخين الذي عُقِدَ عام ١٩٦٠م، ونظمته اللجنة الدولية للعلوم التاريخية.

١

مضى جيل كامل منذ أن حاول الراحل ماركس لي هانزن أبو الأبحاث التاريخية الحديثة في الهجرة، أن يجعل من هذا المجال ميدانًا لدراسة هادفة[2] ويكفي، بطبيعة الحال، بالنظر

---

[1] أُعيدَ نشر هذا المقال عن المؤتمر الدولي الحادي عشر للعلوم التاريخية، ستوكهولم، ١٩٦٠م، تقرير عن «التاريخ المعاصر»، جوتيبورج، ستوكهولم أو بسالا، الميكويست وويكسيل، ١٩٦٠م، ص٣٢–٦٠، مع حذف بعض الفقرات بإذن الناشرين والمؤلف، نسخة طبق الأصل ١٩٦٠م، عن الميكويست وويكسيل وستوكهولم، السويد.

[2] م. ل. هانزن، «تاريخ الهجرة الأمريكية كميدان للبحث»، المجلة التاريخية الأمريكية، ٢٢، (١٩٢٦–١٩٢٧م).

إلى الباعث الأصلي لدراسات الهجرة في الولايات المتحدة، أن البحَّاثة الأمريكيين كانوا يعنون أساسًا بجانبٍ واحدٍ، وواحد فقط، من عملية الهجرة ألا وهو الاستيطان.

ونتيجة لذلك فإن الذي استحوذ على الجانب الأكبر من اهتمامهم هو نتائج الهجرة دون أسبابها، وأكثر من ذلك أنهم كانوا يعنون — أساسًا — بالنتائج المترتبة على الهجرة في البلدان المستقبِلة للمهاجرين دون البلدان المرسِلة لهم. وإذا لم يأخذ الباحثون الأسباب باعتبارها، على وجه الدقة، أمورًا مسلَّمًا بها فإنهم كانوا يدرسونها دراسة سطحية للغاية. ولقد مضى زمن طويل منذ أن كان في استطاعة الباحث الاجتماعي أن يؤكد لنا أن السبب في قلة هجرة الفرنسيين هو أن فرنسا تتمتع بمؤسساتها الليبرالية، ثم يقنع من الإجابة بهذا القدْر. ولم يعد الباحثون الأمريكيون يقعون في خطئهم السابق؛ حيث كانوا يسلِّمون بما كانت تُسميه هيئة التخطيط السكاني الحكومية باسم «القالب الأمريكي» للمواطن الجائع في العالم القديم، والذي ينظر بعين الحسد إلى العالم الجديد بما فيه من ثروات وفرص متاحة.[٣] وسوف أعود — فيما بعد — إلى الحديث عن هذا القالب الأمريكي المتميز «للفلاح»، والذي يؤدي بدوره، بالإضافة إلى «الإقطاع» و«المجتمع العرفي»، إلى أن نهمل بطريقة رومانسية الدراما الواقعية لتأقلم المهاجر المستوطن في أمريكا. ولقد أثْرَت الأبحاث الأمريكية المعاصرة معلوماتنا عن تنظيم الاستيطان بطريقة تدعو للإكبار، ولكن يبدو أنه ما زال هناك حاجز من الماء المالح يحُول دون فهم الأصول الأوروبية. بل ما زلنا نجد عقلًا يتمتع بقدراتٍ رفيعة مثل عقل هانزن يسلِّم بالفرض القائل بأن أمريكا الشمالية، وبالأحرى الولايات المتحدة الأمريكية، هي الهدف الأخير للهجرة من أوروبا إلى ما وراء البحار. نظرًا لأن أغلب الهجرات إلى كندا كانت هجرات عابرة.

ومن ثَم يمكن القول بأن أمريكا كانت طوال هذا القرن بمثابة مغناطيس هائل له قوة جذب متباينة، تجذب إليها شعوب أوروبا من تلك المناطق التي خَلقت منها ظروفها مناطق قلِقة، وتهيأت لهم سُبل الانتقال منها. وحددت ظروف أمريكا موجات الهجرة الوافدة من أوروبا باعتبارها المصدر الرئيسي من حيث استمرارها وارتفاعها.[٤]

---

[٣] دادلي كيرك، «الاتجاهات الديموجرافية في أوروبا»، حوليات الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية، ١٩٤٩م، ص٤٦.

[٤] ماركس لي هانزن، «الاستيطان في تاريخ أمريكا»، ١٩٤١م، ص١٩٢.

والآن أصبح لِزامًا أن نواجه الحقيقة، وهي أن من بين خمسة وخمسين مليونًا من الأوروبيين، الذين هاجروا إلى ما وراء البحار فيما بين عامَي ١٨٢١م، ١٩٢٤م، نزح إلى الولايات المتحدة ثلاثة وثلاثون مليونًا، أي ثلاثة أخماس العدد الكلي.[٥] ولكن ثمة حجة أخرى يستند إليها هذا المقال؛ إذ يرى أننا إذا ما عالجنا الهجرة التي تمت في القرن التاسع عشر بل والقرن العشرين، إلى ما وراء البحار باعتبارها محاولة لسُكنى الولايات المتحدة؛ فإن ذلك يعطينا صورة زائفة.

ومعالجة المؤرخين الأوروبيين للهجرة الحديثة مثالٌ واضحٌ للمنهج الذي تفرضه الوسائل التقليدية للنظر إلى الماضي على التصور التاريخي. فإن نزوح ما يقرب من خمسة وخمسين مليونًا من الأوروبيين إلى ما وراء البحار خلال القرن السابق على تقييد الهجرة إلى أمريكا إنما هي إحدى الظواهر الواضحة التي يتميز بها العقد الحديث. ومع ذلك فيبدو أنها أثرت تأثيرًا واهيًا، إن كان ثمة تأثير لها، على كُتَّاب التاريخ العام لأوروبا. وترجع أسباب ذلك — بلا ريب — إلى النظرة القائلة بأن تاريخ أوروبا إنما كان تاريخًا للأمم، وأن الهجرة إلى ما وراء البحار، حسب وجهة النظر هذه، هي شيء سلبي في جوهره، وتعتبر هذه الهجرة التي تتجاوز الحدود القومية في ظاهرها بمثابة بالوعة تُفَرَّغ داخل أمة ليس من اليسير تقدير تعدادها. مثال ذلك أن الجزر البريطانية أسهمت — إلى حدٍّ كبير — بالشطر الأكبر من المهاجرين، أي بما يقرب من ١٩ مليونًا.[٦] ورغم ذلك فحتى لو أخذنا في الاعتبار أن هذا العدد يتضمن جانبًا هامًّا من الأيرلنديين؛ فإن ما يدعو للدهشة — حقًّا — هو أن المؤرخين الإنجليز لم يأبهوا لهذه الحقيقة إلا نادرًا.

وإذا كانت مكتشفات علماء الديموجرافيا والاقتصاد والاجتماع لا تُعَد بديلًا للبحث التاريخي، إلا أننا — مرة أخرى — نجد أن الوضع لا يزال على ما كان عليه منذ خمسين عامًا خلت، حيث نجد أن علماء الاجتماع هم الذين يحرزون قصب السبق، وأن على المؤرخين أن يتعلموا الكثير مما حققه هؤلاء من تقدُّم. وأحد الأسباب التي تدعو إلى ذلك أن كلمة المهاجر التي تُستخدَم — عادةً — إنما هي كلمة مبهَمة وغير محدَّدة إذا ما قارنَّاها بغيرها من الموضوعات التي تتناولها البحوث التاريخية، بحيث يصبح لِزامًا علينا أن نعتمد — بشكلٍ خاص — على الإحصاءات كحُجة في هذا الصدد. وقد تبرر الحُجة الإحصائية في ظاهرها ما

[٥] إمري فرينكري، «دراسة تاريخية لإحصاءات الهجرة»، مجلة العمل الدولية، ص٢٠، ١٩٢٩م.

[٦] و. ف. ويلكوكس، «الهجرات العالمية»، نيويورك، ١٩٣١م، مجلد ١، ص٨٥.

كان يقوله المؤرخون القدامى عن «أمريكا مركز الهجرة». ففي خلال القرن السابق على فرض قيود الهجرة إلى أمريكا نجد أن ثلاثة وثلاثين مليونًا من بين خمسة وخمسين مليونًا من المهاجرين الأوروبيين قصدوا جميعهم الولايات المتحدة، ولكن هل نعتبر هذا — يقينًا — تبريرًا للزعم القائل إن تاريخ الهجرة هو تاريخ النزوح إلى أمريكا؟ إلا أننا كلما حاولنا أن نحدد أكثر فأكثر مواصفات هذا الرقم الغفل، بدت لنا الصورة معقَّدة أكثر فأكثر، وأصبحت الولايات المتحدة — من نواحٍ كثيرة — أقل بروزًا داخل هذه الصورة.

أولًا: فمن المقدَّر أن ثلث من هاجروا إلى الولايات المتحدة قد هاجروا منها ثانية؛ وهذا من شأنه أن يقلل لدرجة كبيرة من شدة ضغط الهجرة عليها.[٧] ومع ذلك ففي الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية تخلَّف عن الهجرة الواسعة عبر المحيطات ما يقرب من عشرين مليون نسمة في البلدان الواقعة فيما وراء البحار من مواليد أوروبا؛ استوطن منهم الولايات المتحدة ما يقرب من اثني عشر مليونًا، وهي نفس النسبة التي توازن العدد الإجمالي.[٨]

ثانيًا: كان في النصف الغربي للكرة الأرضية بلدان أخرى تستقبل المهاجرين، وكان حجم الهجرة إليها أهم — نسبيًّا — من حجمها إلى الولايات المتحدة. فكان حجم الهجرة إلى الأرجنتين ٥٫٤ ملايين، والبرازيل ٣٫٨ ملايين، وكندا ٤٫٥ ملايين.[٩] وإذا اتخذنا كثافة الهجرة كمعيارٍ أكثر دلالة من الرقم المطلق الفعلي سنجد أن نصيب الأرجنتين من المهاجرين أكبر من حيث العدد قياسًا بتعداد سكانها، وأن كندا تشغل — كقاعدة عامة — مرتبة أعلى من الولايات المتحدة. وفي العقد الأول من القرن العشرين ١٩٠١–١٩١٠م

---

[٧] هذا التقرير عبارة عن تصوُّر تقريبي للماضي بناء على الأرقام الخاصة بالفترة التالية لعام ١٩٠٧م، وهي الفترة التي تيسَّر لنا فيها — لأول مرة — الحصول على الأرقام الخاصة بالعائدين من الهجرة، ويلكوكس، نفس المرجع، مجلد ٢، ص٨٩، لوحة رقم ١٧. أ. م. كار-سوندرز، «المشكلة السكانية في العالم»، (أكسفورد ١٩٣٦م)، ص٤٩، ج. إسحاق «الهجرة العالمية والاتجاهات الأوروبية»، مجلة العمل الدولي، ص١١٦ من المقدمة، ١٩٥٢م، ص١٨٨.

[٨] دادلي كيرك، «السكان في أوروبا فيما بين الحربين»، برنستون، مكتب الأبحاث السكانية، جامعة برنستوي، ١٩٤٦م، ص٩٠.

[٩] لكل بلدٍ نسبة خاصة به ممن عاودوا الهجرة ونزحوا ثانية. وتغطي هذه الأرقام الفترة الواقعة ما بين عامَي ١٨٢١–١٩٢٤م (فرينكزي، دراسة تاريخية، ص٣٧٤-٣٧٥).

كانت معدلات الهجرة لكل ألف كما يلي: الولايات المتحدة تكاد تزيد على الألف، وكندا ١٥٠٠، والأرجنتين ٣٠٠٠. ومن ثَم فقد يبدو من هذه النسب أن بلدان أمريكا الجنوبية، والأرجنتين بوجه خاص، أهم بكثيرٍ من الولايات المتحدة في نظر مَن يعنى بدقة بضغط المهاجرين على البلد المستقبِل لهم. وعلاوة على ذلك فإن بلدان أمريكا الجنوبية تختلف عن أمريكا الشمالية من حيث إن عدد المجموعات السلالية التي نزحت إليها واستوطنتها كانت مجموعات محدودة للغاية. فقبل عام ١٩٠٠م كان عدد الإيطاليين الذين نزحوا إلى البرازيل يفوق — كثيرًا — عدد النازحين إلى الولايات المتحدة، وكانوا يشكِّلون ٧٠٪ من عدد المهاجرين إلى الأرجنتين، وما يزيد على ٦٣٪ من المهاجرين إلى البرازيل. وكان ثلث سكان الأرجنتين خلال الجيل التالي لعام ١٨٩٥م من الإيطاليين؛ وكانوا يؤلفون ثلث سكان ولاية ساو باولو في البرازيل عام ١٩١٠م. ومثل هذا التركز لمجموعة ذات حضارة معينة يمثِّل صورة مقارنة لها أهميتها بالنسبة للموقف في أمريكا الشمالية. مثال ذلك أن الإيطاليين — بسيطرتهم على مهنة البناء وهندسة المعمار — أكسبوا مدن أمريكا الجنوبية طابعًا إيطاليًّا، ومِثل هذا التأثير الناجم عن الهجرة لا نجد له ما يناظره في الولايات المتحدة.

ومن المقدَّر أن نسبة العائدين إلى الوطن من الولايات المتحدة كانت تزيد على ١٠٪، وبلغت نسبة عالية في الأرجنتين؛ إذ تُقَدَّر بحوالي ٥٣٪. ومن الواضح أن الهجرة إلى أمريكا الجنوبية رغم أنها كانت أكثر منها إلى أمريكا الشمالية، إلا أنها كانت، وبالنسبة لقطاعٍ هام من الأفراد، هجرة وقتية وعابرة. ونحن نعلم أن هذه النسبة كانت تختلف اختلافًا بيِّنًا من فترة إلى أخرى. فقد بلغت ذروتها عندما بلغت الهجرة الصناعية «الجديدة» إلى الولايات المتحدة أقصاها. كما كانت تختلف اختلافًا بيِّنًا كذلك حسب المجموعات السلالية. ففي الفترة الواقعة بين عامَي ١٩٠٨م و١٩٢٣م ارتفعت نسبة العائدين إلى الوطن من أبناء دول البلقان إلى ٨٦ و٨٩٪، وانخفضت في نفس هذه الفترة بالنسبة للأيرلنديين، حيث قُدِّرَت بحوالي ١١٪؛ وقُدِّرَت بالنسبة لليهود بحوالي ٥٪.[١٠] واختلف معدل التأقلم كذلك

[١٠] فرينكزي، نفس المرجع، ص٣٨٠: ثمة معامل ارتباط بين معدلات العودة للوطن ونسبة الذكور إلى الإناث، فهي مثلًا نسبة عالية تصل إلى ٩٦٪ من الذكور بين اليونانيين، ونسبة منخفضة بين اليهود إذ تصل إلى ٥٢٪؛ هـ. ب. فيرتشيلر «الهجرة اليونانية إلى الولايات المتحدة»، ١٩١١م، ص١١٢؛ ويلكوكس، نفس المرجع، مجلد ٢، ص٢٠٦، ٢٠٧.

اختلافًا واضحًا؛ فهناك مثلًا بالنسبة للإيطاليين الجنوبيين الذين أَلِفوا الإقامة في الولايات المتحدة نجد أن أقل من سُدس عددهم أصبحوا مواطنين في الولايات المتحدة وقت تشكيل مكتب الهجرة بالولايات المتحدة. وأيًّا كانت دلالة هذه الخبرة فإن الهجرة لم تكن تعني — في الغالب — الإقامة الدائمة «والتأقلم الحضاري».

ولسوء الحظ أننا لا نعرف سوى النَّزر اليسير عن هذا الجانب الهام من تاريخ الهجرة إلى ما وراء المحيط. ماذا كان معدل سرعة الهجرة العائدة؟ ماذا كانت نسبة «المترددين» الذين اعتادوا التنقل من وإلى البلد الذي يهاجرون إليه، ونسبة «الجوالة» الذين يتنقلون من بلدٍ يستقبلهم إلى آخر؟ ماذا كانت خبرة أولئك الذين عادوا من مهجرهم واستقروا في وطنهم الأصلي الذي نشئُوا فيه؟ هذه المجالات كلها التي تستحق الكشف عنها إنما هي الوجه الآخر للقمر؛ إلا أن ما يتيسَّر لنا أن نجمعه من المصادر الوصفية يعطينا صورة على درجة كبيرة من الأهمية والتعقيد.

فمن الواضح في البداية أن نسبة لا يُستهان بها من المهاجرين العائدين كانوا من «المترددين» الذين اعتادوا القيام بهجراتٍ وقتية منتظمة. ففي عام ١٩٠٤م كان ١٠٪ من المهاجرين الإيطاليين الذين دخلوا الولايات المتحدة هم ممن سبق لهم الهجرة.

وكان المهاجرون من بين العديد من المجموعات السلالية الهامة هم من العمَّال الموسميين الذين كانوا يؤجرون أنفسهم للعمل على ضفتَي المحيط. فالمهاجر الإيطالي المسمَّى جولو ندرينا (العصفور) هو فلاح اعتاد أن يترك إيطاليا في نوفمبر بعد الحصاد ويرحل إلى حقول القمح والكتان في منطقة كوردوبا الشمالية وسانتافي، ثم يعمل في حصاد القمح فيما بين شهرَي ديسمبر وأبريل في كوردوبا الجنوبية وبونيس آيرس، وفي شهر مايو يعود إلى بيدمونت لزراعة حاصلات الربيع. ولم تكن هذه الحركة الموسمية الكبرى تختلف عن هذا الفيض من عمال الحصاد المكسيكيين الذين يتدفقون على حقول القمح في مونتانا وكاليفورنيا إلا من حيث استخدام الزوارق التي تعبُر بهم المحيط. وكان عمَّال البناء ينزحون من فينيسيا إلى الولايات المتحدة كل عام في شهر مارس، ويعودون في شهر أكتوبر ليعاودوا هجرتهم في الربيع التالي. واعتاد هؤلاء أن يسافروا، ولكن طبقًا لنظامٍ أقل تعقيدًا من النظام الذي اعتاد عليه عمَّال طلاء وتزيين المنازل من الإنجليز الذين أَلِفوا السفر إلى الولايات المتحدة كلَّ ربيعٍ لمزاولة مهنتهم هناك ثم يعودون إلى اسكتلندا صيفًا قبل أن تنزح العائلات الإنجليزية شمالًا ثم يرحلون إلى إنجلترا في الخريف بينما موسم الصيد على الأبواب. وعامل المناجم — الذي يعود إلى اسكتلندا ليقضي الشتاء متسكعًا، ينفق

الدولارات التي اكتسبها خلال الصيف عن طريق العمل في مناجم الفحم في جبال الأبلاش — كان يخاطر باحتمال أن يفسد عليه فرصته في العمل فلاحٌ وافدٌ من بولندا ليجني بعض الدولارات ويشتري بها أرضًا في قريته التي وفد منها. كما وأن عامل الغزل الذي اعتاد التردد بين بولتون ولانكشير وفول ريفير وماسوشيت كان يجد نفسه وقد استُبدِلَ بعاملٍ كندي من أصل فرنسي يطمع في العودة إلى مقاطعة كويبيك وقد حصل على قليلٍ من المال. وكان من شأن هذا الوضع القلِق أن يُرغم المهاجر — أحيانًا — على الرحيل، والتنقل من بلدٍ إلى آخر من البلدان المستقبِلة، مثلما كان يفعل الإسكافي الإيطالي في بنسلفانيا، الذي عمل لسنوات عدة في البرازيل، أو مثلما فعل والد المطرب شارلس فورت وهو من مواليد لندن، وعامل من عمال الصلب الإيطاليين، وكان يعمل في بتسبرج؛ حيث عرف هناك أهمية ينبوع المياه الغازية. وكان يدخل الولايات المتحدة كل عام، قبل الحرب العالمية الأولى؛ ما بين خمسة آلاف وعشرة آلاف من المهاجرين الإيطاليين الذين كانوا يفدون إليها من بلدان أخرى غير إيطاليا ذاتها. ومع ذلك فإن هذه الطيور المهاجرة لم تزودنا إلا بمعلومات جزئية عن أنماط الهجرة المعقَّدة إلى ما وراء المحيط الأطلسي في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أو كما عرضها أحد من يوثَق بحكمه حين قال:

> «ربما لو تيسَّر لنا جمع كل السجلات الخاصة عن هذه الحركات لكشفت لنا عن صورة مذهلة للكادحين الذين يجوبون أرجاء المعمورة بصورة متكررة، وهو تكرار لا نجد له مثيلًا عند الرحَّالة من الطبقات الراقية في البلدان الغنية.»[١١]

ولو قُدِّرَ لنا أن نفعل ما يفعله علماء الطيور الممتازون، وثابرنا على وضع حلقاتٍ حول «طيور الهجرة» فإننا سنكتشف أن نمط الهجرة معقَّد إلى حدٍّ كبير. ويجب ألا نضع في الاعتبار الحركة في اتجاهٍ واحدٍ فقط من أوروبا إلى ما وراء البحار، ولا الحركة المتقابلة بين الموطن الأصلي والبلد المستقبِل، بل ولا حتى بين البلدان المستقبِلة، بل يجب كذلك أن نضع في اعتبارنا الهجرة الواسعة داخل حوض البحر الأبيض المتوسط وداخل أوروبا ذاتها.

فهناك صانع الأواني البريطاني في شرق ليفربول، أهيو، الذي قضى أعوامًا وهو يعمل في هولندا وفرنسا قبل أن يصل إلى الولايات المتحدة، والمهاجر الأيرلندي في إحدى شركات

[١١] ر. ف. فوستر، «الهجرة الإيطالية في عصرنا الحديث»، ١٦١٩م، ص٣٧.

الغزل في رود أيلاند، الذي تعلَّم مهنته في لانكشير، والحائك اليهودي أو صانع السجاد الذي تعلَّم مهنته في الطرف الشرقي من لندن وكان يعيش كالطائر المهاجر ما بين بلده وبولندا الروسية. كل هؤلاء يمثِّلون دليلًا حيًّا على أن حركات الهجرة في القرن التاسع عشر كانت تقع تحت تأثير قوة جذب قوية تشدها إلى العالم الجديد، ولكن بعد أن تجد حافزًا لها على الحركة داخل أوروبا أولًا. فكانت موجات الهجرة التي تتدفق إلى ما وراء المحيط قاصدة الأمريكتين في حلقاتٍ تزداد اتساعًا تتشكَّل بفعل دوافع محلية، فضلًا عن تأثُّرها بفعل تأثيرات مجاورة. ولنأخذ البحر الأبيض مثالًا على ذلك. فهناك العامل الإيطالي المسمى المديرو أو أرندانيو mediero orrendano وهو أول من ارتاد حقول القمح من الأرجنتين ومزارع البن في البرازيل، وقد كان موطنًا للمستعمِر الذي أتى من صقلية أو كلابري، وعاش في مزارع القمح التي لا تبعد أكثر من ست ساعاتٍ عن باليرمو في تونس. وهناك اليونانيون الذين اقتفوا أثر الإيطاليين إلى كلٍّ من أمريكا الشمالية والجنوبية، وكان قد سبق لهم أن زوَّدوا بلغاريا ورومانيا بالعمَّال، وأمدُّوا مصر وتركيا بالتجار وصغار الحرفيين. وأسهم الإيطاليون في إنشاء قناة بناما، بينما كان مواطنوهم قد أسهموا في حفر نظيرتها عند السويس. وفي المراحل الأولى اتخذ أغلب المهاجرين الإيطاليين من أوروبا وشمال أفريقيا هدفًا لهم يهاجرون إليه. بينما نجد أن نسبة الهجرة إلى أوروبا وشمال أفريقيا قد تغيرت من ٨٢٪ عام ١٨٧٦م إلى ٣٦٪ عام ١٩١٣م. وبينما هاجر إلى الأمريكتين ما يقرب من ٨٫٩ ملايين إيطالي فيما بين عامَي ١٨٧٦م و١٩٢٦م؛ نجد أن ما يقرب من ٧٫٥ ملايين كانوا قانعين بالحركة داخل نطاق أوروبا والبحر الأبيض.

وتشير الأرقام السابقة — ضمنًا — إلى أننا بصدد ظاهرة مجالها القارة الأوروبية، وكذلك فيما وراء المحيط. فبينما كان العمال من كلابري يعملون في حفر قناة السويس كان الحرفيون من لومبارديي وبدمونت ينشئون الأنفاق وخطوط السكك الحديدية في سويسرا وفرنسا. وكان ثمة ما يزيد على ربع مليون من الإيطاليين في فرنسا عام ١٨٨٦م، وما يقرب من نصف مليون عام ١٩١١م، وحوالي ثلث مليون من مواليد إيطاليا في الولايات المتحدة. وثمة حقيقة أهملها تاريخ الهجرة وهي ظهور فرنسا كأحد البلدان الكبرى التي اتخذها المهاجرون هدفًا لهجرتهم. وذلك لأن تطور فرنسا البطيء في مجال التصنيع لم يجذب إليها العمَّال الإيطاليين فقط، بل جذب إليها كذلك العمَّال من بولندا وبلجيكا، كما وفد إليها أخيرًا العمَّال الإسبان؛ بحيث أصبح عدد المهاجرين إليها عام ١٩٢٠م قرابة المليونَين، وذلك عندما أصبحت فرنسا الدولة الثانية بين الدول التي يقصدها المهاجرون، ثم أصبحت

أهمها جميعًا بعد أن سنَّت الولايات المتحدة القوانين التي تقيِّد الهجرة إليها. ففي عام ١٩٣١م كان في فرنسا ما يزيد على ٩٠٠٠٠٠ إيطالي وأكثر من ٥٠٠٠٠٠ بولندي وأكثر من ٣٣٠٠٠٠ إسباني، وما يزيد على ٣٠٠٠٠٠ بلجيكي. وجذبت حركة التصنيع في ألمانيا عددًا أكبر من المهاجرين، وإن كانت هجرة قصيرة بعد عام ١٨٩٠م، وكان معظمهم من القطاع النمساوي للمجر وإيطاليا.[١٢]

ومرة أخرى نقول إنه لمن العسير علينا أن نمايز بين الهجرة للاستيطان والهجرة المؤقتة بين البلدان المختلفة. ويحدِّثنا فورستر عن الإيطاليين الجنوبيين الذين اعتادوا التنقل شمالًا في أعدادٍ غفيرة فيقول: «تشبه الهجرة للاستيطان من نواحٍ كثيرة الهجرة الداخلية غير المألوفة في إيطاليا أكثر مما هو الحال بالنسبة لحركة الهجرة إلى ما وراء المحيط.»[١٣] وخبرة الأيرلندي الذي كان يهاجر إلى لانكشير أو الاسكتلندي إلى برمنجهام أو سكان جنوب ويلز إلى لندن، إنما كانت تختلف من حيث الدرجة فقط عن خبرة جيرانهم الذين هاجروا إلى بوسطن وتورنتو وسترانتون على الترتيب؛ فكل حركة من هذه كانت تستلزم استئصال عقلية المهاجر وتطويرها بدرجاتٍ متفاوتة.

وخلاصة القول أن الهجرة عبر المحيط لم تكن سوى وجه واحد يثير الحيرة لنمطٍ معقدٍ للغاية لتيارات المد التي لم تكن تقتصر على هجرة المستوطنين النرويجيين إلى مزارع مينو سوتا والمهاجرين الأيرلنديين من وإلى الولايات الألمانية الشرقية ومناجم الفحم في مناطق الأبلاش وعمال الصلب في سيليزيا والعمال الإيطاليين الذين كانوا يتنقلون جيئةً وذهابًا بين شيكاغو وايلينوا وهوميكورت؛ وفي فرنسا عمَّال الفنادق في تنقلهم من وإلى لوزان ونيس وريو دي جانيرو، والاسكتلنديين من وإلى مارسيليا وسانتوس. وهكذا نجد أننا بعيدون كل البعد عن هذه القضية الساذجة المسماة «بالحُمى الأمريكية».

٢

ثانيًا: إننا إذا ما دقَّقنا النظر إلى منبت المهاجرين فإننا لا نكتشف ما نتوقعه من كلٍّ من الإحصاءات الإجمالية وأنماط التاريخ القديمة، أو إننا لا نتبيَّن هذه الحركة الجماعية غير

---

[١٢] دادلي كيرك، «سكان أوروبا فيما بين الحربين»، ١٩٤٦م، ص٩٧–١٠٥.

[١٣] فورستر، نفس المرجع، ص١٩.

المتمايزة «للفلاحين» أو «الحرفيين» الحقيقيين الذين يفدون في حشودٍ كبيرة إلى موانئ الهجرة من «مَواطن» مختلفة لا نتبيَّنها في وضوحٍ مثل إيطاليا أو ألمانيا بل وبولندا أو أيرلندا. وستظل الصورة التي أمامنا صورة زائفة حتى إذا عِلمنا هذه الحقيقة الواضحة، وهي أن مثل هذه المصطلحات إنما كانت — في أغلب الأحيان — أسماء باطلة للتعبيرات الجغرافية أو المقاطعات السياسية. وإذا نظرنا إلى هذا السطح المتجانس للحركة الجماعية من خلال منظارٍ مكبِّر سنراه أشبه بقُرصٍ يحتوي على عددٍ لا حصر له من الخلايا والأحياء والقرى والمدن، لكلٍّ منها أوضاعها الخاصة بها بالنسبة لجاذبية الهجرة، وربما لا يكون لقوة الجذب هذه أي تأثير عليها. فالأمر لم يعُد مجرد قضية هجرة سكان الجبال الاسكتلنديين على هيئة جماعات إلى كندا العليا، أو هجرة سكان الراين إلى وسكونسين، أو هجرة أبناء السويد إلى مونتانا وسكان شمال إيطاليا إلى فرنسا والأرجنتين، وسكان جنوب إيطاليا إلى الولايات المتحدة، رغم أهمية هذه الفوارق الأولية. وإذا ما توخينا الصبر والأناة في عملنا هذا فإننا سنصل إلى المنابع الخفية للحركة. ومن ثَم يجب أن يقتصر حديثنا عن ويلز بل بور تمادوك أو سوانس، وليس جنوب أو شمال إيطاليا بل كذلك فينيسيا جوليا وفريولي وبازيليكاتا وكلابريا، ولا نتحدث عن اليونان بل ولا بيلو بونيز، وإنما عن تريبوليس وإسبرطة وميجالو بوليس، ولا يكون كلامنا — بشكلٍ عامٍّ — عن لانكشير بل داروين أو بلاك بورن؛ ولا ينصبُّ حديثنا على النرويج عمومًا، بل كريستيان ونورث بيرجينوس، فثمة قرى في منطقة بيلوبونيز مثل بازيلكاتا وفريولي شبَّ أطفالها على الهجرة. وثمة قطاعات من نيويورك هاجر إليها مهاجرون من إيطاليا أبناء أحياء بذاتها واستوطنوا شوارع خاصة، ونراهم يناصبون بعضهم العداء في أغلب الأحيان. وسبيلنا الوحيد لفهم التشريح الحقيقي لعملية الهجرة أن ندرس هذه الأحياء والمدن دراسة فاحصة ونتعقَّب مصير أبنائها، وما حقَّقوه من نجاح. وأقر هانزن هذا الرأي بوضوحٍ حين قال: «إن ظاهرة الهجرة لا تتحدد خصائصها في لحظة معينة عن طريق نسبتها إلى الأمة ككلٍّ، وإنما عن طريق نسبتها إلى قطاعٍ منها محدَّد للغاية. وعندما تتضح لنا هذه الخصائص فإننا ندرك منبت كل المهاجرين، رغم أننا ندرجهم جميعًا تحت اسمٍ جامع مثل المهاجرين من الألمان أو الإيطاليين.»[١٤]

[١٤] هانزن، «المهاجر في التاريخ الأمريكي»، ص١٩١-١٩٢.

وثمة مِهن بذاتها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأحياء معينة، وإذا أحطنا بهذه المهن فإن ذلك سيخلِّصنا — نهائيًّا — من الأسلوب النمطي الخاص بالكتلة المتجانسة من «الفلاحين». ومن أهم القسمات المميزة والمثيرة لعمليات التحليل المتتالية للأجانب الذين استوطنوا الولايات المتحدة منذ ١٩١١م هو مدى ارتباط مجموعاتٍ سلالية مختلفة بمهنٍ معينة. وعلى الرغم من أن هذا الارتباط المهني إنما كان — جزئيًّا — نتيجة لفرص العمل المتاحة، إلا أنه في أغلب الأحوال كان يرتبط بظروف العمل في البلد الأم. وهكذا نجد أن العمَّال غير المهرة الذين وفدوا من جنوب إيطاليا كانوا يشتغلون في الولايات المتحدة في ميدان التشييد والصناعات الثقيلة. ولكنهم كانوا أيضًا يتجمَّعون في مهنٍ مستقلة لها خصائصها المميزة. فالإيطاليون، ومن بعدهم اليونانيون الذين سلكوا طريقًا مماثلًا، أسَّسوا أول ركيزة لهم ليثبِّتوا عليها أقدامهم في المدن الأمريكية، وذلك بأن عملوا كماسحي أحذية. وكانوا يحصلون بذلك على بضعة دولارات نتيجة تجوالهم في الطرقات، وهيَّأ لهم ذلك الحصول على النفقات الخاصة بشراء عربة يدٍ لبيع الفاكهة أو المرطبات، ثم محال لبيع الآيس كريم أو الزهور حتى يتمكَّنوا أخيرًا، بفضل هذا كله، من فتح مطعم أو العمل في الفنادق. وقد تحوَّل أربعة أخماس المهاجرين الذين وفدوا إلى أمريكا من لورينزانا في بازيلكاتا إلى ماسحي أحذية.

ويرجع هذا التركُّز — جزئيًّا — إلى غريزة التبعية للقائد، والتي كان يستغلها السادة من مقاولي الأنفار الإيطاليين أو اليونانيين الذين كانوا يجمعون الفتيان من أحيائهم لتشغيلهم طبقًا لعقودٍ شكلية، وغالبًا ما تكون عقودَ عمل مجحفة. ورغم ذلك فقد كان في استطاعة مقاولي الأنفار في الولايات المتحدة أن يقوموا بنفس الدور لأن نفس هذا النظام كان متَّبَعًا من قبل في كلٍّ من جنوب إيطاليا واليونان؛ إذ كان المتَّبَع في الأحياء الرعوية الفقيرة في البيلو بونيز أن يرحل الطفل في سن العاشرة والثانية عشرة إلى مدن اليونان أو تركيا ليكتسب بعض النقود لأبوَيه، عن طريق العمل كماسح أحذية أو صبي في مقهى أو محل بقالة، وغالبًا ما كان يعمل في ظروف قاسية. واعتاد مقاولو الأنفار أن يجمعوهم من هذه الأماكن ليرسلوهم إلى الولايات المتحدة.

وكان هذا العمل من الأعمال المنحطة، والتي يستطيع أي إنسان من الحقول أن يؤديه. ومع ذلك فإن المهاجرين من «الفلاحين» لم يقتصر عملهم على هذه المهن وحدها. وكان الإيطاليون يمثِّلون الجانب الأكبر من الهجرات. هذا ولو أن ما لا يقل عن ثلث المهاجرين الإيطاليين الذين هاجروا إلى الأرجنتين في الفترة التي شهدت وفرة في إنتاج الحبوب، فيما بين عامَي ١٨٧٦م و١٨٩٧م، لم يكونوا من الفلاحين بل من الحرفيين، وكان من بين

هؤلاء عمَّال البناء والنجارون وعمَّال المحاجر والبستانيون وعمَّال الطوب وعمَّال الطلاء بالملاط الذين أعطَوا مدن أمريكا طبعها الإيطالي. وكان من بينهم كذلك قباطنة السفن من جِنْوَا والملاحون والبحَّارة الذين كانوا يشتغلون بعمليات الشحن والنقل النهري. وكان ثمة تركُّز مماثل للحرفيين في الولايات المتحدة. وهنا أيضًا كان الأسلوب المتَّبَع محدَّدًا من قبل أن يعبُر أيٌّ من المهاجرين المحيط الأطلسي. وكان العمال المهرة يشكِّلون عنصرًا هامًّا في الهجرة الإيطالية إلى سويسرا وفرنسا، ثم أخيرًا إلى ألمانيا وخاصة العمال الذين كانوا يفدون من فريولي، وهي مصدر للمهاجرين، بل والمصدر الوحيد؛ حيث بدأ الصفوة من سكانها يفكرون مليًّا في حدود الهجرة المؤقتة. وبدأ آلاف العمال يستوطنون فينسيا شتاءً، وهم العمال الذين فشلوا في الحصول على عملٍ دائمٍ هناك، ولم يجدوا أمامهم من سبيلٍ إلا الهجرة. ومن ثَم كان الغلمان في فريولي يتدربون — عن قصدٍ — على العمل في قطع الحجارة أو النجارة لكي يستفيدوا من النقص الذي تعاني منه فرنسا في هذه المهن. كما وأن الآباء في كازيرتا أو بازيليكاتا كانوا يعِدُّون أبناءهم — بشكلٍ مباشر — للعمل في صناعة الزجاج في ليونز. وهكذا كانت هناك علاقة وثيقة في أغلب الأحيان تربط ما بين الهجرة والمهنة؛ وكان هذا هو الوضع القائم في أوروبا قبل أن تصبح أمريكا مركز جذب لهم.

والملاحَظ أننا في مناقشتنا للمهاجرين من العمال المهرة عنيْنا — إلى حدٍّ كبير — بالحِرفي القروي الذي كانت تمتصه بسهولة الأوضاع الاقتصادية البدائية في المناطق الزراعية المتاخمة. إلا أن هذا الموضوع يصبح ذا دلالة كبيرة عندما نتناول بالفحص دور المهاجرين من التكنيكيين في تصنيع البلدان التي هاجروا إليها. فإن ذيوع التكنولوجيا عن طريق هجرة التكنيكيين يمثِّل جانبًا من تاريخ الهجرة، وهو جانب جديرٌ بدراسة مستفيضة. وهنا يجد الدارس للهجرة البريطانية ميدانًا خاصًّا يسهم به في دراسته. فإن تفوق بريطانيا في ميدان الصناعة ورأس المال والتجارة والطرق التجارية، كل هذا شجع على هجرة لا مثيل لها من التكنيكيين الذين أمدُّوا البلاد التي هاجروا إليها — الواحد بعد الآخر — بطاقمٍ من المهارات لتصنيعها. ويصبح دور التكنيكي البريطاني في التصنيع دورًا خطير الشأن بالنسبة للبلدان الحديثة مثل الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، وفي كندا أو أستراليا في القرن العشرين، بحيث يحق لنا أن ننظر إلى التصنيع باعتباره صورة من صور تاريخ الهجرة. بل إن هذا الدور له أهميته حتى بالنسبة للنظم الاقتصادية الراسخة منذ القدم. وعلى الرغم من أن ثمة محاولة للتركيز على الولايات المتحدة باعتبارها

مثالًا واضحًا إلا أننا هنا، كما هو الحال في جوانب أخرى من تاريخ الهجرة إنما نتناول ظاهرة يحسُن معالجتها باعتبارها ظاهرة عالمية. فالملاحَظ أن الناس الذين أَلِفوا أداء مهنة متخصصة كانوا يستفيدون من حاجة غيرهم إلى هذه المهنة ورخص أسعار المواصلات، ويعملون على نشر مهنتهم هذه على نطاق العالم. فعمَّال المناجم في أقصى الجنوب الغربي لإنجلترا كانوا يؤجِّرون أنفسهم للعمل حيثما كانت هناك حاجة لمهاراتهم، وتكوَّن منهم أول جيلٍ أرستقراطي من رؤساء المناجم في مناجم الرصاص والصفيح والنحاس. ولم يحدث هذا في إلينوا وميشيجان فقط، بل حدث أيضًا في بوليفيا وراند وبردكين هيل. وكانوا أحيانًا يتنقلون من قارة إلى قارة ليمارسوا — في بساطة وصدق — مهنتهم الخاصة. وتولى عمال النسيج الذين هاجروا من البنين عملية إنشاء وتشغيل الأنوال في فرنسا وبلجيكا في الوقت الذي كان فيه كلٌّ من سلاتار وسكولفيلد وخلفائهم يقيمون مصانعهم في نيو إنجلند، وكذلك فإن عمال السباكة في إنجلترا وويلز وعمَّال صهر الحديد قاموا بدورٍ مماثلٍ بالنسبة لصناعة الحديد، ولم يقتصر دورهم على بنسلفانيا بل امتد إلى فرنسا والروسيا. وعمَّال الأواني في ستافورد شاير زاولوا مهنتهم كذلك في فرنسا وروسيا كما أنهم استطاعوا أن يحلوا كل المشاكل الخاصة بالصلصال في العالم الجديد. وأشرف المهندسون الإنجليز الاسكتلنديون على بناء وتشغيل خطوط السكك الحديدية في كل بقاع الأرض تقريبًا، عدا الولايات المتحدة، من بلجيكا إلى نيوزيلندا، ومن الهند إلى الأرجنتين. وهكذا كان الوضع في سائر مجالات التكنيك الصناعي في القرن التاسع عشر. وربما لو تيسَّر لنا أن نعرف الكثير عن ذلك لوجدنا أن المجتمعات البريطانية التي نشأت في فول ريفر وماسوشيت أو إيست ليفربول وأوهيو إنما ترتبط بالمجتمعات البريطانية في بونيس آيرس وشارنتون وموريال أكثر مما ترتبط بالمجتمعات الأمريكية المهجَّنة الأخرى في الولايات المتحدة.[١٥]

وغالبًا ما تعطينا دراسة هجرة التكنيكيين المفتاح الذي يساعدنا على فهم المجتمعات التي تتميز بكيانها المستقل (دراسة الأفراد من خلال دراسة المجتمعات)، وهو ما نفتقر إليه

[١٥] من دواعي الأسف أننا لا نعرف غير النَّزر اليسير عن المجتمعات البريطانية في الخارج بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها، حيث المجتمعات الأمريكية «المهجَّنة» لها الخاصية البريطانية المميزة مثلما لها خصائص مجموعات سلالية أخرى، وذلك على عكس الاعتقاد الشائع. وثمة دراسة فريدة في هذا الصدد، وكتبها ل. ج. رينولد: «المهاجر البريطاني وتوافقه الاقتصادي والاجتماعي في كندا»، طبعة تورنتو، ١٩٣٥م.

في دراستنا للجماعة السلالية الجديدة. إلا أنها تُعَدُّ شيئًا جوهريًّا ولازمًا إذا ما كنَّا بحاجة إلى أن نتعلم شيئًا له قيمته عن الحوافز والأسباب والتوافق، بل وأي شيء في الحقيقة يتعلق بالطبيعة الحقة لتجربة المُهاجر. وتقوم المهارة بدور جهاز الرسم ذي النشاط الإشعاعي الذي يتعقب حركة الدم من خلال الهجرة. وسبق لي أن أشرت إلى أننا سوف نُحسن صنعًا إذا ما عملنا على تطوير دراستها باعتبارها تكنيكًا يفيدنا في هذه الدراسة[١٦] فنحن على سبيل المثال نعرف الكثير عن التكنيكيين البريطانيين في الولايات المتحدة، بحيث يتسنى للدارس أن يقدم الإجابة الشافية عن رضا لأكثر المشاكل الهامة.

وتتميز هجرة التكنيكيين البريطانيين بخاصية مميَّزة، فنحن في استطاعتنا أن نمايز بين مراحل متتابعة: أولها هجرة المخترِعين المبدعين ونقلة هذه المخترعات في صناعات النسيج والحديد والصلب والأواني والمناجم الذين أدخلوا التكنولوجيا الحديثة، ثم هاجر في أعقابهم مئات من العمال المهرة وكانوا يضمُّون الغزالين وصانعي الآلات وعمال السباكة والمناجم، وكان بعضهم فقط مهاجرين موسميين، بينما استوطن البعض الآخر وانخرط ضمن جماعات تتميز بتراثها البريطاني والولاء المهني وألَّفوا نقاباتٍ مهنية. ثم كان الطور الثالث عندما ساعدت الآلات المتطورة وطرق الإنتاج الأمريكية على تضييق نطاق العمل الماهر، وزاد معها عدد المهن التي يمكن لأيدٍ عاملة رخيصة وغير ماهرة وأكثر طواعية أن تؤديها. وكان هؤلاء يفدون من مواطن هجرة حديثة — من أيرلندا وفرنسا وكندا وشرق أوروبا — وما أن حدث هذا حتى ارتقى العنصر البريطاني ليحتل المراكز الإشرافية والإدارية، وتوقفت هجرة التكنيكيين، اللهم إلا إذا كان أحد الإخصائيين ممن تقتضي الظروف هجرته. وثمة جوانب كثيرة ومضيئة ترتبت على ذلك، إلا أنها تخرج بنا بعيدًا عن حدود هذا المقال.[١٧] ويكفي هنا الإشارة بأنه كانت لها خصائصها المميزة التي تكررت في صناعة تِلوَ الأخرى ابتداءً من عمَّال غزل القطن في لانكشير عام ١٨٠٠م إلى عمَّال الطلاء بالقصدير في ويلز عام ١٨٩٠م. ورغم أنني كنت أود أن أتمكن من مقارنة مثل هذه الهجرة إلى الولايات المتحدة بالهجرة إلى بلدان أخرى مثل كندا وأستراليا، وما زالت الهجرة إلى كلٍّ منهما مستمرة، إلا أن الدليل الذي بين أيدينا يقدم لنا دلالات هامة عن المضامين الواسعة للهجرة إلى ما وراء المحيط الأطلسي.

---

[١٦] ف. فيستلبنويت، «هجرة صناعة الأواني عبر المحيط الأطلسي»، مجلة التاريخ الاقتصادي، الحلقة الثانية، ص١١، ١٩٥٨م.

[١٧] ثيستليثويت، «الرابطة الأنجلو أمريكية في مطلع القرن التاسع عشر»، فيلادلفيا، ١٩٥٩م، ص٢٩–٣٣.

٣

إن هجرة التجار تسترعي انتباهنا للبحث عن الجوانب الاقتصادية للموضوع. وبالرغم من الحقيقة الثابتة من أن هجرة القرن التاسع عشر إنما كان الحافز إليها أساسًا حافزًا اقتصاديًّا، إلا أن المحدِّدات الاقتصادية الفعلية إنما كانت تُصاغ صياغة مبهَمة داخل الإطار الذهني القديم؛ إذ كان الباحث يجد نفسه بصدد قائمة تحوي عوامل «جذب» و«دفع» والتي كان يتركها — آنذاك — في خلفية تفكيره بسبب الانهماك في الاعتبارات الثقافية والسياسية التي تتضمنها عوامل التمثُّل. وفهم الهجرة الحِرفية هو الطريقة الصحيحة للوصول إلى تعريفٍ أكثر ثراءً. فأولًا كانت الطرق التجارية هي التي تحدد هذه الهجرة. وبالنسبة لأمريكا الشمالية فقد حددتها الطرق التجارية التي تبدأ من الجزر البريطانية. فمن الحقائق الأساسية أن المهاجرين كانوا — أساسًا — يمثِّلون حمولة لها قيمتها بالنسبة للسفن العائدة غير محمَّلة بالقطن الخام أو أخشاب البناء، وقد بدأت هذه الحقيقة الآن فقط تلقى ما تستحقه من اهتمامٍ. وكانت شركات الشحن من كونارد وأستر-أميريكان إلى الخطوط اليونانية الحديثة تعتمد في تكوين ثرواتها على المهاجرين؛ وظلَّت التجارة ردحًا طويلًا من الزمان في يد البريطانيين، واستمرت — إلى حدٍّ ما — تمرُّ عبر الموانى البريطانية بعد أن انتقلت مناطق تجميع المهاجرين إلى وسط وشرق أوروبا. وكان الإتجار في المهاجرين تطويرًا للتجارة الأنجلو أمريكية الواسعة النطاق، والتي وحَّدت بين أمريكا وشمال غرب أوروبا في وحدة اقتصادية للمحيط الأطلسي.

ومفهوم اقتصاد المحيط الأطلسي مثله كمثل تاريخ المحيط الأطلسي، كلاهما حديث النشأة تمامًا، إلا أن لهما أهمية كبرى لفهم تاريخ الغرب في القرن التاسع عشر. والاصطلاح نفسه له ما يبرره، ذلك لأنه لا يقتصر على وصف أحد ظروف التجارة العالمية، أيًّا كان هذا الظرف، بل الظرف الذي كانت تتمتع فيه عوامل الإنتاج بحرية حركة لدرجة كبيرة بحيث يصعب علينا أن نمايز بين البلدين الرئيسيين المعنيين وهما بريطانيا والولايات المتحدة كنظامين اقتصاديين منفصلين، كل منهما مغلق على نفسه. فكان اقتصاد المحيط الأطلسي يتعلق باستغلال العمل ورأس المال الأوربيين لمراعي شمال أمريكا بغية الحصول على منتجات رخيصة الثمن من القطن والقمح لأوروبا، وفتح أسواقٍ للصناعات الأوروبية فيما وراء البحار. وكانت هجرة العاملَين التوءمَين: الاستثمار الرأسمالي والعمل، هي المفتاح لهذا الاقتصاد؛ كما كان المهاجرون هم العنصر الجوهري لتشغيله. أمَّا كيف سارت هذه على وجه الدقة فما زال موضع بحثٍ وجدالٍ، وتمَّت على يد الاقتصاديين الأمريكيين أول محاولة

لتهذيب الفروض القديمة عن الهجرة، وهي فروض غير ناضجة عن ميكانيزم الدفع للتضخم السكاني والاستغلال في أوروبا وميكانيزم الجذب للفرص السانحة على الأرض الأمريكية. ويلزم هنا أن ننوِّه بمبادرة الباحثين الأمريكيين من غير المشتغلين بالتاريخ. وكانت محاولتهم هذه نتاجًا فرعيًّا لبحثهم في عمليات الدورة التجارية منذ ما يقرب من ثلاثين عامًا خلت. ووجد جيروم أن ثمة ارتباطًا مباشرًا بين الذبذبات التي تتعرَّض لها الهجرة إلى الولايات المتحدة والدورة التجارية الأمريكية القصيرة المدى. وأخيرًا أثبت كلٌّ من كوزينتس ولوبان أن ثمة ثلاث ذبذبات طويلة تعرَّضت لها الهجرة الحقيقية فيما بين عامَي ١٨٧٠–١٩٤٥م، والتي لازمت في اتجاهها الذبذبات في دَخْل الفرد.

إلا أن هذه التقديرات التي تقوم على أساسٍ إحصائي ليس لها غير فائدة محدودة لمؤرخي الهجرة. ذلك أن عوامل «الجذب» تفعل أشياء كثيرة، وتضع موضع الشك فكرة أن أمريكا هي مركز الهجرة. ومع ذلك فقد قام برينلي توماس، منذ عهدٍ قريب، بمحاولة جديدة تتسم بأنها أكثر طموحًا على المدى الطويل وأكثر قناعة لوضع نظرية تربط حركة الهجرة بنشاطٍ اقتصادي آخر. ففي دراسته عن بريطانيا واقتصاد المحيط الأطلسي حاول توماس أن يبيِّن لنا أن الحركة الإيقاعية للنمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمسار الهجرة بين البلدين. وخلاصة القول أنه كشف عن وجود علاقة عكسية بين الاستثمار في أمريكا ومستوى الدخل في بريطانيا من ناحية، وبين الهجرة وتصدير رأس المال من ناحية أخرى، كما كشف عن علاقة موجَبة بين الهجرة والاستثمار والدخل في الولايات المتحدة، ويناظر ذلك تنافرٌ بين معدلات النمو الاقتصادي على جانبي المحيط الأطلسي الشرقي والغربي. وعلى الرغم من أن بعض آراء توماس الإحصائية هي موضع جدلٍ بطبيعتها، إلا أن عمله هذا يمثِّل خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة لدارسي الهجرة؛ إذ كشف أولًا عن وجود ارتباطٍ غير بسيطٍ بين الزيادات التي تطرأ على النشاط التجاري في أمريكا وبين الهجرة: فقبل عام ١٨٧٠م تقريبًا طرأ ارتفاعٌ على النشاط التجاري في أمريكا في أعقاب ارتفاع الهجرة. والنتيجة التي نخرج بها من ذلك، بالنسبة لهذه الفترة على أقل تقديرٍ هي أن عوامل «الدفع» في أوروبا كانت هي القوة الدافعة للهجرة أكثر من عوامل «الجذب» في الولايات المتحدة. ولكن ما هو أهم أنه حين ركز بحثه على اقتصاد المحيط الأطلسي خرج بنظرية اقتصاد الدولتين، وهي نظرية أكثر تعقيدًا بيد أنها أكثر فائدة للمؤرخ من النظريات السابقة، وهي نظريات اقتصاد الدولة الوحيدة التي تُسلِّم بمركزية أمريكا. فهو يبرهن لنا على أن الميكانيزم إنما هو — على أقل

تقدير— عملية ذات اتجاهين، ولا سبيل إلى فهمه إلا إذا وضعنا في اعتبارنا ظروف كلٍّ من البلد الذي تبدأ منه الهجرة، والبلد الذي يتجه إليه المهاجرون، وأن نضع في اعتبارنا كذلك كل العوامل المعقَّدة التي تتفاعل مع بعضها، وأن العمل ليس إلا عاملًا واحدًا فقط من بين هذه العوامل التي أسهمت في تطوير اقتصاد حوض شمال المحيط الأطلسي.

والطريقة التي يتناول بها توماس موضوع الهجرة تتيح لنا إمكانية ربط الهجرة بديناميات النمو الاقتصادي على نطاقٍ أكثر شمولًا؛ فرغم أنه يقدم لنا شواهد قيِّمة تعزِّز آراءه بالنسبة للسويد وبلاد الدومنيون البريطانية، إلا أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة قد ظلَّتا تمثِّلان البؤرة التي يتركز فيها اهتمامه. ونحن نستطيع أن نتخيل الزمن الذي يتحقق فيه تطور تكنيكي يمكِّننا من أن نستوضح الكثير مما غَمُض علينا بالنسبة لميكانيزم الهجرة، ولن يقتصر ذلك على الهجرة في حوض شمال المحيط الأطلسي فقط، بل يمتد إلى البلدان الأخرى التي كانت مسرحًا للهجرة، وكذلك فهم الروابط المعقَّدة التي تربطها ببعضها البعض.

ويجلو لنا توماس نظرتنا عن مشاكل الأطوار، فيقرر لنا أن اقتصاد المحيط الأطلسي لم يكن سوى طورٍ واحدٍ من بين أطوار التطور الاقتصادي، وأنه كان يحمل في داخله بذور تحلُّله. والحركة السهلة التي أدت بالفلاحين إلى زراعة القمح في البراري أدَّت كذلك بالصنَّاع إلى استغلال المعادن والأسواق وإقامة صناعة حديثة على الساحل الغربي للمحيط الأطلسي. وما إن تطور الاقتصاد الأمريكي من وضع اقتصاد بلد مستعمَر تابعٍ إلى اقتصاد بلدٍ مستقل ومتطور حضاريًا حتى انقطع اعتماده على رأس المال الأوروبي أو العمل والمهارات الأوروبية. والتطورات الصعبة التي واجهت حوض المحيط الأطلسي نتيجة ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى، إنما كانت نتيجة منطقية لتفوق الاقتصاد القديم لبلدان المحيط الأطلسي. وليس ثمة شكٌّ في أن صعوبة هذه التطورات قد تفاقمت، كما أشار توماس إلى ذلك، بسبب قصور سياسة الولايات المتحدة في أعوام ما بين الحربين، إذا ما قورنت باتجاه بريطانيا إزاء هجرة رأس المال والعمل خلال الحقبة الليبرالية الكبرى في القرن التاسع عشر. وبالنسبة للجانب الخاص بالعمل الذي تتضمنه المشكلة، يمكن القول بأن سياسة التقييد العنيفة التي اتَّبعتها الولايات المتحدة — فيما بين عامَي ١٩١٧م و١٩٢٤م — بالإضافة إلى سياسة أمريكا الجنوبية، كان لها أثرها الهام على مسار الأحداث في أعوام ١٩٢٠م و١٩٣٠م. وكان الرأي الشائع بين رجال الاقتصاد أن هذه القيود قد أسهمت في «ركود» الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الكساد عام ١٩٣٠م. إلا أننا بحاجة إلى مزيدٍ من

الدراسة لهذا الرأي، وكذلك لآثاره المزعومة على الاكتظاظ السكاني في أوروبا، مثل تحوُّل الهجرة الإيطالية إلى إمبراطورية موسوليني في شمال أفريقيا. وتُعَد دراسة آثار الهجرة الواسعة على بلدان أوروبا مشكلة تاريخية صعبة رغم أننا نجد هنا أحد الباحثين الأمريكيين مثل دكتور سكراير يقدم عملًا رائدًا في هذا المجال في دراسته عن أيرلندا، مستنِدًا في ذلك إلى المعلومات التي قدمتها لجنة الفولكلور الأيرلندي.[١٨] إلا أن دراسة الآثار المترتبة على هذه القيود قد تُلقي مزيدًا من الضوء على هذه القضية، وهذه هي إحدى المشاكل الكثيرة التي أغفلها الدارسون الأوروبيون منذ ذلك الحين إلى الآن.

ويبدو واضحًا مع ذلك أنه أيًّا كانت المشاكل القصيرة المدى المترتبة على قيود الهجرة فإن الدورة الطويلة للهجرة الجماعية من أوروبا كانت في طريقها إلى الانتهاء فيما بين الحربين. وانتهت هذه الدورة باستيطان المراعي الشاسعة غير المأهولة الموجودة خارج أوروبا، وهي جزء من دورة أكبر لم تكن قاصرة على استعمار أستراليا والأرجنتين وأمريكا الشمالية، بل امتدت لتشمل إندوس فالي وسيبيريا ومونجوليا الداخلية ومانشوكو.[١٩] ومع عام ١٩٣٠م بدأت حدود الاستيطان الفعلي تتقارب، بما في ذلك أستراليا؛ حيث ظل جزء كبير من أراضيها الداخلية صحراء حسب المقاييس الزراعية المعروفة، ومع بداية القرن العشرين كانت الاتجاهات الطاردة المركزية للهجرة الأوروبية أصبحت معادلة لاتجاهات الجذب المركزية.

ولم تتجه أوسع الهجرات إلى المراعي، بل إلى المناطق التي يتركز فيها الفحم والحديد، حيث أُقيمت الصناعات هناك. وفيما بين عامَي ١٨٧٠م و١٩١٤م كانت هناك حركة هجرة حقيقية بلغ بها الأمر أن كانت تضم مواطنين أمريكيين هاجروا من المزارع إلى المناجم والمصانع ومدن جبال روكي والأبلاش. ووجد كثير من المهاجرين الأوروبيين فرصَ الحياة ميسَّرة لهم في ميدان الصناعة الأمريكية أكثر مما هي متوفرة في مزارع البراري. وبوسعنا أن نتصور ذروة الدورة العظمى والمسماة بالهجرة «الجديدة» باعتبارها هجرة ريفية-حضَرية، وكان يغلب عليها طابع الهجرة العابرة للمحيط أكثر منها هجرة محلية. وبينما نجد بعض الإيطاليين والبولنديين والأكرانيين ينزحون إلى بتسبرج أو شيكاغو نجد

---

[١٨] أرنولد سكراير، «أيرلندا والهجرة الأمريكية»، مينيا بوليس، ١٩٥٨م.

[١٩] و. د. فورسيث، «أسطورة الأراضي الفضاء المباحة»، ملبورن، ١٩٤٢م، فقرات متناثرة.
ل. بومان، «حدود استيطان الأرض»، نيويورك، ١٩٣٧م.

غيرهم يضاعف من عدد السكان المهاجرين من الفرنسيين والألمان في لوكروزو والرور وسيليزيا. ومع عام ١٩٢٧م تجاوز عدد المهاجرين الأوروبيين إلى البلدان الأوروبية عدد أولئك الذين هاجروا إلى بلدان تقع فيما وراء المحيط، وأصبحت فرنسا أهم بلدان الهجرة في العالم. وفي عام ١٩٣٠م وفد إلى أوروبا — لأول مرة — في التاريخ الحديث سكان عن طريق الهجرة الفعلية إلى الداخل.[٢٠]

وفضلًا عن ذلك فثمة علامات تدل على أن هذه الهجرة إلى ما وراء المحيط بدأت تضعُف قبل أن تفرض أمريكا قيودًا على الهجرة إليها. مثال ذلك شدة الهجرة — أو الحركة العالمية للعمل — أي نسبة المهاجرين لكل ألفٍ من السكان، فقد انخفضت لدرجة ملحوظة فيما قبل عام ١٩١٤م في كل بلدان الهجرة والولايات المتحدة، كما وأن توقف الهجرة إلى الولايات المتحدة لم يقابله أي تحوُّل في الهجرة إلى البلدان الأخرى.

ولقد بدأ في الحقيقة مع نشوب الحرب العالمية الثانية، وكانت الدورة الكبرى قد انتهت، وأصبح دارسو الهجرة بصدد مشكلة تاريخية خالصة لا علاقة لها بالمرحلة المعاصرة إلا في نواحٍ قليلة. ولم تغيِّر خبرتنا بعد الحرب من هذه النظرة تغييرًا خطيرًا. فما زالت في أوروبا مناطق ريفية مكتظة بالسكان، خاصة في جنوب إيطاليا واليونان وكذلك بلدان منطقة البلقان. كما طرأ على هولندا حالة من حُمى الهجرة لها أهميتها. إلا أنه — بوجه عام — لم يكن هناك ضغط كبير في أوروبا من أجل الهجرة. وبينما نجد معدلات النمو الاقتصادي في بعض البلدان المستقبِلة تقليديًّا، خاصة أستراليا وكندا، قد صاحبتها زيادة في الطلب على الهجرة، وعلى الرغم من أن أستراليا كانت — لفترة من الزمن — تمتص المهاجرين بمعدل قياسي، فإن حركة الهجرة قد حققت نِسبًا متواضعة. وأجمع رجال الاقتصاد في أحد المؤتمرات الدولية، الذي عُقِدَ عام ١٩٥٥م، على أن تجديد الهجرة على نطاقٍ واسعٍ لم يعد شيئًا محتمَل الوقوع، ولا حلًّا ملائمًا لمشاكل البلدان المتخلفة في منتصف القرن العشرين، والتي تعاني أصلًا من التضخم السكاني على عكس ما كان عليه الوضع بالنسبة للمراعي البكر في القرن التاسع عشر.[٢١]

وخلاصة القول أننا إذا ما تأمَّلنا أطوار الهجرة إلى ما وراء البحار فإن ذلك يضعها داخل نطاقٍ زمني محدَّد، ويرجع أهميتها إلى علاقتها بالهجرة داخل أوروبا. وتتضاءل هذه

---

[٢٠] كيرك، «السكان في أوروبا»، ص٨٣–٨٨.

[٢١] برينلي توماس، «اقتصاديات الهجرة العالمية» لندن، ١٩٥٨م، فقرات متناثرة.

النسب كثيرًا إذا ما فحصنا درجات حجم السكان في أوروبا ككل. ففي نفس الوقت الذي كانت فيه أوروبا تمد بلدان ما وراء البحار بما يربو على ستين مليونًا من البشر؛ كان تعداد القارة يتزايد كثيرًا بحيث ارتفعت نسبة سكانها إلى سكان العالم من ٢٠٫٧٪ عام ١٨٠٢م إلى ٢٥٫٢٪. وجدير بالذكر أن الهجرة لم تؤدِّ — في أي فترة من الفترات — إلى نزوح أكثر من ٤٠٪ من الزيادة الطبيعية لسكان أوروبا. وبعبارة أخرى فإن اتجاهات الجذب المركزية التي كانت تبقي على السكان في أوطانهم كانت — على أقل تقدير — تعادل في قوتها قوة اتجاهات الطرد المركزية التي كانت تدفع بهم إلى الخارج. وإذا ما سلَّمنا بهذه الحقيقة، ولم ننظر إلى «التشتُّت الواسع» باعتباره العامل الديموجرافي الغلَّاب في القرن التاسع عشر، وإنما باعتباره قسمة ثانوية للاتجاهات الديموجرافية داخل أوروبا، فسوف تظهر أمامنا صورة جد مختلفة وأكثر تشويقًا. فبدلًا من أن نرى الأوروبيين يفرُّون إلى الأمريكتين وأستراليا، إذا بنا نراهم هم أنفسهم يستعمرون بلادهم. ذلك لأنهم، عن طريق استفادتهم من قوة عملهم ورأسمالهم ودرايتهم بكيفية استغلال المواد الغذائية والمواد الخام في الأراضي البكر، تمكَّنوا من إطعام سكان بلادهم الذين يتزايدون باطِّراد، بل وتمكَّنوا أيضًا من تصنيع قارتهم. فكما هاجر بعض السكان، تكاثر البعض في داخل بلادهم، وتركزوا في مناطق الفحم والحديد. وزيادة على ذلك فما إن بلغت حركة الهجرة إلى الخارج المدى الذي يكفل توفير احتياجاتهم من المواد الخام الأساسية حتى بدأت هذه الحركة في التراخي، ولم يعد العنصر المتحرك من السكان يهاجر إلى ما وراء البحار، بل إلى مركز الصناعة الحضرية في أوروبا الغربية ذاتها. وأصبح هذا الاتجاه في نهاية الأمر هو الاتجاه السائد، وعلى حد تعبير فورسيت حلَّت «مناطق التمركز» محل «الأراضي الفضاء الشاسعة والمباحة»، وأصبحت بمثابة مناطق الجذب للهجرة.[٢٢] ومن ثَم يحسُن أن تعالج الهجرة الواسعة إلى ما وراء البحار باعتبارها جانبًا هامًّا، ولكنه جانب ثانوي، لمشكلة النمو السكاني والتصنيع في أوروبا، وهكذا مرة أخرى نجد أنفسنا وقد بعدنا كثيرًا عن حُمى الشغف بأمريكا.

وبعبارة أخرى فإن هذه الزاوية الجديدة، التي أدعو إلى أن ننظر من خلالها إلى الموضوع، تنقل البؤرة من مناطق الحدود إلى العواصم، أي من عوامل «الجذب» إلى عوامل

---

[٢٢] فورسيت، نفس المرجع ص١٦-١٧.

ج. إسحاق، «الهجرة العالمية والاتجاهات الأوروبية»، مجلة العمل الدولية ع. ٦٦، ١٩٥٧م، ص١٨٦–١٩١.

«الدفع»، وخاصة إلى المؤثرات الديموجرافية التي قال عنها برينلي توماس إنها قد تكون العنصر الدينامي في نمو اقتصاد المحيط الأطلسي. ومن ثَم ينبغي علينا أن نبحث عن الأسرار الكامنة للهجرة، من خلال تأثير هاتين «الثورتين» اللتين ترتبطان ببعضهما ارتباطًا وثيقًا، وهما الثورة الديموجرافية والثورة الصناعية.

وليس ثمة مجال للدخول في التعقيدات الذائعة عن الثورة الديموجرافية، ومع ذلك فيبدو أن نقصًا في نسبة الوفيات دون أن يقابله نقص في نسبة المواليد، كعامل تعويض، هو الذي أدَّى إلى ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية مبتدئًا من شمال غرب أوروبا، ومتجِهًا شرقًا وجنوبًا حسب تأثر المجتمعات بالتقدم في ميدان الطب والغذاء. ورغم أن هذه الزيادة أمكن تعويضها بأنواعٍ جديدة من الأطعمة ذات القيمة الغذائية، خاصة البطاطس، إلا أن سكان الريف كانوا يعيشون على الكفاف. وكانت نتيجة ذلك ميلًا خفيًّا إلى الهجرة تحوَّل في بعض الأحيان، ولكن بدرجاتٍ متفاوتة، إلى هجرة حقيقية. ولم تحدث هذه الهجرة في أوقات الكوارث فقط التي نجمت عن فساد محصول البطاطس، بل عندما تيسَّرت وسائل النقل والمواصلات إلى الموانئ وإلى بلاد ما وراء البحار. ومن ثَم فإننا نجد في بلدٍ تلو الآخر، ابتداء من أيرلندا إلى إيطاليا ثم اليونان أخيرًا، مُعامل ارتباط مباشر بين معدلات الهجرة ومعدلات الزيادة الطبيعية السابقة عليها بعشرين عامًا. ويمثِّل هذا المُعامل هجرة النسبة الزائدة من بين مجموعة السكان الذين بلغوا من العمر الحدَّ الذي يسمح لهم بدخول سوق العمل. ففي النرويج — مثلًا — نجد منحنى الهجرة يرتفع ارتفاعًا كبيرًا مرتين، أحدهما في عام ١٨٣٠م، والثاني في عام ١٨٦٠م. وحدث هذا الارتفاع وقتما كان هناك عددٌ كبيرٌ جدًّا من كبار السن تتراوح أعمارهم ما بين العشرين والثلاثين عامًا. وتأكدت صحة هذا الرأي نظرًا لأن الغالبية الساحقة من المهاجرين كلهم من الشباب. وإذا نظرنا إلى عدد المهاجرين في الولايات المتحدة خلال الفترة التي تيسَّر لنا فيها الحصول على أرقامهم، نجد أن ما بين ٨٦ و٩٥٪ منهم دون الأربعين. وكان المهاجرون البريطانيون، في مطلع القرن العشرين، دون الواحد والثلاثين من العمر. وتجلى شيطان مالتوس بمظاهره المختلفة في بلدٍ بعد الآخر عبر القارة الأوروبية دون النظر إلى البنية الاجتماعية الريفية أو قوانين الإرث وحيازة الأرض أو ظروف الزراعة أو سياسة مُلاك الأرض.

ومع ذلك فإن تضخم السكان في الريف لم يؤدِّ — بذاته — إلى الهجرة الجماعية مثلما كان الوضع في أيرلندا عام ١٨٣٠م أو اليونان عام ١٨٩٠م. فقد كانت هناك شروط أخرى ثلاثة حدَّدها هانزن بما يلي: حرية الحركة، والرغبة في الحركة، ووسائل الحركة.

وتُعتبَر وسائل الحركة أسهل هذه الاصطلاحات تعريفًا. إلا أن الطرق والسكك الحديدية والقنوات والسفن التجارية والبريد والبرق والبنوك ومكاتب السياحة، والتي كان يستخدمها المهاجر في سفره، كانت في ذاتها نتاجًا لقوى حطمت الوجود المغلَق للريف الأوروبي، وأمدَّت الفلاح بحرية الحركة. ويتمثَّل جانبها السلبي في القضاء على العبودية، والإيجابي في إتاحة فرص العمل، كما أمدَّته بالرغبة في الحركة التي تولَّدت عن اتساع الآفاق أمامه، وضِيق الفرص المتاحة داخل وطنه. وارتبطت الهجرة في الحقيقة ارتباطًا وثيقًا بنشاط المواصلات والأسواق والتجارة ورأس المال، والذي يمثِّل الطور الأول في إقامة اقتصادٍ حديثٍ. ونلمس ذلك بالنسبة لاسكندنافيا خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر، وبالنسبة لإيطاليا خلال الثمانينيات والتسعينيات من نفس القرن. وكان تفتُّت المجتمع العرفي بفعل القوى التجارية شرطًا أساسيًّا للهجرة. وأدى هذا إلى حدوث نمو ثوري في الحركة الاجتماعية، والتي حوَّلتها فرص السفر والحصول على وظيفة إلى ميلٍ نحو الهجرة، ومن ثَم فقد كانت الهجرة في حقيقتها أحد جوانب الحركة الاجتماعية.

وارتباط الهجرة بالتصنيع والتحضر (وكلاهما لا ينفصمان) كان ارتباطًا وثيقًا مثل ارتباطها بشيطان مالتوس. وأصبح صحيحًا الآن أن فلاحي لومباردو كانوا يفلحون الأرض في الأرجنتين كما كان فلاحو السويد في مونتانا. وأصبح صحيحًا كذلك أن نسبة متزايدة من المهاجرين البريطانيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر هم من التكنيكيين المهرة الذين تعوَّدوا الانتقال من منطقة صناعية إلى أخرى. ولكن أصبح الطابع الغالب للهجرات الكبيرة بعد عام ١٨٩٠م أنها كانت هجرة من المزرعة إلى المصنع ومن القرية إلى المدينة، سواء أكانت هذه الهجرة من آيووا إلى شيكاغو، أو من سيليزيا إلى بتسبرج، أو من بيدمونت إلى بوينس آيرس. وكان أبناء الأقاليم الذين يقطنون منطقة الفيوردات في النرويج يَعتبرون أي رفيق لهم يأخذ أُهبته للإبحار «أمريكيًّا». بل وبعد الحرب العالمية الثانية كان مجتمع الهجرة النرويجي الذي يقيم على ضفتَي نهر وسكونسين، ويجاهد بغية الاحتفاظ بكيانه اللوثري متكاملًا يعتبر لفظ «الأمركة» مرادفًا للفظ «التحضر» أو سُكنى الحضر.[٢٣]

[٢٣] بيتر مونش، «التوافق الاجتماعي بين سكان نهر وسكونسين من النرويجيين»، المجلة الاجتماعية الأمريكية، ١٩٤٩م.

بيد أن القوى الدينامية التي خلقت الميل إلى الهجرة في وقتٍ ما هي أيضًا التي ساعدت على تنمية الصناعات التي هيَّأت فرص العمل، ومن ثَم لم تعد الهجرة أمرًا لا مناص منه. وهنا بدأت الهجرة إلى ما وراء المحيط في التناقص. وكانت بريطانيا تمتص — حتى عام ١٨٥٠م — غالبية صغار مُلاك الأراضي الإنجليز ممن كانت ظروفهم تهيئهم للهجرة، كما بدأت منذ عام ١٩٠٠م تمتص الكثيرين من الأيرلنديين الذين كانت ظروفهم تهيئهم للهجرة كذلك إلى أمريكا. وفي السبعينيات من القرن التاسع عشر بدأت الأخشاب النرويجية والمعادن السويسرية تشق طريقها ضمن الهجرة الاسكندنافية، ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا بدأ مسارها يتحدد بفعل جاذبية العمالة في أمريكا، والتقدم غير المتعادل للصناعة الاسكندنافية، إلى أن نضب هذا المَعين عشية الحرب العالمية الأولى. وتُعتبر الهجرة الألمانية من أكثر هذه الحالات وضوحًا؛ فقد بلغت أقصاها بالنسبة للغرب والجنوب الغربي في الخمسينيات من القرن التاسع عشر، وبالنسبة للبلد ككل في منتصف الثمانينيات مع بداية الصناعات الثقيلة في هذا العقد من القرن التاسع عشر. بيد أن العمالة لم تكن هي الوجه الوحيد لعملية التحضر والتصنيع التي أضعفت من جاذبية الهجرة؛ إذ كانت حياة الحضر أكثر استهواءً، نظرًا لرخص أسعار اللحوم والحبوب في بلدان ما وراء البحار، فضلًا عن تزايد عدد مهن ذوي الياقات البيضاء. كما وأن ظهور مفهوم رفاهية الدولة بالإضافة إلى التعليم العام والتأمين ضد البطالة والشيخوخة؛ كل هذا طرد المخاوف القديمة عن الخدمة العسكرية. ووجد الفلاح في المفهوم الجديد عن القومية تعويضًا كاملًا وممتازًا لما خسره من إحساسه بذاتيته في قريته. وأدى هذا المفهوم إلى وقوف الدولة ضد الهجرة. ثم هناك أخيرًا انخفاض نسبة المواليد، والتي كانت زيادتها، بالإضافة إلى ما صاحبها من انخفاضٍ في نسبة الوفيات، سببًا في انطلاق الثورة الديموجرافية. إلا أن انخفاض نسبة المواليد أدى إلى تخفيف الضغط على السكان، والذي كان الشرط الكامن للهجرة، وأدى بالتالي إلى خفض معدلات النمو السكاني إلى ما دون المستوى الذي يعوض الفاقد من السكان. وهكذا فإن الهجرات الكبرى عبْر المحيط في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين قد حدثت خلال طور انتقالي من أطوار التطور الأوروبي، بين تفتيت المجتمعات الريفية القديمة وبداية عصر التصنيع الحديث.

السكان والاتجاهات السكانية في فرنسا الحديثة[1]

بقلم: دادلي كيرك

كثيرًا ما ننظر إلى فرنسا باعتبارها دولة عريقة في التخلخل السكاني، ولقد كانت مخاطر التخلخل السكاني هي موضوع الدراسة المفضَّل طوال مائتَي عامٍ لدى أولئك الذين يعنيهم مستقبل فرنسا.

١

كانت فرنسا في عصر نابليون لا يفوقها، من حيث التعداد السكاني، سوى روسيا القيصرية التي تجاوزت تعداد فرنسا — على ما يبدو — في فترة من الفترات إبان القرن الثامن عشر. ولم تكن فرنسا — آنذاك — أكثر بلدان غرب أوروبا سكانًا، بل أكثرهم تمتعًا بمزايا الاتحاد السياسي قياسًا بوضع ألمانيا وإيطاليا، وكانت كذلك أكثرهم تمتعًا بالتجانس الثقافي قياسًا ببلدان النمسا والمجر التي تعددت فيها اللغات. وكانت فرنسا تضم داخل حدودها ما يقرب من ١٥٪ من مجموع سكان القارة الأوروبية.

---

[1] نُقِلَ هذا المقال عن كتاب «فرنسا الحديثة: مشاكل الجمهوريتَين الثالثة والرابعة». أشرف على إصداره إدوارد م. أبرل (برينستون، مطبعة جامعة برينستون، ١٩٥١م)، الباب الثامن عشر، ص٣١٣–٣٣٣. مع حذف بعض فقراته بإذنٍ من المؤلف ومطبعة جامعة برينستون، نسخة طبق الأصل، ١٩٥١م، مطبعة جامعة برينستون.

وفي عام ١٨٧٠م تجاوزت الولايات المتحدة والإمبراطورية الألمانية فرنسا من حيث التعداد السكاني، وتجاوزتها المملكة المتحدة عام ١٩٠٠م، وتجاوزتها إيطاليا حوالي عام ١٩٣٠م. وفي عام ١٩٣٩م احتلت فرنسا في عهد دلاديير المرتبة الخامسة، بعد أن كانت الدولة الثانية في أوروبا؛ إذ أصبح تعداد سكان فرنسا عام ١٩٣٩م لا يتجاوز ٧,٣٪ من مجموع سكان أوروبا والاتحاد السوفييتي.

وكان يُنظَر إلى هذا التدهور الديموجرافي في فرنسا باعتباره مسألة نسبية وليست مطلقة. فعلى العكس من أيرلندا التي كانت بلدًا يعاني من تخلخلٍ سكاني حقيقي، فإن فرنسا لم تكن تعاني خسارة سكانية غير محتمَلة. وكل ما حدث هو أنها فشلت في النمو بنفس معدل سرعة النمو السكاني في بقية البلدان الأوروبية. فقد حققت أوروبا، منذ عام ١٨٠٠م، أعظم توسُّع سكاني عرفه التاريخ، ولم تشارك فرنسا في هذا التوسع إلا بنصيبٍ متواضعٍ.

ففي خلال القرن التاسع عشر زادت فرنسا ١٢٠٠٠٠٠٠ نسمة، أو ما يعادل ٤٤٪. وزادت بريطانيا العظمى خلال هذه الفترة ذاتها ٢٦ مليونًا (أكثر من ثلاثة أمثال عددها)، وألمانيا ٣٢ مليونًا، وبلدان النمسا والمجر ٢٣ مليونًا، وروسيا الأوروبية حوالي ٧٠ مليونًا. وزاد سكان أوروبا — ككل — أكثر من الضعف، رغم الهجرة الواسعة، ورغم تعثُّر النمو السكاني في أيرلندا وفرنسا وجنوب أوروبا.

ولم يكن النمو السكاني البطيء في فرنسا — يقينًا — نتيجة فقرٍ أو كوارث؛ إذ كانت فرنسا أكثر تقدُّمًا من جيرانها في المجالَين الاقتصادي والثقافي. ولم تتعرض فرنسا في منتصف القرن التاسع عشر إلى المجاعات التي اجتاحت أيرلندا وإمارات الجرمان، والتي قضت على عددٍ كبيرٍ من سكانهما، ودفعت بكثيرين إلى هجرة هذه الأراضي إلى ما وراء البحار.

وتفسير النمو البطيء لسكان فرنسا يكمن في الانخفاض التدريجي لنسبة المواليد خلال الفترة التي كانت تحتفظ فيها بقية الدول الأوروبية بالمستويات البدائية للخصوبة، وهي المستويات التي تميزت بها مجتمعات ما قبل التصنيع. فثمة أسباب عديدة ومتباينة ترجع إليها الرغبة في تحديد حجم الأسرة. وربما كانت نظرية لوبلاي هي أكثر النظريات رواجًا. فقد أرجع أسباب نقص الخصوبة إلى تشريعات الإرث التي سنَّتها فرنسا أثناء الثورة ضمن القانون المدني الفرنسي. وتُلزم هذه التشريعات الآباء بأن يوصوا لكل ابنٍ بنصيبٍ معين من ممتلكاتهم (أي أن يقسِّموا أراضيهم الزراعية بين أبنائهم جميعًا).

والمعتقَد أن الخوف من تبديد ممتلكات العائلة بتفتيتها يفسِّر لنا نقص نسبة المواليد في القرن التاسع عشر، والتي ظهرت بالفعل في وقتٍ مبكرٍ في الريف.

وتُعَد آراء ليروي-بوليو ومدرسته الفكرية من أكثر الآراء ارتباطًا بالفكر الديموجرافي السائد؛ إذ يربط نقص الخصوبة بظهور مجموعة من العوامل أسماها جميعًا «التحضر». وتشمل عملية التحضر نشأة المدن وظهور الطبقة المتوسطة وانتشار التعليم وأسباب الرفاهية وتوفُّر وقت الفراغ وازدياد الطموح الفردي والعائلي وتهيئة الفرص أمام الجميع للترقِّي في مدارج السُّلَّم الاجتماعي. ومن ثَم فقد كانت نسبة المواليد في فرنسا أقل من غيرها، حسب وجهة نظر هذه المدرسة الفكرية، لأن فرنسا كانت أكثر البلدان تقدمًا.[٢]

وأيًّا كانت الأسباب فالشيء المؤكَّد أنه كان ثمة نقص بطيء وثابت في نسبة المواليد ومعدل النمو السكاني خلال القرن التاسع عشر. ومع عام ١٨٦٠م كانت نسبة التكاثر الخالصة في ٣٧ مقاطعة في فرنسا دون المستوى الذي يعوض الفاقد من السكان. ومع عام ١٨٩٠م كانت أكثر من نصف مقاطعات فرنسا (٤٩ مقاطعة من بين ٨٧) لا تعوض مواليدها عدد الفاقد منها، وأصبحت القرى المهجورة ظاهرة شائعة في فرنسا.

وتجلَّى الضعف الحقيقي للوضع الديموجرافي في فرنسا عندما واجهت فرنسا متطلبات الحرب العالمية الأولى. فقد خسرت فرنسا في هذا الصراع ١٣٢٠٠٠٠ قتيل من العسكريين، فضلًا عن ٢٤٠٠٠٠ قتيل من المدنيين. وكانت خسارتها من المواليد تعادل هذه الخسارة العددية الجسيمة — وهم المواليد الذين كان مقدَّرًا لهم الوجود لو لم تنشب الحرب — ومن ثَم فإن العجز الكلي لسكان فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى يُقَدَّر بما يزيد على ٣ ملايين نسمة، وتعادل هذه الخسارة ٨,٧٪ من مجموع سكانها عام ١٩١٤م.

وكانت خسائر فرنسا في الحرب العالمية الأولى خسائر لا نظير لها أو أمرًا غير مألوف. وبلغت خسائر ألمانيا وإيطاليا وبلدان المجر والنمسا قدرًا مساويًا إن لم تزد[٣] إلا أن هذه البلدان كان لديها احتياطي كبير من الأطفال والشبان يعوض قتلى الحرب، أما فرنسا

---

[٢] عرضت المؤلفات التالية المشهورة وجهة النظر هذه وأكدتها بدرجات متفاوتة: ج. برتيلون، «التخلخل السكاني في فرنسا»، باريس، ١٩١١م؛ ب. ليروي-بوليو، «المشكلة السكانية»، باريس، ١٩١٣م؛ م. ليفاسور، «السكان في فرنسا»، باريس ١٨٩٨م، ثلاثة مجلدات.

[٣] جمع المؤلف بيانات المقارنة من كتاب، فرانك و. نوتشتين، «سكان المستقبل في أوروبا والاتحاد السوفييتي»، (جنيف، ١٩٤٤م)، الباب الثالث.

فلم يكن لديها هذا الاحتياطي. وزيادة على ذلك فإن نسبة المواليد العالية في هذه البلدان مكَّنتها من التغلب بسرعة على خسائرها في الحرب. وتصوِّر لنا الحقيقة التالية قدرة ألمانيا على تعويض خسائرها؛ إذ استطاعت حتى عام ١٩٣٠م أن تتجاوز تعداد سكانها عام ١٩١٠م، رغم خسائرها الفادحة في الأرواح خلال الحرب وفقدانها لما يقرب من ٧ ملايين نسمة في أراضيها التي تخلَّت عنها. ولم تستطع فرنسا أن تستعيد ما خسرته إلا بعد ضم منطقة الألزاس واللورين إليها، وما أضافته إليها الهجرات الواسعة منذ عام ١٩٢٠م.

٢

واصلت فرنسا خلال أعوام ما بين الحربَين تخلُّفها عن جيرانها في النمو السكاني. ففيما بين عامَي ١٩٢٠م و١٩٣٩م زاد سكان فرنسا ٢٫٧ مليون نسمة أو ٧٪. وتمثِّل نسبة النمو هذه نصف نسبة النمو في ألمانيا (حسب مساحتها عام ١٩٣٧م)، وأقل من النصف بالنسبة لإيطاليا، وأقل من الربع بالنسبة لأوروبا الشرقية.

وترجع هذه الزيادة الطفيفة في النمو السكاني في فرنسا لسببٍ واحدٍ فقط وهو الهجرة إليها، والتي تمت على نطاقٍ واسعٍ للغاية. فأربعة أخماس الزيادة السكانية في فرنسا — على الأقل — مردُّها إلى حركة الهجرة السكانية الضخمة إلى داخل فرنسا خلال العقد الثاني من القرن العشرين، عندما حلَّت فرنسا محل الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الأولى التي يقصدها الأوروبيون المهاجرون. وكانت هذه الهجرة ذات قيمة كبيرة بالنسبة لفرنسا، ذلك لأنها كانت تضم أساسًا شبانًا في ربيع عمرهم عوَّضوها عن خسائرها العسكرية في الأرواح خلال الحرب العالمية الأولى.

وتسبَّب الكساد الاقتصادي عام ١٩٣٠م في نقص نسبة المواليد وتوقُّف الهجرات الجماعية. ومن ثَم جَمَد تعداد السكان في فرنسا خلال هذا العقد، وزادت الوفيات على المواليد زيادة طفيفة منذ عام ١٩٣٥م. ومن ثَم فقد تهيأت — أخيرًا — كل الأسباب التي تدعو إلى وجود خلخلة سكانية حقيقية. ونتيجة العوائق التي حالت دون المزيد من الهجرة إلى فرنسا فقد ظلت اتجاهات ما بين الحربين قائمة مما أدى إلى احتمال نقص السكان فيها من ٤١٫٢ مليون نسمة عام ١٩٤٠م إلى ٤٠٫٣ مليونًا عام ١٩٥٠م، و٣٩ مليونًا عام ١٩٦٠م، و٣٦٫٩ مليونًا عام ١٩٧٠م.

ولقد كانت هذه النظرة نظرية سوداوية لمستقبل فرنسا. وإذا تحدثنا بلغة القوة البشرية العسكرية التي تمثِّل عنفوان الشباب فإن المسار التاريخي لعدد الذكور، ممن

تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٤ عامًا، يصور لنا التدهور المطرد لوضع فرنسا (جدول رقم ١). فعند اندلاع الحرب الفرنسية البروسية كانت لدى فرنسا وألمانيا قوة بشرية متعادلة تقريبًا من الشباب الذي بلغ سن الجُندية. وعند نشوب الحرب العالمية الثانية كان لدى فرنسا أقل من نصف ما لدى ألمانيا من الرجال الذين يدخلون ضمن هذه المجموعة من الأعمار.

جدول ١: تعداد الذكور في ألمانيا وفرنسا ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٠–٣٢ (مقدرًا بالمليون).

الفترة الزمنية	فرنسا*	ألمانيا*
الحرب الفرنسية البروسية	٤,٤ (١٨٦٦م)	٤,٧ (١٨٧١م)
الحرب العالمية الأولى	٤,٥ (١٩١١م)	٧,٧ (١٩١٠م)
الحرب العالمية الثانية	٤,٣ (١٩٤٠م)	٩,٤ (١٩٣٩م)

* حسب مساحة أراضي كل من الدولتين في التاريخ المذكور، والرقم الخاص بألمانيا حسب مساحة أراضيها عام ١٩٣٧م هو ٨,٣ ملايين.

وكان هناك بعض العزاء لفرنسا من حيث إنها لم تعد هي الدولة الوحيدة بين القوى الأوروبية التي تواجه خطر التخلخل السكاني. فقد شهدت الدول الغربية الأخرى كذلك في فترة ما بعد الحرب تدهورًا سريعًا للغاية في نسبة المواليد، بل لقد كان معدل التكاثر السنوي الخالص في عديدٍ من هذه البلدان في عام ١٩٣٠م أقل مما كان عليه في فرنسا. إلا أن سكان هذه البلدان المجاورة كانوا في نموٍ مطرد، وذلك لأن توزيع الأعمار بين سكانها كان توزيعًا مواتيًا. فقد كان هناك تركُّز بين السكان للشباب ممن هم في مقتبل العمر، وهو العمر الذي يحقق أعلى نسبة من المواليد، ويتعرض لأقل نسبة من الوفيات. وكانت دول غرب أوروبا تشعر بجزعٍ حقيقي خوفًا مما ينتظرها من نقصٍ في تعداد سكانها. فهناك — على سبيل المثال — دراسات عن اتجاه حركات النمو السكاني فيما بين الحربين، دلَّت على أن النمو السكاني بدأ يتناقص في إنجلترا وويلز، وأنه سيسير في خطٍّ موازٍ تمامًا لحركة النمو السكاني في فرنسا.

ولكن شعوب البلدان الأخرى كانت تناقش — منذ زمن — خطرَ التخلخل السكاني الذي يتهددهم، أما فرنسا فقد كان الحديث عن هذا الخطر قد بدأ وشيكًا، وأكثر من ذلك فإن التدابير التي اتخذتها ألمانيا بعد عام ١٩٣٩م لإعادة تشغيل العاطلين وتشجيع النسل أدت إلى ارتفاع نسبة المواليد ثانية لدرجة كبيرة.

وخلال فترة ما بين الحربين كان التخلخل السكاني مصدرَ جزعٍ عام يصرح به الناس في فرنسا علنًا. واتَّبعت المؤسسات الصناعية في فرنسا — لأعوام طويلة — نظام العلاوات الاجتماعية للأسرة، أي منح علاوات إضافية زيادة على أجور أو رواتب العاملين من أجل الأطفال الذين يعولونهم. وذاع هذا النظام في فرنسا على نطاقٍ واسعٍ خلال فترة ما بين الحربين، وكان يمثِّل سياسة عامة لتشجيع النسل حتى أصبح — على حد تعبير أحد الكُتَّاب — بمثابة محاولة «للتعاقد على شراء أطفال نظير دفع الثمن.»[٤] ولم تتعد قيمة العلاوة المنوحة نسبة ضئيلة جدًّا من تكاليف إعالة الطفل.

وثارت ثائرة الجماهير تطالب باتخاذ إجراءات تكفل إعفاءهم من الأعباء الاقتصادية الخاصة بالحمل ورعاية الأطفال، وبلغت ذروتها في قانون الأسرة. ووضع هذا القانون لأول مرة نظامًا شاملًا للعلاوات الأسرية تشمل غالبية السكان في فرنسا. ولكن لم يعد هذا القانون يولي ثماره كاملة حتى اندلعت الحرب؛ ومن ثَم لم يكن له تأثيرٌ واضح — بطبيعة الحال — على الوضع الديموجرافي في فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية.

٣

ليس ثمة ما يثير الدهشة إذا عرفنا أن غالبية الزعماء الفرنسيين كانوا يخشون — تمامًا — إراقة الدماء في حرب عالمية ثانية. وعندما نشهد هزيمة فرنسا عام ١٩٤٠م، ونقل قرابة مليون ونصف مليون من الأسرى الفرنسيين إلى الرايخ، واحتلال الأعداء لفرنسا خمسة أعوام، وزج الكثيرين من الفرنسيين إلى معسكرات العمل الإجباري؛ فإننا ينتابنا إحساس بالخوف من أن يكون في كل هذا ضربة قاضية لفرنسا كدولة كبرى.

ولقد دفعت فرنسا — حقيقة — ضريبة كل هذا؛ إذ سقط ٩٢٠٠٠ من القوات الفرنسية صرعى في الميدان خلال معارك عامَي ١٩٣٠م، ١٩٤٠م، وقُتل أكثر من ٥٨٠٠٠ من قوات جيوش التحرير خلال الفترة من ١٩٤٠م إلى ١٩٤٥م، كانوا يحاربون في شمال أفريقيا وإيطاليا وفرنسا الأم وفي أماكن أخرى. ومُنيت المقاومة الفرنسية بخسائر تُقَدَّر بحوالي ٢٠٠٠٠ قتيل، ومات ستون ألفًا من جراء الغارات الجوية، وفقدت فرنسا أكثر من هذا العدد في العمليات الحربية البرية والمذابح. ويُقَدَّر عدد من نُفِّذَ فيهم حكم الإعدام

[٤] دافيد ف. جلاس، «الحركات والسياسة السكانية في أوروبا»، (أكسفورد، ١٩٤٠م)، ص٣٧١.

— لأسبابٍ متفاوتة — بحوالي ٣٠٠٠٠. ويُضاف إلى هذا ٢٨٠٠٠٠ ماتوا خارج فرنسا كأسرى حرب أو مُبعَدين لأسبابٍ سياسية أو عنصرية أو في معسكرات العمل بل وباعتبارهم فرنسيين سيقوا إلى الفيرماخت، وكان أكثر هؤلاء مواطنين فرنسيين من منطقة الألزاس واللورين التي يتحدث سكانها اللغة الألمانية.

ويُضاف إلى هذه الخسائر المباشرة زيادة عدد الوفيات عن عدد المواليد بحوالي ٥٥٠٠٠٠ خلال الفترة الواقعة بين عامَي ١٩٣٦م إلى ١٩٤٦م. ولم تكن هذه الزيادة — بأي حالٍ من الأحوال — مردها إلى الحرب، لقد كان عدد الوفيات قبل الحرب يزيد على عدد المواليد بحوالي ٣٠٠٠٠ في السنة؛ ولذلك فقد كان من المتوقَّع أن ينقص السكان خلال العقد الذي نتحدث عنه بحوالي ٣٠٠٠٠٠ نسمة. أو بعبارة أخرى، يمكن لنا أن نرُد إلى الحرب وفاة ٢٥٠٠٠٠ نسمة زيادة على الوفيات «الطبيعية».

وفي حساب الموازنة الصافية بلغت زيادة الوفيات على المواليد فيما بين عامَي ١٩٣٦م و١٩٤٦م بما يساوي ١١٥٠٠٠٠ تقريبًا، وكان ذلك نتيجة للحرب بشكلٍ أساسي. وأمكن موازنة هذه الخسارة — جزئيًّا — عن طريق هجرة ٣٢٠٠٠٠ واستيطانهم في فرنسا. وكان من بين هؤلاء — حسب ما هو مقدَّر — ٢٥٠٠٠٠ فرنسي عادوا إلى فرنسا الأم من المستعمرات والبلدان الأجنبية. يُضاف إلى هؤلاء هجرة ٧٠٠٠٠ من الأجانب هجرة كاملة إلى فرنسا نتيجة للظروف الاقتصادية المواتية في الفترة الواقعة بين عامَي ١٩٣٦م و١٩٣٩م، وكذلك نتيجة لهذا الفيض المتدفق من اللاجئين الإسبان الذين وفدوا إلى فرنسا ابتداء من عام ١٩٣٩م. ومن المعتقَد أن ما يقرب من ٢٥٠٠٠٠ من الأجانب، من بينهم ١٥٠٠٠٠ إيطالي تركوا أرض فرنسا بسبب الحرب.

وكانت خسائر الحرب العالمية الثانية من السكان خسائر جسيمة، ولكنها لم تصل إلى حد الكارثة مثلما حدث في الحرب العالمية الأولى. ومما يثير الدهشة تلك السمة التي تميزت بها الحرب الحديثة في فرنسا، وكذلك في بلدان أوروبا الغربية، وهي احتفاظ نسبة المواليد بارتفاعها رغم مشاق الحرب واغتراب أعداد غفيرة من الرجال خارج بلادهم، سواء في الجيش أو كأسرى حرب. بل وفي أثناء الحرب ذاتها وخلال أيام الاحتلال السوداء زادت نسبة المواليد في فرنسا عما كان مقدَّرًا لها من قبل — نظريًّا — على أساس استمرار نسبة الخصوبة قبل الحرب على ما هي عليه. وإذا استشهدنا بأعوام ما بين ١٩٣٩م و١٩٤٥م سنجد أن المواليد في فرنسا قد زادوا ٢٥٠٠٠٠ عما كان متوقَّعًا على أساس خصوبة ما قبل الحرب. وبالمثل فإن نسبة الوفيات المدنية أمكن التحكم فيها — على نحوٍ أفضل — خلال الحرب العالمية الثانية.

وإذا تحدثنا على أساسٍ بيولوجي فإن فرنسا خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي في وضعٍ أقل سوءًا بكثيرٍ مما كانت عليه بعد انتصارها الفرغوسي في الحرب العالمية الأولى، وهي من هذه الناحية لم تختلف في كثيرٍ عن غيرها من الدول العظمى في غرب أوروبا … وقد كانت خسائر بريطانيا قليلة نسبيًّا، كما كانت خسائر إيطاليا أقل بكثيرٍ من خسائرها في الحرب العالمية الأولى. أما الدول الصغيرة التي كانت تقف على الحياد في الحرب العالمية الأولى فهي وحدها التي كانت خسائرها أفدح من غيرها في الصراع الحديث، بعد أن دهمتها قوات النازي عام ١٩٤٠م. ومن ناحية أخرى فإذا ما قارنَّا ما مُنِيت به فرنسا بما حدث في ألمانيا سنجد أن وضع فرنسا كان أفضل؛ إذ إن عدد فرنسا التليد خسر ما لا يقل عن ثلاثة ملايين ونصف من القتلى العسكريين، وما لا يقل عن ٧٠٠٠٠٠ من المدنيين لقوا حتفهم نتيجة للحرب بشكلٍ مباشر، وما زال هناك عدد غير محدَّد من أسرى الحرب لم يعودوا إلى وطنهم.

ومقاومة الشعب الفرنسي لصدمة الحرب تدعونا إلى التفاؤل بقدرة هذا الشعب البيولوجية على البقاء مستقبَلًا، ولقد تحققت هذه البشرى بالفعل خلال الأعوام الأولى التي تلت الحرب؛ إذ كشف الشعب الفرنسي عن قدرة حيوية تثير الدهشة لتعويض خسارته.

ولقد حدث ما كان متوقَّعًا؛ إذ زاد عدد الزيجات زيادة ملحوظة بعد عودة أسرى الحرب واستقرار الأوضاع على نحوٍ أفضل في زمن السِّلم؛ إذ كان هناك نقصٌ واضحٌ في عدد الزيجات خلال الحرب، كما أُرجِئَت — دون شك — زيجات كثيرة نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية عام ١٩٣٠م. وبدأت الزيجات الجديدة تتناقص منذ عام ١٩٤٦م لسببٍ مفهوم، إلا أن معدل الزواج ظل أعلى بكثيرٍ مما كان عليه قبل الحرب بما في ذلك عام ١٩٤٩م.

وليس من غير الطبيعي أن تعقب هذه الزيادة الهائلة في عدد الزيجات طفرة سريعة في نسبة المواليد بعد الحرب. وواضح أن ارتفاع نسبة المواليد في فرنسا ثانية بعد الحرب إنما يرجع — جزئيًّا — إلى عودة أسرى الحرب من ألمانيا وعودة من سِيقوا قسرًا إلى معسكرات العمل واستعادة الحياة الأسرية السوية. ومع ذلك فلنا الحق في أن نفترض وجود أسبابٍ أخرى أكثر أهمية، خاصة بالنظر إلى القوة التي كان لها تأثيرها الفعال على فرنسا لتستعيد نسبة المواليد العالية بعد الحرب العالمية الثانية بالقياس إلى وضعها بعد الحرب العالمية الأولى. فمن الواضح — مثلًا — أن المستوى العالي لعدد الزيجات والمواليد ارتبط من ناحية بظروف العمالة الكاملة التي سادت فرنسا منذ الحرب. وثمة فارقٌ واضحٌ بالنسبة للوضع

الذي كانت عليه فرنسا عام ١٩٣٠م. فقد عانت فرنسا بعد الحرب من عجْزٍ حاد في القوى العاملة، وتوفرت كل أسباب الضمان الاقتصادي لكل راغبٍ وقادرٍ على القيام بعملٍ مفيد.

بل إننا قد نصل بهذه الحُجة إلى مدى أبعد على مستوى وجهة النظر الأيديولوجية الأساسية التي تؤمن بها الغالبية العظمى من السكان. فقد رأى الفرنسيون — بأنفسهم على ضوء خبرتهم الخاصة، خلال أعوام الحرب وما بعدها — أفول المذهب الفردي الكلاسيكي، وهو مذهب القيم الذي أعطى كل القيمة لنمو الفرد في تعارضه مع التأثير الغلَّاب للجماعة. وترتَّب على أسلوب الحكومة، في التخطيط والتموين والإجراءات الاجتماعية، وضع نظام اجتماعي يؤكد قيمًا فردية وجماعية تختلف اختلافًا بيِّنًا عما يقرره المذهب الفردي الكلاسيكي.

وعلى نحوٍ أكثر تحديدًا فقد انعكس هذا التقويم الجديد للاتجاهات الأساسية في شكل إجراءاتٍ تهدف إلى زيادة الضمان الاجتماعي في فرنسا مما أدى إلى تحقيق تقدُّمٍ ملموس بغية إقامة دولة تنعم بالرفاهية. واتخذ هذا التقويم بالنسبة للمشكلة السكانية شكل إجراءات تنظيمية وإجراءات تشريعية. ويوجد في فرنسا الآن إدارة على مستوى الوزارة تختص بالشئون السكانية وهي وزارة الصحة العمومية والسكان.

واتخذت الإجراءات التشريعية كأساسٍ لها قانون الأسرة السالف الذكر، والذي صدر عام ١٩٣٩م. ويمثِّل نظام العلاوات الاجتماعية للأسرة أساس السياسة الفرنسية بالنسبة للسكان. ويُمنَح العاملون — بناءً على هذا النظام — علاوات إضافية زيادة على أجورهم أو دخولهم نظير رعاية مَن يعولونهم من الأطفال. وليس من اليسير أن نعرض أسلوب تطبيق هذا النظام في عبارة بسيطة. ذلك لأنه نظامٌ معقدٌ، ويتفاوت تطبيقه بتفاوت المجموعات المهنية. كما وأنه يعطي أهمية كبرى لعدد العاملين في الأسرة ممن يحصلون على أجرٍ مقابل عملهم. وتُدفَع علاوات كبيرة للطفلين الثاني والثالث. وعلى ذلك فإن نظام العلاوات الأسرية يفضِّل الأسرة ذات الحجم المتوسط، ويحبذ — بدرجة أقل — الأسرة التي يزيد حجمها على ذلك. وهنا نستطيع أن نقارن هذا النظام بنظام العلاوات الأسرية المطبَّق في المملكة المتحدة الذي يمنح علاوة ثابتة لكل الأطفال بعد الطفل الأول.

ويميل الفرنسيون إلى رد ارتفاع نسبة المواليد بعد الحرب إلى نظام العلاوات الأسرية، ولكن من الصعب علينا أن نحصل على الدليل المباشر الذي يؤكد هذا الاعتقاد. ويبدو أن الزيادة في إنجاب الأطفال «التي سادت بعد الحرب» إنما ترجع أساسًا إلى زيادة عدد الولادات الأولى والثانية والثالثة، كما هو الحال في الولايات المتحدة التي لا تطبق نظام

العلاوات الاجتماعية للأسرة، وأنها كانت، بدرجة أقل، نتيجة لوجود أسر أكبر حجمًا. وقد يكون من الصواب القول بأن العلاوات الاجتماعية للأسرة قد أسهمت في تمكين فرنسا من استعادة نسبة المواليد المرتفعة؛ إلا أنه من المؤكَّد أن العمالة الكاملة والتغيرات الأساسية التي طرأت على اتجاهات الأسرة كان لها — بالمثل — دورها في هذا الصدد.

المشكلة السكانية في ألمانيا في عصر التصنيع[1]

بقلم: فولف جانج كولمان

على عكس فرنسا ونموها المبكر على أساس نظام الأسرة الصغيرة وتخلُّفها الصناعي بعد عام ١٨٧٠م، وعلى عكس إنجلترا بأسطولها البحري الذي يمتد على النطاق العالمي وارتباطاتها الاستعمارية، على عكس هاتين الدولتين سارت ألمانيا في نموها الديموجرافي، والذي كانت قسماته الرئيسية مطابقة لعديدٍ من قسمات النمو الديموجرافي لبلدان أوروبية أخرى كثيرة، حتى وإن وُجِدَ فارق زمني في مراحل التصنيع.

ويقدم لنا المقال التالي أيضًا بعض المعلومات التي تصلح لمقارنة الهجرة الداخلية في أوروبا والهجرة إلى ما وراء المحيط الأطلسي اللتين تتماثلان في نواحٍ عديدة أكثر مما هو شائع عنهما.

في عام ١٨١٨م أرسل أحد موظفي مقاطعة أرنسبرج تقريرًا إلى رئيسه حاكم مقاطعة وستفاليا البروسية، يقول في جانبٍ من تقريره ما يلي: «أصبح جنون الهجرة إلى أمريكا وباءً متفشيًا في مقاطعتي فتجنشتين، وهو أمر يسترعي اهتمامنا بوجه خاص. فهناك أربعة عشر من أرباب الأسر و٧١ ممن يعولونهم و٢٤ أعزب، ويُقَدَّر مجموعهم بـ ١٠٩ من الأنفس، قدموا طلبات رسمية يطلبون فيها السماح لهم بالهجرة. وتُقَدَّر قيمة الممتلكات

[1] ترجم هذا المقال هربرت موللر، وأُعيدَ طبعه عن مجلة «الجمعية الألمانية للعلوم السكانية»، عدد ٢، (نوفمبر ١٩٦٢م) مع حذف بعض فقراته بإذنٍ من المؤلف، نسخة طبق الأصل ١٩٦٢م بقلم دكتور فولف جانج كولمان.

المسجَّلة لهؤلاء، والتي سيرحلون بها، بحوالي ٧٥٦١ تالرًا من عملة برلين، ولا يزال هناك الكثيرون ممن ينتوون السعي إلى نفس المصير. ويُقال إن نفس هذه الأفكار التي تدعو إلى الشرود قد تفجرت أيضًا في مقاطعة هيس-دار مشتات المجاورة. حقًّا لقد أرسل المهاجرون الأوائل دعوات إلى هذه المقاطعات تحمل وعودًا براقة تبشِّر بظروفٍ أفضل في أمريكا، إلا أن السلطات المحلية ترى أن السبب الرئيسي للهجرة لا يكمن في عمليات الاستهواء هذه، وإنما يكمن في الفقر والمشاق القاسية التي يعاني منها الناس الآن في سعيهم من أجل الرزق. ولو صح هذا فإن جنون الهجرة، وهو أمر قائم على الدوام بدرجة أو بأخرى، قد يكون سببًا في المخاوف الكثيرة التي تنتابنا فيما يتعلق بالكساد الذي تعاني منه الآن كثير من الصناعات، خاصة إذا ما لقيت رذيلة الجشع قبولًا في نفوس الناس جميعًا. ومن ثَم ففي رأينا أنه يجب العمل على اجتثاث هذا الشر من جذوره. ويحسُن بنا أن نحُول دون الفقراء العاطلين وتحقيق نياتهم، وسبيلنا إلى ذلك أن نقدم لهم بعض المساعدة، ونهيئ لهم فرص الارتزاق، هذا إذا كان لزامًا علينا أن نتحاشى كل ما من شأنه أن يُكره الناس على ذلك.»[٢] ويُعَدُّ هذا التقرير الوارد من إحدى المناطق الفقيرة في مقاطعة وستفاليا من أوائل التقارير التي تشير إلى تزايد الفقر في مناطق الريف، وربما يعبِّر بصدقٍ عما كان واقعًا في مناطق واسعة في ألمانيا إبان النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وإذا استثنينا القطاع الشمالي الشرقي من ألمانيا، حيث كانت الزراعة الواسعة لا تزال قادرة — آنذاك — على امتصاص الزيادة في تعداد السكان؛ فقد ظهرت بوادر واضحة تنذر بتزايد السكان بدرجة خطيرة، بحيث لم تكن الهجرة علاجًا ناجعًا لها، هذا على الرغم من أن ما يزيد على ٨٠٠٠٠٠ نسمة قد غادروا ألمانيا فيما بين عامَي ١٨١٥م و١٨٤٩م. وتفسر لنا هذه الأوضاع أسباب الترحيب بكتاب مالتوس «مقال عن مبدأ التكاثر السكاني» والذي ظهر في ترجمته الألمانية في وقتٍ مبكرٍ عام ١٨٠٧م. وتفسر لنا كذلك التشريع الخاص بقيود الزواج الذي أجازته كلٌّ من ولاية بادن وفورتيمبرج وبافاريا وهانوفر. وهذه هي أيضًا المناطق التي خرج منها العدد الأكبر من المهاجرين في أوائل القرن التاسع عشر. ومع ذلك فلا قيود الزواج ولا الهجرة استطاعت أن تخفف من حرج الموقف الذي تجلى واضحًا بوجه خاص في بؤس الصناعات المحلية القديمة وكساد التجارة بين الحِرف المختلفة التي

[٢] أرشيف رئاسة الجمهورية، تحت رقم ٣٥٠، مجلد ١.

فقدت حمايتها النقابية، كما تمثَّل في حوادث الإضراب التي أثارها عمَّال النسيج في سيليزيا عام ١٨٤٤م، والتيارات السرية التي تعبِّر عن الاستياء من الأوضاع الاقتصادية، وتفجرت في ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩م.

ومع ذلك فقد أمكن — بفضل التصنيع — تجنب كارثة سكانية، على عكس ما حدث في أيرلندا. فبعد عام ١٨٥٠م انتهت مسألة الفقر التي كانت هي الشغل الشاغل، وحلَّت — بدلًا منها — المناقشة العامة حول وضع الطبقة العاملة الجديدة. ولكن بعض الكُتَّاب، خاصة ماركس، واصلوا استخدام الكلمة المأثورة «الفقر»، وشرعوا يطبقونها على مجموعة من الوقائع. وكان لمشاكل الضغط السكاني دور ثانوي فقط في هذه المناقشة العامة الجديدة، رغم أن ماركس خرج علينا بعاصفة مضادة للمذهب الطبيعي الذي نادى به مالتوس. وفي إطار «قانونه العام عن التراكم الرأسمالي»، أرجع إلى النظام الرأسمالي ظاهرة «التولد المطرد للتضخم النسبي للسكان»، أي استبدل فكرة مالتوس، عن النزوع العام للمجتمع البشري نحو التضخم السكاني، بفكرته الجديدة التي تقول إنه في ظل الظروف التاريخية للنظام الرأسمالي ستبرز الحاجة إلى وجود «جيش احتياطي صناعي»، أي جيش من العمال الزائدين عن الحاجة يؤدي تدريجيًّا إلى خفض مستوى الأجور،[٣] ولكن ماركس لم يفكر في المشكلة ليعرف على أي نحوٍ سيكون رد الفعل المحتمَل أن يتولَّد لدى الناس تحت مثل هذا الضغط المستمر للإفقار، بل ولم يضع في اعتباره أن التصنيع قد خلق قاعدة للنمو السكاني بأن قدَّم أنواعًا جديدة من العمالة في الصناعة لفائضٍ من السكان كان موجودًا مقدمًا .

وبعد عام ١٨٥٠م حدَّد التصنيع — بشكلٍ أساسي — تاريخ السكان في ألمانيا، كما وأن التوزيع الجغرافي للصناعات الجديدة حفَّز العمليتَين المترابطتَين، وهما الهجرة الداخلية والتحضر؛ فقد كانت الهجرة الداخلية هي أضخم حركة جماعية في تاريخ ألمانيا. وسواء نزح الناس من بيئتهم إلى المدينة، أو قطعوا مسافات قصيرة للانتقال داخل حدود مقاطعتهم أو ولايتهم، أو عزموا على الهجرة إلى مسافاتٍ بعيدة، وسواء أكانت هذه التحركات منظمة في شكل تحركات جماعية أو قام بها أفراد، فقد كانت كلها تحركات صوب أماكن جديدة للعمل. ونحن لا نعرف عددَ من هاجروا حتى على وجه التقريب، ولكننا نستطيع أن نصل

[٣] كارل ماركس، «رأس المال»، مجلد١، (١٨٦٧م)، الباب الخامس والعشرون، الفصل الثالث.

إلى انطباعٍ عام عن حجم هذه الحركة إذا عرفنا أنه من بين ٦٠,٤ مليون ألماني في عام ١٩٠٧م، كان نصفهم فقط على وجه التقريب، أو ٣١,٤ مليونًا، يعيشون في موطنهم الأصلي، ومن بين ٢٩ مليون نسمة، وهم عدد من نزحوا عن موطنهم الأصلي، انتقل أكثر من ثلثهم، أي حوالي ٨,٩ ملايين، إلى مسافاتٍ بعيدة فيما وراء حدود المقاطعات أو الولايات التي نشئُوا فيها.

وكان التحضر هو أهم النتائج المترتبة على هذه الحركة المكانية الهائلة. ويُقَدَّر عدد السكان الألمان الذين يقطنون مناطق يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة بما يعادل ٧٦,٣٪ عام ١٨٧١م، و٥١,٢٪ عام ١٩١٠م، و٤١,٧٪ عام ١٩٣٩م، وذلك في مقابل المدن التي يزيد تعداد سكانها على ١٠٠٠٠٠ نسمة؛ إذ كانت تمثِّل ٤,٨٪ عام ١٨٧١م، و٢١,٢٪ عام ١٩١٠م، و٣٢٪ عام ١٩٣٩م. والسبب الأول لعملية التحضر هذه هو نمو الاقتصاد الصناعي، حتى وإن بدت لنا بعض المدن وكأنها تتميز بوظائف أخرى مختلفة، كما هو الحال بالنسبة لبعض المراكز الإدارية أو المدن البحرية.

ويرجع التباين الشديد في البنية الاجتماعية للمجتمع الصناعي — إلى حدٍّ ما — إلى تأثير العوامل السكانية؛ إذ يتميز المجتمع الصناعي بالقدرة على الحركة الاجتماعية أكثر مما هو الحال بالنسبة للمجتمعات التقليدية، كما وأنه يمكن التغلب فيه بسهولة أكبر على الحواجز الاجتماعية. ومع ذلك فليس ثمة علاقة بين الهجرة والبنية الاجتماعية. ونخطئ إذا ما افترضنا أن الأهمية الاجتماعية للهجرة الداخلية تتمثَّل فقط في انتقال الزائد عن الحاجة من سكان الريف في الأقاليم إلى الشريحة الدنيا للمجتمع الصناعي. حقًّا إن هذا الكلام يُصَدَّق بالنسبة لقطاعٍ هامٍّ من المهاجرين الداخليين، ويُصَدَّق كذلك — بشكلٍ قاطع — تقريبًا بالنسبة للتحركات بعيدة المدى من الشمال الشرقي لألمانيا إلى برلين ومنطقة الرور. ففي عام ١٩١٠م كان يوجد في منطقة برلين-براندنبرج، طبقًا لتقديراتٍ موثوق بها، ١٩٨٣٠٠٠ نسمة، موطنهم الأصلي شرق ألمانيا، كما كان يوجد في منطقة الراين-وستفاليا (وتشمل منطقة الرور) ٨١٠٠٠٠ نسمة نزحوا إليها من نفس ذلك الموطن. إلا أن الإحصاء المهني والتجاري في ألمانيا لعام ١٩٠٧م، وهو المصدر الوحيد لدينا عن مُعامل الارتباط الإحصائي بين الهجرة الداخلية والبنية الاجتماعية، يعطينا نتيجة مثيرة؛ إذ إن العمال وأصحاب الياقات البيضاء والموظفين الحكوميين وأصحاب المهن الحرة يمثِّلون نسبة عالية بين المهاجرين الداخليين في المدن الكبرى، وهي أعلى من نسبة أهل المدن الأصليين. ويشير هذا إلى وجود رابطة وثيقة بين الهجرة

الداخلية وارتفاع القدرة على الحركة الاجتماعية خاصة بالنسبة للأفراد المدرَّبين تدريبًا عاليًا.[٤]

وينبغي علينا ألا نغض من قيمة العبء العاطفي الذي يُثقل نفس المهاجر حين ينتقل إلى مكانٍ غريبٍ يختلف اختلافًا كليًّا عن بيئته الأصلية ولا يجد فيه الوافد الجديد غير القليل من المساعدة. وكانت عملية التمثُّل تقتضي — عادة — فترة طويلة تمتد إلى أكثر من جيل، وتكون حصيلتها في النهاية نمطًا بشريًّا جديدًا يتسم بالطابع الحضري الصناعي. وتقدم لنا منطقة الرور، وهي أكبر منطقة للتجمُّع الصناعي في ألمانيا، أصدق مَثَل لهذا التطور؛ إذ نجد هناك طرازًا إقليميًّا جديدًا من الألمان، وهو رورفولك (شعب الرور) الذي نشأ من جماع الخصائص السلالية لشرق وغرب ألمانيا[٥] وعلى الرغم من أن بعض مناطق الهجرة تعرَّضت لتطوراتٍ مماثلة إلا أن العناصر الفطرية الخاصة بالوطن الأصلي ظلَّت، كقاعدة عامة، محتفظة بتمايزها الخاص. وغالبًا ما كان الوافدون يعملون من ناحيتهم على الاحتفاظ ببعض الروابط التي تربطهم بموطنهم الأصلي. وجماع القول أن هذه الهجرات الداخلية ساعدت على تكامل المناطق المختلفة في ألمانيا، والتي توحَّدت سياسيًّا عام ١٨٧١م في رايخ بسمارك. ويمكن اعتبار هذه التحركات واحدة من أهم القوى المؤثرة في تطور الوعي القومي الألماني المتميز فيما قبل الحرب العالمية الأولى.

ويمكن تقسيم الهجرات الألمانية الداخلية إلى مرحلتَين متمايزتَين، استمرت المرحلة الأولى حتى عام ١٨٨٠م، وتميَّزت بالتحركات القصيرة المدى التي كانت سائدة آنذاك، كما تميزت بجاذبية المدن المجاورة. وخلال هذه المرحلة لم يكن للهجرة الطويلة المدى شأن خطير فيما عدا الهجرة إلى برلين. وبعد عام ١٨٩٠م اكتسبت الهجرة الطويلة أهمية كبيرة على نطاق ألمانيا كلها. وكان أوضح مظاهرها الحركة الكبرى من الشرق إلى الغرب. وارتبطت هذه الحركة الطويلة داخل ألمانيا بالهجرة الألمانية إلى أمريكا، فمن بين ٣,٥ ملايين

---

[٤] إذا شاء القارئ أن يتزود بالبيانات الخاصة عن ذلك، والتي تدعم هذا العرض الموجز الذي أسلفناه، يمكنه الرجوع إلى كتاب فولف جانج كولمان، «مشكلة التصنيع والهجرات أو تاريخ نشأة المدينة الصناعية الألمانية في القرن ١٩»، نشرة ربع سنوية (التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ١٩٥٩م)، ص٤٥–٧٠.

[٥] فيلهلم بريبول، «تحول سكان منطقة الرور من عمَّال زراعيين إلى عمَّال صناعيين»، (تولنجن-مور ١٩٥٧م).

نسمة هاجروا من ألمانيا فيما بين عامَي ١٨٦١م و١٩١٤م غادر البلاد ٣ ملايين قبل عام ١٨٩٥م، أي قبل أن تتجمَّع القوة الدافعة للحركة الداخلية في ألمانيا. وأكثر من ذلك، فقبل عام ١٨٩٠م كان ما يقرب من ٤٠٪ من مجموع المهاجرين الألمان هم من سكان شمال شرق ألمانيا حيث توقف التوسع الزراعي هناك. وكان هذا الاتجاه الجديد للهجرة الألمانية الوافدة من الشمال الشرقي مشروطًا — بشكلٍ مباشر — بعبور الحدود في الولايات المتحدة. ولَمَّا توقفت أمريكا عن إتاحة الفرصة للوافدين الجدد ممن لا يملكون رأس مالٍ لمواصلة العمل حسب نمط الحياة الريفية، لم يبق أمام أولئك الذين ينتظرون الهجرة سوى إحدى اثنتين؛ إما الصناعة الأمريكية أو الصناعة الألمانية. ويبدو أن هذا الموقف هو المسئول عن تحوُّل تيار الهجرة الذي كان يزمع الاتجاه إلى الخارج من قبل، وأُضيفَ إلى التحركات التي نمت داخل ألمانيا، وأدى — بوجه خاص — إلى تضخم تيار الهجرة الواسعة من شرق ألمانيا إلى غربها. وجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من المهاجرين من الشرق إلى الغرب كانوا ممن يحملون الجنسية البولندية. ويُقَدَّر عدد السكان البولنديين الذين كانوا يعيشون في منطقة الرور عشية الحرب العالمية الأولى بما يتراوح بين ٢٥٠٠٠٠ و٤٥٠٠٠٠.[٦] إلا أن غالبية هؤلاء البولنديين إما أنهم عادوا ثانيةً إلى بولندا بعد الحرب، أو نزحوا إلى مناطق مناجم الفحم في الشمال الشرقي لفرنسا، وبذلك حُلَّت مشكلة التمثيل الإقليمي في منطقة الرور على نحوٍ أيسر بكثيرٍ مما كان متوقَّعًا.

وحتى عام ١٩٠٠م تضاعف السكان في ألمانيا إلى ثلاثة أمثال ما كانوا عليه عام ١٨٠٠م، وتبرز أهمية التصنيع إذا عرفنا أن بوادر التضخم السكاني التي كانت مثار قلقٍ شديدٍ في أوائل القرن التاسع عشر قد اختفت تمامًا، وأصبح في ألمانيا فيما بين عامَي ١٨٩٥م و١٩٠٥م — على أقل تقدير — فائض طفيف من المهاجرين إليها يزيد على عدد المهاجرين منها. وكشف الإحصاء المهني لعام ١٩٠٧م عن أن ٤٢٪ من السكان الذين يعملون أعمالًا مربحة كانوا يمثِّلون عناصر نشطة في الصناعة والحرف المختلفة، مقابل ٢٨٪ فقط كانوا يعملون بالزراعة وقطع الأخشاب. وهكذا أصبحت ألمانيا أمة صناعية، بل كانت — حقيقة — أكثر أمم القارة تقدمًا في ميدان الصناعة.

---

[٦] هانز الريتش فيلر، «البولونيون في منطقة الرور حتى ١٩١٨م»، نشرة ربع سنوية، «مجلة التاريخ الاقتصادي والعلوم الاجتماعية»، (١٩٦١م)، ص٢١٣–٢٣٥.

وطرأ على البيئة الديموجرافية لألمانيا بعض التغيرات الأساسية أسوة بما حدث في كل البلدان الصناعية الأخرى. وأول هذه التغيرات أن طالت نسبة الأعمار، وكان من أهم العوامل الحاسمة انخفاض نسبة الوفيات بين المواليد والأطفال، وهو السبب الرئيسي في الزيادة الكبيرة في السكان. وثمة تغير واضح وهو اختفاء الأوبئة الخطيرة، عدا الكوليرا التي كانت لا تزال تتفشَّى بشكلٍ دوري في القرن التاسع عشر، إلى أن تفشت بشكلٍ رهيبٍ في هامبورج عام ١٨٩٢م، وكانت هذه هي آخر مرة لها. أما التغير الديموجرافي الآخر والخطير فهو انخفاض نسبة المواليد، والذي بدأ فقط في السبعينيات في القرن التاسع عشر، واستمر بعد ذلك ولكنه كان يتفاوت تفاوتًا كبيرًا بين الطبقات والأقاليم المختلفة. وحدث هذا التغير نتيجة تغير موقف الأسرة في مجتمعٍ صناعي بلغ درجة عالية من التطور. وكانت الزيادة في تعداد السكان في المرحلة الأولى من التصنيع تمتص جلَّ الزيادة في الإنتاج مثلما كان الوضع في عصور ما قبل التصنيع. وعندما تحوَّل سكان الريف إلى الأعمال الصناعية نقلوا معهم إلى المدينة تقاليدهم الأسرية. وظلت نسبة المواليد لعشراتٍ من السنين أعلى بكثيرٍ من المتوسط العام في الدولة في مراكز التصنيع الأولى مثل مدينتَي بارمن والبرفيلد. وكانت غالبية الوافدين من الأقاليم هم من الشباب ممن وجدوا الفرصة أمامهم متاحة للزواج وتكوين أسرة، ولم يتيسَّر لهم ذلك إلا بعد الاشتغال في وظائف صناعية.

وتنخفض نسبة المواليد — عادةً — نتيجة لعمليات اجتماعية معقدة، فإذا كانت الأسرة هي الوحدة الإنتاجية في الاقتصاد الزراعي والحِرفي فإنها تفقد وظيفتها هذه في الاقتصاد الصناعي الذي يقوم على أساس مشاريع صناعية ضخمة. فلم يعد الأطفال هنا «بركة» تعم خيراتها بل سببًا يحد من الاستهلاك والفراغ، بل وأكثر من ذلك. فكلما زاد عدد الأطفال في الأسرة قلَّل ذلك من الفرص المتاحة أمام الآباء لتحقيق تقدُّم مهني أو اجتماعي، بل ومن التقدم الاقتصادي الاجتماعي للأطفال أنفسهم، ولعل هذا هو الأهم. وبدأت الطبقات الاجتماعية المختلفة تستجيب لهذا الموقف على فتراتٍ مختلفة. فأول مَن عمل على تحديد الأسرة كانت الطبقات الراقية، وبخاصة الشرائح المتوسطة التي تكوَّنت حديثًا في المجتمع الصناعي. وكانت الشرائح المتوسطة إحدى اثنتين؛ إما عناصر أُضيرَت بوجه خاص نظرًا لأنها امتدادٌ للطبقة المتوسطة القديمة من الحرفيين والتجار الذين كانوا يعملون لحسابهم الخاص، وحاولوا أن يحتفظوا بوضعهم التقليدي، ولكن كانت لهم خسائرهم في مقابل ذلك، وإما عناصر تنتمي إلى الطبقة الجديدة من العمَّال المدرَّبين

أو المهنيين من ذوي الياقات البيضاء، وكان عليهم أن يكابدوا لينتزعوا لأنفسهم مكانة اجتماعية وسط مجتمعٍ صناعي.[٧]

وبدأت الطبقة العاملة تتجه إلى تحديد الأسرة في وقتٍ متأخرٍ عن الشرائح المتوسطة، ولكن كان يوجد داخل الطبقة العاملة فوارق اجتماعية أدت إلى التعجيل أو تأجيل قبول القيم الأسرية الجديدة. وكانت الدعاية الاشتراكية واحدة من أهم العوامل المؤثرة في هذا الصدد. فثمة دراسة عن انخفاض نسبة المواليد صدرت في أوائل عام ١٩١٢م اتضح منها أن هناك علاقة سلبية في الدوائر الانتخابية، بين نسبة الأصوات الاشتراكية ونسبة المواليد.[٨] ومن ثَم فقد بدأت نسبة المواليد تنخفض بسرعة كبيرة في المدن الكبرى بعد فترة تاريخية معينة؛ إذ كانت نسبة المواليد في برلين — على سبيل المثال — في أعوام ١٨٧٥–١٨٨٠م تعادل ٤١,٦ لكل ألف من السكان، وهي أعلى من المتوسط العام في ألمانيا الذي كان آنذاك ٣٩,٣. ولكن انخفضت نسبة المواليد في برلين إلى ٢٣ فيما بين عامَي ١٩٠٦–١٩١٠م، بينما كان المتوسط العام في ألمانيا ٣١,٧.

وظلَّت هذه الاتجاهات سائدة إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، رغم بعض المؤثرات الطارئة التي نجمت عن خسائر الحرب — وأثرت تأثيرًا مباشرًا في التطور الديموجرافي — وكانت خسائر الحرب حوالي ٢,٤ مليون في الحرب العالمية الأولى، وحوالي ٧,٢ ملايين في الحرب العالمية الثانية. ونظرًا لأن هذه الخسائر من السكان كانت في الأساس من الشبان الذكور فقد نقص عدد العناصر النشطة اقتصاديًّا بدرجة خطيرة، بينما زاد لدرجة كبيرة عدد كبار السن. هذا فضلًا عما لحق بالقدرة التناسلية من أضرار بسبب ذلك. وفي عام ١٩٣٣م بلغت نسبة المواليد الحد الأدنى لها، وهو ١٤,٧ في الألف، وبدأت نسبة المواليد في الارتفاع منذ ذلك الوقت فصاعدًا في عهد هتلر، وبلغت ٢٠,٤ في الألف في عامَي ١٩٣٩م و١٩٤٠م. ولكن يبقى سؤال بعد ذلك؛ هل كان هذا الارتفاع نتيجة للسياسة المحمومة التي اتبعتها الحكومة لتشجيع إنجاب الأطفال، أم كان نتيجة لتَوفر ظروف أفضل للعمالة

---

[٧] يجد القارئ تحليلًا فذًّا وعميقًا للدوافع التي أدت بالطبقات الوسطى في العصر الفيكتوري في إنجلترا إلى تحديد الأسرة في الدراسة التي قام بها ج. أ. بانكس، «الرخاء والعلاقة الأبوية»، (لندن، روتليدج وكيجان بول ليمتد، ١٩٥٤م).

(ملاحظة بقلم المشرف على إصدار الكتاب).

[٨] جوليوس وولف، «تدهور نسبة المواليد»، فينا، ج. فيشر ١٨١٢م، ص١٤٧.

بعد زوال فترة الكساد الخطير، والتي أرجأ فيها الكثيرون زواجهم، أو أنهم على الأقل أرجَئوا إنجاب الأطفال؟ إلا أن أيًّا من التفسيرَين يوحي بأن الناس عالجوا مشكلة التناسل بطريقة واعية. وجاء ذلك أيضًا نتيجة لما حدث من تقدم بعد الحرب العالمية الثانية. وظلت نسبة المواليد ثابتة كما هي لعشر سنوات تدور حول ١٦,٠، وبعد عام ١٩٥٥م بدأت ترتفع تدريجيًّا ببطء وثبات حتى بلغت ١٨,٢ عام ١٩٦١م. وهنا — وللمرة الثانية — يبرز أمامنا تفسيران بديلان: ترى هل كان ارتفاع نسبة المواليد نتيجة تعويضية لعمليات الإرجاء السابقة؟ أم أن السكان في مجتمعٍ صناعي ناضج يمتصون جانبًا من الزيادات الضخمة في الإنتاج عن طريق تكوين أسر كبيرة؟

ونعود أخيرًا إلى حركات الهجرة التي تأثرت تأثرًا عميقًا بالتغيرات الاجتماعية الواسعة التي حدثت خلال الخمسين عامًا الماضية؛ ونستطيع هنا أن نمايز بين فترات أربعة:

أولًا: عادت من جديدٍ، بعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب العالمية الأولى، حركة الهجرة الداخلية المتجهة من الشرق إلى الغرب، واستمرت حتى منتصف العشرينيات. وفي نفس الوقت هاجر كثير من الألمان إلى داخل ألمانيا، وكانت أيضًا هجرة من الشرق إلى الغرب، وكان أكثرهم يفدون من الأراضي التي تنازلت عنها ألمانيا لبولندا. ونضيف إلى ذلك أن جانبًا من المتحدثين باللغة الألمانية ممن استوطن أجدادهم شرق أوروبا وجنوبها، بدءُوا يعودون ثانيةً إلى ألمانيا مثل مَن عادوا من بلدان بحر البلطيق ورومانيا. وبلغ عدد الألمان الذين انتقلوا من شرق أوروبا إلى ألمانيا حتى عام ١٩٢٥م بما يساوي ١,١ مليون نسمة.

وامتدت الفترة الثانية من ١٩٣٩م إلى ١٩٤٤م، وتتألف من حركتَين، نظمتهما ودعت إليهما الحكومة الهتلرية؛ فقد استوطن حوالي ٩٥٠٠٠٠ من سكان شرق أوروبا الذين هم من أصلٍ ألماني داخل حدود الرايخ الألماني بعد توسعه خلال عامَي ١٩٣٩–١٩٤٤م. وفي نفس الوقت فإن حوالي ٥٠٠٠٠٠ من المواطنين الألمان وفدوا من الأراضي الألمانية التي كانت تابعة لألمانيا قبل الحرب، واستوطنوا الأراضي التي انتُزِعَت من بولندا.

وتبدأ الفترة الثالثة بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. وخلال هذه الفترة فرَّ وأُبعِد الكثيرون من الأراضي الألمانية الواقعة شرق حوض الأودر-نيس، كما فرَّ وأُبعِد كل الأوروبيين الشرقيين الذين هم من أصل ألماني الذين كانوا يقيمون في تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ويوغوسلافيا. وقُدِّرَ عدد المنفيين في ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية عام ١٩٥٠م بحوالي ٨ ملايين نسمة، كما قُدِّر عددهم في منطقة الاحتلال السوفييتية وبرلين الشرقية بحوالي ٣,٩ ملايين. وأدى هذا إلى تجدُّد حركة الانتقال داخل ألمانيا من الشرق إلى

الغرب. وخلال الفترة الواقعة بين عامَي ١٩٤٥–١٩٤٨م نزح ما يقرب من ١,٣ مليون من منطقة الاحتلال الشرقية إلى مناطق الاحتلال الغربية، واقتفى أثرهم ٢,١ مليون ابتداء من عام ١٩٤٨م حتى تاريخ إقامة سور برلين. ومع عام ١٩٦٠م أصبح ١٨٪ من سكان ألمانيا الاتحادية وأطفالهم من المنفيين.[٩]

ويمكن اعتبار الفترة الرابعة هي الفترة التي تَكامل فيها عدد المنفيين رغم تداخلها مع الفترة الثالثة. واستطاعت ألمانيا الاتحادية أن تمتص بسهولة — نسبيًّا — هذه الملايين من البشر. ويرجع ذلك أساسًا إلى عمليات التعمير الاقتصادي في ألمانيا الاتحادية، التي تضم الآن ٥٥ مليونًا من البشر، أي زيادة عن سكانها عام ١٩٣٩م بحوالي ١٦ مليونًا. ويوفر اقتصادها فرص العمل الكاملة للقوى العاملة بها. ونظرًا لأنه من المتوقَّع ألا تكون الزيادة السكانية سوى زيادة بطيئة؛ فإن التوسع الصناعي في المستقبل يستلزم سياسة إدارية واعية وحريصة على توفير العدد اللازم من العاملين، على عكس سياسة تبديد القوى العاملة في المرحلة الأولى من التصنيع.

وجدير بالذكر أن المجتمع الصناعي قد كشف عن قدرة ملحوظة على تحقيق التكامل بين السكان، والتي ثبت أنها أقوى — بكثيرٍ — من روابط الحماية ذات الطبيعة الإقليمية والتقليدية. وتجلَّى ذلك واضحًا في عمليات الاختيار السياسية التي قام بها المقترعون الألمان في الانتخابات الأخيرة. فقد أمكن التغلب على قوى الممانعة التي تدعو إلى التمايز الإقليمي، وذلك تحت ضغط الحركات الديموجرافية الكبيرة، والتي أدت إلى خلق أمة ألمانية بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة. ومع ذلك بات محتمَلًا الآن أن الاتجاه القومي المحموم الذي ظهر خلال تلك الفترة ذاتها قد أصبح في عداد الموتى.

---

[٩] بيتر بول فام، «المهاجر والمنفي» قاموس الجيب للعلوم الاجتماعية (أكثر المؤلفات شمولًا عن المهاجرين والنازحين هو كتاب جوزيف ب. سيكتمان)؛ «الانتقال السكاني في أوربا بعد الحرب»، ١٩٤٥–١٩٥٥م، فيلادليفا، مطبعة جامعة بنسلفانيا، ١٩٦٢م.
(ملاحظة بقلم المشرف على إصدار الكتاب).

السكان في الاتحاد السوفييتي اليوم[1]
دراسة تحليلية للنتائج الأولية
لإحصاء عام ١٩٥٩م

بقلم: وارين إيزون

يعكس لنا الإحصاء السوفييتي لسكان عام ١٩٥٩م صورة لدراما تُشيع في النفوس الخوف والرجاء معًا، وهي دراما المعاناة البشرية والبقاء. وهو شاهد كذلك على التغيُّرات السلوكية العميقة التي تحدث في المجتمع السوفييتي، فضلًا عن أنه يكشف لنا عن الحدود التي يفرضها الأساس الديموجرافي، والتي ترى الحكومة السوفييتية نفسها مضطرة إلى أن تضعها موضع الاعتبار عندما تتخذ قراراتها السياسية سواء على الصعيد المحلي أو العالمي.

١

ظل المحلِّلون الغربيون للشئون السوفييتية طوال العشرين عامًا الماضية يعانون بين الحين والآخر من ندرة المعلومات الإحصائية الرسمية عن السكان في الاتحاد السوفييتي، وها قد بدأ يواتيهم الغوث الذي طال انتظارهم له.

---

[1] عن مجلة الشئون الخارجية، ٣٧، العدد الرابع، يوليو ١٩٥٨م، ص٥٩٨–٦٠٦، مع حذف بعض فقراتها بإذنٍ من الكاتب وهيئة تحرير مجلة الشئون الخارجية. نسخة طبق الأصل، (١٩٥٩م) من مجلس العلاقات الخارجية.

وثمة حقيقة تبرز من بين كل البيانات التي وصلت إلينا؛ فقد كانت خسائر السوفييت في الأرواح خلال الحرب العالمية الثانية أفدح بكثيرٍ مما كنا نتصور. والحقيقة أن عدد الوفيات بين الذكور من السكان يكاد يدير رءوسنا، ولكن قبل أن نتم حديثنا عن هذه النقطة، نلقي — أولًا — نظرة إلى البيانات التي وصلت إلينا، ونناقش — في إيجاز — نصيبها من الصحة.

تشير الدلائل الأولية للإحصاء إلى أن المجموع الكلي للسكان هو ٢٠٨٨٠٠٠٠٠ نسمة، يمكن توزيعهم على النحو التالي:

ذكور	٩٤٠٠٠٠٠٠
إناث	١١٤٠٠٠٠٠٠
سكان الريف	١٠٩٠٠٠٠٠٠
سكان الحضر	٩٩٠٠٠٠٠٠

ولدينا، بالإضافة إلى ذلك، تعداد سكان الريف والحضر في كل جمهورية على حدة من خمس عشرة جمهورية وتقسيماتها الإدارية (إقليم ومقاطعة ودائرة انتخابية) وعدد مناطق الحضر بأنماطها المختلفة وسكانها، وكذلك سكان العواصم التي تمثِّل مراكز الأقسام الإدارية وفروعها، وكذلك المدن التي يزيد تعداد سكانها على ٥٠٠٠٠ نسمة. ويعرض لنا التعداد إحصاءً غير وارد في النتائج الأولية عن فئات الأعمار والجنسية واللغة والتعليم ووضع الأسرة والتصنيف الاجتماعي ومصادر الكسب والمهنة حسب فروع الصناعة.

٢

إذا كان المجموع الكلي لسكان الاتحاد السوفييتي هو ٢٠٨٨٠٠٠٠٠ حتى عام ١٩٥٩م فإن هذا يكشف لنا — كما ذكرنا — عن مدى الخسارة التي لا تُصَدَّق في الأرواح خلال الحرب العالمية الثانية. حقًّا لقد كنا متنبهين لمثل هذا الاحتمال بعد صدور نشرة رسمية تقدِّر تعداد السكان بـ ٢٠٠٢٠٠٠٠٠ نسمة حتى أول أبريل عام ١٩٥٦م. بيد أن هذا المجموع الكلي يزيد زيادة طفيفة على تعداد ١٩٤٠–١٩٤١م، والذي لا يستند إلى مصادر

إعلامية مختصة بالإحصاء، ويشوبه ضعف إحصائي واضح. وقد شعر عدد من رجال الإحصاء السوفييت أن تعداد ١٩٥٩م سيبيِّن، إن كان ثمة ما يدل عليه، أن العدد الكلي للسكان أعلى من ذلك بقليلٍ، وبالتالي فإن خسائر الحرب الرهيبة ستكون أقل. والحقيقة هي أن المجموع الكلي للسكان، حسب ما هو وارد في تعداد ١٩٥٩م، يقل عما يوحي به تقدير ١٩٥٦م بحوالي ١٤٠٠٠٠٠ مع احتساب الزيادة الطبيعية في السكان خلال الشهور الفاصلة بين التقديرين.

إن «خسائر الحرب» التي تشير إليها أرقام التعداد السكاني غير دقيقة تمامًا؛ وذلك لما يلي؛ أولًا: لأن الجهد اللازم لإعادة افتراض ما كان مقدَّرًا له أن يحدث لو لم تكن هناك حربٌ أمرٌ موضع فروض تختلف عن بعضها اختلافًا بيِّنًا للغاية فيما يتعلق بنسبة المواليد. ثانيًا: لأن التأثير الكلي للحرب على نمو السكان يتطلب مرور أجيالٍ عدة حتى يظهر أثره بالكامل، ومع ذلك فلو أننا قصَرْنا حديثنا على فترة الحرب والأعوام التي تليها مباشرة، وحاولنا أن نقدم فروضًا مبسَّطة فيما يتعلق بنسبة المواليد والوفيات على فرض أن الحرب لم تقع؛ سنجد أن مجموع الأشخاص الذين كانوا يمكن ألا يموتوا، بالإضافة إلى مَن كان يمكن أن يولدوا يقارب ٤٥٠٠٠٠٠٠ نسمة.

هذا التقدير للمجموع الكلي لخسائر الحرب، والذي لا يستقر على وضعٍ محدَّدٍ مصدره الاعتبارات التالية:

(١) يُقَدَّر تعداد سكان الروسيا حتى أول يناير ١٩٤٠م قياسًا إلى تعدادهم بعد الحرب، مع استثناء الأشخاص الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتي بعد ذلك، بحوالي ١٩٤٠٠٠٠٠٠.[٢]

(٢) ويمكن تقدير السكان بعد عشر سنوات، ابتداءً من أول يناير ١٩٥٠م، بحوالي ١٧٩٠٠٠٠٠٠، وهكذا يُقدَّر النقص في عدد السكان بحوالي ١٥ مليونًا، فيما بين ١٩٤٠م و١٩٥٠م (هذا عدا النقص الذي حدث نتيجة الهجرة إلى الخارج وتعديل الحدود). ولقد

[٢] الهدف من استبعاد المهاجرين هو أن نحصر المقارنة ببيانات ما بعد الحرب في حدود أثر تغيُّر نسب المواليد والوفيات. والمصادر التي استقينا منها هذه البيانات الواردة في المقال وغيرها هي، علاوة على تعداد ١٩٥٩م، كتاب و. و. إيزون «القوة البشرية السوفييتية: السكان والقوى العاملة في الاتحاد السوفييتي»، وهي رسالة دكتوراه مودَعة بمكتبة جامعة كولومبيا.

كان النقص في تعداد السكان، خلال أعوام الحرب نفسها، أضخم من ذلك من ٢٠٠ مليون في أول يناير ١٩٤١م إلى حوالي ١٧٠ مليونًا عام ١٩٤٥م.

(٣) كان من المقدَّر، لو لم تنشب الحرب، أن يصبح تعداد السكان حوالي ٢٢٤ مليونًا عام ١٩٥٠م، وقد كان ١٩٤ مليونًا عام ١٩٤٠م. معنى هذا أن نفترض حدوث نقصٍ حادٍّ — نسبيًّا — في نسبة المواليد عن المستوى العالي الذي كانت عليه قبل الحرب، وهو ٣٨ في الألف، حسب ما هو مقرَّر لعام ١٩٣٨م. ويتسق هذا الفرض مع المستويات الفعلية التي تحققت عام ١٩٥٠م، كما يتسق مع التقديرات الفرضية التي قدمها لوريميز على ضوء الوضع في الدول النامية الأخرى. هذا مع افتراض أن نسبة الوفيات كان لا بد لها وأن تنخفض فيما بين عامَي ١٩٤٠م و١٩٥٠م لو لم تحدث الحرب أسوة بما حدث في البلدان الأخرى.[٣]

وإذا قارنَّا المجموع الكلي الفعلي للسكان في عام ١٩٥٠م، وهو ١٧٩ مليونًا، بالمجموع الكلي الفرضي، وهو ٢٢٤ مليونًا، إذن معنى هذا أن خسائر الحرب تُقَدَّر بحوالي ٤٥ مليونًا. ويمكن توزيع هذا الرقم بين مَن كان يمكن أن يُولَدوا، ومَن كان يمكن ألا يموتوا على النحو التالي:

(١) يمكن تقدير عدد السكان ممن لم تتجاوز أعمارهم التاسعة في عام ١٩٥٠م بحوالي ٣٠ مليونًا، بينما يُقَدَّر عدد السكان من هذه السن لو لم تحدث حرب بحوالي ٥٠ مليونًا. معنى هذا أن عدد الأشخاص الذين لم يُولَدوا أو ماتوا وهم أطفال نتيجة للحرب حوالي ٢٠ مليونًا، ويدل هذا على حدوث نقص في نسبة المواليد أو زيادة في نسبة وفيات الأطفال أو كليهما معًا خلال أعوام الحرب ذاتها تُقَدَّر بما يزيد على ٥٠٪.

(٢) إذا طرحنا عدد الفئة التي تتراوح أعمارها بين صفر–٩ من المجموع الكلي للسكان لعام ١٩٥٠م، يتبقَّى لنا ١٤٩ مليونًا، وهو عدد من بلغوا العاشرة من عمرهم وما فوقها. ويمثِّل هذا الرقم عدد من بقَوا على قيد الحياة بعد الحرب من بين ١٩٤ مليونًا، هم عدد الأحياء في أول يناير ١٩٤٠م. معنى هذا أن حوالي ٤٥ مليون نسمة لقَوا حتفهم — بالفعل — خلال الأعوام العشرة السابقة على عام ١٩٥٠م، بينما كان المتوقَّع أن يكون

[٣] النسب المشار إليها في هذه الافتراضات مأخوذة عن كتاب ف. لوريمير، «السكان في الاتحاد السوفييتي: تاريخ وتوقعات للمستقبل»، جنيف، عصبة الأمم، ١٩٤٦م، ص٢٥٤–٢٥٥.

عددهم حوالي ٢٠ مليونًا على أساس نسبة المواليد المفترَض سابقًا. وبعبارة أخرى فقد كانت الحرب مسئولة عن موت حوالي ٢٥ مليون نسمة من بين مَن كانوا أحياءً من السكان عام ١٩٤٠م. ويجب أن نضيف إلى هذا الرقم ٢٠ مليونًا وهو عدد من لم يولَدوا، أو عدد من لم يحيوا طفولتهم بسبب الحرب.

ولكن سنرى أن هذا التقدير الإجمالي لخسائر الحرب والبالغ ٤٥ مليونًا سيقِل عندما توزعه على أساس اختلاف الجنس. فتعداد السكان حسب إحصاء عام ١٩٥٩م هو ١١٤٨٠٠٠٠٠ من الإناث و٩٤ مليونًا من الذكور. ويشير بذلك إلى وجود عجزٍ مطلقٍ بين الذكور يُقَدَّر بحوالي ٢٠٨٠٠٠٠٠. ويمكن مقارنة هذا بعجزٍ آخر مقداره ٧٠٠٠٠٠ حسب إحصاء عام ١٨٩٧م، و٥ ملايين عام ١٩٢٦م، و٧٢٠٠٠٠٠ عام ١٩٣٦م. وإذا قارنَّا هذه الزيادة المطردة في العجز من الذكور بالفترة السابقة على النظام السوفييتي فإنها تعيد إلى الأذهان الأحداث التالية على الترتيب: الحرب العالمية الأولى، الحرب الأهلية ثم فترة التجميع الزراعي وفترة العجز في المواد الغذائية في أوائل الثلاثينيات، وأخيرًا الحرب العالمية الثانية.

وفي نفس الوقت فإن الزيادة في العجز بين الذكور، والتي حدثت من جراء الحرب العالمية الثانية، تتجاوز كثيرًا كلَّ ما كان يمكن أن نتوقعه. وثمة مصادر وتصورات عديدة ومتميزة تعطينا تقديرًا متساهلًا — نسبيًّا — لعدد الذكور الذين قُتِلوا أثناء الخدمة العسكرية كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للحرب، ويُقَدَّر بحوالي ١٠ ملايين نسمة. ويُسلِّم هذا التقدير بموت قرابة نصف العشرين مليونًا من الرجال الذين كانوا يؤدُّون الخدمة العسكرية في هذا الوقت أو ذاك ضمن صفوف القوات المسلحة للاتحاد السوفييتي إبان الحرب العالمية الثانية.

وكما أوضحنا سابقًا، فمن المقدَّر أن ٢٥ مليونًا ماتوا نتيجة كل الأسباب مجتمعة، فيما بين عامَي ١٩٤٠م و١٩٥٠م، علاوة على العدد الذي كان مقدَّرًا له أن يموت لو لم تنشب الحرب. وإذا كان عدد من لقَوا حتفهم، وهم في ثياب الجندية، هو ١٠ ملايين؛ إذن لنا أن نقدِّر عدد الخسائر في الأرواح من المدنيين بـ ١٥ مليونًا (مع استبعاد الوفيات من الأطفال). وعلى ضوء البيانات الخاصة بعدد الذكور والإناث الواردة في تعداد سكان ١٩٥٩م نجد أن من بين الخمسة عشر مليونًا، وهو عدد الوفيات من المدنيين، حوالي ١١ مليونًا من الذكور و٤ ملايين من الإناث.

ولكن ما هو السبب، أو مجموعة الأسباب التي تفسر لنا لماذا كان عدد الوفيات من الذكور، الذين ماتوا خارج الخدمة العسكرية أثناء الحرب وبعدها، يساوي ثلاثة أمثال الإناث، فضلًا عن عدد مَن كان مقدَّرًا لهم أن يموتوا في ظروفٍ «طبيعية»؟ ونظرًا لأنه من غير المحتمَل أن يكون عدد الوفيات ١٠ ملايين، فإن تفسير ذلك يشير إلى الاحتمالات التالية:

(١) أن نسبة الذكور بين سكان الأراضي التي ضمَّها الاتحاد السوفييتي إلى أراضيه بعد الحرب كانت أقل بكثيرٍ مما هو مقدَّر لها.

(٢) ارتفاع نسبة الذكور بين المهاجرين من السكان، وربما كان هذا السبب أهم من غيره بكثيرٍ.

(٣) العوامل المختلفة التي أدت إلى زيادة الوفيات بين المدنيين وهي: العمليات العسكرية ضد المدنيين، وانخفاض مستوى الصحة بوجه عام، وانخفاض مستوى التغذية، واستخدام الألمان لنظام فرق العمل وإبادة السكان، ونظام معسكرات العمل الإصلاحية؛ وقد وقع عبء هذا كله على الذكور.

وقد تفيدنا هنا مطابقة ذلك بما حدث في الثلاثينيات. ففي هذه الفترة زاد العجز بين الذكور بما يربو كثيرًا على ٢ مليون — من المجموع الكلي وهو ٥ ملايين عام ١٩٢٦م إلى ٧ ملايين عام ١٩٣٩م — بينما كان يجب أن يقل العجز في ظل الظروف «العادية». معنى هذا، بعبارة أخرى، أن «الزيادة في فترة تطبيق سياسة التجميع الزراعي على نطاقٍ واسعٍ، والهجرة الواسعة من الريف إلى الحضر، والتوسُّع في تطبيق نظام معسكرات العمل الإصلاحية؛ وقد وقع عبء كل هذا — أيضًا — على الذكور من السكان.»

وقد بدأ العجز في الذكور يتناقص خلال خمسة أعوام تقريبًا؛ وهو ينحصر الآن، حسب نتائج التعداد السكاني، بين مَن بلغوا الثانية والثلاثين من العمر وما فوقها. لذلك فإن مشكلة النقص في القوى العاملة التي نجمت عن العجز في الذكور قد بدأت تخف تدريجيًّا. ومن ناحية أخرى فقد بدأ الاتحاد السوفييتي يحس الآن فقط بأثر الحرب على مجموعة الأعمار التي بدأت تدخل الآن ضمن القوى العاملة. وبينما زاد تعداد السكان ممن هم في سن العمل زيادة طبيعية من مليون إلى مليونَين كلَّ عام، فلن يتعدى هذا النمو خلال العقد التالي بضع مئات من الآلاف سنويًّا. وبدأ الاتحاد السوفييتي يولي المشاكل المترتبة على هذا التطور اهتمامًا متزايدًا، ويتجلَّى ذلك في التغيرات الأخيرة التي طرأت على السياسة السوفييتية فيما يتعلق بوسائل تعبئة وتدريب القوى البشرية والاستفادة منها.

٣

يتعيَّن علينا أن نفحص طراز النمو السكاني في الاتحاد السوفييتي من زوايا متعددة، وذلك حسب ما يظهر لنا من خلال النتائج الأولية للتعداد السكاني، فضلًا عن بعض البيانات الأخرى. فإذا وضعنا في الاعتبار الفترة كلها، منذ بداية حركة التصنيع — أي ابتداءً من التعداد السكاني لعام ١٩٢٦م إلى تعداد ١٩٥٩م — سنجد أن معدل نسبة الزيادة السكانية تصل تقريبًا إلى ٠,٠٨ في المائة كل عام.[٤] وهذا المعدل أقل من معدل الزيادة خلال فترة طويلة الأمد تشمل فترة روسيا القيصرية. ذلك لأن السكان زادوا داخل أراضي الاتحاد السوفييتي من ١٨٥٠م حتى وقتنا هذا بمعدلٍ يزيد زيادة طفيفة على ١,٠ في المائة كلَّ عام، وكانت الزيادة خلال فترة الخمسين عامًا السابقة على ١٨٥٠م، أي في عهد روسيا، أقل بنسبة طفيفة من ١,٠ في المائة كل عام.

وأحد أسباب انخفاض نسبة الزيادة طوال السنوات الثلاثين يكمن — بطبيعة الحال — في الآثار الديموجرافية الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، والتي أسلفنا ذكرها. ويتضح لنا ذلك إذا ما عرفنا أن مقدار نسبة الزيادة في السكان فيما بين مقدار ١٩٣٩م ومقدار ١٩٥٩م لم يتجاوز ٥٪ في المائة لكل عام. وفي نفس الوقت فإن نسبة الزيادة في السكان أثناء فترة السلم، منذ بداية حركة التصنيع، كانت أيضًا أقل من نسبة الزيادة في الأعوام السابقة. وكان النقص في نسبة النمو السكاني إبان الأعوام الأولى لحركة التصنيع السريعة (١٩٣١–١٩٣٤م) لا يقل أبدًا عن نسبة النمو في فترات الكوارث؛ وذلك للأسباب التي سبق أن ألمحنا إليها. وعلى الرغم من أن النمو السكاني قد استعاد ارتفاعه ثانية في أواخر الثلاثينيات إلا أن أثر هذه الأعوام القليلة في أوائل الثلاثينيات كان قاسيًا؛ بحيث إنه أدى إلى نقص معدل الزيادة خلال الفترة الواقعة بين عامَي ١٩٢٦م و١٩٣٩م إلى ١,٢٣ في المائة كلَّ عام، أو إنه تجاوز قليلًا نصف المعدل الذي توقعه رجال التخطيط السوفيت، ومع هذا كله فقد كان أعلى من معدل الزيادة التي حققتها بلدان أخرى كثيرة.

وكانت نسبة النمو السكاني منذ ١٩٥٠م حوالي ١,٦ في المائة — وهي أيضًا أقل من نسبة النمو قبل بداية حركة التصنيع السريعة — ولكن الفارق هنا ليس فارقًا كبيرًا

[٤] استبعدنا من حسابنا على طول الخط في هذا المقال الأراضي التي ضُمَّت إلى الاتحاد السوفييتي منذ عام ١٩٣٩م.

جدًّا. ومرة أخرى، وكما تؤكد لنا المصادر السوفييتية، فإن نسبة الـ ١,٦٪ كل عام هي نسبة مرتفعة — نسبيًّا — قياسًا بنسبة النمو في غالبية البلدان الأخرى. ومع ذلك فإن هذا النقص المعتدل — نسبيًّا — في نسبة النمو السكاني إبان ظروف السلم إنما يخفي نقصًا حادًّا — نسبيًّا — في كلٍّ من نسبة الوفيات والمواليد منذ أوائل العشرينيات، وثمة بعض الإحصائيات الهامة صدرت مع النتائج الأولية للتعداد، علاوة على بعض البيانات التي استقيناها من مصادر أخرى، تشير إلى أن نسبة المواليد الإجمالية في الفترة الراهنة هي ٢٥ في الألف مقابل أكثر من أربعين في الألف عشية مرحلة التصنيع السريع؛ وأن نسبة الوفيات أقل من ٨ مقابل ١٨، وأن متوسط العمر ٦٧ عامًا مقابل ٦٤ عامًا. ومحاولة وضع مقاييس محدَّدة للتغيرات التي تحدث في بنية الأعمار بالقياس إلى التغيرات في العشرينيات ستؤدي إلى خفض نسبة المواليد الحالية، ورفع نسبة الوفيات شيئًا ما، بحيث إن كلًّا من هاتين النسبتين هي الآن نصف ما كانت عليه منذ ٣٥ عامًا. وإذا كانت نسبة الوفيات قد نقصت من ١٨ إلى ٨ في الألف، فإن نصف هذا النقص — تقريبًا — يرجع إلى النقص في وفيات الأطفال، والتي قُدِّرَت بخمسٍ وأربعين حالة وفاة بين كل ألف من المواليد في عام ١٩٥٧م مقابل ١٨٤ عام ١٩٤٠م.

ونسبة الوفيات الإجمالية التي تقل عن ٨ في الألف إنما هي دون نسبة الوفيات الإجمالية في أي بلد آخر، وتشابه نسبة الوفيات الإجمالية في الولايات المتحدة حيث تقل عن ١٠ في الألف، مع العلم بأن الولايات المتحدة بها نسبة عالية من المسنِّين.

ونسبة الوفيات بين الأطفال التي تُقَدَّر بخمسة وأربعين بين كل ألفٍ من المواليد تعادل نفس النسبة في هذا البلد عام ١٩٤٠م تقريبًا.

وظهر أخيرًا مصدرٌ سوفييتي واحد فقط يتضمن محاولة لتفسير انخفاض نسبة المواليد الإجمالية.[٥] وحتى في هذه الحالة اختيرت تواريخ ما قبل الحرب لعمل مقارنة تقلل من مدى هذا النقص، والتي تنسبه إلى:

(١) انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال (وأظن أن المقصود بذلك أنها تؤدي إلى خلْق حاجة أو رغبة في الإقلال من عدد الأطفال).

[٥] م. يا. سونين، «حول المشاكل الراهنة لإنتاج موارد العمل في الاتحاد السوفييتي»، أكاديمية العلوم باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، مشاكل تجديد الإنتاج الاشتراكي موسكو، ١٩٥٨م، ص٢٥٧–٢٨١.

(٢) الزيادة في نسبة المقيمين في المدن.

(٣) تغيُّر النسبة بين الجنسَين من جراء الخسائر في الأرواح في زمن الحرب، وأيًّا كانت الاحتمالات المتوقَّعة فإن كلَّ هذه العوامل تقصر تمامًا عن تفسير كل هذا النقص. وعلى أية حال، فمن الواضح تمامًا على ما يبدو أن العائلات التي تسكن الحضر، وكذلك العائلات الريفية، بدأ حجمها يتناقص باطرادٍ، ويتفق هذا الاستنتاج مع انطباعات الزوار [الحاليين للاتحاد السوفييتي، ولما] كان لزامًا علينا أن نتأمل الأسباب الكامنة وراء هذا التحوُّل في الأحداث فإننا نستطيع على أقل تقدير أن نشير إلى عددٍ من العوامل، وهي: ارتفاع مستوى التعليم بين السكان بمعدلٍ سريعٍ، مشاركة النساء في ميدان العمل على نطاقٍ واسعٍ، سواء في الريف أو المدن، النقص المستمر في مساكن المدن.

ونظرًا لأن «أطفال الحرب» سيبلغون سن الإنجاب خلال العقد الثاني أو نحو ذلك تقريبًا؛ فإن نسبة المواليد قد تنخفض إلى ٢٠ في الألف أو أقل من ذلك حتى وإن لم تقل نسبة الخصوبة. وبعبارة أخرى فإن نسبة المواليد ستظل ثابتة أو ترتفع في حالة واحدة فقط إذا ما زادت نسبة الخصوبة زيادة حقيقية.

٤

تبيِّن لنا البيانات الخاصة بسكان الريف والحضر التي أعدنا عرضها سالفًا أن نسبة السكان في الحضر (وهي ٤٨٪) أضخم مما نتوقعه على ضوء التقدير الرسمي غير الإحصائي لأول أبريل عام ١٩٥٦م (الذي يشير إلى أن نسبة السكان في الحضر ٤٤٪) استنادًا إلى الزيادات الواردة عن سكان الحضر فيما بين عامَي ١٩٥٠–١٩٥٥م. ويبدو لنا هنا أحد احتمالين: (أ) إما أن سكان الحضر قد زادوا في الواقع منذ عام ١٩٥٦م بما يزيد على ٥ ملايين نسمة في السنة قياسًا إلى ٣٤٠٠٠٠٠ فيما بين عامَي ١٩٥٠–١٩٥٥م. (ب) وإما أن الدقة الكبيرة للتعداد الكلي للسكان يضع الرقمين في وضعٍ فريدٍ لا مثيل له في الحقيقة. وعلى أية حال فإذا كان أكثر من نصف السكان في الاتحاد السوفييتي يعيشون الآن في الحضر، فإن هذه الحقيقة تضع الاتحاد السوفييتي في مصاف أكثر بلدان العالم تحضرًا رغم أنه في هذا الصدد دون الولايات المتحدة بكثيرٍ (٥٩٪)، والدانيمرك (٦١٪)، والمملكة المتحدة (٨٠٪).

والنسبة المئوية لسكان الحضر في الاتحاد السوفييتي الآن تماثل النسبة المئوية للولايات المتحدة حوالي عام ١٩١٠م، بينما بدأت فترة التصنيع السريع، وسارت معها حركة الانتقال

إلى الحضر بنفس الدرجة التي كانت عليها في الولايات المتحدة عام ١٨٦٠م. ومع ذلك فقد كانت حركة التحضر في الاتحاد السوفييتي خلال الثلاثينيات أسرع منها في الولايات المتحدة بعد عام ١٨٦٠م. وبصورة مقلِقة فقد تضاعف عدد سكان الحضر خلال الأعوام العشرة الأولى لحركة التصنيع في الاتحاد السوفييتي، بينما تضاعفت في الولايات المتحدة خلال العشرين عامًا الأولى. أو إذا شئنا أن نُعبِّر عن ذلك بعبارة مختلفة نقول: تضاعفت النسبة المئوية لزيادة السكان في الحضر في الاتحاد السوفييتي خلال عشرين عامًا، بينما تضاعفت في الولايات المتحدة خلال أربعين عامًا.

وهذه الأرقام لا تفسرها فقط زيادة معدل سرعة الهجرة لسكان الاتحاد السوفييتي من الريف إلى الحضر، بل تفسرها كذلك عملية الإبادة في الحرب العالمية الثانية، والتي وقع عبؤها أساسًا على سكان الريف السابقين الذين انخرطوا في صفوف جيشٍ يتألَّف أكثره من «الفلاحين»، وهذا أمر يزيد على الحد، مما لا يتيسَّر تعويضه، بالقياس إلى ما حدث في الولايات المتحدة، ذلك لأن نسبة كبيرة من السكان الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر استوطنوا المدن.

وتفيدنا النتائج الأولية للتعداد موزَّعة على التقسيمات الإدارية في أنها تعطينا صورة أكثر دقة عن التحركات السكانية بعد الحرب إلى الأجزاء الوسطى والشرقية للبلاد. وسوف تظل روسيا الأوروبية أكثر المناطق الآهلة بالسكان، إلا أن سكانها تغيَّروا تغيرًا طفيفًا منذ أعوام ما بعد الحرب. لذلك فإننا نفترض أن كلَّ الزيادة التي طرأت على المجموع الكلي للسكان منذ تعداد ١٩٣٩م، رغم ضآلتها، حدثت في المناطق الموجودة خارج روسيا الأوروبية. وحدث ذلك نتيجة اتجاه حركة التصنيع ناحية الشرق وتعبئة الجهود لاستصلاح «الأراضي البكر»، وقد تطلَّب كلاهما هجرة واسعة. ولكنها تعكس أيضًا حقيقة أخرى، وهي أن نسبة المواليد ظلَّت عالية نسبيًّا في بعض المناطق الشرقية، خاصة في آسيا الوسطى السوفييتية.

وجماع القول أن دلالة نتائج الإحصاء التي وصلت إلينا ذات شقَّين؛ أولًا: فهي نتائج هامة لما تكشفه لنا عن بلدٍ يجتاز حربًا ضروسًا وتحولًا سريعًا في مجال التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولأنها تسجل لنا عددًا من العوامل الديموجرافية والتي لا بد وأنها أثَّرت — إلى حدٍّ ما — على الحكومة السوفييتية في صياغة سياستها بالنسبة للعمل والجيش وغيرها من المجالات الأخرى. ثانيًا: ترجع أهميتها إلى حقيقة بسيطة، وهي أنها وصلت إلينا لتكون جزءًا مكمِّلًا للمعلومات التي تدفقت من المصادر الرسمية، والتي بدأت ترد إلينا منذ عام ١٩٥٦م، وتبشر بالمزيد منها مستقبلًا.

السكان والسياسة في أوروبا[1]

بقلم: أ. ن. ك. أرجانسكي

تباينت الشعوب الأوروبية تباينًا واضحًا خلال القرن العشرين من حيث تطورها الديموجرافي واتجاهاتها السياسية. وتكشف الاتجاهات السياسية لفرنسا والسويد وألمانيا النازية وإنجلترا المعاصرة عن جانبٍ كبيرٍ من الأفكار القومية لكلٍّ منها.

وقد برزت مشكلة جديدة منذ الحرب العالمية الثانية، بعد أن تكوَّنت في أوروبا كتلتان، شيوعية وغير شيوعية، وبدأت العوامل الديموجرافية تسهم بنصيبٍ في تحديد قوة كلٍّ منهما.

يتميز السكان في أوروبا اليوم بالكثافة، والكثرة معًا. وإذا نظرنا إليهم من حيث الكثافة في كل كيلومتر مربعٍ سنجد أن كثافة السكان في أوروبا أكبر منها في آسيا. ولكن الضغط السكاني في أوروبا لا يمثِّل عقبة في طريق التقدم الاقتصادي أو الاستقرار السياسي، بل إن السكان في أوروبا لا يتزايدون بنفس السرعة التي يتزايد بها سكان المناطق المتخلفة التي هي شغلنا الشاغل الآن. فمعدل الزيادة السنوية في أوروبا منذ ١٩٥٠م حتى ١٩٥٨م لم يتعد ٠,٧ في المائة مقابل ١,٨٪ في آسيا، و١,٩٪ في أفريقيا، و٢,١٪ في الأمريكتين،

[1] عن مجلة العلم، ٣١٣، العدد ٣٤٦٧ (١٩٦١م) مع حذف بعض فقراتها بإذنٍ من المؤلف وهيئة تحرير مجلة العلم. نسخة طبق الأصل ١٩٦١م لرابطة تقدُّم العلوم الأمريكية.

و٢,٣٪ في بلدان المحيط الهادي[٢] (جدول ٢). ونظرًا لأن أوروبا الغربية قد حققت — بالفعل — مستوى عاليًا من التقدم فإنها قادرة على أن تمتصَّ — بسهولة — أية زيادة يُحتَمَل حدوثها في المستقبل. وإذا كانت مناطق جنوب وشرق أوروبا لم تصل بعدُ إلى نفس المستوى من التطور، إلا أنها تعمل على زيادة كفايتها الاقتصادية بخطواتٍ سريعة؛ لذلك فإنها ستستطيع — هي الأخرى — مستقبلًا أن تعالج هذه الزيادة السكانية.

إلا أن هذا لا يعني أن الأحداث الديموجرافية لم تعد تؤثر على الاتجاهات السياسية في أوروبا. فالاتجاهات السكانية، سواء في الماضي أم في الحاضر، تؤثر تأثيرًا مباشرًا على مراكز القوى للدول الأوروبية من حيث علاقتها ببقية دول العالم وكذلك من حيث علاقتها ببعضها البعض، وهذا هو التأثير الهام. وسبب ذلك — على وجه التحديد — أن التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للدول الأوروبية من النوع الذي لم يعد معه النمو السكاني يمثِّل مشكلة في الوقت الراهن. ونظرًا لأن غالبية الدول الأوروبية هي دول صناعية تخطو خطواتٍ سريعة في طريق التصنيع، فإنها تستطيع الاستفادة من شعوبها لتحقيق أغراضها الخاصة بتدعيم قوَّتها، وذلك على عكس وضع الدول المتخلفة المناضلة التي قد تجد في نموها السكاني عبئًا يثقلها.[٣]

١

إن العلاقة بين السكان والسياسة في أوروبا علاقة لها تاريخ طويل، فقد كان للاتجاهات الديموجرافية أثرها على القوة الأوروبية إبان قرن حرية العمل، بينما كان للتطورات السياسية أثرٌ ضئيلٌ على الاتجاهات الديموجرافية، وكان للنمو الهائل للسكان في أوروبا — وهو نمو غير مخطَّط أو موجَّه — أثره الحاسم في جعل الأوروبيين القوة الأولى في العالم. فالانفجار السكاني في أوروبا هو الذي أمدَّها بالأيدي العاملة التي أنجزت النظم الاقتصادية الصناعية الحديثة داخل البلاد، وهو الذي زوَّدها بالمهاجرين الذين خَلقوا لأوروبا حلفاءها في الخارج، وزوَّدها بالإداريين والجنود الذين ساعدوا على خلْق إمبراطوريات مترامية الأطراف، تمتد إلى نصف مساحة الكرة الأرضية، وتضم ثلث سكانها.

[٢] الكتاب السنوي الديموجرافي لعام ١٩٥٩م، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٥٩م.

[٣] ج. كومبس، «الاتجاهات السكانية في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والصين»، مجموعة ميلبانك التذكارية، ١٩٦٠م.

إلا أن النمو السكاني الذي مكَّن أوروبا من أن تجني مثل هذه النتائج السياسية العظيمة، بفضل تقدمها الاقتصادي، بدأ يهِن خلال القرن العشرين. وحدث أول انخفاض في نسبة المواليد في أوروبا الغربية قبل غيرها؛ فهي مهد الثورة الصناعية وحيث القيم الحضرية التي ترتبت عليها، والتي تُؤْثر الأسر الصغيرة الحجم، وقد استغرقت هذه القيم أمدًا طويلًا إلى أن أصبحت قيمًا سائدة وعميقة الجذور. ولكن بمضي الأعوام في القرن العشرين بدأت تنخفض نسبة المواليد في شرق أوروبا كذلك. (٢، ص١٢-١٣). وأصبحت اليوم نسبة المواليد المنخفضة ونسبة الوفيات المنخفضة ونسبة الزيادة المنخفضة أو المعتدلة للسكان من حقائق الحياة في أغلب أنحاء أوروبا. بيد أن الحكومات الأوروبية بدأت الواحدة تِلوَ الأخرى تشن حربًا ضد هذا الأمر الواقع؛ وتغيرت العلاقة القائمة بين السكان والسياسة أثناء القرن العشرين؛ إذ حاولت السياسة أن تُؤَثِّر على الاتجاهات الديموجرافية.

ونهجت الحكومات سياسة تهدف إلى رفع نسبة الخصوبة، بعد أن واجهتها مشكلة انخفاض نسبة المواليد واحتمال نقص عدد السكان. ولكن حدث — في نفس الوقت — أن اعترضتها أحداثٌ سياسية من نوعٍ مختلف أشد الاختلاف من شأنها أن تؤثر على السكان في أوروبا مثل الحروب والثورات التي قضت على كل المكاسب التي كان من الممكن أن تجنيها سياسة تشجيع إنجاب الأطفال، والتي كان يمكن أن يتدفق عنها فيضٌ جديدٌ من الهجرة.

وإذا نظرنا إلى مدى الاهتمام بنسبة المواليد الآخذة في الانخفاض في أوروبا، والتي انخفضت إبان سنوات الكساد إلى الحد الذي أصبحت تهدد فيه النمو السكاني، بل وكانت تنذر بتدهورٍ سكاني، فإن ما قد يثير الدهشة أن نجد عددًا قليلًا جدًّا من الدول الأوروبية هي التي اختطَّت لنفسها سياسة سكانية؛ كما يدهشنا — كذلك — مدى تهافت بعض هذه الاتجاهات السياسية. فإنجلترا، على سبيل المثال، رغم أنها أَوْلت هذه المشكلة اهتمامًا كبيرًا إلا أنها لم تُقدِم على فعل شيء ما إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما سنَّت برنامجًا للعلاوات الاجتماعية التي تُمنَح للأسر من أجل الأطفال. وكان هذا الإجراء بمثابة إجراء للرفاهية أكثر منه محاولة للتأثير على حجم الأسرة،[٤]

[٤] ك. أرجانسكي وأ. ف. ك. أرجانسكي، «السكان والنفوذ العالمي» نوف، نيويورك، ١٩٦١م، الباب السابع.

ذلك لأن هذه العلاوات كانت من الضآلة بحيث لا تشجع على إنتاج أسرة كبيرة. وفي أوائل الخمسينيات تبنَّت المجر سياسة تشجيع إنجاب الأطفال، ولكنها تخلَّت عنها عام ١٩٦٠م (٤، ص١٩٣). وتُعتبَر السويد وبلغاريا (٤، ص١٩٦) مثالَين للأمم التي تتخذ إجراءاتٍ لتشجيع إنجاب الأطفال، وتتخذ — في نفس الوقت — إجراءاتٍ أخرى ضدها.[٥] وتطبِّق روسيا سياسة لتشجيع إنجاب الأطفال، وتُعَد أكثر هذه السياسات اتساقًا، بيد أنها ظلَّت — لأعوامٍ طويلة — وهي تنكر أنها وضعت برنامجها الشامل هذا بهدف التأثير على حجم الأسرة. وربما كانت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وفرنسا المعاصرة تستحق كلٌّ منها جائزة لسياستها المتسقة، وإن كان مدى فعالية سياسة كلٍّ منها أمرًا موضع مناقشة.[٦]

وتعتمد السياسة السكانية في فرنسا على تشريعٍ مقيدٍ للحريات وإجراءات قضائية وبوليسية واسعة المدى للحيلولة دون عمليات الإجهاض أو استخدام موانع الحمل، كما تعتمد على نظام العلاوات النقدية الفورية، وهي علاوات مرتفعة — بقدرٍ كافٍ — بحيث تضمن زيادة حقيقية في دخل الأسر الكبيرة. ويشمل البرنامج الفرنسي — كذلك — قروضًا للزواج وعلاوات حملٍ ومِنَحًا للولادة وعلاوات ومِنَحًا للإسكان وخفضًا للمصاريف المدرسية وإعفاءات مالية لأطفال الأسر الكبيرة.[٧]

ويتضمن برنامج السويد بعض إجراءات خاصة متميزة، مثل العلاوات النقدية، ولكنه يركز أساسًا على اتِّباع سياسة تحقق الرفاهية الاجتماعية العامة؛ بحيث توفر لكل الأسر دخلًا كافيًا وسكنًا ورعاية طبية. وذلك على فرض أن هذا كله من شأنه أن يزيد بعض العقبات التي منعت سكان السويد من أبناء الجيل السابق من إنجاب أُسر كبيرة. ومع ذلك فقد اتخذت السويد — في نفس الوقت — سلسلة من الإجراءات تُعتبَر من حيث نتائجها، إن لم تكن تهدف إلى ذلك عمدًا، إجراءاتٍ مضادة لسياسة تشجيع إنجاب الأطفال. فقد أجازت الإجهاض لأسبابٍ عضوية أو نفسية أو اقتصادية، كما وأن موانع الحمل تُباع في الصيدليات،

[٥] و. ب. مولدين، «الاتجاهات السكانية في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والصين»، مجموعة ميلبانك التذكارية، ١٩٦٠م.

[٦] ج. ميردال، «المشكلة السكانية مشكلة من أجل الديمقراطية»، مطبعة جامعة هارفارد، كامبريدج. ماسوشيت ١٩٤٠م.

[٧] ك. واطسون، «دراسات في السكان»، ٢، ٢٦١ (١٩٥٢م)، ٨، ٤٦ (١٩٥٤م).

أو تُقَدَّم المعلومات عن منع الحمل كجزءٍ من التربية الجنسية في المدارس الثانوية. فمن الواضح أن السويد تسعى من أجل إنجاب أسر كبيرة، ولكن فقط إذا كان الأطفال شيئًا مرغوبًا فيه.[٨]

وربما كان برنامج الاتحاد السوفييتي هو أكثر البرامج شمولًا، فهو يشمل إجراءات للرفاهية على نطاقٍ واسعٍ، وإعانات مالية وأوسمة شرفٍ للأمهات اللائي ينجبن أسرًا كبيرة. ومع ذلك فقد خُفِّفَت في الأعوام الأخيرة قيود التشريع الذي يحرِّم الإجهاض أو استخدام موانع الحمل. والرعاية الطبية ميسورة للجميع، وإن كانت تُولِي الأمهات والأطفال رعاية خاصة. ويُعَد «التخصص في رعاية الأم والطفل» أحد التخصصات الأساسية الثلاثة التي يتدرَّب عليها كل الأطباء في الاتحاد السوفييتي. كما وأن التعليم المجاني إلى مستوى الجامعة يزيد من خفض نفقات إعالة الأطفال. وتُمنَح الأمهات العاملات عملًا مخفَّفًا أثناء الحمل وإجازة وضع مدفوعة الأجر وفسحة من الوقت أثناء العمل للإرضاع، ودور للحضانة لصغار الأطفال أثناء النهار. وتشجيع الإعفاءات الضريبية والمكافآت التقدمية على إنجاب أسر كبيرة، كما أن الحكومة السوفييتية تكرِّم الأمهات اللائي ينجبن أسرًا كبيرة بمنحهن أوسمة وميداليات خاصة، بذلك تبدأ من ميدالية الأمومة التي تُمنَح للأم التي تنجب خمسة أطفال إلى وسام الأم البطلة والذي يُمنَح للأم التي تنجب عشرة أطفال بالغين، علاوة على شهادة من مجلس الرئاسة السوفييتي الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (٤، ص١٧٩).[٩]

٢

إن العدد الكبير من السكان ليس هدفًا في ذاته بطبيعة الحال. وكل الشعوب الأوروبية التي يعنيها زيادة حجم سكانها لها أهداف أخرى بعيدة، هي الرفاهية الاقتصادية والمنعة القومية والمحافظة على التراث الثقافي. ولقد عبَّر الكُتَّاب في بريطانيا والسويد عن قلقهم خشية أن يقلل التدهور السكاني من فرص الاستثمار، ويؤدي إلى حالة من الركود

[٨] أ. ل. كالفستن، «الزواج والحياة الأسرية»، ١٧–٢٥٠، (١٩٥٥م)؛ هـ. جيل، «دراسات في السكان» ٢، ٣ (١٩٤٨م)؛ نفس المرجع السابق ٢، ١٢٩ (١٩٤٨م).

[٩] م. ج. فيلد، «الزواج والحياة الأسرية»، ١٧، العدد ٣ (١٩٥٥م).

الاقتصادي، ومن ثَم بالتالي إلى خفض مستوى المعيشة[١٠] (٥، ص١٢٤، الباب العاشر والحادي عشر).

واعتبارات القوة هي أكثرها حسمًا، وكان لها دورها في كل السياسات التي تشجع إنجاب الأطفال. وكان الألمان والإيطاليون أكثر وضوحًا في تحديدهم لهذه الاعتبارات. فقد أعلن جوزيف جويلز: «إذا كانت ألمانيا ترغب في الوفاء بمهامها القومية والعالمية الكبرى؛ فإنها بحاجة إلى الأيدي، ولهذا السبب يشجع النظام الجديد الأسر الكبيرة.»[١١]

بل إن موسوليني كان أكثر صراحة حين قال: «إذا كانت إيطاليا تريد أن تكون شيئًا ذا قيمة في هذا العالم فلا بد وأن يصبح تعداد سكانها — على الأقل — ستين مليونًا في أوائل النصف الثاني من هذا القرن ... لنكن صرحاء مع أنفسنا، ما قيمة أربعين مليونًا من الإيطاليين بالقياس إلى تسعين مليونًا من الألمان ومائتَي مليون من السلاف؟»[١٢]

والسياسة السكانية في فرنسا كان يحركها — أساسًا — الخوف من التكاثر السكاني السريع في ألمانيا. ويمكن النظر إلى قانون الأسرة الذي صدر في فرنسا عام ١٩٣٩م باعتباره — جزئيًّا — ردًّا على السياسة التي نهجتها من قبل ألمانيا النازية لتشجيع إنجاب الأطفال في شكل سباقٍ للتسلُّح الديموجرافي. وكان رجال الدولة في بريطانيا يدركون — بدورهم جيدًا — الدلالات السياسية لانخفاض معدل النمو السكاني في البلاد. وعبَّرت اللجان المَلَكية للهجرة والسكان عن خشيتها من أن تتعرَّض روابط بريطانيا بشعوب الكومنولث للخطر إذا لم ينمُ السكان في بريطانيا بسرعة كافية تكفل خلْق تيارٍ مستمر من المهاجرين حتى يظل الأصل البريطاني هو الطابع الغالب لشعوب هذه البلدان، مثل كندا وأستراليا ونيوزيلاندا (٩، ص١٢٥، ٢٢٥، ١٣٣).

وربما كانت اعتبارات القوة هي الشيء الكامن وراء السياسة السكانية التي تنهجها روسيا أيضًا، وإن كان من الصعب أن نقيم الدليل على صدق هذا الكلام. فإن الاتحاد

---

[١٠] تقرير اللجنة المَلَكية عن السكان، المملكة المتحدة، مكتبة صاحبة الجلالة، لندن ١٩٤٩م.

[١١] هذه الفقرة استشهد بها ف. س. رايت في كتاب «السكان والسلام»، عصبة الأمم، باريس ١٩٣٩م، ص١٤٧.

[١٢] استشهد بهذه الفقرة د. ف. جلاس في كتاب «الصراع من أجل السكان»، كلاريندون، أكسفورد، ١٩٣٦م، ص٣٤.

السوفييتي لا يحتاج إلى القوة البشرية ليعوض بها خسائره في الحرب، ولكي يوفر القوة اللازمة لصناعاته النامية فقط، بل يحتاج إليها كذلك ليملأ بها أراضيه الفضاء، ويتجنَّب وضعه كقزمٍ بالقياس إلى حليفه وجاره العملاق في الجنوب.

ويبدو — من ناحية أخرى — أن السويد تهتم بالمحافظة على تراثها الثقافي أكثر من اهتمامها بالقوة، ورسمت سياستها السكانية على أساس تخليد التراث الثقافي للسويد، وكذلك لتدعيم مركز البلاد في المحيط الدولي. وعبَّرَت (ألفا ميروال) عن هذا الشعور بالكلمات التالية: «إن مجتمعنا غير جديرٍ بالبقاء على الإطلاق ... إنه لا يريد أن يستجمع همَّته للعمل من أجل الحفاظ على ثقافة قومية في طريقها إلى الاندثار، إنه لا يريد أن يقتنع بضرورة تدعيم بناء اجتماعي سيحرم أطفالنا من وراثته.»[١٣] ومن الطبيعي أن سياسة تشجيع إنجاب الأطفال في جميع الأمم ترتكز — بشكلٍ ما — على الرغبة في المحافظة على التراث الثقافي.

ومن العسير علينا أن نحكم على مدى فعالية السياسة الأوروبية لتشجيع الإنجاب. وربما كانت حالة ألمانيا هي أكثر الحالات التي دُرِسَت دراسة شاملة. فقد ارتفعت نسبة المواليد في ألمانيا ارتفاعًا كبيرًا بعد تطبيق إجراءات تشجيع الإنجاب مباشرة. وكان طبيعيًّا أن يزهو رجال الدولة النازيون بهذا التحول؛ إلا أن الشيء الأكثر احتمالًا — على ما يبدو — هو أن ارتفاع نسبة المواليد إنما يرجع إلى عودة الرخاء الاقتصادي والعمالة الكاملة؛ نظرًا لأن هناك مُعامل ارتباط عاليًا بدرجة لا نظير لها (+٧٩) بين معدل العمالة الشهرية ونسبة المواليد الشهرية بعد تسع شهورٍ ابتداءً من عام ١٩٣١م إلى عام ١٩٣٩م.[١٤]

وشهدت السويد أيضًا ارتفاعًا في الخصوبة، وكان هذا الارتفاع مصاحبًا لتطبيق سياستها السكانية؛ إذ ارتفعت نسبة المواليد من ١٣,٧ عام ١٩٣٤م إلى ٢٠,٦ عام ١٩٤٤م. ومع ذلك فقد بدأت نسبة المواليد تتناقص — تدريجيًّا — منذ ذلك الحين (إذ ارتدَّت إلى ١٤,٢ عام ١٩٥٨م) رغم استمرار الدولة في سياستها لتشجيع الإنجاب.

---

[١٣] أ. ميرال، «الأمة والأسرة»، هاربر، نيويورك، ١٩٤١م، ص١٠٤–١٠٥.

[١٤] د. كيرك، المجموعة التذكارية لميلبانك، ٢٠ و١٢٦ (١٩٤٢م).
ج. هاجنال، «دراسات في السكان» ١–١٣٧ (١٩٤٧م).

وتتميز تجربة فرنسا بأهمية خاصة؛ فقد صاحب سياستها السابقة على الحرب انخفاضٌ مستمرٌّ في نسبة المواليد. إلا أن تطبيق قانون الأسرة لازمته زيادة في الخصوبة إبان الأعوام الأخيرة للحرب؛ ومع نهاية الحرب ارتفعت نسبة المواليد في فرنسا كثيرًا. واحتفظت فرنسا بهذا الارتفاع النسبي للمواليد بعد أن تم تطبيق سياسة تشجيع إنجاب الأطفال في غيرها من بلدان أوروبا الغربية بعد الحرب. ويضع الخبير الفرنسي ألفريد سوفي ثقته في سياسة فرنسا[١٥] ولكن يجب أن نلاحظ أن نسبة المواليد في الولايات المتحدة قد ارتفعت هي الأخرى كثيرًا، وحافظت على ارتفاعها منذ الحرب العالمية الثانية دون تطبيق سياسة سكانية مقصودة أيًّا كان نوعها.

٣

قضى الصراع السياسي في أوروبا على كل المكاسب التي حققتها سياسة الحكومات الأوروبية لزيادة السكان فقد شهد هذا القرن، وهو أكثر القرون سفكًا للدماء، أوروبا وقد خرَّبتها حربان عالميتان، وحرب أهلية، وثورة وعدد من الصدامات المحدودة، ومن العسير أن نحصي جملة خسائر أوروبا من السكان، ذلك لأنها لا تشمل فقط صرعى الحرب، بل تشمل كذلك الوفيات التي حدثت من جراء المرض وسوء التغذية التي جاءت في أعقاب الحروب، و«الخسائر» التي يمكن إرجاعها إلى أن عددًا كبيرًا من المواليد ممن كان يمكن أن يُولَدوا في زمن السِّلم، لم يأتوا في زمن الحرب. وتُقَدَّر جملة ما تكلَّفته أوروبا من حياة أبنائها[١٦] خلال الحربين فقط بما يزيد على مائة مليون نسمة.

ومن الأمور التي لها دلالتها أن خسائر أوروبا الشرقية في كلٍّ من الحربَين كانت أفدح من خسائر أوروبا الغربية، ولكن كان الفارق جسيمًا في الحرب العالمية الثانية بوجه خاص. وفيما يتعلق بالدول الكبرى فقد كانت الخسائر التي تكبدتها فرنسا في قواتها العسكرية إبان الحرب العالمية الثانية تُقَدَّر بحوالي ٢٠٠٠٠٠. وإذا أضفنا إلى هؤلاء صرعى الحرب من المدنيين والمثقفين والأسرى سيصل المجموع الكلي إلى حوالي ٦٠٠٠٠٠ أو أقل من نصف خسائرها في الحرب العالمية الأولى. وكانت خسائر بريطانيا بالنسبة لجميع الفئات

[١٥] أ. سوفي «المجلة الاقتصادية لمقاطعة هينسو البلجيكية»، (مارس ١٩٥١م).

[١٦] وتشمل البيانات الخاصة باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية.

— القتلى من العسكريين، والعدد الهائل من وفيات المدنيين، بالإضافة إلى العجز في المواليد — أقل مما كانت عليه في الحرب العالمية الأولى. أما خسائر روسيا فهي على النقيض؛ إذ كانت أكثر من ضعف ما كانت عليه في الحرب العالمية الأولى، ذلك لأن الاتحاد السوفييتي تكبَّد ما يُقَدَّر بخمسة وعشرين مليونًا من صرعى الحرب، بالإضافة إلى عجزٍ في المواليد يُقَدَّر بعشرين مليونًا نتيجة للحرب العالمية الثانية، وبالنسبة لدول شرق أوروبا المتحالفة مع الاتحاد السوفييتي فقد كانت خسائرها من الوفيات فقط ما يزيد على ٦ ملايين (٢، ص١٤).[١٧]

ويمكن أن نُرجع — جزئيًّا — هذا الفارق الضخم بين خسائر بلدان شرق أوروبا وغربها إلى الفترة القصيرة التي خاضت فيها أوروبا الغربية الحرب. يُضاف إلى هذا ذبح الألمان لأَسراهم من الأوروبيين الشرقيين، وكان هذا أسوأ — بكثيرٍ — من كل ما حدث في أوروبا الغربية.

ومع ذلك فليس العجز السكاني وحده هو التغيرات الديموجرافية الوحيدة التي نجمت عن الصراع السياسي في أوروبا. فالحرب والثورة والتمرد والاضطهاد السياسي، كل هذا دفع الملايين من الأوروبيين إلى ترك ديارهم، وأكرههم على الهجرة من بلدٍ لآخر، وأدى إلى خسارة جسيمة بالنسبة لسكان أوروبا.

وللمرة الثانية نقول إنه لعسير علينا أن نصل إلى الأرقام الدقيقة لأن الكثيرين ممن أُكرِهُوا على الهجرة كانوا مهاجرين غير قانونيين؛ ومن ثَم لم يُحسَب عددهم، أو نظرًا لأنهم غيَّروا أماكنهم إبان الحرب. إلا أن التقدير الإجمالي للمهاجرين من اللاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الأولى يقارب الثلاثين مليونًا من الأنفس. ويشمل هذا العدد ١,٥ مليون من اللاجئين بعد الثورة الروسية، وحوالي نصف مليون من الجمهوريين اللاجئين من إسبانيا، (وعاد أكثر من نصفهم إلى أرض الوطن) وحوالي ٨٠٠٠٠٠ من اللاجئين قبل الحرب الذين فرُّوا من حكم النازي في ألمانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا.[١٨]

ومع ذلك فلا شيء مما حدث قبل الحرب يمكن مقارنته بهجرة ما لا يقل عن ٢١ مليونًا من البشر، ومغادرتهم بلادهم مع الحرب العالمية الثانية. فعندما كانت الجيوش الهتلرية

---

[١٧] ف. و. نوتشتين وآخرون، «مستقبل السكان في أوروبا والاتحاد السوفييتي»، عصبة الأمم، جنيف ١٩٤٤م، ص٧٥).و. س. تومبسون، «المشاكل السكانية»، ماك جروهيل، نيويورك ١٩٥٣م، ص٦٦-٦٧. و. و. إيزون، مجلة الشئون الخارجية، عدد يوليو، ١٩٥٩م.

[١٨] أ. ف. ك. أرجانسكي، «مجلة التاريخ المعاصر»، عدد أبريل، ١٩٥٩م..

تواصل زحفها فرَّت أمامها الملايين من الأوروبيين، بينما ما لا يقل عن ثمانية ملايين ممن لم يسعفهم الفرار أُعيدَ شحنهم ثانية إلى ألمانيا كأسرى حرب وعمَّال أرقاء. وعلاوة على ذلك فقد نفى الألمان ما يزيد على المليونَين من البولنديين والسلاف وسكان الألزاس واللورين، وأخرجوهم من ديارهم ليفسحوا مكانهم لمستوطنين من الألمان. ثم ما أن بدأت ألمانيا تخسر الحرب، وبدأت جيوشها في التراجع حتى قام النازي بحملة إبادة جماعية للمدنيين من غير الألمان، ورحل معهم، وبمحض اختيارهم، من شرق أوروبا المستوطنون الألمان ورجال الأعمال من غير الألمان وأعداء الشيوعية، ومع نهاية الحرب كان في أوروبا ما قد يزيد على اثنَي عشر مليونًا من غير الألمان من المطرودين من بلادهم، وما يقرب من ٩٫٥ ملايين من اللاجئين الألمان الذين لجَئوا من مناطق أخرى، وتكدسوا جميعهم في ألمانيا.

وأدت التغيرات الإقليمية التي حدثت في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى مزيدٍ من الامتزاج بين سكان أوروبا، وتحوُّل في ولاء الكثيرين من الأوروبيين حتى وإن لم يكونوا قد هاجروا، كما أدت كذلك إلى تغير في حجم الدول. وكانت ألمانيا — بطبيعة الحال — هي أكثر البلدان تأثرًا بذلك. وما إن حلَّ عام ١٩٥٣م حتى بلغ المجموع الكلي لسكان ألمانيا نفس الحجم الذي كان عليه عام ١٩٣٩م، وأصبحت ألمانيا الغربية — مرة ثانية — أضخم بلدان أوروبا الآن من حيث حجم السكان (ما لم نحسب الاتحاد السوفييتي). إلا أن ألمانيا الآن لم تعُد قادرة على أن تزهو على بريطانيا بتعداد سكانها مثلما كانت تفعل قبل الحرب. وخسرت رومانيا أكثر من أربعة ملايين نسمة (خُمس تعداد سكانها) بسبب ما خسرته من أراضيها. وتكبَّدت بولندا خسارة صافية تُقَدَّر بثلاثة ملايين. وأصبح سكان بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا اليوم أقل مما كانوا عليه عام ١٩٣٩م.

وخسرت أوروبا الشرقية ككل (عدا الاتحاد السوفييتي) خمسة وعشرين مليونًا من البشر فيما بين عامَي ١٩٣٨م و١٩٤٧م، وهي النتيجة النهائية للتغيرات الإقليمية وخسائر الحرب (٢، ص١٦). ومنذ الحرب العالمية الثانية غادر ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية ما يقرب من ٣٫١ ملايين، وغادر المجر ١٩٠٠٠٠ أثناء التمرد الفاشل.

ومن الأمور الهامة ذات الدلالة هذا التدفق المستمر من الألمان المعادين للاشتراكية، الذين يبحثون عن ملاذٍ لهم في ألمانيا الغربية وبرلين الغربية. وكانت هذه الهجرة من الضخامة بحيث محت أثرَ الزيادة الطبيعية من السكان في ألمانيا الشرقية، والتي نتجت عن زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات مما تسبَّب عنه انخفاضٌ مستمر في المجموع الكلي لسكان ألمانيا الشرقية. وعلاوة على ذلك فقد أثرت الهجرة في بنية الأعمار نظرًا لأن غالبية

المهاجرين من الشباب؛ إذ إن ٤٠٪ منهم هم ممن تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٢٤ عامًا (٢، ص٢١).[١٩]

٤

إن الرحيل عن ألمانيا الشرقية يعطينا صورة حية لأهم ما ورثته أوروبا عن الحرب العالمية الثانية: ألا وهو تقسيم القارة إلى معسكرَين متعارضَين. ومن المحتمَل أن يظل هذا التقسيم تقسيمًا دائمًا، ذلك لأنه لا يرتكز فقط على هذه الخصومة الواضحة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والقوى الغربية، وهي خصومة لا سبيل إلى المصالحة بينها؛ وإنما لأنه بدأ يرتكز على شيء آخر أبعد غورًا من الأيديولوجية، أي على أساس عملية التكامل النامية في المجالَين الاقتصادي والعسكري لبلدان كلٍّ من الكتلتين.

وتلعب العوامل الديموجرافية دورًا خطيرًا في تشكيل القوة النسبية لهاتين الكتلتين؛ ذلك لأن حجم السكان يمثِّل في منتصف القرن العشرين أحد المحددات الرئيسية لقوة الشعوب، رغم وجود محددات أخرى هامة كذلك.[٢٠] وتُعتبَر الكتلتان متساويتين — تقريبًا — من حيث حجم السكان. ولا نعني بذلك أنهما متعادلتان من حيث القوة؛ ذلك لأن الغرب يمتاز بأنه أكثر تقدمًا من الناحية الاقتصادية، بينما يمتاز الشرق بأنه يتألف من عددٍ أقل من الوحدات، والتي ترتبط ببعضها ارتباطًا وثيقًا أقوى من الغرب.

بيد أن توزيع السكان بين شعوب أوروبا يعطيها ميزة كبيرة على شعوب الدول الشيوعية؛ ذلك لأنه لا يوجد في أوروبا الشيوعية سوى تسع دول فقط، بينما يوجد ثماني عشرة دولة أوروبية غير شيوعية (دون احتساب الدويلات الصغيرة الحجم مثل أندورا وليكتنشتين وموناكو وسان مارينو والفاتيكان). هذا فضلًا عن أن سكان الدول الأوروبية الشيوعية تتركز تركزًا كبيرًا حيث يوجد ثلثا السكان في الاتحاد السوفييتي. ويُضاف إلى هذا الحقيقة التالية، وهي أن الاتحاد السوفييتي، ويمكن هنا أن نستثني تشيكوسلوفاكيا، هو أيضًا أكثر بلدان أوروبا الشرقية تقدمًا من الناحية الاقتصادية. وواضح أن روسيا تتمتع بقوة هائلة تميزها على جيرانها.

---

[١٩] انظر «المقدمة» جدول ٢، (ملاحظة بقلم المشرف على إصدار الكتاب).

[٢٠] أ. ف. ك. أرجانسكي، «السياسة الدولية»، نوف، نيويورك، ١٩٥٨م، الباب الثامن.

وميزة القوة هذه لها أهمية كبرى في تحديد مسار الأحداث في شرق أوروبا. فلولا قوة روسيا لما بقيت الدول التابعة لها داخل المعسكر الشيوعي على الإطلاق. واستخدمت روسيا قوتها، بما لها من نفوذ غلاب، والتي تستند أساسًا إلى تفوقها السكاني لتفرض التكامل الاقتصادي بين دول أوروبا الشرقية، وتسير المؤسسات العسكرية لهذه الدول في اتجاه التكامل أيضًا.[٢١]

والموقف على خلاف ذلك تمامًا في أوروبا الغربية، فثمة خمس دول غير شيوعية لا تدخل من وجهة النظر السياسية ضمن المعسكر الغربي على الإطلاق (وهي النمسا وفنلندا وأيرلندا والسويد وسويسرا). والثلاث عشرة دولة الباقية هي أبعد ما تكون عن الوحدة. وسبب الافتقار إلى الوحدة أننا لا نجد دولة من الدول التي تتميز بحجمها الهائل تتولى مهمة قيادة المنطقة. فالسيادة على أوروبا الغربية مقسَّمة بين أربع دول متوسطة الحجم، وكلها متساوية من حيث الحجم تقريبًا. وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا، وتحكم هذه الدول ثلثَي سكان أوروبا الغربية. ولا ترغب أيٌّ من هذه الدول أن تذيب ذاتها، بل ولا أن تضحي بمصالحها القومية الرأسمالية من أجل الوحدة الغربية. وتملك كلٌّ من هذه الدول الأربع القوة التي تمكِّنها من مقاومة رغبات الثلاث الآخرين.

ومع ذلك فثمة طريق واحد يمكن لأوروبا الغربية أن تسلكه إذا شاءت أن تستفيد من سكانها لتزيد من قوتها. وذلك بأن تعيد تنظيم سكانها في شكل وحداتٍ سياسية أقل عددًا وأضخم سكانًا، بل وقد يكون من الأفضل في شكل دولة واحدة هي أوروبا المتحدة؛

[٢١] الملاحَظ أن كاتب المقال، خلال حديثه كله، ينظر إلى مجموعة الدول الاشتراكية نظرة الدول الاستعمارية المعادية لاتجاه الاشتراكية عمومًا. فعداؤه للاشتراكية يملي عليه نظرتَه وأسلوبه في التعبير عن أن الاشتراكية نظامٌ مفروضٌ على شعوب هذه الدول، وليست نظامًا يتفق تمامًا مع مصالح هذه الشعوب، ويتعارض أيضًا تعارضًا تامًّا مع مصالح الرجعيين من المفكرين والرأسماليين. فالتكامل الاقتصادي مثلًا بين مجموعة من الدول تؤمن بالاشتراكية يخدم حقًّا مصالح الشعوب، لأنه يبتغي رفاهيتها، وليس نظامًا مفروضًا من مركز قوة بعينه. هذا على عكس السوق الأوروبية أو الاتفاقيات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وألمانيا الغربية أو اليابان أو دول أمريكا اللاتينية؛ فهي تعني مزيدًا من استنزاف أموال وخيرات هذه الشعوب لصالح أصحاب رءوس الأموال الأمريكيين، وليس تعاونًا من أجل رفاهية الشعوب كاتفاقيات التكامل الاقتصادي بين الدول الاشتراكية. (المترجم)

إذ تستطيع أوروبا الغربية بذلك أن تحقق القوة التي تتهيَّأ لها من كونها دولة عملاقة، وستكون قوة مماثلة لتلك القوة التي تتمتع بها اليوم الولايات المتحدة وروسيا، والتي تضم كلٌّ منها عددًا من السكان أقل مما ستضمُّه أوروبا المتحدة.

النمو السكاني في العالم معضلة دولية[1]

بقلم: هارولد. ف. دورن

ينقسم العالم أيديولوجيًّا انقسامًا عميقًا، كما وأنه يتباين ثقافيًّا تباينًا شديدًا، إلا أنه من الناحية العسكرية والسياسية ليس سوى عالمٍ واحدٍ فقط؛ فلا أوروبا ولا الحضارة الغربية بقادرة على الصمود وحدها. وما سبق أن أشرنا إليه أخيرًا تحت اسم «الانفجار السكاني» أمرٌ يشغل بال الجميع. وفي المقال التالي يقدم لنا العالِم الراحل الدكتور هارولد ف. دوري عرْضًا رائعًا للحقائق البيولوجية ومدلولاتها السياسية. ومن دواعي الاطمئنان والحذر أن نكون على علمٍ بجُلِّ ما لا يمكن التنبؤ به عن مستقبل الجنس البشري.

اضطر الإنسان طوال القرون الماضية، فيما عدا الحقبة الأخيرة من تاريخ وجوده، إلى أن يحيا ويتكاثر ويموت مثله في ذلك مثل سائر الحيوانات الأخرى. وكان تكاثره يخضع لنفس العوامل الثلاثة الكبرى التي تنظم تكاثر كل أنواع النباتات والحيوانات — وهي الافتراس والمرض والموت جوعًا — أو حسب مسمياتٍ أخرى أكثر تطابقًا مع الجنس البشري، الحرب والأوبئة والمجاعة. ومن أهم التطورات التي حدثت إبان النصف الأول من القرن العشرين، وكان لها أثرها على مستقبل الجنس البشري زيادة قدرة الإنسان على التحكم في الأوبئة والمجاعات. وعلى الرغم من أن الإنسان لم يتحرر تمامًا من بطش هذَين

---

[1] عن مجلة «العلم» ١٣٥، عدد ٢٥٠٠ (١٩٦٢م) ٢٨٣–٢٩٠ مع حذف بعض فقراتها بإذنٍ من المؤلف ورئيس تحرير مجلة العلم، نسخة طبق الأصل، ١٩٦٢م لدى الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم.

العاملَين اللذين يتحكمان في الزيادة السكانية إلا أنه اكتسب قدرة كافية تمكِّنه من قمعهما؛ بحيث لم يصبحا القوة الفعَّالة التي تحدد تكاثره.

بيد أنه خلال هذه الفترة ذاتها طوَّر الإنسان الوسائل التي تزيد من فعالية الحرب كعاملٍ مؤثرٍ على زيادة السكان؛ بحيث أصبح في استطاعته الآن أن يمحو من الوجود — وبسرعةٍ — جانبًا كبيرًا من الجنس البشري إن لم يكن كله. وعرف في نفس الوقت كذلك كيف يفصل بين الإشباع الجنسي والتناسل باستخدام وسائل منع الحمل (أي أن يكون التناسل عن طريق التلقيح الصناعي، ويحدث ذلك بوجه خاص باستخدام الحيوانات المنوية التي تُحفَظ لفترة طويلة نسبيًّا). ويستطيع الإنسان — بذلك — أن ينظم التكاثر السكاني عن طريق التنظيم الإرادي للإخصاب. ونستطيع الآن أن نقول — بصدقٍ — إن الإنسان يملك العلم والقدرة اللذين يمكِّنانه من تحديد مسار تطوره جزئيًّا على الأقل.

إلا أن هذا العلم، وتلك القدرة اللذين اكتسبهما الإنسان حديثًا لم يحرِّراه من التأثير الراسخ للقوانين البيولوجية التي تحكم كل الكائنات العضوية الحية؛ إذ إن عملية التطور قد منحت أغلب الأنواع قوة إنسانية كامنة تستطيع بها، لو لم يعُقها عائق، أن تزحم الكرة الأرضية خلال بضعة أجيال. فمن المقدَّر مثلًا أن الدودة الشريطية تستطيع أن تضع ١٢٠٠٠٠ بيضة كل يوم. وتستطيع سمكة البكلاة أن تضع حوالي ٤ ملايين بيضة كل عام. وتستطيع الضفدعة أن تحمل ١٠٠٠٠ بيضة في الذرية الواحدة. ومن المعتقَد أن المبيض عند الإنسان يحتوي على ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ بويضة في سن البلوغ، بينما تحتوي القذفة الواحدة من المني البشري على ما يقرب من ٢٠٠ مليون حيوان منوي.

وقد أُعيقت هذه القوة الإنسانية المفرطة لدى الأنواع الحية من غير الإنسان نتيجة التنافس بين الكائنات الحية خلال التناحر من أجل البقاء، وبسبب المرض ونقص الغذاء المُيسر لها. وإذا كان الإنسان قد تعلَّم كيف يتحكم — إلى حدٍّ كبيرٍ — في تأثير هذه الموانع البيولوجية التي تحد من الزيادة الجامحة في عدد البشر، إلا أن ذلك لم يعفه من ضرورة استبدالها بموانع أخرى أقل غلظة ولكنها تعادلها من حيث أثرها. ويصعب على الإنسان أن يرجئ — لفترة طويلة — الاستفادة من قدرته هذه؛ إذ إن الفترة اللازمة لكي يتضاعف فيها عدد سكان العالم قد نقصت — بصورة حادة — خلال القرون الثلاثة الأخيرة، وتُقَدَّر الآن بحوالي ٣٥ عامًا.

ولا يسعنا أن نتصور، إلا على نحوٍ تقريبي تمامًا، الفترة اللازمة لكي يبلغ فيها تعداد سكان العالم ربع بليون نسمة، وهو العدد التقديري لسكان العالم في مطلع

العصر المسيحي. وربما كانت السلالات الحالية للإنسان العاقل Homo sapiens موجودة على قيد الحياة منذ ١٠٠٠٠٠ عام خلت. وقد لا يلزمنا تحديد التاريخ بدقة، حيث يفي بالغرض الآن، أن نشير إلى أن الإنسان العاقل احتاج إلى ما يقرب من ٥٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ عام، يتكاثر فيها إلى أن بلغ جملة تعداده حوالي ربع بليون نسمة، وقد بلغ هذا العدد منذ ٢٠٠٠ عام على وجه التقريب.

وحتى عام ١٦٢٠م وهو العام الذي وطئت فيه أقدام الحجاج أرض بلايموث روك كان قد تضاعف عدد سكان العالم. وبعد ذلك بمائتي عام، وقبل الحرب الأهلية بفترة وجيزة، أُضيفَ إليهم ٥٠٠ مليون نسمة أخرى. ومنذ ذلك التاريخ بدأت تُضاف إلى السكان أنصاف أخرى من البلايين خلال فترة زمنية تتناقص باطرادٍ. فقد احتاج نصف البليون السادس، وهو آخر ما أُضيفَ إلى تعداد السكان، فترة زمنية تقل — قليلًا — عن أحد عشر عامًا، قياسًا بنصف البليون الثاني الذي احتاج إلى مائتَي عام. ويشير معدل النمو الحالي إلى أننا بحاجة إلى ٦ أو ٧ أعوام فقط لكي يُضاف منها إلى سكان العالم نصف البليون الثامن. وحدث هذا التغيُّر في معدل النمو الذي أسلفنا وصفه توًّا منذ أن وفد إلى نيو إنجلند أول مستوطنيها.

جدول ١: عدد الأعوام اللازمة لكي يتضاعف فيها سكان العالم عن بيانات هيئة الأمم (٩–١٤)

السنة بعد الميلاد	عدد السكان مقدرًا بالمليون	عدد السنوات اللازمة لبلوغ ضعف العدد
١	٠,٢٥ (؟)	١٦٥٠ (؟)
١٦٥٠م	٠,٥٠	٢٠٠
١٨٥٠م	١,١	٨٠
١٩٣٠م	٢,٠	٤٥
١٩٧٥م	٤,٠	٣٥
٢٠١٠م	٨,٠	؟

تحديد افتراضي لتقديرات هيئة الأمم.[٢]

[٢] الكتاب السنوي الديموجرافي في الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٥٥م، ص١.

احتمالات المستقبل

اطَّردت سرعة معدل الزيادة في النمو السكاني في العالم في غير جلبة تثير الأنظار، حتى إن أكثر الناس غافلون عن النتائج المترتبة عليها مستقبلًا. وثمة فئة قليلة من الناس استثارتهم هذه اللامبالاة، مثل بول ريفير، وتستصرخ الجماهير بصيحاتها عن «القنبلة السكانية» أو «الانفجار السكاني».

ويسمى هؤلاء بمثيري الرعب، وأطلق عليهم هذا الاسم أولئك الذين يناوئون التأكيد بأن هذه التحذيرات مثل «فسحة من المكان فقط» و«البشرية في مفترق الطرق» بدأت تُذاع بشكلٍ دوري بعد أن كتب مالتوس مقاله عن السكان، أي منذ ما يقرب من مائتَي عام خلت. وتزعم هذه الفئة أن مستوى المعيشة والصحة للإنسان العادي قد تحسَّن باطِّراد رغم هذا كله، وليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن التقدم التكنولوجي سيعجز عن أن يحقق ارتفاعًا تدريجيًّا في مستوى المعيشة لهذا العدد المتزايد من سكان العالم في المستقبل البعيد غير المحدَّد. بل وفضلًا عن ذلك فإنهم يكادون يؤكدون أن نسبة الزيادة في السكان ستنخفض تدريجيًّا مع ارتفاع مستوى التعليم والمعيشة ومع ازدياد التحضر.

وحاولت مجموعة ثالثة أن تقدِّر الحد الأقصى من السكان ممن يمكنهم أن يعيشوا على الموارد الطبيعية للعالم مع افتراض الاستفادة الكاملة بالعلوم التكنولوجية القائمة.

وكما هو متوقَّع، فقد تباينت تباينًا واضحًا التقديرات المختلفة لهذا الحد الأقصى من السكان الذي يمكن الوفاء باحتياجاته دون أن يترتب على ذلك أي نقصٍ في مستوى المعيشة الحالي. ومن بين أدنى هذه التقديرات التقدير الذي وضعه بيرسون وهاربر عام ١٩٤٥م، وهو ٢,٨ بليون على فرض أن نكون قد تجاوزنا مستوى الاستهلاك في آسيا.[٣] وثمة كثيرون آخرون تتراوح تقديراتهم ما بين ٥ إلى ٧ بلايين، وهو ما قد نتجاوزه يقينًا مع نهاية هذا القرن. وربما كان أضخم هذه التقديرات، والتي أُعِدَّت بعناية أكثر، التقدير الذي وضعه هاريسون براون، وهو ٥٠ بليونًا. وقد نبلغ هذا العدد خلال مائة وخمسين عامًا تقريبًا، إذا ما ظل معدل النمو على ما هو عليه الآن.[٤]

وفي اعتقادي أن من الأمور الجديرة بالاهتمام إعداد تقديرٍ للحد الأقصى من السكان ممن يمكن إعالتهم، وأن نراجع هذه التقديرات كلما تيسَّرت لنا معلومات جديدة. وعلى الرغم من أن أكثر التقديرات التي وُضِعَت في الماضي ثبت الآن، أو سيثبت عاجلًا، أنها

[٣] ف. أ. بيرسون، وف. أ. هاربر، «الجوع في العالم»، مطبعة جامعة كورنيل، إيتاكا، نيويورك، ١٩٤٥م.
[٤] هـ. براون، «التحدي لمستقبل الإنسان»، فيكنج، نيويورك، ١٩٥٤م.

تقديرات غير صحيحة (فهي تقديرات ضئيلة في أغلب الأحيان) إلا أن ذلك يمثِّل جهدًا رشيدًا من أجل فهم احتمالات المستقبل المترتبة على الزيادة في السكان. ويجب علينا أن نُسَلِّم في نفس الوقت بأن تقديراتنا عن طاقة العالم الإنتاجية هي تقديرات غير واقعية إلى حدٍّ ما، وتفيدنا فقط من حيث إنها خطوط عامة جدًّا ترشدنا في طريقنا.[٥]

وافترضت هذه الحسابات في بادئ الأمر أن موارد العالم ومهاراته بمثابة مستودعٍ واحدٍ مُيسر للجميع؛ وهذا زعم خاطئ في واقع الأمر. فحكومة الولايات المتحدة تسعى من أجل تقييد إنتاج بعض المحاصيل الزراعية عن طريق دفع ثمنها للفلاحين نظير عدم زراعتها،[٦] وفي نفس الوقت توجد في أفريقيا وآسيا أعدادٌ غفيرة لا تجد كفايتها من الغذاء والملبس. فليس ثمة مشكلة سكانية عالمية إلا بمعناها الأعم. وإنما هناك مشاكل سكانية تتباين من حيث طبيعتها ودرجتها بين شعوب العالم المختلفة، وبالتالي فليس هناك حلٌّ واحدٌ ينصلح لنا جميعًا.

حساب النمو السكاني

إن المنهج المُتَّبَع في تقدير أو حساب النمو السكاني، والذي يستخدمه كثيرًا علماء الديموجرافيا كلما تيسَّرت لهم البيانات اللازمة هو منهج «المكونات» أو المنهج «التحليلي». وثمة تقديرات متفرقة تم إعدادها عن الاتجاه الذي ستسير فيه مستقبلًا الخصوبة والوفيات والهجرة. فمن المجموع الكلي للسكان حسب توزيعه على أساس العمر والجنس، طبقًا لبيانات محدَّدة، يمكن حساب عدد السكان في المستقبل الذي ينتج عن عملية التوفيق الافتراضية بين الخصوبة والوفيات والهجرة.[٧] ومن المألوف عادة أن يضع الباحثون تقديراتهم المختلفة لعدد السكان في المستقبل بحيث تتضمن ما يعتقدون أنه يمثِّل أكثر الاتجاهات احتمالًا لتحقيق تقييماتهم.[٨]

---

[٥] أ. أ. بيكار، «الاتجاهات السكانية وعلاقتها باستغلال الأرض»، المؤتمر الدولي لعلماء الاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثاني، ١٩٣٠م، ص٢٨٤.

[٦] ج. س. دافيز، «مجلة الاقتصاد الزراعي»، عدد نوفمبر ١٩٤٩م.

[٧] هـ. ت. دورن، «مجلة جمعية الإحصاء الأمريكية»، ٤٥–٣١١، ١٩٥٠م.

[٨] ر. بيرل ول. ج. ريد، «نشرة أكاديمية العلوم الطبيعية للولايات المتحدة الأمريكية»، ٦–٢٧٥، ١٩٢٠م.

ويزعم أصحاب هذه التقديرات — بوجه عام — أن تقديراتهم ليست نبوءات عما هو محتمَل حدوثه أكثر من غيره بالنسبة للسكان مستقبلًا، وإنما هي مجرد علاماتٍ تشير إلى عدد السكان الذي يُحتَمَل وجوده بناء على الدعاوى الافتراضية الخاصة باتجاه الخصوبة والوفيات والهجرة مستقبلًا، ومع ذلك فإن التقديرات الافتراضية للخصوبة والوفيات والهجرة إنما يتم اختيارها — عادةً — بحيث تتضمن ما يعتقد أصحابها في مدى ما سيكون عليه اتجاه الاحتمالات الممكنة. ويحققون غرضهم هذا بوضع تقديراتٍ «عالية» و«متوسطة» و«دنيا» فيما يتعلق بالاتجاه المتوقَّع مستقبلًا للنمو السكاني.[٩] وسوف أشير إلى هذه الأرقام باسم التقديرات التصورية للسكان مقتديًا في ذلك بالغالبية من أصحاب هذه التقديرات.

وأقوى هذه التقديرات التصورية لتعداد سكان العالم هي تلك التقديرات التي وضعتها الأمم المتحدة[١٠،١١] (جدول ٢). وحتى على الرغم من أن أحدث هذه التقديرات التصورية قد صدر عام ١٩٥٨م، إلا أنه يبدو لنا الآن أن عدد سكان العالم سيتجاوز أعلى تقديرٍ له قبل عام ٢٠٠٠م. فقد أصبح عدد السكان في العالم حتى نهاية عام ١٩٦١م معادلًا، على الأقل، لأعلى تقديرٍ كان من المتوقَّع أن يبلغه حتى هذا التاريخ.

جدول ٢: تقديرات تعداد السكان في العالم في أعوام ١٩٠٠م، ١٩٥٠م، ١٩٧٥م، ٢٠٠٠م — عن بيانات هيئة الأمم المتحدة (٩) مقربة إلى ثلاثة أرقام صحيحة —

المنطقة	تعداد السكان بالمليون		التقدير التصوري للسكان (بالمليون)			
			الحد الأدنى		الحد الأعلى	
	١٩٠٠	١٩٥٠	١٩٧٥	٢٠٠٠	١٩٧٥	٢٠٠٠
العالم	١٥٥٠	٢٥٠٠	٣٩٥٠	٤٨٨٠	٣٨٦٠	٦٩٠٠
إفريقيا	١٢٠	١٩٩	٢٩٥	٤٢٠	٣٣١	٦٦٣
أمريكا الشمالية	٨١	١٦٨	٢٣٢	٢٧٤	٢٤٠	٣٢٦

[٩] هـ. و. فورستر، ب. م. مورا، ل. و. أميوت «العلم»، ١٣٢–١٢٩١، (١٩٦٠م).

[١٠] «نمو سكان العالم في المستقبل»، نشرة هيئة الأمم المتحدة عدد أ/٢٨، ١٩٥٨م.

[١١] «النمو السكاني في العالم: ماضيه ومستقبله، نظرة على المدى الطويل»، نشرة السكان لهيئة الأمم المتحدة، عدد ١، ١٩٥١م، ص١–١٢.

المنطقة	تعداد السكان بالمليون		التقدير التصوري للسكان (بالمليون)			
			الحد الأدنى		الحد الأعلى	
أمريكا اللاتينية	٦٣	١٦٣	٢٨٢	٤٤٥	٣٠٤	٦٥١
آسيا	٨٥٧	١٣٨٠	٢٠٤٠	٢٨٩٠	٢٢١٠	٤٢٥٠
أوروبا (بما في ذلك الاتحاد السوفييتي)	٤٢٣	٥٧٤	٧٢٤	٨٢٤	٧٥١	٩٨٧
جزر المحيط الهادي	٦	١٣	٢٠	٢٧	٢١	٣٠

على الرغم من أن التقديرات التصورية للأمم المتحدة تبدو لنا تقديراتٍ متحفظة للغاية بحيث إن أعلى تقدير لها سيكون أقل من تعداد السكان لمدة أربعين عامًا فقط من الآن، فإن الزيادة العددية للسكان، والتي تشير إليها هذه التقديرات، ستخلق مشاكل قد تفوق طاقة الأمم المعنية على حلها. مثال ذلك الزيادة المحتمَلة في تعداد سكان آسيا ابتداءً من عام ١٩٥٠م إلى ٢٠٠٠م فإنها ستعادل تقريبًا جملة سكان العالم كله في عام ١٩٥٨م. ومن المحتمَل أن يصبح عدد سكان أمريكا اللاتينية، خلال أربعين عامًا من الآن، أربعة أمثال عددها ١٩٥٠م. وربما تعادل الزيادة المطلَقة للسكان في أمريكا اللاتينية إبان النصف الأخير من القرن الحالي عدد الزيادة الكلية في السكان للإنسان العاقل طوال العصر الألفي منذ بدايته حتى ١٦٥٠م وقتما استوطن الاستعماريون الأوائل نيو إنجلند.

إن تزايد السكان بهذه الضخامة العددية شيء يدير الرءوس، وتشير الاتجاهات الحالية بأن هذه الزيادة قد تتلوها زيادة أضخم خلال فترات مماثلة. فلا تزال الزيادة مستمرة باطرادٍ في نسبة النمو للسكان في العالم، وهي الزيادة الموضَّحة في جدول (١). وتُقَدَّر هذه الزيادة الآن بحوالي ٢٪ كل عام، وهي نسبة كافية لمضاعفة سكان العالم كل ٣٥ عامًا. ويتضح لنا بعملية حسابية غاية في البساطة أن استمرار هذه النسبة في النمو لمدة مائة عام أو مائة وخمسين عامًا أخرى ستؤدي إلى زيادة في السكان تصبح معها الكرة الأرضية أشبه بقرية النمل.

ولكن العالم، كما أشرنا سابقًا، ليس وحدة اقتصادية أو سياسية أو ديموجرافية واحدة. فقبل أن يبلغ سكان العالم هذا الحجم الذي لا يمكن معه إعالة الناس بنفس مستوى المعيشة الحالي ستؤدي الزيادة السكانية في بلدان ومناطق معينة إلى ظهور مشاكل ستؤثر على صحة الأجزاء الأخرى من العالم ورفاهيتها. ولقد أوضحت أحداث

الأعوام القليلة الماضية — بجلاءٍ — أن المشاكل السياسية والاقتصادية في بعض البلدان، مهما كانت صغيرة وضعيفة، إلا أنها تؤثر بسرعة وبشكلٍ مباشرٍ على رفاهية أكبر الدول وأقواها. وأولى بنا، بدلًا من أن نفكر في الحد الأقصى للسكان ممن يمكن أن يعولهم العالم، والفترة اللازمة قبل أن نصل إلى هذا العدد، أن نعنى بما هو أجدى، وندرس التغيرات الديموجرافية التي تحدث في المناطق المختلفة من العالم، ونوجز في تعليقنا على احتمالات المستقبل لها.

انخفاض نسبة الوفيات

إن أهم أسباب الطفرة الأخيرة في الزيادة السكانية هو انخفاض نسبة الوفيات على نطاق العالم. فعلى الرغم من ارتفاع نسبة المواليد في بعض البلدان — مثل الولايات المتحدة — أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها، إلا أن هذه الزيادة لم تحدث على نطاقٍ واسعٍ بحيث لا يمكننا أن نُرجع إليها سبب الزيادة التي طرأت على المجموع الكلي لسكان العالم إلا في جزءٍ ضئيلٍ فقط. وفضلًا عن ذلك فقد كانت هناك زيادة في السكان قبل الحرب العالمية الثانية، رغم انخفاض نسبة المواليد على نطاقٍ واسعٍ بين السكان ممن هم من أصل أوروبي.

ولا توجد لدينا إحصائيات دقيقة، إلا أن أفضل التقديرات التي بين أيدينا تشير إلى أن الأمل في الحياة بعد الميلاد في اليونان وروما ومصر ومنطقة شرق البحر المتوسط لم يكن يتعدَّى ثلاثين عامًا في بدء العصر المسيحي. وزاد هذا الأمل عام ١٩٠٠م إلى ما يقرب من ٤٠ و٥٠ عامًا في شمال أمريكا وغالبية بلدان أوروبا الغربية، وبلغ الآن من ٦٨ إلى ٧٠ عامًا في كثير من هذه البلدان.

وقلة ضئيلة من سكان العالم حتى عام ١٩٤٠م هي التي تَحقق لها أمل في الحياة عند الميلاد مُناظر لذلك الأمل الذي تَحقق لسكان أمريكا الشمالية وشمال غرب أوروبا. ولم يأمل أغلب سكان العالم في حياة أطول من تلك الحياة التي كانت سائدة في غرب أوروبا إبان العصور الوسطى. وخلال العشرين عامًا الأخيرة تهيَّأت لجموع سكان العالم إمكانية بلوغ نسبة وفيات القرن العشرين.

وكانت نسبة الوفيات في المكسيك عام ١٩٤٠م مماثلة لنسبة الوفيات في إنجلترا وويلز منذ مائة عام مضت على وجه التقريب. وانخفضت كثيرًا خلال الأعوام العشرة التالية، مثلما انخفضت نسبة الوفيات في إنجلترا وويلز خلال الخمسين عامًا التي تخلَّلت ١٨٥٠م و١٩٠٠م.

وفي عام ١٩٤٦-١٩٤٧م كانت نسبة الوفيات بين سكان الجزائر الأصليين أعلى منها بين سكان السويد خلال الفترة الواقعة بين عامَي ١٧٧١–١٧٨٠م، وهو أقدم تاريخ تيسَّر لنا فيه الحصول على إحصائيات للوفاة يمكن الاعتماد عليها لأمة بأسرها. وخلال الأعوام الثمانية التالية تجاوز النقص في نسبة الوفيات في الجزائر بدرجة كبيرة نسبة الوفيات في السويد خلال قرنٍ من الزمان ابتداءً من ١٧٧١م إلى ١٨٧١م.[١٢]

والانخفاض السريع في نسبة الوفيات في المكسيك وشعب الجزائر يصور لنا بوضوحٍ ما حدث خلال الخمسة عشر عامًا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، حيث يعيش الآن ثلاثة أشخاص تقريبًا من بين كل أربعة أشخاص من سكان العالم. وطرأ تغيُّر طفيف جدًّا على نسبة المواليد في هذه المنطقة — بطولها — وظل مقاربًا لمستوى واحد وهو ٤٠ في الألف كل عام.

بل وفي بعض البلدان مثل بورتوريكو واليابان حيث انخفضت نسبة المواليد انخفاضًا ملموسًا؛ لم تتغير نسبة الزيادة الطبيعية إلا تغيرًا طفيفًا جدًّا بسبب النقص الحاد في نسبة الوفيات. وثمة موقف مماثل — إلى حدٍّ كبير — في سنغافورة وسيلان وجواتيمالا وشيلي، حيث ارتفعت النسبة الإجمالية للزيادة الطبيعية. فقد كان هناك اتجاه عام نحو انخفاض نسبة الوفيات بصورة شاملة، وبقاء نسبة المواليد المرتفعة على ارتفاعها. وترتب على ذلك أن هذه البلدان التي تتميز بأعلى مستوى في الزيادة تعاني من اطِّراد سرعة معدلات النمو فيها.

المستويات الإقليمية

إننا لا نستطيع إلا أن نشير على — وجه التقريب فقط — للمستوى المطلق للخصوبة والوفيات، وأثر التغيرات التي طرأت على كلٍّ منهما على الزيادة السكانية في المناطق المختلفة من العالم. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه لا يتم تسجيل سوى ما يقرب من ٣٣٪ من الوفيات و٤٢٪ من المواليد في العالم.[١٣] وتتراوح النسبة المئوية المسجلة ما بين

[١٢] رغم قصور تسجيل الوفيات بين سكان الجزائر الأصليين إلا أنه من المعتقد أن الانطباع العام للرقم الثاني انطباع صحيح، في أساسه.

[١٣] الكتاب السنوي الديموجرافي، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٥٦م، ص١٤.

٨ إلى ١٠٪ تقريبًا في أفريقيا الاستوائية وجنوب أفريقيا وشرق آسيا، ومن ٩٨ إلى ١٠٠٪ في أمريكا الشمالية وأوروبا. ومع ذلك فقد قامت هيئة الإحصاء التابعة للأمم ببذل جهودٍ تتسم بالحكمة والتروِّي لتجميع البيانات المتناثرة، التي تيسَّرت لها، واستطاعت — بذلك — أن تخرج بتقديراتٍ عن الخصوبة في مناطق مختلفة من العالم أمكن قبولها بوجه عام كصورة صحيحة ومعقولة للأرقام الفعلية، والتي لا تزال مجهولة لنا.

وتصل معدلات نسبة المواليد في بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية إلى ما يقرب من ٤٠ في الألف وربما كانت على نفس المستوى المرتفع الذي كانت عليه منذ ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ عام خلت. وبالنسبة لبقية بلدان العالم الأخرى — أوروبا وأمريكا الشمالية وجزر المحيط الهادي والاتحاد السوفييتي — فإن نسبة المواليد فيها تتجاوز نصف تلك النسبة بدرجة طفيفة أو ما يقرب من ٢٠ إلى ٢٥ في الألف. أما نسبة الوفيات في المناطق الأولى فعلى الرغم من أنها لا تزال مرتفعة إلا أنها تقترب بسرعة من نسبة الوفيات في الشعوب التي هي من أصلٍ أوروبي. وترتب على ذلك أننا نجد أعلى نسبة في الزيادة الطبيعية موجودة في المناطق التي بها أعلى نسبة للمواليد. وتوجد أسرع نسبة في النمو السكاني الآن في أمريكا الوسطى والجنوبية، حيث سيتضاعف عدد السكان كل ٢٦ عامًا تقريبًا إذا ما ظلَّت النسبة الحالية كما هي. ومن شأن هذه الفوارق، في نسبة الخصوبة والوفيات، أن تزيد من حدة عدم التوازن القائم الآن بين نسبة السكان ومساحة اليابس والموارد الطبيعية.[١٤]

وثمة أثر خطير ينتج عن انخفاض نسبة الوفيات، وكثيرًا ما نغفله، وأعني به زيادة الخصوبة الفعلية؛ إذ إن حوالي ٩٧ من بين كل ١٠٠ من الإناث البيض ممن تنطبق عليهن نسبة الوفيات التي كانت سائدة في الولايات المتحدة عام ١٩٥٠م يبقين على قيد الحياة حتى العشرين من عمرهن أي بعد بداية سن الحمل بقليلٍ، ويبقى ٩١ منهن حتى نهاية فترة الحمل. وهذه التقديرات أعلى من مثيلاتها الخاصة بنسب الإناث البيض اللائي كن يبقين على قيد الحياة حتى هذه الأعمار منذ أربعة قرون مضت تقريبًا، وهي أعلى منها ثلاث مرات وإحدى عشرة مرة على الترتيب.

وفي مقابل ذلك إذا ما طُبِّقَت نسبة الوفيات التي كانت سائدة في جواتيمالا عام ١٩٥٠م فإن ٧٠٪ تقريبًا من الإناث الأطفال يبقين على قيد الحياة حتى سن العشرين،

[١٤] نيويورك تايمز، ٥ أغسطس ١٩٦١م.

ويبقى النصف فقط حتى نهاية فترة الحمل. وإذا حدث أن نقصت نسبة المواليد في جواتيمالا إلى نفس المستوى الذي كان سائدًا في الولايات المتحدة عام ١٩٥٠م — وهو احتمال معقول — فإن عدد الإناث الأطفال اللائي يبقين على قيد الحياة حتى بداية فترة الحمل سيزداد بنسبة ٣٦٪، وسيرتفع عدد من يبقى منهن حتى نهاية فترة الحمل بنسبة ٨٥٪. ويلزم هنا أن يحدث مقابل ذلك نقصٌ في نسبة المواليد ليحُول ذلك دون أن تؤدي هذه الزيادة في نسبة من يبقين على قيد الحياة إلى زيادة سريعة في نسبة النمو السكاني الحالية، والتي هي زيادة مفرطة أصلًا. وبعبارة أخرى فإن هذا النقص — في نسبة الوفيات — سيتطلَّب نقصًا مقابلًا له في نسبة المواليد يزيد على ٤٠٪ حتى يبقى الوضع على ما هو عليه.

ولكن نسبة المواليد في البلدان التي تتمتع بخصوبة عالية لم تتجه نحو الانخفاض، أو إنها انخفضت بنسبة ضئيلة خلال الأعوام الأخيرة. وتُعَدُّ اليابان الاستثناء الوحيد لذلك؛ فقد انخفضت نسبة المواليد فيها خلال عام ١٩٤٨م إلى عام ١٩٥٨م حوالي ٤٦٪. وتزيد هذه النسبة كثيرًا عما تحتاج إليه لتوازن النقص في نسبة الوفيات، مما ترتب عليه نقص في العدد المطلَق للمواليد. ولا يوجد حتى الآن سوى شواهد ضعيفة جدًّا تدل على أن البلدان الأخرى التي توجد بها نسبة عالية من المواليد تنوي أن تحذو حذوها في المستقبل القريب.[١٥]

الطراز التاريخي في أوروبا الغربية

يُسَلِّم معنا البعض بأن نسبة الزيادة الحالية لغالبية سكان العالم لا يمكن لها أن تستمر بغير حدودٍ دون أن يثير ذلك مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة. إلا أنهم رغم ذلك يشيرون إلى أن موقفًا مماثلًا سبق له أن كان موجودًا في وسط أوروبا وشمال غربها إبان القرنَين الثامن عشر والتاسع عشر. ويرَون أن زيادة حركة التصنيع والتحضُّر مقترنة بارتفاعٍ في مستوى المعيشة أدت إلى خفض في نسبة المواليد، وترتب عليها كذلك انخفاضٌ في معدل الزيادة السكانية. إذن لماذا لا نتوقع أن تقتفي بقية دول العالم أثر هذا الطراز نفسه؟

ثمة احتمال ضئيل في أن نجد ثلثَي سكان العالم ممن لم يمرُّوا — بعدُ — بالثورة السكانية، وينتقلوا من النسبة العالية في الخصوبة والوفيات إلى النسبة المنخفضة في

[١٥] «محددات الاتجاهات السكانية وعواقبها»، نشرة هيئة الأمم المتحدة عدد أ/١٧، ١٩٥٣م.

الخصوبة والوفيات، يمكنهم أن يعيدوا تاريخ الشعوب الأوروبية السابق على ظهور المشاكل السياسية والاقتصادية الخطيرة. ونظرة سريعة على الظروف التي أدت إلى السيطرة المزعومة على العالم، والتي تحققت في نهاية القرن التاسع عشر على يد أناسٍ من أصلٍ أوروبي؛ ستكشف لنا عن بعض الأسباب التي حدَت بنا إلى هذا الرأي.

من المحتمَل أن سكان أوروبا حوالي عام ١٥٠٠ ميلادية لم يتجاوزوا مائة مليون نسمة (ربما كان تعدادهم يقرب من ١٥ إلى ٢٠٪ من سكان العالم). وكان هؤلاء السكان يشغلون حوالي ٧٪ من مساحة اليابس، وبعد أربعمائة عام، أي حوالي عام ١٩٠٠م بلغ تعداد نسل هؤلاء السكان قرابة ٥٥٠ مليونًا، وهو ما يمثِّل ثلث سكان العالم آنذاك. وكان هؤلاء يشغلون أو يسوسون خمسة أسداس مساحة اليابس في المعمورة؛ إذ تم لهم الاستيلاء على قارتَين عظيمتَين، هما أمريكا الشمالية والجنوبية وقارة أخرى أصغر حجمًا هي أستراليا والجزر المتاحة لها، واستوطنوا هذه الأماكن كلها. وسيطروا كذلك على قارة ثالثة كبيرة، وهي أفريقيا واستوطنوا جزءًا منها، وأخضعوا جنوب آسيا والجزر المجاورة لها.

وكانت الشعوب المتحدثة باللغة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية هي رائدة هذا التوسُّع، ولعب البرتغاليون والهولنديون دورًا أقل شأنًا، ولم يسهم البلجيكيون والألمان في ذلك إلا في نهاية فترة التوسُّع هذه، واحتلت الشعوب المتحدثة باللغة الإنجليزية مكان الصدارة بين هؤلاء جميعًا في نهاية هذه الحقبة، أي حوالي عام ١٩٠٠م.

ونحن لا نعرف عدد المتحدثين باللغة الإنجليزية حتى عام ١٥٠٠م تقريبًا، أي مع بداية فترة التوسُّع، ولكن من المحتمَل أنه لم يتجاوز ٤ أو ٥ ملايين. وبلغ تعداد هؤلاء حتى عام ١٩٠٠م حوالي ١٢٩ مليونًا، وكانوا يحتلون ويسُوسون ثلث المعمورة، وكان تعدادهم هم والسكان من غير المتحدثين بالإنجليزية حوالي ٣٠٪ من سكان العالم.

وتميزت هذه الفترة بزيادة لم يسبق لها مثيل في تعداد السكان، كما تميزت بالتوسُّع في اتجاهاتٍ متعددة بحثًا عن مستقَرٍّ لهؤلاء السكان، ومن ثَم زيادة في رأس المال فاقت كلَّ الأحلام، وكانت على شكل معادن ثمينة وبضائع وسلع. ولكن ما هو أهم من ذلك كله أن الزيادة في رأس المال والأراضي الصالحة كانت أسرع بكثيرٍ من الزيادة في النمو السكاني.

وليس من المحتمَل — على ما يبدو — أن يصادف الشعوب التي تسكن الآن أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا موقفٌ مواتٍ كهذا، حيث يتحسَّن مستوى المعيشة فيها بخطواتٍ سريعة مقرونًا بزيادة حادة في السكان؛ لقد سُدَّت آخر الحدود العظيمة في العالم. وعلى الرغم من أن هناك بعض المناطق في العالم تتميز بقلة سكانها، إلا أن وجودها على هذا

النحو لا يزال حتى الآن شاهدًا على أن الناس ينظرون إليها كمناطق غير مرغوب العيش فيها. كما أن التوسع السكاني في المناطق الباقية المفتوحة يتطلَّب نفقاتٍ باهظة لرءوس الأموال للقيام بأعمال الري والصرف وتسهيلات عملية الانتقال، والقضاء على الحشرات والطفيليات، وغير ذلك من أغراض، ورأس مالٍ كهذا لا تملكه الشعوب التي تتزايد الآن بسرعة، وسوف تكون بحاجة إلى هذه الأراضي.

وعلاوة على ذلك، فإن استيطان هذه الأراضي ليس أمرًا ميسورًا. فالحدود القومية تُقسِّم الآن كل سطح المعمورة، والاعتبارات السياسية تحكم الآن الهجرة العالمية. وقد فُرضت القيود على الهجرة بالنسبة لغالبية سكان العالم، سواء الهجرة إلى داخل البلاد أو إلى خارجها.

لقد فرغ قرن الوفرة، الذي كانت تثريه قبلًا الموارد الطبيعية الحرة، ولم يعد ممكنًا الآن — بالنسبة لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية — أن تحقق تراكمًا سريعًا في رأس المال في شكل معادن ثمينة وبضائع وسلع، وهي الخصائص التي تميزت بها فترة الأربعمائة عام العظيمة، والتي تمتعت بها شعوب أوروبا الغربية.

وأخيرًا وليس آخرًا تلك العملية الحسابية البسيطة للزيادة الراهنة في تعداد السكان. لقد أصبح عدد الناس الآن في العالم عددًا هائلًا للغاية؛ بحيث سينجم عنها زيادة خيالية خلال فترة وجيزة جدًّا، قياسًا بالفترات السابقة في تاريخ الجنس البشري. وكما سبق لنا أن أشرنا، فإن استمرار نفس معدل الزيادة الموجود الآن سيترتَّب عليه وجود ٥٠ بليون نسمة بعد ١٥٠ عامًا أخرى، وتعداد بهذه الضخامة الهائلة يفوق كلَّ خبراتنا بحيث يشق علينا أن ندرك **احتمالاته مستقبلًا**.

فكما أن توماس مالتوس لم يستطع — في نهاية القرن الثامن عشر — أن يتنبَّأ بأثر اكتشاف الأطراف البعيدة للكرة الأرضية على شعوب أوروبا الغربية، كذلك نحن اليوم، لا نستطيع أن نتنبَّأ بوضوحٍ بالأثر النهائي لهذه الزيادة السكانية السريعة التي لم يسبق لها مثيلٌ داخل الحدود المغلقة. إن ما يبدو لنا الآن أقل الأمور يقينًا بالنسبة لمستقبلٍ يحفُّه الغموض هو أن التاريخ الديموجرافي خلال الأربعمائة عام التالية لن يماثل كثيرًا التاريخ الديموجرافي خلال الأربعمائة عام الماضية.

مشكلة عالمية

لم تعُد نتائج التكاثر البشري تخصُّ فقط الشخصَين اللذين تتكوَّن منهما الأسرة وحدها أو الأسرة الكبيرة، بل ولا حتى الأمة التي تضمُّهما كمواطنين فيها. لقد بلغ التطور الديموجرافي

في العالم الآن مرحلة أصبح فيها معدل التكاثر البشري في أي بقعة من بقاع العالم يؤثر بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر على صحة ورفاهية بقية الجنس البشري؛ وبهذا المعنى نقول إن ثمة مشكلة عالمية في السكان.

وثمة مثال أو مثالان قد يُلقيان مزيدًا من الضوء على هذه النقطة. ففي خلال العقد الماضي كان من بين كل عشرة أشخاص من المواليد الجدد من سكان العالم يعيش ستة في آسيا، واثنان آخران من بين كل عشرة يعيشان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ولا مناص الآن — على ما يبدو — من أن يستمر انهيار سيطرة سكان شمال غرب أوروبا وسلالتهم على العالم الذي أصبح الآن على مستوى طيبٍ من التقدم، ولا بد — بالتالي — أن ينتقل مركز القوى والنفوذ ناحية المركز الديموجرافي للعالم.

إن التوزيع الحالي للزيادة في السكان يضاعف من عدم التوازن القائم الآن بين توزيع السكان في العالم وتوزيع الثروة والموارد المستغَلَّة، وتلك التي يتيسَّر استغلالها، واستخدام الطاقة غير البشرية. ويتطلع العالم الآن، وربما لأول مرة في تاريخ البشرية، نحو تحقيق تحسُّن سريع في مستوى المعيشة، كما أن هناك حالة عامة من الاستياء المتزايد بسبب الظروف التي تبدو أنها تقف حجر عثرة في طريق تحقيق هذا الأمل. إن الملايين من شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على علمٍ الآن بمستوى المعيشة الذي يتمتع به سكان أوروبا وأمريكا الشمالية. ويطالبون بأن تُتاح لهم فرصة بلوغ نفس هذا المستوى، ويقاومون الفكرة التي تدعوهم إلى أن يقنعوا دائمًا وإلى الأبد بالقليل.

وإذا استمر نفس المعدل المرتفع للتكاثر السكاني، كما هو موجود الآن، فإنه سيكون بمثابة «فرملة» توقف هذا التحسُّن الذي طرأ تدريجيًّا، وبشق الأنفس، على مستوى المعيشة؛ ومن ثَم يزيد من حالة الاضطراب السياسي، وربما يؤدي — بالتالي — إلى تغيير في النُّظم الحاكمة، وربما تؤثر هذه التغيرات السياسية تأثيرًا عميقًا، كما أوضحتْ — بجلاء — الأحداث السياسية الأخيرة، على رفاهية الأمم الرأسمالية بما فيها أكثرها ثراءً.

إن رءوس الأموال والمهارات التكنولوجية التي تحتاج إليها كثيرٌ من شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لتنتج من الطعام ما يفي بحاجة هذا العدد من السكان الذي يتزايد بسرعة، وترفع في نفس الوقت دخل الفرد ارتفاعًا ملموسًا، يفوق قدرتها ومواردها القومية الحالية. والدول الغنية هي المورد الوحيد الذي يمكن أن يزوِّد هذه الشعوب مباشرة بما تحتاج إليه من رءوس الأموال. وأصبح مبدأ المساندة الشعبية لإنجاز خطط الرفاهية الاجتماعية من الأمور المُسلَّم بها الآن على نطاقٍ واسعٍ في السياسة القومية. إلا أن أكثر

الدول الغنية والمتقدمة لم تسلِّم — حتى الآن — بوجه عام بالرغبة في توسيع نطاق هذا المبدأ على المستوى العالمي، بحيث يكون الهدف الأول منه تدعيم التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة. وحتى لو سَلَّمت الدول الغنية بهذا المبدأ فليس من الواضح — حتى الآن — إلى أي مدى ترغب هذه الدول طواعية في تدعيم اقتصاد الشعوب التي تتلقَّى المعونة وهي لا تنظم النسل لسكانها. ولكن التسليم ببرنامج المعونات الخارجية إلى المدى الذي يفي باحتياجات البلدان التي ينمو فيها السكان بمعدلٍ سريعٍ لن يكون له أثر سوى إرجاء النتيجة الحتمية لبضع عشرات من السنين بسبب عدم التحكم في الزيادة السكانية.

وربما يشهد المستقبل زيادة درامية في قدرة الإنسان على التحكم في بيئته، بشرط أن ينجز — بسرعة — البديل الحضاري لتلك العوامل القاسية والفعالة — المرض والمجاعة — التي تحدُّ من قدرته الإنسانية العالية، والتي عرف أخيرًا كيف يتحكم فيها. لقد أصبح الإنسان قادرًا على أن يعدل وينظم كثيرًا من الظواهر الطبيعية، إلا أنه لم يكتشف بعدُ وسيلة تجنِّبه النتائج المترتبة على القوانين البيولوجية. فلم يسبق أن وجد — على الإطلاق — أي نوعٍ من أنواع الكائنات الحية استطاع أن يتكاثر بغير حدودٍ. فثمة عائقان يعوقان الزيادة العددية السريعة؛ نسبة الوفيات العالية ونسبة الخصوبة المنخفضة. إلا أن الإنسان، على خلاف الكائنات الحية الأخرى، يمكنه أن يختار أيًّا من هذين العائقَين ليطبِّقه، ولكن لا بد وأن يبقى أحدهما. والمستقبل وحده هو الذي سيكشف لنا إذا ما كان الإنسان سيتمكَّن من الاستفادة من معارفه العلمية ليوجِّه تطوره في المستقبل بطريقة أكثر حكمة وتبصُّرًا من قوى الطبيعة العمياء، والإجابة على ذلك لن تُرجأ لوقتٍ طويلٍ.

هنـــداوي